

٥٤١
٢٠٠٠
٢٠٠٠

السمع وأهميته في التقعيد النحوي
عند سيبويه

٧
٢٧٤٩

إعداد: محمد دباغ

١٩٩٢

السمع وأهميته في التقعيد النحوي
عند سيويه

إعداد

محمد علي يونس رفاع
بكالوريوس لغة عربية - ١٩٨٧

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية
من جامعة اليرموك، تخصص لغة ونحو

لجنة المناقشة

..... الدكتور سمير أسبتيه (رئيساً)
..... الدكتور علي الحمد (عضواً)
..... الدكتور سلمان القضاة (عضواً)

سنة ١٩٩٢

إهداء

إلى والديّ ومن له فضل عليّ
إلى زوجة وفيّة أعانت وعانت

المحتويات

ج	إهداء
د	المحتويات
و	المقدمة
ك	الملخص
١	الفصل الأول: الاستدلال
٢	الاستدلال المباشر:
٦	مستويات الاستدلال المباشر
٢٩	أسباب الاستدلال المباشر
٣٢	أهمية الاستدلال المباشر
٣٣	الاستدلال غير المباشر "الاستثناس"
٣٥	الاستثناس المباشر
٤٣	الاستثناس غير المباشر
٤٥	صفات المسموع المستثنس به
٤٨	أهمية الاستثناس
٥٠	الفصل الثاني: التحليل والتأويل
٥١	التحليل:
٥٢	أنماط التحليل
٥٧	مرتكزات التحليل
٦٠	التأويل:
٦٢	مظاهر التأويل
٧٣	مرتكزات التأويل
٧٥	أهمية التأويل
٨٠	الفصل الثالث: المسموع المشكل
٨٢	احكام الكم
١٠٠	احكام الجودة

١١١	المسموع الشاذ
١٢٧	أحكام متفرقة
١٢٧	المسموع المشكل وتداخل الأحكام
١٤٠	الفصل الرابع: المسموع المعتمد في التقعيد المخصص
١٤٤	الخصوصية الشعرية
١٤٦	خصوصية الشعرية: معناها وحقيقتها
١٦٢	مظاهر التقعيد الشعري عند سيبويه
١٦٩	مستويات التقعيد للخصوصيات الشعرية
١٧٦	تداخل التقعيد
١٨١	الخصوصية اللهجية
١٨٢	الانساق اللهجية بين الوضوح والغموض
١٨٨	مظاهر التقعيد للخصوصيات اللهجية عند سيبويه
١٩١	مستويات التقعيد اللهجي عند سيبويه
٢١٢	مظاهر التقعيد اللهجي في أبواب "لا النافية للجنس"
٢١٧	الفصل الخامس: مصادر السماع وأهميتها في التقعيد
٢١٧	إشكالات فهم العلاقة بين المسموع والتقعيد
٢٣٣	التمثيل وأهميته في التقعيد عند سيبويه
٢٣٤	علاقة التمثيل بالمسموع
٢٤٩	أهمية التمثيل
٢٥٥	موازنة بين مصادر السماع
٢٦٧	أهمية السماع بين الشعر والقرآن
٢٧٠	أهمية السماع بين الشعر والنثر
٢٧٣	مصادر السماع واللهجات
٢٨٢	المراجع
٢٩٠	الملخص باللغة الإنجليزية

المقدمة

تجيء هذه الدراسة محاولة للكشف عن أهمية السماع في التقعيد النحوي عند سيبويه؛ للوقوف على مقدار ما اعتمد منه في تقرير الأحكام وبناء القواعد الأصولية والفرعية، ومقدار ما جاء منه مخالفاً لهذه الأصول، وأنماط هذه المخالفة ومنزلتها من الأصول، وما يترتب على ذلك من تبين أهمية كل مصدر من مصادر السماع المعتمد في التقعيد، ثم تبين قیعة كل مصدر منها في ضوء المصادر الأخرى.

وقد اقتضى ذلك استيضاح العلاقة بين كل تركيب مسموع والتقعيد الذي يليه؛ بغية الجمع بين المسموعات المتقاربة في أهميتها ومعالجتها عند سيبويه.

وإذا كان الوقوف على أهمية كل تركيب على حدة يتحقق بمعاينة موضع الاستشهاد، فإن الوقوف على قیعة التراکیب المسموعة التي تنظم في أطر متشابهة لا يتحقق إلا بالكشف عن منهج سيبويه في التمييز بين مسموعات قد تبدو متشابهة في موقعها من التقعيد.

والسماع المدروس في هذه الرسالة هو كل ما ثبت سماعه عن العرب في قسم النحو من كتاب سيبويه، ويدخل في ذلك كل ما جاء من آيات الذكر الحكيم وأبيات الشعر، والتراكيب النثرية المنقولة عن العرب^(١)، وقد اتخذ مصطلح الاستشهاد في هذه الدراسة مصطلحاً عاماً دالاً على استحضار المسموع عند التقعيد، بصرف النظر

(١) السماع هو: 'ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته' [الاقتراح، السيوطي: ١٤] وكل ما جاء في الكتاب كان من كلام من يوثق بفصاحته.

عن مصدره أو قيمته في التقعيد ومنزلته منه^(١)، وتأسيساً على ما تبين من أطر العلاقة بين المسموع والتقعيد، فقد جعل الاستشهاد في أربعة مستويات هي:

- ١- الاستدلال.
- ٢- التحليل والتأويل.
- ٣- المسموع المشكل.
- ٤- المسموع المعتمد في التقعيد المخصوص.

وقد درس كل واحد من هذه المستويات في فصل مستقل؛ بغية الكشف عن العلاقات الداخلية التي تربط بين المسموع والتقعيد، وما تنطوي عليه هذه العلاقة من مظاهر وأنماط، وما يقتضيها من أسباب، وما تقوم عليه من مرتكزات، وما يتحدد في ضوئها من صفات للمسموع تميزه وتبين أهميته.

ولم يميز في هذه الفصول بين مصادر السماع إلا بمقدار ما اقتضاه بعض السياقات؛ ولهذا كان لا بد من فصل خامس يبني على نواتج هذه الفصول ليوازن فيه بين أهمية هذه المصادر، ولما كان المسموع النثري يختلط بالتمثيل المصنوع وكان يصعب تحديد مقداره؛ كان لا بد أن تسبق هذه الموازنة بحديث عن علاقة التمثيل بالمسموع النثري، وقيمة كل منهما في التقعيد؛ ولأن تحديد قيمة المسموع جملة تعتمد على تحديد قيمة المسموعات مفردة كل في سياقها، فقد كان لا بد لهذا الفصل من تعهد يتحدث فيه عن إشكالات تحديد العلاقة بين المسموع والتقعيد.

في هذا السياق قد تحسن الإشارة إلى أمور:

- ١- لقد جعلت هذه الدراسة قصراً على التقعيد النحوي؛ لاعتقاد الباحث أن مرتكزات هذا التقعيد وطرائقه تختلف عما هي عليه في التقعيد اللغوي؛ فأسلوب سببويه في التقعيد النحوي تحليلي تقني، لا يقف فيه عند نقل المسموع، بل يتجاوزه إلى تحليله وتقويمه وتوجيه مسالك استخدامه؛ فهذا تركيب جائز، وذلك جائز لعلّة موضوعية، وآخر ضعيف أو قبيح، وغيره محال أو غير مستقيم ... أما أسلوبه في التقعيد اللغوي فوصفي استقصائي، يعتمد فيه إلى تقرير الأطر العامة،

(١) وعلى هذا جاء معنى "الشهادة" في الذكر الحكيم، فدليل الإثبات شاهد، كما أن دليل النفي شاهد [انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم: شهد]. ولكن التهانوي يحدد الشاهد في النحو بقوله: "والشاهد عند أهل العربية: الجزئي الذي يستشهد به في إثبات القاعدة، لكون ذلك الجزئي من التنزيل أو من كلام العرب الموثوق بهم". [كشف اصطلاحات اللغون: ٣: ٧٢٨]. وهذا التحديد يطابق مصطلح "الاستدلال" في هذه الدراسة.

ثم يأخذ في استقصاء ما يفارقها، وقلماً تجاوز النقل وإظهار خصائصه إلى التقويم، فهو ينهج نهجاً واحداً في مجمل هذا القسم؛ فيكتفي بالقول: "وقد قالوا" أو "وقالوا" أو "وقد جاء". كما أنه كان يتبع نهجاً متقارباً في التقعيد النحوي فيقول: "وأما قولهم" أو "وإنما أرادوا" أو "ولو قال" كذا" كان صواباً.

هذا التمايز يقتضيه الفارق بين غايات الدرس اللغوي وغايات الدرس النحوي؛ فالأول منهما يهدف إلى إكساب الفرد صيغاً مفردة، والصيغ المفردة قلماً يؤثر بعضها في بعض، أما الثاني فليس هدفه أن يكسب الفرد تركيباً مفرداً في ذاته، ولكنه يهدف إلى إكسابه الأنساق العامة لهذه التراكيب، ليولد بعد ذلك ما شاء من التراكيب المتماثلة تقعيدياً المختلفة في ألفاظها ومعانيها.

وهذا يفسر التساهل في القياس اللغوي والتشدد في القياس النحوي؛ فقد يسهل في الأول منهما الإبقاء على ما يخرج على نظائره، وليس هناك كبير لبس في استخدامه؛ لأنه لا يؤثر في ما يقابله، أما الخارج على النظائر في التقعيد النحوي فإن الإبقاء عليه يقود إلى الاضطراب؛ لأن أثره يتجاوز به إلى غيره، ولذلك فقد دخل الشذوذ إلى القياس النحوي عند سيبويه بأثر من القياس اللغوي، فالتراكيب الشاذة تختزن كما تختزن الألفاظ المفردة، ولا يمتد تأثيرها إلى غيرها.

٢- لم يميّز في هذه الدراسة بين أهمية المسموع عند سيبويه وأهميته عند من نقل عنهم؛ وذلك لأنه ليس هناك اختلاف كبير بين منهجه ومناهجهم، فإذا نقل عنهم موافقاً لهم، فلا فرق بين موقفه وموقفهم، وإذا نقل عنهم مخالفاً لهم، فإن ما جاء من هذا الباب لا يوجب الفصل؛ فالاختلاف في القضايا المفردة لم يكن مبنياً على اختلاف في المنهج^(١). هذه واحدة، وواحدة أخرى تتمثل في اختلاط آراء سيبويه بآرائهم، بحيث تضيع الفوارق بين قوله وأقوالهم. يتضح هذا من إرجاعه الحديث عن بعض القضايا، إذ ينسبها مرة ويغفلها أخرى؛ قال: "والدليل على أن "لا رجل" في موضع

(١) قالت منى الياس: "وإذا استثنينا المسائل اليسيرة التي صرح فيها سيبويه بخلافه لما أخذ به فيها الخليل، فإنه لا يكاد يتميز مذهب عن مذهبه، بل إن أصولهما ونظراتهما الكلية إن لم تكن واحدة تماماً، فما أقربها من أن تكون كذلك، ولهذا الاعتبار فإن دراسة مذهب أحدهما تعتبر دراسة للمذهب الآخر. بل إن المذهبين لا يعدوان في الحقيقة أن يكونا مذهباً واحداً" [القياس في النحوي: ٢٤].

اسم مبتدأ، و"ما من رجل" في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز: لا رجل أفضل منك^(١) فهذا قول لا يشك في كونه لسيبويه، ولكنه أعاد القول ذاته فقال: "وقال الخليل رحمه الله: بذلك على أن "لا رجل" في موضع اسم مبتدأ مرفوع، قولك: لا رجل أفضل منك"^(٢). وعندما عرض لقول أنس بن العباس:

لا نسب اليوم ولا خلّة اتسع الخرق على الراقع

حله ووجهه، ولم يذكر ثمة رأي أي عالم آخر^(٣)، ولكنه أعاد الحديث عن هذا الشاهد في موطن آخر فقال: "وأما يونس فزعم أنه نون مضطراً، وزعم أن قوله: لا نسب اليوم ولا خلّة. على الاضطراب. وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك"^(٤). أما التوجيه فقد ذكر، ولكن لم يشر سيبويه ثمة إلى رأي أي عالم آخر، وإنما هو الذي وجهه.

٢- أما الدراسات التي عنيت بالحديث عن قضايا السماع عند سيبويه فكثيرة كثرة تلك التي عنيت بالحديث عن أصول النحو، وقد جاءت هذه الدراسة مكملة لها من جانب - أو محاولة ذلك - ومبينة لها في الهدف والمنهج والمحددات من جانب آخر، ولم يكن من أهداف هذه الدراسة أن تؤكد قولاً هنا أو أن ترد قولاً هناك، فإن وقع فيها مقارنة لبعض الآراء أو رد لبعضها الآخر، فإن مثل هذا الرد هو من تمام تميم هذه الدراسات، كما كان من تمام ايضاح منهج سيبويه، وقد يكون بعض ما اقترف في هذه الدراسة من رد لبعض الأقوال غير مبني على أساس سليم، ومن ثم فإن القصور في مراجعة هذا القول أو ذاك سيكون تأكيداً لإيجابيته هذا ليس ممتنعاً عند الآخرين، وإن ظنّه الباحث معتنعاً؛ فلأن المرء يرى الصواب فيما يقول أكثر من رؤيته في قيل الآخرين.

(١) الكتاب، ٢: ٢٧٥ - ٢٧٦.

(٢) الكتاب، ٢: ٢٩٢.

(٣) انظر: الكتاب، ٢: ٢٨٥ - ٢٨٦.

(٤) الكتاب، ٢: ٣٠٨ - ٣٠٩.

وبعد:

فإن كان في هذه الدراسة من قصور - وإنه لواقع - فإنني لأرجو أن يكون غير
محل بمنهجيتها وأهدافها، وإن كان فيها ما يحمد، فهو مما أعان عليه أستاذي؛
الدكتور سمير استيتية، فله شكر بمقدار ما فيها من صواب، وبمقدار ما جُنبتُ من
مزالق كانت واقعة لولا متابعتة وتوجيهه.

وإذ أشكر أستاذي على ما كان، فإنني لأشكر لمناقشي هذه الرسالة؛ الدكتور
علي الحمد والدكتور سلمان القضاة قبولهما مناقشتها - أولاً - وما سيكون منهما
من توجيهات تسد ما وقع فيها من نقص وتقوم ما داخلها من اضطراب.

محمد ربّاع

المختص
السمع وأهميته في التقعيد النحوي
عند سيبويه

إعداد

محمد علي يونس رباع

بكالوريوس لغة عربية - ١٩٨٧

إشراف

الدكتور سمير استيتية

تأسيساً على ما قامت عليه هذه الدراسة من أهداف ومقاصد، فقد اقتضى ذلك دراسة علاقة المسموع بالتقعيد في مسلكين متزامنين يعنى أحدهما ببيان قيمة المسموع في التقعيد، ويعنى الآخر ببيان منهجية سيبويه ومقتضيات أحكامه، وكل واحد من هذين المسلكين يقتضي الآخر، فما كان لأهمية المسموع أن تحدّد بمعزل عن معرفة منهجية سيبويه.

في ضوء هذا يمكن إجمال القضايا التي عرضت لها في هذه الدراسة على النحو التالي:

أولاً: أهمية السماع.

اعتمد سيبويه في تقعيده على جملة الكلام العربي. وقد جاء الاستشهاد بالمسموع في أربعة مستويات هي الفصول الأربعة الأول.

أما الفصل الأول فقد عُرِضَ المسموع المستدل به، فتناول طبيعة هذه الاستدلال من حيث علاقة المسموع بالتقعيد، وقسم هذا المسموع إلى نوعين: أحدهما جاء استدلالاً مباشراً والآخر جاء استدلالاً غير مباشر: "استثناساً"، أما الاستدلال المباشر فقد حاولت الدراسة تبين مستوى القواعد المستدل لها، فيما إذا كانت أصولية أو فرعية أو جائزة، وأهمية هذا الاستدلال وأسبابه، وأما الاستثناس فقد حاولت الدراسة - أيضاً - تبين طبيعة المستأنس له لكشف العلاقة التي تربط بينه وبين المسموع المستأنس به.

أما الفصل الثاني فقد جمع بين التحليل والتأويل، فعرض لاختلاف التقعيد التقني عن التقعيد التحليلي للمواقف الكلامية، ثم عرض للتأويل وأنواعه وأهميته، من حيث هو محاولة لغض اللبس الذي ينشأ بين المسموع والتقعيد.

وأما الفصل الثالث فقد وسم بالمسموع المشكل فجمع فيه المسموع الذي ينطوي على إشكالات مخصصة، وقد حاولت الدراسة توضيح طرائق سيبويه في معالجة هذا المسموع والأحكام التي يستخدمها، ومقتضيات هذه الأحكام، ومقدار الاتصال بينها أو مقدار تميزها، فتناولت أحكام الكم من مثل القليل والناذر والذي لا يكاد يكون، وأحكام الجودة من مثل: القبيح والضعيف والردىء، كما تناولت حكم الشذوذ، ووصف الفلط والتوهم، وحكمي اللحن والخطأ.

وأما الفصل الرابع فقد جعل للحديث عن المسموع المعتمد في التقعيد المخصوص، فتناول الخصوصية الشعرية: "الضرورة" من حيث هي تقعيد للغة الشعر، يوازي التقعيد للغة النثر عند سيبويه، ولتبيان أهمية هذا التقعيد كن لابد من الوقوف على ما يدل عليه من معان، وما يؤيد ذلك من مظاهر لتجلية العلاقة بينه وبين التقعيد الشمولي، ثم تناول الخصوصية اللهجية ومقدار اهتمام سيبويه بها والمظاهر الدالة على ذلك، وطرائقه في معالجتها وبناء التقعيد الشمولي في ضوءها، والمباني التي يعول عليها في دراسة هذه الخصوصيات.

وأما الفصل الخامس فقد أفرد للحديث عن أهمية مصادر السماع في التقعيد، فعرض فيه لمشكلة فهم العلاقة بين المسموع والتقعيد، وأثر ذلك في توجيه أهمية المسموع، ثم عرض للتمثيل المصنوع وعلاقته بالمسموع النثري، وأهمية كل منهما في الاستشهاد، ومقدار النثر المسموع. ثم عرضت الدراسة لموازنة بين أهمية مصادر السماع، لتبيان أهمية كل مصدر منها على حدة، ثم تبين أهمية في ضوء المصادر الأخرى، وأخيراً تحدث الباحث عن علاقة مصادر السماع باللهجات العربية في ضوء ما ظهر له من أطر هذه العلاقة في حديث سيبويه عن الخصوصيات اللهجية.

ثانياً: منهجية التقعيد ومرتكزاته.

لم يكن سيبويه مأخوذاً بالاستدلال للتقعيد المطرد أو الفرعي بمقدار ما كان يحاول استقصاء ما ينحرف عنه في سبيل تحصيله، غير أن معالجته هذا المسموع لم تكن معالجة شكلية يقتصر فيها على هذا الحكم أو ذاك، كما لم تكن معالجة نظمية تتساوى فيها انحرافات التراكيب المخالفة للتقعيد؛ لهذا فقد حاولت الدراسة في أثناء فصولها تبين المرتكزات التي كان يعول عليها في معالجة هذه المسموعات.

وإذ أعرضت الدراسة عن شكل التراكيب وقضايا العمل النحوي شيئاً من الإعراض، فقد حاولت تبين اعتماد سيبويه غير قليل من الأصول الإجرائية من مثل تجاذب الأنساق اللغوية، وما ينشأ عنه من تشابه ومقاربة، وحمل على الموضوع، ومقدار فاعلية ذلك في أعراف المتحدثين، وما جرت عليه عاداتهم من كثرة الاستعمال. ومن مثل الاتساق اللغوي واعتماده في دراسة الخصوصيات اللهجية والتفعيد لها. ومن مثل عناصر الخطاب وفاعليتها في توجيه التراكيب، وما ينشأ عن غياب بعضها من لبس وغموض قد يحول دون إيصال مراد المتحدث.

الفصل الأول الاستدلال

ويراد به الاستشهاد بالسموع بهدف إثبات التقعيد وتأكيدده. وبناء على علاقة المسموع بالتقعيد المستدلّ له، فإنّ الاستدلال في كتاب سيبويه نوعان متميزان: نوع يكون فيه المسموع نصّاً فيما استدلّ به له، وهو ما سمي بالاستدلال المباشر، ونوع لا يكون فيه المسموع نصّاً فيما استدلّ له، وقد سمي هذا بالاستدلال غير المباشر، "الاستثناس".

وقد أكثر سيبويه في كتابه من استخدام هذا المصطلح في تقديمه للمسموع الذي يستدلّ به، إذ يقدّم له بقوله: "والدليل على ذلك"، أو "ويستدل على ذلك"، أو "وبذلك على ذلك"، ولهذا فقد فضّل هذا المصطلح على مصطلح آخر مقرب له في المعنى، وهو مصطلح الاحتجاج؛ وذلك لأنه لم يكثر استخدامه، فلم يأت إلا في مواطن محدودة^(١)، ويلاحظ أنّ سيبويه يستخدم هذا المصطلح في مواقف الخلاف النحوي، فيقدّم به لدحض رأي من الآراء، أو للتدليل على صحة آخر، وعلى هذا المعنى جاء لفظ الاحتجاج في الذكر الحكيم، فحيثما ورد لفظ العجة أو أحد مشتقاته^(٢) فتحة تقوية لرأي أو إبطال لدليل، ولهذا فقد أُوثر مصطلح الاستدلال للتدليل على هذا النوع من مستويات أهمية المسموع^(٣).

(١) انظر: الكتاب، ٥٦: ٢، ٨١، ٦٠، ٢٩٩، و ٣: ١٢٩.

(٢) انظر: المعجم الملهرس لألفاظ القرآن، محمد فؤاد عبد الباقي: حجج.

(٣) قال الأنباري في تحديد معنى النقل من حيث هو واحد من أدلة مناعة الإعراب: "فأما لنقل بالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة" [الإعراب في جدل الإعراب وجمع الأدلة ١٥]. فأخرج بذلك ما لم يقد في بناء القامدة.

النوع الأول: الاستدلال المباشر

بعد أن استقرى اللغويون والنحويون ما أمكنهم من كلام العرب، عكفوا على دراسته وتحليله، في سبيل تقنين القواعد وتقرير الأحكام، ولم يكن أحدهم يتوانى عن التطواف في البادية ليسد ثغرة تنشأ هذا، أو ليفضّ لبساً هناك، أو ليتثبت من رواية لم يستيقننها، وحين ألف سيبويه كتابه، كان النحويون قد وقفوا على غير قليل من الأصول الكلية التي تحكمها موارد السماع المختلفة، وأصبحت هذه الأصول من بدهيات النحو التي لم تعد بحاجة للتدليل عليها.

من هذا المنطلق، فقد عمد سيبويه إلى تقرير الأصول الكلية دون استدلال، فكان يلجأ إلى التمثيل بالكلام المصنوع لتقريبها من الأفهام؛ فهو يتحدث عن أقسام الكلم، والتعريف والتنكير، والابتداء والخبرية، والفعل والفاعل، وإعراب جمع المذكر السالم، والأفعال الخمسة، وعمل "كان" وعمل "إن"، وما إلى ذلك من القواعد العريضة - حديثاً تقريرياً بمعزل عن الاستدلال أو الاستشهاد، فهذه الأصول لم تعد بحاجة إلى الاستدلال؛ لأن المسموع الذي يؤكدها لا سبيل إلى إحصائه وحصره، وما لا سبيل إلى إحصائه فلا مزية للمجيء ببعضه، فما الفائدة من المجيء بمسموع يؤكد أن الفاعل مرفوع؟ فالاستدلال وعدمه في مثل هذه الأمور مستويان، فالتفعيد النحوي هنا تقرير للأصول، وما جاء على أصله لا يسأل عن علته لأن استصحاب المال الأصلي لعناصر التحليل من الأدلة المعتمدة، ولعل هذا هو السبب الذي جعل النحاة يمسكون عن الاستشهاد بكلام العرب على القواعد الأصلية. فلم يستشهدوا مثلاً على أن الفاعل اسم ولا على أنه مرفوع ولا على أنه تقدمه فعل مبني للمعلوم. .. لأنه "من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل" وإنما جاءت شواهد النحاة دائماً في أحوال معينة مثل (أ) عند تفصيل القول في شرح القواعد بحسب شروط القرائن اللفظية، كالرتبة والمطابقة والتضام إلخ. .. (ب) عند سؤل القواعد الفرعية كجواز الابتداء بالنكرة وجواز الإخبار بالزمان عن لجة إلخ. (ج) عند الشذوذ أو القلة أو الندرة ونحوها" (١)

(١) الأصول، تمام حسان ٦٦-٦٧

فالأصول التي جاءت خلواً من السماع لم تأتِ اعتباطاً، وإنما جاءت مبنية على كلام العرب جملة، فسيبويه يؤكد دائماً أن لا قياس بلا سماع؛ ولو فعلوا كان قياساً ولكني لم أسمع^(١)، وهذا مذهب إلا أنه ليس يقوله أحد من العرب^(٢)، ولو أن هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيّتها تقوله لم يلتفت إليه^(٣)، وهو يكثر من الإشارة إلى مثل هذه الأمور^(٤).

وإذا كانت أهمية السماع في الفروع على هذا النحو فكيف يكون حال الأصول ومنزلتها من المسموع، أو منزلة المسموع منها؟ إن السماع عند سيبويه يحول دون أطراد القياس، قال: "وتقول عجبت من ضربي إياك، فإن قلت: لم وقد تقع الكاف ههنا وأخواتها، تقول عجبت من ضوبيك ومن ضربيه ومن ضربيك؟ فالعرب قد تكلم بهذا وليس بالكثير"^(٥)، فالقياس كان يوجب الإتيان بالضمير المتصل، ولكن السماع يبعد هذا القياس مع المصدر، ولا بد من متابعتهم، فاطراد هذا الحكم أو ذاك مرهون بعدم مجيء مسموع يبطله والقاعدة النحوية أصولية كانت أم فرعية فرع على السماع، تقاس بمقدار اتساقها معه، ولا يقاس المسموع بالتقعيد. فإن ظهر تحكّم التقعيد في المسموع؛ فيعدّ هذا من باب تحكّم المسموع في المسموع؛ لأنّ التقعيد الذي يوجّه السماع جاء مبنياً على مسموع يفوق الحصر.

فالمسموع الذي لم يظهر في الكتاب هو الذي يتحكّم في المسموع المذكور فيه، ومحاكمة المسموع تقعيداً وبيان أهميته تتم في ضوء مسموع آخر، ينعكس عنه التقعيد.

إن سيبويه لا يترك الأصول دون استدلال حسب، بل يتجاوز ذلك إلى غير قليل من التفريعات التي قد تبدو مفترضة، وكان هذه التفريعات كانت لديه من الثبات

(١) الكتاب، ٣: ٥٧٢

(٢) الكتاب، ٢: ٢٩١

(٣) الكتاب، ٢: ٢٠

(٤) انظر: لكتاب، ٢: ٦٩، ٧٥، ١١٢، ١١٨، ١٢٤، ٢٠٢، ٢٦٤، ٤٠١، ٢ و ٢١، ٢٦، ٣٠١، ٥٠٨، ٥٢٧، ٥٦٤، ٥٥٩

(٥) الكتاب، ٢: ٢٥٧

بدرجة لم تكن معها بحاجة إلى التدليل عليها، وليس من شأن هذه الدراسة أن تتتبع القضايا الجزئية في الكتاب، لتأكيد أن ما يبدو مفترهاً قد لا يكون كذلك عند سيبويه، وقد وقع مثل هذا التتبع في بعض المواقف في ما يستقبل، وللمتمثيل يشار هنا إلى قضية من هذا القبيل:

يختم سيبويه حديثه في باب "إضممار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل" بقوله: "ولا يجوز أن تقول ضربتني ولا ضربت إياي لا يجوز واحد منهما، لأنهم قد استغنوا عن ذلك بضربت نفسي وإياي ضربت"^(١)، ثم يستوجب هذا القول عقد باب لما "لا تجوز فيه علامة المضمر الخاطب، ولا علامة المضمر المتكلم..."، فلا يجوز أن يقال اضربك أو ضربتك كما لا يجوز أن يقال: اهلكني أو أهلكني ولا يجوز- أيضاً- ضربه إذا كان فاعلاً وكان مفعوله نفسه، ثم يقول: "ولكنه قد يجوز ما تبع هاهنا في حسبت وظننت وخلت وأرى وزعمت... وجميع حروف الشك، وذلك قولك: حسبتني وأراني ووجدتني فعلت كذا وكذا، ورأيتني لا يستقيم لي هذا"^(٢).

وحديثه في هذا الباب يبدو حديثاً مفترضاً، فهو يخص على عدم جواز تراكيب لم تسمع أصلاً، ثم يخص على جواز تراكيب مقاربة لها، دون أن يستدل لها، ولأنه لم يستدل فقد بدا حديثه اصطناعاً لتراكيب لم تسمع، وهذا ما ظنّه أحد الباحثين^(٣).

إن عدم الاستدلال لا يعني غياب الدليل عن سيبويه؛ ولذلك فإن حديثه في هذا المقام لم يكن متحارزاً لكلام العرب، حتى تلزم التراكيب التي أشار إلى منعها، لم تكن مفترضة، فقد جاءت عن العرب، يؤكد هذا كلام الفراء على هذه القضية، فقد قال: "والعرب إذا أوقع فعل شيء على نفسه قد كُنّي فيه عن الاسم قالوا في الأفعال التامة غير ما يقولون في الناقصة. فيقال للرجل قتلته نفسك، وأحسنْتَ إلى نفسك، ولا يقولون: قتلتك ولا أحسنْتَ إليك. فإذا كان الفعل ناقصاً مثل حسبت وظننت- قالوا أظننتُ خارجاً، وأحسبني خارجاً، ومتى تراك خارجاً...، وبما جاء في الشعر: ضربتك أو شبهه من التام، من ذلك قول الشاعر:

(١) الكتاب، ٢: ٢٦٦

(٢) الكتاب، ٢: ٢٦٦-٢٦٨

(٣) انظر: الكتاب بين المعيارية والوصفية، أحمد باقوت: ٦٢

خُذْ حِذْرًا يَا جَارَتِيْ فَإِنِّيْ
لَقَدْ كَانَ لِيْ فِيْ ضَرْتَيْنِ عِدْمَتُنِيْ

رَأَيْتُ جِرَانِ الْعَوْدِ قَدْ كُنْ يَصْلَحُ
وَمَا كُنْتُ أَلْقَى مِنْ رُزِينَةِ أَبْرَحُ

والعرب يقولون: عِدْمَتُنِيْ، وَوَجَدْتُنِيْ، وَفَقَدْتُنِيْ، وَلَيْسَ بِوَجْهِ الْكَلَامِ^(١).

وما أجازهُ سيبويه واستدلَّ له الفراء جاء مؤكِّداً في الذكر الحكيم في قوله تعالى: 'قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّيْ أَرَانِيْ أَعْصِرُ خَمْرًا' وقال الآخر إِنِّيْ أَرَانِيْ أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِيْ خُبْرًا'^(٢)

هذا يؤكِّد أنَّ مجيء التقعيد خلواً من الاستدلال لا يعني أنَّ هذا التقعيد مفترض، أو أنَّ قواعد النحو كانت متصوِّرة قبل استقرار كلام العرب كما يعتقد بعض الباحثين^(٣)، فالأمر بخلاف ذلك تماماً، فغياب الاستدلال يكون في كثير من الأحيان دلالة ثقة بالمستدلِّ له، فإذا غاب عنا المسموع المؤكِّد له، فهذا لا يعني غياباً عن سيبويه^(٤) والقواعد التي تبدو متصوِّرة لم تكن من تصوُّر في شيء، فهي انعكاس مباشر لمسموع لا يحصى كثرة، ومع هذا فليس هناك ما يمنع الالتفات إلى قضايا لا تصطدم مع المسموع أو منطق اللغة. ومثل هذه القضايا لا يحاكم المسموع في ضوئها عند سيبويه.

إنَّ استدلال سيبويه كان يأتي لتثبيت قواعد فرعية، ولعلل ستتَّضح لاحقاً، وهو لا يقتصر على الاستدلال للفروع، بل يستقصي كلَّ ما بدا مخالفاً لها، وهذا

(١) معاني القرآن، ٢٢٣-٢٢٤ وقصد به 'وجدتني' وجد المتعدية لواحد

(٢) سورة يوسف، آية ٣٦

(٣) انظر مثلاً تفويم الفكر المحوي، علي أبو المكارم- ١٢٤، والكتاب بين المعيارية والوصفية، ٢٠، ٢٣، وسيبويه والقراءات، أحمد مكي الأنصاري، ١٠٨، والشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار حلوان أنابله ٢٠٤، ٢١٠. وعلى النقيض من ذلك انظر: من قضايا اللفظ والنحو، علي النجدي ناصف ١٠٠، والاستقراء في اللغة العربية، هذنان محمد سليمان، مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٢، ٣٠-٣٤، من ٢٠٢ وما بعدها، والتأويل في كتاب سيبويه، نصر حامد أبو زيد، مجلة اللغة، ١٩٨٨، ع: ٨٤، من ٨٦، ٨٧، ٨٨، ففي هذه المواطن ردٌّ لمثل هذه الأحكام.

(٤) قال أبو حيان: 'وقد يكون سبب عدم كثرة النقل اشتهار ذلك في لغتهم' [منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، ٦١، نقلاً من الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار حلوان، الشايلة، ٢٢١]. قدل هذا على أنَّ إغفال النقل دليل يقين

أيضاً يباين منهجه في علاج الأصول، فهو يترك الأصول دون استدلال أو استشهاد ولا يأبه لما يبدو مخالفاً لها، فهو لا يلتفت إلى قراءة بعضهم "لُجْزَى قوماً"^(١)، أو لقولهم في المثل: "مكره أخاك لا بطل"، حيث ظهر نائب الفاعل وكأنه منصوب، ولا يلتفت إلى قراءة بعضهم "وما تنزكت به الشياطين"^(٢). وحين تحدث عن الأدوات الجازمة والناصبية للمضارع لم يلتفت لما نقل من لغات تجزم بـ"ن" أو تنصب بـ"م"، حتى الشواهد التي كان من الممكن أن تعمل على شيء من ذلك يؤثر تأويلها في ضوء التقعيد الشمولي^(٣)، وهو يعرض لشواهد جاء ظاهرها موحياً بنصب الاسم والخبر بعد ليت -وهي لغة لقوم-^(٤) فيؤوّل هذه الشواهد، ولا يشير إلى هذه اللغة^(٥)، ومثلها الشواهد التي قد تبدو من باب إلزام المثني الألف على كل حال على لغة بعضهم، إذ يعرض لها ولا يشير إلى هذه اللغات.^(٦)

إن المسموع الذي جاء مفادراً للأصول الثابتة كثير في تاريخ العربية، فما من قاعدة إلا جاء ما يخرج عليها، ولكن سيبويه يتجاهل هذا المسموع وكأنه لم يكن؛ ولذلك فإنّ المسموع الذي يعرضه في كتابه من باب المسموع الذي يناقض التقعيد، هو معاً يناقض قواعد فرعية.

مستويات الاستدلال

إنّ القول بارتباط الاستدلال بالقواعد الفرعية وقلة ارتباطه بالأصول لا يكفي للكشف عن أهمية المسموع المستدل به؛ لذلك لا بد من تبيان العلاقة الداخلية التي تربط بين التقعيد والمسموع الذي يليه. وأهمية المسموع تبني على أهمية التقعيد،

(١) آية ١٤، سورة الجاثية وهذه قراءة أبي جعفر وشيبة "انظر النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ٣٧٢٢".

(٢) آية ٢١٠، سورة الشعراء، وهي قراءة الحسن، قال الفراء "كانه من غلط الشيخ ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون"، انظر: معاني القرآن، ٢: ٢٨٤-٢٨٥.

(٣) انظر: الكتاب، ٣: ٣١٦، حيث جعل قول قيس بن زهير: "ألم يأتك" ضرورة.

(٤) انظر: طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام، ١: ٧٨-٧٩.

(٥) انظر: الكتاب، ٢: ١٤٢.

(٦) انظر: الكتاب، ٢: ١٣٥، ١٤٠ و ٢: ١٦٥.

كما كانت قيمة التقعيد مبنية على السماع، فالمسموع المستدل به يأتي في مستويات عدة مقارنة لمستوى التقعيد المستدل له وهذه المستويات هي:

المستوى الأول: الاستدلال للأصول المطردة

بالرغم مما سبق بيانه من أن الأصول المطردة والقواعد الرئيسية لم تكن بحاجة إلى استدلال عند سيبويه، فإن هذا هو الغالب على منهجه، وقد وقع الاستدلال لبعض القواعد من هذا القبيل في كتابه والمسموع الذي جاء لهذه الغاية قليل جداً إذا ما قيس بأي مستوى آخر. فقد استدلّ لقواعد أصولية بثمانية وثلاثين شاهداً شعرياً وخمس عشرة آية من الذكر الحكيم، فضلاً عن بعض العبارات النثرية، ولقلة المواضع التي جاء فيها هذا الاستدلال، فقد يحسن حصرها، ليكون ذلك منياً من إعادة التمثيل عند الحديث عن أسباب الاستدلال، وهذه المواطن هي:

- لقد تحدثت عن إعمال أفعال القلوب وإغنائها، ولم يستدلّ لإعمال جلّ هذه الأفعال، ولكنه أفرد (زعم) فاستدلّ لها بشاهدين من الشعر. ^(١) وتحدثت عن الجدل محاولاً توضيح كلفيته مستدلاً لذلك بست آيات وبيت من الشعر. ^(٢) واستدل لصيغة اسم الفعل القياسية بشاهدين من الشعر وشاهدين من النثر، ثم استدلّ لعمله بشاهد شعري وشاهد نثري؛ لكي يبيّن أن اسم الفعل في موضع الفعل ^(٣).

- واستدلّ للإغراء ببيت شعر ^(٤). كما استدلّ للمفعول لأجله بأربعة شواهد من الشعر ^(٥)، والمفعول لأجله على تقدير اللام كما كان الإغراء على تقدير فعل ومثل هذا يقال عن استدلاله للاختصاص، حيث استدلّ بثلاثة شواهد من الشعر ^(٦).

(١) الكتاب، ١: ١٢١

(٢) الكتاب، ١: ١٥٩-١٥٤

(٣) الكتاب، ١: ١٤٩-١٤٣

(٤) الكتاب، ١: ٢٥٦

(٥) الكتاب، ١: ٣٦٨ - ٣٦٩

(٦) الكتاب، ٢: ٢٣٢ - ٢٣٤

- استدلال للمفعول معه بشاهدين من الشعر^(١)، كما استدلال للتمييز بثلاثة شواهد من الشعر^(٢).
 - استدلال لفتح لام الجرّ الداخلة على المستغاث به بسنة شواهد من الشعر وبعض التراكيب النثرية^(٣)، والأصل في لام الجرّ أن تكون مكسورة مع الاسم الظاهر.
 - استدلال للترخيم المطّرد بشاهد شعري^(٤)، كما استدلال للاستثناء التام المنطقي بآية، وأشار إلى وجود لغة تلزمه النصب^(٥).
 - وحين تحدّث عن الأدوات التي يجازى بها فقد قاده ذلك إلى الاستدلال لعدم المجازاة "بإذا"، حيث استدلال بثلاثة شواهد من الشعر^(٦).
 - واستدلال لكسر همزة "إن" بعد "قال" بآية قرآنية^(٧)، كما استدلال بآية لقائه القسم^(٨)، وهي في المرتبة الثالثة بين أحرف القسم فأكثرها الواو ثم الباء.
 - استدلال لنوني التوكيد الخفيفة والثقيلة بخمس آيات وتسعة أبيات^(٩).
- هذا كلّ ما جاء من استدلال للأصول أو ما هو في منزلتها في كتاب سيبويه، مع التوسع في مفهوم الأصول، وإلاّ لكان ينبغي أن تعدّ لام الاستفائة وعدم المجازاة بإذا، وكسر همزة "إن" بعد قال، ومجيء التاء حرفاً للقسم- كان ينبغي أن تعدّ مع الفروع، كما كان ينبغي عدّ الاختصاص والإغراء معها، فقضية الأصل والفرع تبدو قضية نسبية، فما يعدّ أصلاً من جهة ما قد يعدّ فرعاً من جهة أخرى

(١) الكتاب، ١: ٢٩٨.

(٢) الكتاب، ٢: ١٧٣ - ١٧٤.

(٣) الكتاب، ٢: ٢١٥ - ٢١٦.

(٤) الكتاب، ٢: ٢٤١.

(٥) الكتاب، ٢: ٢١٢.

(٦) الكتاب، ٣: ٦٠ - ٦٢.

(٧) الكتاب، ٣: ١٤٢.

(٨) الكتاب، ٣: ٤٩٦.

(٩) الكتاب، ٣: ٥٠٩ - ٥١٢.

المستوى الثاني: الاستدلال لقواعد متعددة الجواز

إنّ قسماً كبيراً من المسموع الذي استدلّ به سيبويه جاء عند الحديث عن تعييد متعددة الوجوه، بحيث يكون التركيب الواحد محتماً لوجهين مختلفين في الإعراب أو الصياغة، سواء أكانت هذه الوجوه متقاربة في الجواز، أم كان بعضها أقوى من الآخر، وسواء أكانت هذه الوجوه تمثل حالات، يُبنى على كلّ حالة منها حكم غير الذي يبنى على خلافها، أم كانت تمثل وجهين لحالة واحدة. فقد يستدلّ للوجه الأقوى ويترك الوجه الآخر دون استدلال، سواء أكانت قوّة هذا الوجه منصوفاً عليها حين يصفه بالأجود أو الأحسن أو الأكثر، أم كانت مفهومة ضمناً حين يقدّم هذا الوجه ثمّ يشير إلى الآخر بقوله: "وقد يجوز" أو "ويجوز" ٤٤٠٤٦

وقد يستدلّ للوجه الأقلّ جوازاً ويترك الوجه الأقوى دون استدلال، سواء أفهمت قلة الجواز ضمناً حين يشير إلى الوجه الأقوى، أم فهمت نصاً حين يصف هذا الوجه بأنّه جيّد أو عربيّ أو كثير، وقد يستدلّ للوجهين معاً، سواء أكانا متقاربين في الجواز، أم كان أحدهما أقوى من الآخر، وسواء أكان الاستدلال بمسموع واحد مروى بوجهين، أم كان الاستدلال لكلّ وجه بمسموع مستقل.

وعلى هذا فنلحظ ثلاثة مسالك انتهجها سيبويه في استدلاله للقواعد المتعدّدة الجواز. وقبل الحديث عن هذه المسالك ينبغي التوقف عند أحكامه التي يبنى عليها القول بقوّة الجواز أو إجازته، ففي كتابه غير قليل من هذه الأحكام، مفردة - تارة - من مثل "عربيّ" و"جيّد" و"كثير" و"حسن" و"أجود" و"أكثر" و"أحسن"، و مزدوجة تارة أخرى من مثل "عربيّ جيّد" و"عربيّ كثير" و"أجود وأكثر".

ومراجعة كلّ ما جاء من هذه الأحكام يتّضح أنّ كلّ ما جاء منها على غير صيغة التفضيل يدلّ على الوجه الأقلّ جوازاً، فحيثما ورد حكم من هذه الأحكام؛ مفرداً أو مركباً مع غيره، فهو يشير إلى وجه جائز عنده مقابل وجه قويّ مطّرد، فسيبويه لا يقول: إنّ هذا الوجه عربيّ، أو جيّد، أو كثير، أو حسن، أو عربيّ جيّد، أو عربيّ كثير، إلّا إذا كان هناك وجه أكثر جودة، أو أكثر حسناً، أو أكثر اطّراداً^(١)؛ ولهذا فإنّ الوجه التي وصفت بشيء من هذه الأحكام جعلت من الاستدلال لما هو أقلّ جوازاً.

(١) نظر الكتاب، ١، ٢٤، ٥٦، ٨٠، ٨٢، ٩٠، ٩٧، ١١٩، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٧٠، ١٩٤، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٢٩. وهذا تمثيل ببعض ما جاء في الجزء الأول حسب، وغيره مثله.

أما الأحكام التي جاءت على وزن صيغة التفضيل: "أجود" و "أحسن" و "أكثر"، فهي مستخدمة على نمط استخدام صيغة التفضيل، حيث تشير إلى وجهين متفاوتين في مقدار الحكم. فالمسموع الموصوف بهذه الأحكام هو من باب الاستدلال للوجه الأقوى، كما أن المسموع المقابل له هو من باب الاستدلال للوجه الأقل قوة، فسيبويه حين يشير إلى أن هذا الوجه "أجود" أو "أحسن" أو "أكثر" لا يعني مطلقاً أن الوجه الآخر غير جيد أو غير حسن، بل يعني أن الوجه الآخر جيد أو كثير أو حسن، فهو يشير إلى أن هذا الوجه جيد ولكن ذلك أجود، وأن وجهاً آخر كثير ولكن مقابله أكثر^(١)، وهذا ما توجه به صيغة التفضيل التي تشير إلى اشتراك شيئين في حكم ما ثم غلبت في أحدهما.

على أن جعل المسموع الموصوف بصيغة التفضيل في باب الاستدلال للوجه الأقوى يحتاج إلى معرفة طبيعة الموازنة، ومنزلة الموازين، فقد تأتي هذه الأحكام في إطار الموازنة بين شيئين لا يعد أي منهما في باب ما هو أقوى، يقول سيبويه: "وتقول في هذا الباب: هذا ضارب زيد وعمرو ... وإن شئت نصبت على المعنى وتضمير له ناصباً، فتقول: هذا ضارب زيد وعمراً، كأنه قال: ويضرب عمراً أو وضارباً عمراً وما جاء على المعنى^(٢) [ويذكر شاهدين للنصب على المعنى ثم يقول] والنصب في الأول أقوى وأحسن"^(٣)، ويوازن مرة أخرى ويقول: "والجر في هذا أقوى، يعني هذا ضارب زيد وعمرو وعمراً بالنصب"^(٤) فالقوة والحسن نسبتيان، وإنما يعني أن الحمل على الموضع في هذا التركيب أقوى من الحمل على الموضع في التراكيب الأخرى، ولا يعني أن النصب أقوى، ومع ذلك فهما معاً على غير وجه الكلام، فحدّ الكلام ووجهه الجر؛ لأن سيبويه جعل النصب في مثل "ليس زيد بحيان ولا بخيلاً" غير وجه الكلام^(٥)، والباء زائدة في هذا التركيب، ومن باب

(١) انظر الكتاب، ١: ٨٢، ٨٤، ١١٩، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٧٠، ١٩٤، ٢٢١، ٢٣٦

(٢) الكتاب، ١: ١٦٩

(٣) الكتاب، ١: ١٧٠

(٤) الكتاب، ١: ١٧٤

(٥) الكتاب، ١: ٦٦ - ٦٧

أولى أن يكون ذاك غير وجه الكلام، وأن يعدّ مع المسموع المشكل. وفي موطن آخر يعقب سيبويه على قول الفرزدق.

فلرُكُنْتَ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

- بقوله 'والنصب أكثر في كلام العرب' ^(١)، وحكم الكثرة -هنا - لا يعني أن هذا الوجه من باب الاستدلال لما هو أكثر، وإنما هو من باب الاستدلال لما هو أقل، حيث جاء على الإضماره وإنما وزن سيبويه بين حالتي الرفع والنصب بعد الإضمار، ومثل هذا في غير موطن ^(٢).

إن أهمية المسموع المحكوم عليه بهذه الأحكام موضوعية نسبية، تعتمد على مدار الموازنة ومنزلة كل واحد من الموارد بينهما على حدة.

مسالك الاستدلال للقواعد المتعددة الوجود

١- الاستدلال للوجه الجائز أو 'الأقل قوة'

لا يقصد بهذا الاستدلال لوجه موصوف بالقلّة أو ما شاكل ذلك ممّا جاء في باب المسموع المشكل، فالوجه الأقلّ قوة هو وجه محتمل في العربية جائز في بنائها، بحيث لا يعدّ المستخدم لهذا الوجه مخطئاً، ولكّنه سيكون تاركاً للوجه الأقوى، وقد يكون هذا الوجه ممثلاً لحالة مطّردة لم تكن مقصودة في التقعيد، فالمسموع الممثل لهذه الوجوه يتفاوت في درجة أطرائه وجوازه.

والحقّ أن بعض المسموع الذي يأتيه سيبويه من باب الجائز في موطن قد يحكم عليه في موطن آخر حكماً يجعله من باب المسموع المشكل، فإذا ما تبين ذلك نقل هذا المسموع إلى ذلك المستوى، أمّا إذا لم يتبين - في حالة مجيئه في الكتاب - فإنّ هذا من قصور التتبّع لهذا المسموع، وكان ينبغي ألا يكون في هذا الباب.

إن معرفة أهمية تركيب ما أو قضية ما عند سيبويه لا تكون بمعانيته في موطن واحد في الكتاب، بل يستوجب ذلك متابعتها في الكتاب كلّ، فكلامه يتفاوت بحسب المقام الذي يتحدث فيه، وبحسب العلاقة التي تربط بين القضايا المختلفة.

(١) الكتاب، ٢: ١٣٦.

(٢) انظر: - مثلاً - الكتاب، ١: ٧٦، ٨٤٦، ١٧٤.

إن معرفة أهمية هذا المسموع أو ذاك تعتمد على حكم سيبويه وطرائق معالجته لهذا المسموع، دون النظر إلى أحكام النحويين الآخرين ومواقفهم مما حكم عليه؛ ذلك أن قسماً من المسموع المستدل به لوجوه جائزة في هذا المسلك، هو من المسموع المشكل عند غيره، كما يتضح - بناء على هذا - أن بعض القضايا الجائزة عنده ليست جائزة عند غيره، ولكن سيبويه يجيزها ولا ينص على ما يدل على إشكال فيها ولتمثيل:

١- يتحدث سيبويه عن مجيء (اختار) متعدية إلى مفعولين دون وساطة حرف الجرّ في ثانيهما، وكلامه يدل على إجازته هذا الوجه، وإن كان غير الأصل، ويستدل لذلك بآية ثم يشاهد للفرزدق هو قوله:

منا الذي اختير الرجال سماعاً وجوداً إذا هبّ الرياح الزعازع^(١)

وقد جعل السهيلي حذف حرف الجرّ في هذا الشاهد مما جاز على قلّة في الكلام^(٢).

٢- وهو يجيز إلغاء الجار والمجرور المتعلقين بخبر "إن"، حين يقدم عليه وعلى اسمها، يقول "وتقول: إن بك زيدا مأخوذ ومثل ذلك: إن فيك زيدا لراغب قال الشاعر:

فلا تلحني فيها فإنّ بحبّها أخاك مصاب القلب جمّ بلائله^(٣)

وما استدلل به لهذا الجواز، هو ما يقتصر فيه على السماع عند بعضهم^(٤).

٣- يقول سيبويه: "وقد يجوز أن ترفع وتنصب ما كان في آخره الراء، قال الأعشى:

ومرّ دهرٌ على وبارٍ فهلكت جهرة وبارٍ^(٥)

(١) الكتاب، ١: ٣٩

(٢) نتائج الفكر: ٣٣١.

(٣) الكتاب، ٢: ١٢٢.

(٤) انظر: مع الهمام، السيوطي، ٢: ١٦٠.

(٥) الكتاب، ٣: ٢٧٩.

وليس في حديثه ثمة ما يشير إلى أن هذا الشاهد ضروري، بل أشار إلى جوازه في العربية، ولكن هذا الشاهد يعدّ ضرورة عند غيره^(١).

هذا تمثيل، وإلا فكثيرة هي الشواهد التي يجعلها في باب ويجعلها غيره في باب آخر.

إنّ خلط موقف سيبويه بمواقف النحويين الآخرين سيؤدي إلى غير قليل من الخلط والاضطراب، ذلك أنّ لفكر سيبويه ومنهجه خصوصيات يصعب تبيينها إذا خلط رأيه برأى غيره، ولهذا فإنّ الالتفات إلى آراء الآخرين في مسموع ما، سيكون للأنس بها وللإيضاح، ولا يراد بذلك إثبات ما ذهب إليه أو نفيه؛ لأن دراسة القضايا النحوية لن تكون مقصودة لذاتها في هذه الدراسة.

إنّ منزلة المسموع في هذا المسلك - وكما هو حال الرسالة جملة - تحدّد في ضوء حكم سيبويه أو مجموعة أحكامه على اختلاف مواطنها، ولا تحدّد في ضوء أحكام الآخرين.

إنّ المظهر العام الذي يقوم عليه تمييز المسموع للمستدلّ به له هو جائز يتمثّل في مجيء سيبويه بتقعيد متعدّد الجواز، رفعاً ونصباً، أو رفعاً وجرّاً - أو متعدّد الفاعلية كالإعمال والإلغاء وما شاكل ذلك، وحين يتبدّى من حديثه أنّ أحد الوجهين أقوى من الآخر، وحين يترك هذا القوي دون استدلال، ويستدلّ للوجه الجوّز، فإنّ المسموع يكون منطقياً تحت هذا المسلك، ما لم يبد سيبويه حكماً آخر يجعل هذا المسموع في باب المشكل.

وقد استدلّ ضمن هذا المسلك بعانة وأربعة شواهد من الشعر وخمس عشرة آية، فضلاً عما جاء من التراكييب النثرية.

والوجه الأكثر قوّة - الذي لا يستدلّ له - ليس بحاجة إلى استدلال في مجمل المواطن التي استدلّ فيها للوجه الأقلّ قوّة، فالمسموع الذي يؤكّد كلّ وجه من هذه الوجوه يفوق الحصر، ولكنّ همّ سيبويه كان يوجّه لما هو غير الأصل.

(١) انظر الكتاب، ٣، ٢٧٩، الحاشية.

والمواطن التي ينصّ فيها على أنّ هناك ما هو أقوى ولا يستدلّ له وإنّما يستدلّ لما هو أقلّ قوّة كثيرة في كتابه، توضح ما جاء منها في الجزء الأوّل، للدلالة على ما أشير إليه في بقية كتابه^(١).

١- يتحدث سيبويه عن الأفعال التي تنصب مفعولين من مثل: أعطى وكسا، ولا يستدلّ لها، ولكنّه يستدلّ لحيء (اختار)، متعدية إلى مفعولين بآية وشاهد شعري، كما يستدلّ لحيء (نبأ) متعدية إلى اثنين ببيت شعر، والأصل في هذين الفعلين أنّ يتعديا إلى مفعول واحد^(٢)، ومثل هذا عدم استدلاله لإعمال حسب وظنّ ورأى وعلم، مقابل استدلاله بآيتين لحيء علم فعلاً لازماً^(٣).

٢- ويحدث عن إعمال كان وأخواتها، ولا يستدلّ لشيء من ذلك، وإنّما استدلّ ببيت شعر لاختصاص (كان) في مجيئها فعلاً لازماً بمعنى وقع^(٤)، ثمّ يستدلّ لتقديم شبه الجملة على متعلقها الخير، وتقديم الخبر على الاسم بآية وشاهد من الشعر، كما يستدلّ ببيت شعر لرفع المعطوف على خبر كان المنفصلة عند إعادة الإظهار^(٥).

٣- وحين تقع جملة الاشتغال معطوفة بحتى فإنّ نصب المشغول عنه هو المختار، وقد يحسن الجوّ واستدلّ له ببيت من الشعر^(٦)، ولم يستدلّ للنصب، كما أشار إلى جواز الرفع.

(١) انظر الكتاب، ٢: ١٦، ١٧، ٢١-٢٠، ٥٨-٥٧، ١٣٦-١٣٣، ١٤٢-١٤١، ١٩٠، ١٩١، ٢٥١-٢٥٢، ٢٥٣-٢٥٤، ٢٥٨-٢٥٩، ٢٨٢، ٢٩٩، ٣١٢، ٣٦٥، ٣٧٤، ٤١٥-٤١٦ و ٢، ٢٦، ٤٩، ٦٦، ٦٨-٦٩، ٧٠، ٩٠، ٩٥-٩٧، ١٠٥، ١١٢، ١١٣، ١٤٤، ١٧٤، ١٨٢، ١٨٥، ٢٥١-٢٥٠، ٢٥٢، ٢٧٩، ٢٩٤، ٣٠١، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٣-٥٠٤، ٥١٣-٥١٤، ٥١٧، ٥٦٣.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٣٧-٣٩.

(٣) الكتاب، ١: ٤٠.

(٤) الكتاب، ١: ٤٦-٤٧.

(٥) الكتاب، ١: ٥٦، ٦١.

(٦) الكتاب، ١: ٩٧.

٤- وفي باب "ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل"^(١) لا يستدل سيبويه لإعمال اسم افعال أو اسم المفعول، ولكنه يستدل لما جرى مجرى "فاعل" من (أسماء الفاعلين مثل: "فواعل" و "فَعَال"، كما يستدل لإعمال الصفة المشبهة، وإعمال المصدر. وإعمال هذه الصيغة يعدّ غير الأصل قياساً إلى اسم الفاعل الذي لم يستدل له؛ "فأما الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء ففاعل"^(٢).

٥- وتحدث عن إعمال ظنّ وأخواتها ولم يستدل لهذه الأفعال إلا ما كان من استدلاله "لزم" - على ما سبق بيانه - ولكنه استدلل لإلغائها بشاهد من الشعر^(٣).

٦- والأصل في "إنّ" وأخواتها في الجزاء أن يسبب الفعل، ولكن "إنّ" تختص بجواز تقديم الاسم، وقد استدلل لجواز تقديم الاسم مشغولاً عنه ببيت شعر^(٤)، وعلى الرغم من أنّ هذا الشاهد جاء بنصب المشغول عنه، وهو الأصل فيه، كما نصّ عني ذلك: "وتقول في الخبر وغيره: إنّ زيدا تره تضرب، تنصب زيدا، لأنّ الفعل أن يلي (إنّ) أولى"^(٥) على الرغم من ذلك فإنّ تقديم الاسم - رفع أو نصب - هو حالة جائزة عنده، إذ قال: "كما جاز في قولك: إن الله أمكنني من فلان فعلت كذا وكذا"^(٦)، وفي موطن آخر "ويجوز الفرق في الكلام في" إنّ إذا لم تجزم في اللفظ نحو قوله

عود هراة وإن معمورها خرباً^(٧)

(١) الكتاب، ١: ١٠٩-١١٦.

(٢) الكتاب، ١: ١١٧.

(٣) الكتاب، ١: ١٢٠.

(٤) الكتاب، ١: ١٢٤.

(٥) الكتاب، ١: ١٣٤.

(٦) الكتاب، ١: ١٠٠.

(٧) الكتاب، ٣: ١١٢ وقد فهم بعض الدارسين أنّ سيبويه لا يجيز مجيء "إنّ" مثلاً باسم، نظراً أنّه يمنع ما جاء في القرآن، فاستقصى من هذه الآيات ما شاء له ومزج ذلك يتعامل على سيبويه. "انظر: المنطقات النحوية والفنية إلى النحو العربي، عفيف دمشقية: ١٥١". والفهم ذاته فهم أحمد ياقوت "الكتاب بين المعيارية والوصفية: ٥١-٥٢". ولكنه كان أشد في تعامله على سيبويه. قلت: إنما وضع سيبويه هذه القاعدة لما جاء في القرآن.

٧- والأصل في الاسم التالي للصفة المشبهة أن يكون معرّفاً، كما أن الأصل فيه أن يكون مضافاً إليها؛ والإضافة فيه أحسن وأكثر . . . والتنوين عربيّ جيّد، وأعلم أن كينونة الألف واللام في الاسم الآخر أكثر وأحسن من أن لا تكون فيه الألف واللام .. فكان إدخالها أحسن وأكثر كما كان ترك التنوين أكثر
والأخرى هربية كما أن التنوين والنون عربيّ مطّرد، وإذا استدّلّ سيبويه بعبارتين ثريّتين لمجيء الصفة المشبهة مضفة فإنه يوجّه اهتمامه إلى الاستدلال لما هو عربيّ جيّد، فيستدلّ في الموطن الأوّل بثلاثة شواهد لمجيئها معمة، وينصّ على أن ذلك في الشعر كثير، ثمّ يستدلّ في الموطن الثاني بخمسة أبيات من الشعر^(١).

٨- والأصل في "إن" أن يليها فعل ولكنه يعقد باباً للحديث عما "يضمّر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف"، ويجعل نصفه للحديث عن الإضمار بعد "إن" ويستدلّ لذلك بخمسة أبيات من اشعر وبعض العبارات النثرية^(٢).

٩- وهو يجيز الرفع والنصب في الاسم المعطوف على الضمير المنصوب بعد توكيده بضمير الرفع؛ "فإن قلت إياك أنت وزيد فأنت بالخيار إن شئت حملته على المنصوب، وإن شئت على المرفوع المضمّر"، واستدلّ بشاهد لحالة النصب^(٣)، ووضح أنه لا يقدّم حالة على أخرى، فالتكلم بالخيار.

١٠- الأصل أن تنعت المعرفة بمعرفة، كما أن الأصل في النكرة أن يكون نعتها منكر^(٤)؛ ولكنه استدّلّ لنعت النكرة بمضاف لم يكتسب من الإضافة تعريفاً، حيث استدّلّ بآية وستة أبيات من الشعر^(٥).

(١) الكتاب، ١: ١٩٧ - ١٩٨

(٢) الكتاب، ١: ٢٥٨-٢٦٣

(٣) الكتاب، ١: ٢٧٨

(٤) الكتاب، ٢: ٦.

(٥) الكتاب، ١: ٤٢٤

هذا كل ما جاء من استدلال سيبويه للوجه الأقل جوازاً في الجزء الأول وواضح أن هذه الوجوه تتفاوت في درجة جوازها من موطن إلى آخر؛ فمجيء "علم" متعدية إلى مفعول واحد وجه مطرد لا يشك في ثبوته، ولكنه جعل من باب الجائز لأنه لم يكن مقصوداً لذاته، وإنما كان التقعيد ثمة مختصاً بالحديث عن الأفعال المتعدية إلى اثنين، ومثل هذا يقال من عمل المصدر والصفة المشبهة، إذ جعل من باب الجائز مقابلة بالأصل الأكثر وهو فاعل.

مقابل ذلك يمكن الإشارة إلى حالات بدت من باب الاستدلال لما هو أقوى، ولكنها استدلال لوجه جائز، من ذلك قوله: " . والابتداء في التبعية أقوى، وهذا عربي جيد، قوله: أخوالنا، وقد جاء في النكرة في صفتها، فهو في ذا أقوى قال الراجز:

وسساقين مثل زيد وجعل سقبان مشوقان مكنوزا العضل^(١).

فموازنة سيبويه أظهرت الوجوه الجائزة وكأنها وجوه مطردة، وليس شيء مما وصفه بالأقوى ههنا من المطرد وإنما أراد أن يقول إن الابتداء في التبعية أقوى منه في غير التبعية، ولكن الإتيان أقوى من الابتداء فيه، ثم إن الابتداء في بدل النكرة أقوى من الابتداء في بدل المعرفة، ولكن الإتيان فيه أقوى من الإبدال.

فالقوة ههنا قوة نسبية، إذ الأصل في هذا الشاهد أن يكون "سقبين مشوقين مكنوزي العضل" على البدل من ساقين، وليس على البدل من "زيد وجعل" كما أشار المحقق متبعاً للأعلم؛ فسيبويه يستدل لقطع بدل النكرة ولا يستدل لقطع بدل المعرفة.

ومثل هذا قوله: "وتقول: إن قريباً منك زيد، والوجه إذا أردت هذا أن تقول: إن زيداً قريب منك أو بعيد منك لأنه اجتمع معرفة ونكرة وقال امرؤ القيس:

وإن شفاءً عبرةً مهراقة فهل عند رسم دارس من معول

فهذا أحسن لأنهما نكرة"^(٢).

(١) الكتاب، ٢: ١٧

(٢) الكتاب، ٢: ١٤٢.

وهذا الحسن ليس مطلقاً، فالشاهد من باب الاستدلال لغير الأصل، فالأصل أن يكون معمولاً "إن" معرفتين، ولكن وجود ما هو أقل حسناً جعل مجيئهما تكرتين أحسن منه.

المسلك الثاني: الاستدلال للوجه الأقوى

وهو على نقيض المسلك السابق، إذ يجيء التقعيد محتملاً لوجهين، أحدهما أقوى من الآخر، فيستدل سببويه للوجه الأقوى ويكتفي بالإشارة إلى إجازة الوجه الآخر، وقد يُحاول بيان سبب قلة جواز مقارنة الوجه الآخر، وقد يعمد إلى تأويل ما يبدو مشبهاً لهذا الجائز والمسموع الذي جاء في هذا المسلك قليل إذا ما قيس بالمسلك السابق، إذ لم يتجاوز ثمانية وعشرين شاهداً شعرياً، وست عشرة آية قرآنية وقد جاء الاستدلال للوجه الأقوى في الجزء الأول على النحو التالي:

١- يرى سببويه أن إعمال الفعل الثاني في التنازع أولى من إعمال الأول، ويستدل لذلك بثلاثة أبيات، فضلاً عن استثنائه لهذا الإعمال بخمسة شواهد وآية. ولكن إعمال الأول ليس معنعاً، وإنما هو جائز كما يُفهم ذلك حديثه، ومع هذا فإنه يحاول تقديم تأويل يسوّغ فيه ما جاء من المسموع معمولاً فيه الفعل الأول، ومنهجية سببويه في الموازنة بين الوجهين تشير إلى أن الرأي القائل بإعمال الفعل الأول كان موجوداً في عهده^(١).

٢ الأصل في الاسم المشغول عنه أن يكون مرفوعاً ويجوز النصب، ولكن ثمة حالات أخرى تختلف باختلاف موقع جملة الاشتغال، فإذا ما جاءت معطوفة على جملة فعلية - وهو يجعلها فعلية منتهية بمنصوب - فإن الأقوى والمختار أن يكون المشغول عنه منصوباً، وهذا يفارق الأصل، واستدل لذلك بثلاث آيات وببيت شعر، وجعل الشعر مختصاً بكان؛ لكي يبين أنها تجري مجرى الأفعال في هذه الحالة، ثم قال: "وقد يبتدأ فيحمل على مثل ما حمل عليه وليس قبله منصوب وهو عربي جيد" ولم يستدل لهذا الجيد بل أول آية بدت مشبهة له^(٢).

(١) انظر: الكتاب، ١: ٧٢ - ٨٠.

(٢) الكتاب، ١: ٨٩ - ٩٠.

ومثل هذا استدلاله لنصب المشغول عنه بعد همزة الاستفهام، حيث استدلّ بشاهد من الشعر^(١)، والنصب حدّ الكلام كما أشار سابقاً^(٢)، ولكن الرفع جائز كما أشار بعد ذلك^(٣)، والأصل في الاسم المشغول عنه العامل فيه فعل أمر أو نهي أن يكون منصوباً، ولم يستدلّ لذلك^(٤)، وإنما استدلّ لما جاء منه منصوباً بالدعاء الذي يجري مجرى الأمر بشاهد شعري، ثم قال: "ويجوز فيه من الرفع ما جاز في الأمر والنهي"^(٥)، ثم استدلّ مرة أخرى لما جاء منصوباً بعد حروف النفي التي تجري مجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنهي، حيث استدلّ بثلاثة أبيات، ثم قال: "وإن شئت رفعت، والرفع فيه أقوى إذ كان يكون في ألف الاستفهام"^(٦).

وهو لا يقصد أن الرفع أقوى من النصب لكي يكون استدلاله لما هو أقلّ، بل أراد أن النصب فيه محمول على النصب بعد ألف الاستفهام، ولما كان الرفع مع ألف الاستفهام جائزاً، والنصب معها أكثر، فهو هنا أكثر قوة منه هناك، كما أن النصب ههنا أقلّ قوة منه ثمة، ومع ذلك فإنّ النصب هنا أقوى من الرفع.

٢ يعقد سيبويه باباً للأفعال التي تستعمل وتلقى، من مثل: ظنّ وحسب وخال....، ثم يخصّ "تقول" بعد الاستفهام بتقعيد مخصوص يجعلها مقاربة لهذه الأفعال، واستدلّ بشاهدين لإعمالها، وهو الأصل ثم قال: "وإن شئت رفعت بما نصبت فجعلته حكاية"^(٧)، ولم يستدلّ لذلك.

(١) الكتاب، ٨: ١٠٢.

(٢) الكتاب، ٩: ١٠٠.

(٣) الكتاب، ٩: ١٤٦.

(٤) الكتاب، ٩: ١٣٧.

(٥) الكتاب، ٩: ١٤٢.

(٦) الكتاب، ١: ١٤٥ - ١٤٦.

(٧) الكتاب، ٩: ١٢٤.

٤- ويتحدث عن تساوي الرفع والنصب في البذل، ويستدلّ للوجهين، ثمّ يتحدث عن اختيار النصب ويستدلّ له بآية، وينصّ على أنّ الرفع فيه عربيّ كثير، ولا يستدلّ له^(١).

هذا كلّ ما جاء من استدلاله للوجه الأقوى في الجزء الأول، وثمة مواطن أخرى معاملة في الجزأين الآخرين^(٢)، وكما هو واضح من جملة هذه المواطن فإنّ عبارة سيبويه تتفاوت في التدليل على قوّة الوجه الجائز، فأحياناً يصفه بالقوّة والجودة أو بأنّه عربيّ أو عربيّ جيّد^(٣)، وأحياناً يكون هذا الوجه من باب اللهجات الجائزة^(٤)، ومثل هذه الأوصاف تدلّ على ثبوت هذا الجائز. ولكن ثمة عبارات قد تدلّ على أنّ ما أجازوه قد يكون مفترضاً أو متصوّراً، من مثل قوله "وإن شئت رفعت"، أو "وإن شئت نصبت"، أو "ولو قلت ... كان جيّداً"^(٥)، وقد يُفهم الجواز ضمناً وإن لم ينصّ عليه^(٦)، ولا يقصد بهذا أنّ كلّ ما أجازوه من هذا القبيل كن افتراضاً، فليس كلّ ما بدا افتراضاً بمفترض، والقطع بذلك يحتاج إلى متابعة مثل هذه القضايا في مصادر اللغة ومطالع النصوص، ولكن يشار في هذا المقام إلى أنّ بعض المسموع الذي استدلّ به للوجه الأقوى، ونصّ على حواز الوجه الآخر بهذه الصورة التي قد تبدو مفترضة، جاء مروياً برواية أخرى تؤكد هذا الجائز؛ قل سيبويه: "وتقول: لا يلبث أن يأتيك، أي لا يلبث عن إتيانك، وقال تعالى: "فما كان جواب قومه إلا أن قالوا" ... وإن شئت رفعت الجواب فكنت أن منصوبة"^(٧)، والآية ذاتها كان سيبويه قد

(١) الكتاب، ١: ١٥٧.

(٢) انظر: الكتاب، ٢: ٣٤، ٨٦، ١٧٠، ١٨٧، ١٨٨، ٢١٣، ٢٧٨، ٢٩٥ و ٣: ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣٥، ٩٠، ٩٩، ١٢٥، ١٣٦ - ١٣٧، ١٥٥، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٤٣ - ٢٤٨.

(٣) انظر: الكتاب، ١: ٨٩ - ٩٠، ١٥٧، و ٢: ١٧١ و ٣: ١٣٧.

(٤) انظر: الكتاب، ٢: ٢٣، و ٣: ١٧٠، ١٨٧، ٢١٣، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٤٣، ٢٩٥.

(٥) انظر: الكتاب، ٣: ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٩٩، ١٢٥، ١٣٧، ١٥٥، ٢٢٣، ٢٤٣.

(٦) انظر: الكتاب، ٢: ٨٦، ١٨٨، و ٣: ٢٤.

(٧) الكتاب، ٢: ١٥٥.

أشار إلى وجود قراءة برفع الجواب فيها ^(١)، حين كنت مصدرةً بالواو من سورة أخرى، ولا فرق بين التركيبين.

واستدلّ لنصب المفعول عنه قبل فعل الدعاء، ونصّ على جواز الرفع ^(٢)، والشاهد ذاته روي رفعاً:

أميران كانا أخيانى كلاهما
فكلّ جزء الله عني بما فعل ^(٣)

واستدلّ لنصب المفعول عنه بعد أحرف النفي بثلاثة شواهد، وأشار إلى جواز الرفع ^(٤) وقد روي اثنان من هذه الشواهد رفعاً، إذ روي قول زهير "لا الدار" ^(٥) وروي قول جرير "ولا حسب فخرت، به كريم ولا جد إذا ازدهم الجدود" ^(٦)

واستدلّ لنصب الفعل بعد الفاء على إضمار "أنّ" بشاهدين، ونصّ على جواز الرفع ^(٧)، والشاهدان روياً رفعاً: "فينطقُ إلاّ بالتّي هي أعرف" و"فينسبُ إلاّ الزبرقان له أب" ^(٨)

المسلك الثالث: الاستدلال للوجهين معاً

وهذا المسلك التقاء للمسلكين السابقين؛ إذ يستدلّ للوجه الأقوى وللوجه الجائز في أن واحد، وقوة هذين الوجهين تتفاوت من موطن إلى آخر، فقد يكونان متقاربين في الجواز، وقد يكون أحدهما أقوى من الآخر، وتتفاوت أيضاً في مقدار الجواز بصورة معادلة لتفاوت درجة الجائز الذي درس سابقاً، فمن هذا الجائز ما يكون عربياً

(١) الكتاب، ١٩: ٥٠.

(٢) الكتاب، ١: ١٤٢.

(٣) الأغاني، ١٢: ٣١٨.

(٤) الكتاب، ١: ١٤٥ - ١٤٦.

(٥) شعر زهير بن أبي سلمى، ١٠٠.

(٦) ديوان جرير، ١٢٩.

(٧) الكتاب، ٢: ٣٢.

(٨) خزائن الأدب، عهد انصار البغدادي، ٢: ٦٠٨.

جيداً، أو عربياً كثيراً، أو عربياً، حين يكون الوجه الآخر أكثر وأقوى أو أمرف وأجود، ومنه ما يكون جائزاً قوياً، أو جيداً، دون الإشارة إلى أن الآخر أجود، ولكن ذلك يفهم ضمناً، ومنه ما يكون أقل قوة حين يشير إليه بقوله: "وقد يجوز" أو "وإن شئت قلت"، وثمة استدلال لحالتي لا تقابل قوة إحداهما بقوة الأخرى.

ومقدار المسموع الذي جاء في هذا النمط من الاستدلال يقارب مقدار المسموع الذي استدل به لما هو جائز، حيث استدل بمائة وثمانية أبيات من الشعر وأربع وسبعين آية من الذكر الحكيم، وواضح أن عدد الآيات ههنا أكثر منها ثمة.

بعض هذا المسموع قد يدرج في باب الاستدلال للوجه الأقوى، وبعضه الآخر قد يدرج في باب الاستدلال للوجه الجائز، ولكن من هذا المسموع ما لا يوصف بهذا ولا ذاك؛ ليس لأنه يجيء استدلالاً لوجهين متساويين في الجواز - فلم يشتر سببويه غير مرة واحدة إلى أن كثرة الوجهين المستدلّ لهما سواء^(١) - بل لأن من هذا المسموع ما جاء استدلالاً لحالات لا لوجه، وهي حالات ترتبط واحدها بالأخرى، ولكن لا يحاكم أي منها في ضوء غيرها، بحيث يقال: إن هذه الحالة أكثر من تلك، فإن قيل ذلك، فلا أثر له في استخدام أي منها

وتأسيساً على هذا يمكن الحديث في هذا المقام عن نمطين من الاستدلال ضمن هذا المسلك: نمط يستدل فيه لحالتي، وآخر يستدل فيه لوجهين، غير أن المسموع الذي يستدل به للنمط الأخير، قد يكون مسموعاً واحداً مروياً بروايتين، ويستدل به للوجهين معاً، سواء أهرزت كل رواية بمسموع آخر أم هزّرت إحداهما دون الأخرى، أم اقتصر عليه، وقد يكون الاستدلال لكل وجه بمسموع خاص به؛ وعلى ذلك يمكن الحديث عن ثلاثة أنماط من هذا الاستدلال.

النمط الأول: الاستدلال للوجهين بمسموع واحد، حيث جاء ذلك في تسعة عشر موطناً في الجزأين الثاني والثالث^(٢) ونعرض لما جاء في الجزء الأول حسب، وهي أربعة مواطن:

(١) لكتاب، ٣: ٣٢.

(٢) نظراً: الكتاب، ٢: ١١، ٦٢، ٩١، ١٤٦، ١٤٧، ٢٢٣، ٢٤٩.

٣ - ٢٥، ٢٦، ٤٤، ٥٢، ٥٤، ١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٧٦، ١٧٧ - ١٧٨، ٢٤١، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٨٩.

١- يتحدث سيبويه عن إعمال (كان) في معموليها المعرفتين، فللمتحدث الخيار في جعل الاسمية لأي منهما، ثم يستدل لنمط مخصوص من هذا الاختيار، وذلك في أسلوب الحصر، قال: "وتقول: ما كان أذاك إلا زيد ومثل ذلك قوله عز وجل: 'ما كان حجتهم إلا أن قالوا'، وما كان جواب قوله إلا أن قالوا" وقال الشاعر:

وقد علم الأقوام ما كان داءها بثلان إلا الخزي ممن يقودها

وإن شئت رفعت الأول كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيدا. وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع^(١).

٢- ويتحدث عن تعدد النعت وجواز إجرائه على المنعوت أو قطعه عنه، ويستدل للوجهين بآية بقراءتين، وبشاهد شعري بروايتين، ثم يعزز الوجه الأقوى بشاهدين من الشعر^(٢).

٣- الأصل في الاسم المشغول عنه أن يكون مرفوعاً، واستدل لذلك بقوله تعالى: 'وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ'، وأشار إلى جواز النصب، ثم قال: 'وقد قرأ بعضهم: 'وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ' وأنشدوا هذا البيت على وجهين: على النصب والرفع، قال بشر بن أبي خازم:

فأما تميم تميم بن مرٍّ فالفاهم القوم روي نياما
ومنه قول ذي الرمة:

إذا ابن أبي موسى بلال بلغته فقدم بفأس بين وصليك جازرُ

فالنصب عربي كثير والرفع أجود^(٣)

على أن ذكر الشاهد الأخير، وجعله من باب "النصب عربي كثير والرفع أجود"، فيه إشكال من وجهين: الأول: تأسيساً على كلامه فإن الاسم الواقع بعد "إذا" يعرب مبتدأ، ولا يقدر له فعل في حالة الرفع، بخلاف وجوب تقديره مع "إن".

(١) الكتاب، ١: ٥٠.

(٢) الكتاب، ١: ٤٣٢.

(٣) الكتاب، ١: ٨١ - ٨٢.

وهذا يقتضيه كلام سيبويه، فلم يستثن ولم يخصص، بل جعل الحكم عاماً، ويؤكد هذا قوله في موطن آخر، "والرفع بعدها جائز لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدها"^(١) والنحويون جملة يوجبون تقدير فعل وإعراب تاليها فاعلاً له، خلا الألفظ فإنه يعربه مبتدأ^(٢) وعلى ذلك يكون الألفظ أخذاً برأي سيبويه.

وأما الإشكال الآخر فيتراءى في تناقض شكلي يظهر حين يقول في موطن آخر: "ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء، ويكون الاسم بعده إذا وقعت الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس؛ إذا، وحيث، تقول إذا عبدالله تلقاه فأكرمه، وحيث زيدا تجده فأكرمه؛ لأنهما يكونان في معنى حروف المجازاة، ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدها إذا كان بعده الفعل، لو قلت: اجلس حيث زيد اجلس، وإذا زيد يجلس كان أقبح من قولك: إذا جلس زيد وإذا يجلس، وحيث يجلس، وحيث جلس، والرفع بعدها جائز، لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول: اجلس حيث عبدالله جالس واجلس إذا عبدالله جلس"^(٣).

وعلى ما يبدو فإن سيبويه أراد بهذا النص التمييز بين حالتين "إذا" الأولى حين تكون بمعنى المجازاة، ولعلها تكتسب هذا المعنى من كون الفعل التالي لها فعلاً مضارعاً. والثانية حين تبتعد عن معنى المجازاة، ولعلها تكتسب ذلك من كون الفعل التالي لها فعلاً ماضياً، هذا ما يؤكد تمثيل سيبويه، فالأنماط القبيحة هي التي تنطوي على فعل مضارع واقع موقع الجواب في أدوات الشرط الجازمة، والأنماط التي يقع فيها الماضي في موقع المضارع لا تكون قبيحة. وإذا كن القبح هنا قد جاء من اقتراب (إذا) من معنى المجازاة مع الفعل المضارع حسب، فإن تمييزه بين حالتين المضارع والماضي يؤكد موطن آخر تحدث فيه عن خصوصية "إن" في جواز تقديم الاسم على الفعل، وهو يجيزه في حالة كون فعلها ماضياً، أما إذا كان مضارعاً فلا^(٤).

(١) الكتاب، ١: ١٠٧.

(٢) نظراً: مغني اللبيب، ابن هشام، ١٢٧.

(٣) الكتاب، ١: ١٠٦ - ١٠٧.

(٤) انظر: الكتاب، ٣: ١١٢.

وهكذا يتم التجاذب بين "إن" و "إذا" من حيث علاقتهما بزمن الفعل، عندما يقدم الاسم على فعله.

٤- يستدل سيبويه لنصب الصفة المشبهة المعرفة بـ "أل" لتمييزها النكرة بشاهد من الشعر، والشاهد ذاته استدلال به لعملها في المعرفة، حيث رواه برواية أخرى^(١).

والوجوه التي يستدل لها بهذه الطريقة أكثر تقارباً في جوازها من الوجوه التي يستدل لكل منها بمسموح خاص، كما أن التراكيب القرآنية التي جاءت بقراءتين أكثر من الشواهد الشعرية، إذ جاء في هذا الاستدلال إحدى وعشرون أية بقراءتين^(٢)، واحد عشر بيتاً من الشعر روي كل منها بروايتين كل رواية منهما لوجه^(٣).

النمط الثاني الاستدلال لكل وجه بمسموح خاص به

وقد جاء ذلك في الجزء الأول على النحو التالي

- الأصل في الاسم المشغول عنه لذي يتلوه فعل واقع موقع الوصف اللازم له أن يكون مرفوعاً، والأصل- أيضاً- أن يثبت الضمير المشغول به مع المشغول، وقد يحذف هذا الضمير، واستدل بشاهدين لحيء الضمير مثبتاً، وبآخرين لمحيثه محذوفاً^(٤).

- وتحدث عن جواز الرفع والنصب في البديل، والرفع هو الأعراف الأكثر، واستدل له بأية وبيت شعر، والنصب عربي حسن واستدل له بشاهدين^(٥).

(١) الكتاب، ١: ٢٠٠.

(٢) انظر: الفصل الخامس: ٢٦٦.

(٣) انظر: الفصل الخامس: ٢٦٣.

(٤) الكتاب، ١: ١٢٩ - ١٣٠.

(٥) الكتاب، ١: ١٥٥ - ١٥٦.

- وتحدث عن نصب المفعول المطلق المؤكد لسابقه واستدل بأربعة آيات وشاهد شعري، والنصب هو الأكثر، ولكن، "قد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع"، واستدل بآية لمحيته مرفوعاً^(١).

- الأصل في الظروف المبهمة غير المختصة التي تقع موقع الخبر في الجملة الاسمية أن تكون منصوبة، واستدلّ لذلك بخمسة أبيات، ولكن: "اعلم أن هذه الأشياء كلها قد تكون أسماء غير ظروف، بمنزلة زيد وعمرو. سمعنا من العرب من يقول: دارك ذات اليمين وقال الشاعر، وهو لبيد:

فَعَدَّتْ كَلَا الْفَرَجَيْنِ تَحَسُّبُ أَنَّهُ
مَوْلَى الْمُخَافَةِ خَلْفُهَا وَإِمَامُهَا^(١)

- وَشُمَّةٌ مُوَاطِنٌ أُخْرَى جَاءَ فِيهَا الْإِسْتِدْلَالُ لِكُلِّ وَجْهٍ بِمُصْمُوعٍ خَاصٍّ بِهِ (٧)،
وَالْوَجْهَانِ الْمُسْتَدَلَّ لِهَمَا هَهُنَا أَقْلٌ تَقَارِباً فِي جَوَازِهِمَا مِمَّا جَاءَ فِي النَّمْطِ
السَّابِقِ، فَأَحَدُهُمَا مَالٍ وَالْآخَرُ أَقْلٌ مِنْهُ، وَيُؤَكِّدُ هَذَا أَنَّ جَلَّ هَذِهِ الْمَوَاطِنُ تَأْتِي
مُرْتَبِطَةً "بِقَدِّ يَجُوزُ" حِينَ يَشِيرُ إِلَى الْوَجْهِ الْجَائِزِ، غَيْرَ أَنَّ هَذَا لَيْسَ أَمْرًا لَارِئًا،
كَمَا أَنَّ مَذْكَورَ فِي النَّمْطِ الْأَوَّلِ لَيْسَ لَازِمًا هُوَ الْآخَرُ، فَقَدْ يَوْجَدُ فِي النَّمْطِ الْأَوَّلِ
مَا يُشَارُ إِلَيْهِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ، كَمَا يَوْجَدُ فِي النَّمْطِ الثَّانِي مَا وَصَفَ بِأَنَّهُ
عَرَبِيٌّ حَسَنٌ أَوْ عَرَبِيٌّ حَبِيبٌ

النمط الثالث الاستدلال لحالتين متباينتين، لا تؤثر إحداهما في الأخرى من حيث كثرة الاستعمال أو انطوائه، من ذلك:

- أ- معملاً مذكوراً، واستبدلَ لذلك بأربعة أبيات من الشعر
 ب- مضافاً إلى معموله، واستبدلَ لذلك بأربع آيات وثلاثة شواهد.
 ج- مجموعاً جميع سلامة معملاً، واستبدلَ لذلك بآية وشاهد.

(١) الكتاب، ١: ٣٨١.

(٢) الكتاب، ١، ٤٧ - ٤٩٢.

(٢) انظر: الكتاب، ١٤: ٢ - ٦٧، ١٦ - ٦٨، ٧٩، ٧٥، ٨٤ - ١٦٤، ١٦٦ - ١١٧، ١١٨ - ١٢، ٢٠٣ - ٢٠٢، ١٨٢ - ١٨١، ١٦٧ - ١٦٦، ١٢٢، ١٢١ - ١٢٩، ٩٨، ٩٠، ٤٨ - ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٢١ - ٢.

د- مجموعاً جمع سلامة مضافاً، واستدلّ لذلك بشاهدين^(١)

- ويتحدّث عن المصدر حديثاً مشابهاً لحديثه من اسم الفاعل، فقد استدلّ لإعماله منوناً بآية وثلاثة شواهد، واستدلّ لحذف التنوين والإضافة إلى الفاعل مع إعماله في المفعول بشاهدين، ثمّ استدلّ لعمله معرفاً بشاهدين من الشعر^(٢).

ومثل هذا - أيضاً - حديثه عن الصفة المشبهة المثناة أو المجموعة جمع سلامة، إذ استدلّ لنصب تمييزها بآية وشاهد، واستدلّ لإضافته إليها بكلام نثري^(٣).

- يعقد سيبويه باباً للحديث عن تعليق 'علم'، ويستدلّ لذلك بثلاث آيات، ثمّ يستدلّ لإعمالها بثلاث آيات أخرى؛ لكي يوازن بين العاليتين^(٤)

- وعند حديثه عن المصدر التشبيهي يعقد مجموعة^٥ من الأبواب ليوازن بين حالات الإعرابية ويستدلّ لكل حالة منها^(٦)

المستوى الثالث: الاستدلال لقواعد فرعية

إنّ قسماً كبيراً من القواعد التي استدلّ لها سيبويه في المستوى السابق يعدّ في باب القواعد الفرعية التي تأتي متممة للأصول، وما يميّز القواعد التي يستدلّ لها في هذا المستوى أنّها قواعد بوجه واحد، فليس هناك وجه أقوى وآخر جائز، بل هي قواعد فرعية تطرّد على هيئاتها، وهي تفرّعات تأتي لجزئيات محدّدة بهدف تمييز شيء قد يبدو غير داخل في التقعيد لإدخاله فيه، أو إخراج شيء من التقعيد وإفراجه بحكم مخصوص مفارق للباب الذي جاء فيه.

وقد جاء الاستدلال لقواعد من هذا القبيل بنحو اثنين وتسعين بيتاً من الشعر، وسبعين آية من الذكر الحكيم، وهي تنقسم إلى قسمين، من حيث طبيعة التقعيد المستدلّ له:

(١) الكتاب، ١: ١٦٥ - ١٨٥.

(٢) الكتاب، ١٨٩ - ١٩٣.

(٣) الكتاب، ١: ٢٠١ - ٢٠٢.

(٤) الكتاب، ١: ٢٢٥ - ٢٤٠.

(٥) الكتاب، ١: ٣٥٥ - ٣٦٧.

أما الأول: فهو الاستدلال لقضايا فرعية لها خصوصياتها التي تميزها عن التقعيد السابق، فيجب فيها ما لا يجب فيه، أو يمتنع فيها ما جاز فيه، ولتوضيح ذلك:

١- يتحدث سيبويه عن إعمال "ما" حجازية وإعمالها تعيية، فإذا أصبحت أداة حصر انتفى الوجه الحجازي، واستدل لذلك بآية (١).

٢- ويجوز للمتحدث أن يعمل الوصف: "اسم الفاعل" و "اسم المفعول"، كما يجوز له أن يضيفه، ولكن ثمة حالة تعمل فيها الصفة في معمولين، فإذا ما عملت فيهما لم تختلف عن إعمالها في معمول واحد، ولكن إذا ما وجب إضافة أحد معموليها إليها فإن التكلم ينصب أيهما شاء، غير أنه ليس مختيراً في التقديم، فيجب تقديم المجرور وتأخير المنصوب، لكيلا يفصل بين الجار والمجرور، واستدل لذلك بآية (٢).

٣- والمفعول معه منصوب، ولكنه إذا وقع بعد "واو مع" مسبوقه باسم آخر اختلف الحكم، وأصبح الاسم واجب الرفع، واستدل لذلك بثلاثة أبيات من الشعر، ثم يتصل بهذا التفريع تفريع آخر حين تكون مسبوقه بشبه جملة مستوجبة تقدير فعل، في مثل "مالك وزيداً"، وشبه الجملة وإن بدت إلى الاسم أقرب منها إلى الفعل فإن المعنى يستوجب تقدير الفعل، ولذلك استدل سيبويه بشاهدين من الشعر (٣).

هذا كل ما جاء في الجزء الأول من التقعيد الفرعي المقصود في هذا المقام. وهناك مواطن أخرى في الجزأين الآخرين (٤)، وهي تمثل ما ذكر هنا من حيث مجيء هذه القواعد متصلة بتقعيد سابق حيث يعتمد سيبويه إلى تبين الفارق بينهما.

(١) الكتاب، ١: ٥٩.

(٢) الكتاب، ١: ١٧٥.

(٣) الكتاب، ١: ٢٩٩ - ٣٠٨.

(٤) انظر: الكتاب، ٢: ٥١، ٦١، ١٢٩، ١٤٠، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٩، ٢٠٣ - ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٢ - ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٥٢ - ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٧٨ - ٢٧٩، ٢٩٠ - ٢٩١، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥

وأما القسم الآخر: فيتمثل في الاستدلال لخصوصيات ألفاظ محدّدة من إعمال أو إهمال، ومن تعريف أو تنكير، ومن صرف أو منع صرف، سواء أكان هذا التخصيص بقصد جعل الألفاظ موافقة للباب الذي جاءت فيه؛ لكي لا يظن أنها تفارقه، أم كان بقصد تمييز هذه الألفاظ وإن بدت مشبهة له.

ولم يرد شيء من هذا الاستدلال في الجزء الأول من الكتاب، وكلّ ما جاء فيه كان من باب القواعد الفرعية المتعدّدة الجواز من مثل استدلاله لخصوصية الأفعال الناقصة، وخصوصية همزة الاستفهام في الاشتغال، ومما جاء في الجزأين الآخرين^(١):

١- يتحدث سيبويه عن النكرة والمعرفة حديثاً عاماً ثم يأخذ في استقصاء الألفاظ مخصوصة، ومما استقصاه ليبين أنه نكرة لا معرفة "ابن أفل"؛ حيث استدلّ بأربعة أبيات من الشعر^(٢).

٢ دخول همزة الاستفهام على لا النافية للجنس لا يغيّر عملها، واستدلّ لذلك بشاهد شعري وشاهد نثري^(٣).

٣ وفي باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء، استدلّ لإضافة اسم الزمان إليها، ثمّ خصّ "آية" فاستدل لإضافتها بشاهدين من الشعر^(٤).

والمسموع الذي استدلّ به لهذا القسم أقلّ من المسموع الذي استدلّ به للقسم السابق، حيث استدلّ هنا بثلاثة وثلاثين بيتاً وخمس آيات، بينما استدلّ في القسم السابق بتسعة وخمسين بيتاً وخمس وستين آية.

أسباب الاستدلال المباشر

إنّ كون ما استدلّ له سيبويه من القواعد الفرعية التي تأتي لقضايا جزئية محدّدة دفعه إلى الاستدلال لها، وإنّ استدلاله للوجه الأقلّ جوازاً - سواء أترك مقابله

(١) انظر - أيضاً - الكتاب، ٣٦: ٢ - ٣٧، ٣٧٣، ٣٩٨ و ٣: ٥٧، ٥٨، ٧٧، ٨٠، ١٠٣، ١١٥ - ١١٦، ١٥٦.

٢٢٥ - ٢٢٦، ٢٤٠، ٢٥٤، ٢٧١، ٢٧٥ - ٢٧٦، ٢٨٢، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣٠٩، ٣٢٦، ٣٢٧.

(٢) الكتاب، ٩٧: ٢ - ٩٩.

(٣) الكتاب، ٢: ٢٠٦.

(٤) الكتاب، ٣: ١١٨.

الأكثر دون استدلال أم استدلال له معه- يتوافق ومنهجيته في الاستشهاد جملة، فهو يولي عنايته إلى ما هو غير الأصل، سواء أكان ذلك جائزاً أم كان نازلاً إلى درجة المسموع المشكل أو الخصوصيات اللغوية.

هذه الأسباب وإن بدت موجّهة لاستشهاد سيبويه فإن ثمة أسباباً أخرى تتحكم في استدلاله، فليست كل قاعدة فرعية بحاجة إلى الاستدلال، بل تأتي القواعد المستدلّ لها، فرعية كانت أم أصولية؛ مرتبطة بظروف وملايسات خاصة، تتمثل فيما هو أت:

١- خصوصية المستدلّ له

وذلك حين يكون التقعيد لجزئية محدّدة مخالفة لبابها في اختصاصها بحكم تفارق به التقعيد الذي جاءت في ضوئه، وهذا ينسحب على جملة ما جاء استدلالاً لخصوصيات ألفاظ محدّدة، "فإن" و "كان" وهمزة الاستفهام تختص كل واحدة منها بحكم خصّ بها في بعض المواضع، كما تختص ألفاظ أخرى لبيان حكمها من إعمال أو إهمال، مثل "تقول" بعد الاستفهام، أو من تعريف وتنكير، كاختصاص "ابن أفعل"، أو من صرف وعدم صرف كاختصاص "سبا" و "دعد" بأحكام خاصة^(١)

٢- إشكالات في التقعيد أو التنظير، حيث ينطوي التقعيد على تناقضات بين التراكييب أو تناقضات مع آراء علماء آخرين.

إنّ قسماً كبيراً مما جاء به سيبويه استدلالاً للوجه الأقوى جاء مرتبطاً بإشكالات مخصوصة تقود إلى وجوب تأكيد التقعيد بمسموع. فقد يكون التقعيد منطوياً على تناقض ناتج من تقارب الأنماط اللغوية، ولتمييز هذه المقاربات كان يستدلّ لها أو لبعضها، بصرف النظر عن مستوى التقعيد، ومن هذا فقد استدلال سيبويه "للام الاستفائة"، وإن كانت لا تحتاج إلى استدلال؛ لأنها تخالف الأصل، وهو كسر لام الجرّ مع الاسم الظاهر، ومثل هذا استدلاله لغير قليل من أنماط الاشتغال التي أخذت حكماً مغايراً لأصل الاشتغال، فما استدلال له كان الأولى فيه نصب المشغول عنه، ومثل هذا استدلاله للأنماط المقاربة لتركييب المفعول معه، حيث

(١) انظر: الكتاب، ٣: ٢٤٩، ٢٥٢.

استدلّ لما يجب رفعه بخلاف المفعول معه، ثمّ قاده هذا إلى الاستدلال لما يجب نصبه؛
لأنّه بداً شبيهاً لما يجب رفعه.

وقد تكون مشكلة التقعيد مرتبطة بوجود خصوصيات لهجيّة محدّدة، إذ يحاول
سببويه نفي فاعليّة هذه الخصوصيات^(١).

وقد لا يكون التقعيد منطوياً على هذه التداخلات، وإنّما تكون هناك آراء لبعض
النحويّين تخالف المذهب الذي يراه سببويه، حينئذ لا بدّ له من الاحتجاج لما يذهب
إليه^(٢).

٣- حاجة التقعيد للتوضيح والتقرير

ويمثّل ذلك سبباً مطّرداً كان يستحثّ سببويه على الاستدلال، فكّلما بدا
التقعيد محتاجاً للتوضيح للتمييز بين أنماط لغويّة مثقاربة استدلّ له، وكلّما كان
التقعيد منطوياً على حذف أو إضمار كان لا بدّ من الإتيان باستدلال له، لتمثّله
مظهراً. ومن هذا الباب جاء استدلاله لجلّ الأصول التي أشير إليها، فالإغراء
والاختصاص على تقدير فعل محذوف، والمفعول لأجله على تقدير اللام، والمفعول
معه واوّه بمعنى "مع"، ومن هذا الباب -أيضاً- جملة ما جاء استدلالاً فرعياً لحالات
محدّدة، من مثل: مجيء "غير" بمعنى "إلا"، وضدّه، ومجيء "إلا" بمعنى "لكن"، ومجيء
"أن" بمعنى "أي".

وهذه الأسباب التي تقود سببويه إلى الاستدلال ليست منفصلة كما بدت
هاهنا، وإنّما هي أسباب متداخلة، قد تجتمع في كثير من الأحيان، إذ قد يكون الموطن
الواحد يمثّل تقعيداً مخصوصاً محتجاً للتوضيح والتقدير، وفي الوقت ذاته يكون
هناك إشكالات تمثّلها آراء العلماء، أو إشكالات ناتجة عن تداخل الأبواب، ويكاد
استدلال سببويه لحالات نصب المضارع أو رفعه بعد "الواو" أو "الفاء" أو "حتى"
-وهو كثير- يكاد يكون متسبباً عن اجتماع جملة هذه الأسباب، فكّلها مواطن تحتاج

(١) انظر الكتاب، ٥١:١، و ١٧:٢، ٣٣، ١٣٩، ١٤٠، ١٧، ١٨٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢٣٤، ٢٩٥، ٢٩٧،
و ٢٢٨:٣، ٢٤٣، ٤٤٤.

(٢) انظر: الكتاب، ٥١:٢، ٧٩، ٩٧، ٩٩، ١٧٠، ١٨٧، ٣٦٤، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٦٦.

إلى تقدير وتوضيح لتجالية الفوارق بين الوجوه المختلفة، وغالباً ما يقود وجه ما الحديث عن وجه آخر مقارب له لتمييزه عنه.

أهمية الاستدلال المباشر

يشتبك المسموع المستدل به لهذا المستوى في مجيئه بهدف إثبات تقعيد ما مما هو داخل في العربية، غير أن أهميته تتفاوت بحسب أهمية التقعيد المستدل له، كما ترتبط بالأسباب التي أوجبت المجيء به.

يتضح من الكلام على مستويات الاستدلال أنه غالباً ما يأتي لقواعد فرعية أو لوجه جائز غير الوجه الأقوى أو الأكثر، وأن عدد الشواهد التي جاءت لما هو أقل جودة يربو كثيراً على عدد تلك التي جاءت لما هو أكثر قوة، أو للأصول، من هنا يمكن القول: إن الاستدلال عند سيبويه أو الامتسهاد جعله يتناسب تناسباً عكسياً مع ثبوت التقعيد وأطراده، فكلما كان التقعيد مطرداً كان خلواً من الاستدلال، وكلما كان أقل أطراداً كان بحاجة إلى الاستدلال، لتأكيد وتثبيتته، يتأكد هذا إذا علمنا أن المسموع المستشهد به في باب المسموع المشكل وفي باب الخصوصيات اللغوية يزيد على المسموع المستدل به بمستوياته المختلفة، وإذا ما جعل المسموع المستدل به للوجه الجائز مع المسموع المستدل به لغير الأصل أصبح ثلثا المسموع له هو غير الأصل، فمنهجية سيبويه في الاستسهاد تؤكد أن هدفه كان متجهاً نحو استقصاء ما هو غير الأصل.

أما المسموع المستدل به لما هو مطرد أو للقواعد الفرعية فتتضح قيمته من ارتباطه بأسباب مخصوصة أوجبت المجيء به، إذ إن قسماً كبيراً مما استدل به لما هو مطرد أو فرعي كان له ما يوجهه، سواء أكان ذلك مرتبطاً بإشكالات تثار حول التقعيد من أراء النحويين، أم كان التقعيد مشتملاً على تداخل بين الأنماط اللغوية المتقاربة، فيأتي الاستدلال مثبتاً لما استدل له ومميزاً له عن الأنماط المقاربة، حيث يعتمد سيبويه إلى توضيح الفوارق بين هذه التداخلات في ضوء المسموع المستدل به وما يرافقه من تمثيل، وفوق هذا فإن قسماً آخر مما استدل له كان بحاجة للتوضيح والتقدير. فكلما كن التقعيد منطوياً على حذف وتقدير وتبيان للمعاني كان ذلك ادعى إلى الاستدلال، وعلى هذا يمكن القول - أيضاً - إن الحاجة للاستدلال عند

سيبويه كانت تظهر كلما أثّرت شكوك ما حول التقعيد، فكلّما ازدادت الثقة بالتقعيد كان في غنى عن الاستدلال.

وإذا كان الاستدلال للأصول هو أقوى أنواع الاستدلال، وكانت هذه القواعد هي الأكثر أهمية في العربية؛ فاحسب أن سيبويه لو لم يأت بمسموع لتأكيد هذه الأصول- وهو لم يأت به إلا في مواطن محدّدة- لما نقص الكتاب شيئاً. هذا الظن قد يصدق الآن بعد أن أصبحت تلكم القواعد من الثبات بدرجة لا تحتاج معها إلى الاستدلال بعد طول الدرس والمتابعة على مرّ العصور، ومع ذلك يبقى هذا الاستدلال متوافقاً مع فلسفة سيبويه في الاستدلال، فجّلّ الأصول التي استدّل لها كانت ترتبط بسبب من الأسباب الموجبة للاستدلال، وقد يصعب علينا-مثلاً- معرفة السبب الذي دعاه إلى الاستدلال لإعمال "زعم"، ومع هذا فربما كان ذلك حاجة في نفسه، قد تدرك إذا علمنا أن "زعم" في القرآن لم يرد مفعولاًها اسمين صريحين ألبتة^(١)، بل كانت تأتي مرتبطة بتأويل مصدر، واشاهدان اللذان جاء بهما كانت "زعم" فيهما معاملة في مضمّر واسم صريح. وكأنّه أراد أن يؤكّد وجوب تأويل المصدر في محلّ نصب سدّ مسدّ معموليه، وإن لم ينصّ على ذلك.

النوع الثاني: الاستدلال غير المباشر "الاستئناس"

يختلف هذا النوع عن سابقه في طبيعة العلاقة التي تربط بين المسموع والتقعيد، فإذا كانت العلاقة في النمط الأول يبنى عليها إثبات لتقعيد يكون المسموع نصّاً فيه؛ فإنّ علاقة المسموع بالتقعيد، هاهنا علاقة مقاربة ومثابرة، فالمسموع ليس نصّاً في التقعيد ولا يفيد في إثباته إثباتاً قاطعاً، بل يعمل على إثباته بصورة غير مباشرة من حيث هو تقريب له، أي أنّه لا يتجرّز معنى الاستئناس المرجّح للتقعيد إلى معنى الاستدلال المؤكّد له، إنّ غياب المستدلّ به بصورة مباشرة يفقد التقعيد مشروعيته، ولكنّ غياب المسموع المستئنس به لا يفقده هذه المشروعية.

(١) انظر: المعجم المفهرس الألفاظ القرآن الكريم: زعم

في ضوء هذا يمكن أن يقال: إنَّ المضمون العام للاستثناس في هذه الدراسة يتمثل في مجيء سببويه بمسموع لا يمثل التقعيد تمثيلاً مباشراً، بصرف النظر عن مستوى التقعيد أو منهجيته، بل يكون هذا المسموع تابعاً لتقعيد آخر ومن باب آخر، ولكن يؤتى به لاستعماله على شيء يقارب التقعيد في بعض عناصره، أو في شيء من مستلزماته، وقد يؤتى به لأنَّه يقارب التقعيد في سلوك لغوي ما، حيث يتخذ التقعيد والمسموع مسلكاً متشابهاً في تركيبهما،

وبمعنى آخر يعدُّ الاستشهاد استثناساً إذا لم يكن من الممكن تحليله في ضوء التقعيد الذي جاء مرتبطاً به، فلم يكن مقصد سببويه تحليل هذا المسموع لبيان منزلته التقعيدية - إلا أن يأتي ذلك عرضاً - بل كان يحلُّه لبيان منزلة المستثناس به، أو لتوجيهه في ضوءه.

ولتوضيح كلِّ ما سبق قد تحسن الإشارة إلى نصِّ تباينت فيه أسباب الاستثناس، وذلك في حديث سببويه عن إعراب المصدر بعد إلا في مثل: "ما منعي إلا أن يغضب عليّ فلان"، قال "والحجة على أن هذا في موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم، من ينشد هذا البيت للكناني:

لم يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرُ أَنْ نَطَقْتُ حِمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالِ

وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم يومئذٍ في كلِّ موضع فكذلك "غير" أن نطقْتُ". وكما قال النابغة:

على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصَّبَا وقلتُ لَمَّا أصحُّ والشَّيبُ وازعُ

كانه جعل حينَ وعاتبتُ اسماً واحداً^(١)

فالمسموع المستشهد به هاهنا ليس نصّاً في القاعدة، فالشاهد الأول استثناس، لأنَّه ليس في صميم القاعدة، ولأنَّ العلاقة بينه وبين التقعيد تقوم على تجاذب "غير"،

(١) الكتاب، ٣٢٩٠-٣٣٠. أمّا الناس فهم بعض بني أسد وفصاحة عند الفراء؛ وعلى ذلك فإنَّ الخليل أراد الإشارة إلى هذه اللغة، كما أراد الإشارة إلى رواية النصب للشاهد السابق، وعلى هذه الرواية أنشده الفراء "معاني القرآن"، ٢٨٢.١-٢٨٣.

و ما بعد "إلا" في الإعراب، فهو استثناس مباشر، إذ لا سبيل إلى إثبات رفع ما بعد "إلا" في تلك الحالة إلا بإثبات رفع "غير" التي تأخذ حكم المستثنى في الإعراب.

والشاهد الثاني- مع المسموع النثري- ليس استدلالاً، بل هو استثناس، ثم إنه لا علاقة تربط بينه وبين المستأنس له سوى علاقة المشابهة، حيث بُنيت "غير" كما بُنيت "يومئذ" في كل موطن، كما بُنيت "حين" وكان حقها الجر، فهذا نظير ذلك، والشاهد على ذلك استثناس غير مباشر.

وتأسيساً على ما سبق فإن الاستثناس في كتاب سيبويه يأتي في نوعين متميزين بحسب العلاقة التي تربط بين المستأنس به والمستأنس له، وهما: الاستثناس المباشر، والاستثناس غير المباشر، ثم يتخذ كل واحد منهما مستويات عدة بحسب طبيعة التقعيد المستأنس له، والأسباب التي توجب ذلك.

١٠٥٤

النوع الأول: الاستثناس المباشر

ويكون الاستثناس مباشراً حين يكون المسموع ذا علاقة بالمستأنس به، ولكن هذه العلاقة لا تكون علاقة مطابقة أو مغايرة، بل هي علاقة موزاة ومقاربة، بحيث يكون مقارباً له في شيء من عناصره التركيبية، أو مشتعلاً على شيء من مستزماته، وفي ضوء طبيعة التقعيد المستأنس له فإن الاستثناس المباشر يأتي في مستويين

المستوى الأول: مستوى التقعيد التقني الذي يعنى ببناء القاعدة التي يهتدى بها في بناء التراكيب، ويلحظ أن جلّ القواعد المستأنس لها هي من باب التجويز الذي يقترب من الافتراض، ولكنه يوافق روح اللغة ومنطقها، ولا يتناقض مع الأصول، قل سيبويه "وتقول إن زيدا فيها قائما، وإن شئت ألغيت فيها، كأنك قلت: إن زيدا لقائم فيها، ويدل ذلك على أن فيها يلغى أنك تقول: إن زيدا لبك مأخوذة، قال الشاعر، وهو أبو زبيد المصاشي:

إن امرأ خصني عمداً مودته ملئ القناني لعندي غير مكفور

فلما دخلت اللام فيما لا يكون إلا لغوا عرفنا أنه يجوز في فيها، ويكون لغوا لأن فيها قد تكون لغوا^(١)

(١) الكتاب، ١٢٣:٢-١٢٤

نقد مثل للقاعدة بنثر مصنوع، ثم جاء بمسموع مقارب له، حيث وقع الظرف موقع الجار والمجرور أخذاً بالحكم الذي قضى بجوازه في التركيب المصنوع، بمعنى أنه أعطى حكم شيء لشيء آخر يشبهه في معناه واستأنس به للتدليل عليه؛ فحكم إلغاء الظرف ثابت في هذا الشاهد، ولكن الشاهد ليس نصاً في إلغاء الجار والمجرور، والتقارب بين الظرف والجار والمجرور يجعل من أحدهما موجهاً للآخر على ما يرى سيبويه. وقال في موطن آخر: 'وقال الخليل إن من أفضلهم كان زيدا، على إلغاء كان، وشبهه بقول الشاعر، وهو الفرزدق:

كيف إذا رايت ديار قوم وجيران لنا - كانوا - كرام

وقال: 'إن من أفضلهم كان رجلاً بقيح' لأنك لو قست إن من خيارهم رجلاً ثم سكنت كان قبيحاً حتى تعرفه بشيء، أو تقول: رجلاً من أموه كذا وكذا" (١)

ثم يستدل الخليل على ما أجزه بما هو منه، بل جاء بما هو مقارب له، ثم اختبر هذه المقاربة وقابليتها للاتساق محاولاً تحديدها على النحو الذي تبدى من مقابته لتراكيب بدت متماثلة، ولذلك قبح عنده 'إن من أفضلهم كان رجلاً'.

إن جلّ القواعد التي استأنس لها سيبويه بصورة مباشرة (٢) تتراءى فيها الصيغة الافتراضية، فكُلُّها من باب إجازة وجه آخر غير الوجه الثابت، أو من باب تفريع وجه جائز، لذلك لم يكن بدعاً أن تأتي هذه المواطن مرتبطة بعبارات تدلّ على ذلك: 'وقد يجوز' أو 'وقد تقول'، وما هو في معنى التجويز، ولم يكن مستغرباً بعد هذا أن تكون جلّ هذه القواعد مفتقرة إلى مسموع يدلّ عليها نصاً عند سيبويه، ثم لم يكن مستغرباً أن يكون بعض هذا التجويز مدار خلاف بين النحويين من بعده.

المستوى الثاني: مستوى التقعيد التفسيري الذي يعنى بالجوانب التفسيرية في التقعيد النحوي، وعلى نقيض المستوى السابق تأتي المواضع المستأنس لها مرتبطة بمسموع، بل إنّ القصد من هذا الاستئناس تقديم تحليل لهذا المسموع، وتفسيره،

(١) الكتاب، ١٥٣:٢

(٢) نظراً للكتاب، ٧٩٦، ٧٩٩، ١٥٠، ٣٠٦، ٢٩٩ و ٤٤، ١٥٣ و ٢، ١٨، ١٩، ٢٤، ٢٧، ٤٩، ٧٤، ١١٣، ١٢٥، ١٥٧، ١٩٥، ٢٢٣، ٢٣٠، ٢٥٢، ٢٥٦

غير أن التفسيرات التي يقدمها سيبويه هي تفسيرات افتراضية في مجملها، إذ تتشابه في عدم إمكان الاستدلال لها مباشرة، فمن هذا الاستثناس ما يكون بقصد توجيه حركة إعرابية ظاهرة، أو تقدير إعراب لا يظهر، قال سيبويه: "وتقول. ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة، وإن شئت نصبت شحمة، وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت كل فقت: ولا كل بيضاء، قال الشاعر، أبو ذؤاد:

أكل امرئ تحسب من امرء أ ونار توقد بالليل نارا^(١)

فالاستشهاد في ظاهره يبدو كأنه استدلال مباشر حسب، ولذلك جيء به هنا، وإلا فقد كان النص الذي نقل للتمييز بين نوعي الاستثناس ناصع الدلالة على ما يراد ههنا، والمواطن الأخرى التي جاءت لبيان الحركة أكثر وضوحاً منه^(٢).

ففي النص السابق لم يرد سيبويه أن يؤكد جواز النصب في "شحمة"، وإنما أراد أن يبين الحركة في "بيضاء" المتنوعة من الصرف، حيث اتفق النصب والجر، وقد كانت الحركة حركة نصب عندما كانت "شحمة" مرفوعة، ولكن ما الذي يدل على أنها حركة جر حين تنصب "شحمة"؟ إن تماثل الموقع بين هذه الكلمة وكلمة "نار" في المشاهد المستأنس به هو الذي يوجه هذه الحركة، ولو كان التركيب الذي أجازته سيبويه مصوغاً على نحو "ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة" على الوجه الذي أجازته، لما كان بحاجة إلى هذا الاستثناس لأن الجر بار في "بيضاء"، فالشاهد استثناس لترجيح الحركة، كما أنه استدلال لحذف كل.

وقال في موطن آخر "وممّ يدلّك على أن اللام المكسورة ما بعدها غير مدعو قوله:

يا لعنة اللو والأقوام كلهم والصالحين على سيمان من جار

فيا لغير اللعنة^(٣)، فقد أراد سيبويه باستشهاديه هذا أن يثبت أن المستغاث له وإن

(١) لكتاب، ١: ٦٥ - ٦٦.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٢٧٥ و ٢: ٢٠٤، ٢١٩، ٢٢٩، ٢٧٥ و ٣: ١٤٨، ٢٠٦.

(٣) الكتاب، ٢: ٢١٩.

ولي أداة النداء مباشرة في مثل "يا للعجب" و"يا للماء" ليس منادئ، وإنَّ هذه اللام تختلف من اللام المفتوحة التي تدخل على المنادئ؛ المستغاث به، ولكنَّ الشاهد لا يثبت ذلك نصاً، وليس فيه لام مكسورة أو مفتوحة، بل أراد أن يقول إنَّ حذف المنادئ هنا يشبه حذف المنادئ ثمة، فكما أنَّ "لعنة الله" ليست منادئ فكذلك "للعجب" و"للناس" ليسا مناديين.

ومن هذا الاستئناس ما يكون بهدف تأكيد وجه من وجهين محتملين في التفسير، وذلك عند علاج الألفاظ اثْنائِيَّة الحمل التي يتنازعها أمران، كما هو الحال في التباس التعريف والتذكير في بعض الألفاظ، قال "وليس يغيَّر كَفُّ التنوين، إذا حذف مستحقاً شيئاً من المعنى، ولا يجعله معرفة، فمن ذلك قوله عزَّ وجلَّ: "كُلْ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ" ... ويزيد هذا عندك بياناً قوله تعالى جدّه: "هدياً بالغ الكعبة" و"عارضٌ مطرناً"، فلو لم يكن هذا في معنى النكرة والتنوين لم توصف به النكرة ومما يزيد هذا الباب إيضاحاً أنَّه على معنى المثنون قول النابغة:

احكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت إلى حمامٍ شرعٍ وارد الشمير

فوصف به النكرة. فهو على المعنى لا على الأصل، والأصل التنوين، لأنَّ هذا الموضع لا يقع فيه معرفة^(١)، وقال مرجحاً المعرفة "ومما يدلُّك على أنَّ يافاسقُ معرفة قولك: يا خَبَّاثٍ ويا لكاعٍ ويا فُساقٍ، تريد يا فاسقاً... ويقوي ذلك كَلْه أنَّ يونس زعم أنَّه سمع من العرب من يقول يا فاسقُ الخبيثُ، ومما يقوي أنَّه معرفة ترك التنوين فيه؛ لأنَّه ليس اسمٌ يشبه الأصوات فيكون معرفة إلاَّ لم ينون، وينون إذا كان نكرة"^(٢).

(١) الكتاب، ١: ١٦٦ - ١٦٨

(٢) الكتاب، ٢: ١٩٨ - ١٩٩.

والاستثناس لترجيح المعرفة أو النكرة جاء في مواطن أخرى غير هذين^(١)، ولكن جيء بهما لأنهما جاءا متقابلين، ففي النص الأول جاء اللفظ في ظاهره من باب المعرفة، فهو مضاف، وفي النص الثاني جاء اللفظ من باب النكرة، فهو لا ينطوي تحت أي نوع من أنواع المعارف، وهو أكثر إشكالاً من سابقه؛ إذ يثير تشكيكاً في التقعيد السابق، فهو منبذ ولو كان نكرة لكان حقاً ألا يبنى، والقول بأنه جاء اخذاً إعراب المعرفة، إذ لم يثنون - كما أشار سيبويه في نهاية النص - لا يقطع بأنه معرفة، ولكن ما الذي يدل على أن اللفظ الأول نكرة وإضافته إضافة معنوية، وأن الآخر معرفة؟ ليس هناك أي نص مسموع يصلح لجزم بهذا أو ذاك؛ ولذلك لا بد من التعميل على مستلزمات التنكير والتعريف لتمييزهما، وأقرب السبل إلى ذلك هو النعت، فالأصل في النكرة أن تختص بمثلها، كما أن الأصل في المعرفة أن تختص بمثلها، أو بما هو أشد منها تعريفاً؛ ولذلك فقد عمد سيبويه في النص الأول إلى المجيء بمسموع جاءت فيه المعرفة التي يعالجها نعتاً لنكرة، فدل ذلك على أن إضافته غير محضنة، لم تعد اللفظ تعريفاً، ثم عمد في النص الثاني إلى المجيء بمسموع جاءت فيه النكرة التي يعالجها منعوتة بمعرفة لا يشك في أنها من المعارف "يفاسق" الخبيث، فدل ذلك على أن اللفظ معرفة، وإن بدا في صيغة النكرة، يعزّز هذا استثناس آخر، وهو مجيء المعرفة غير مبنية على الضم في "يفاسق" وهو اسم مختص بالنداء لا يفرقه، ولكن هذا الاستثناس ليس بقوة سابقه لأنه هو الآخر كان محتجاً بالأوان شتى من الاستثناس لإثبات أنه معرفة، إذ وازن سيبويه بينه وبين اللفظ مقارنة له من أعلام الجنس مثل "حذام وجعار.." وهي الفاظ ثابتة المعرفة، فصيغة "فعال" مكسورة لا تكون إلا معرفة، وإن لم تكن شيئاً بعينه.

ومن الاستثناس الذي يأتي لترجيح وجه من وجهين في التفسير ما يأتي لترجيح تركيب اللفظ أو إفراده، قال: "والدليل على أن ما مضمومة إلى إن قول الشاعر:

لقد كذبتك نفسك فاكذبها فإن جزعاً وإن إجمالاً صبر

(١) انظر: الكتاب، ٤٧: ١ و ٨٢: ٢، ٨١، ٨١، ٨١، ٨١، ٨١ و ٢٥٥: ٣، ٢٩٠.

وإنما يريدون إِمّا، وهي بمنزلة ما مع "أَنْ" في قولك: أَمّا أنت منطلقاً انطلقت معك،^(١) فقد أراد سيبويه أن يدلّ على أنّ "إِمّا" مركّبة من "إِنْ" و "ما" أسوة بـ "إِثْم" و "كائِماً"، فجاء بشاهد فيه "إِنْ" مؤدّية ما تؤدّيه "إِمّا" فدلّ ذلك على سقوط "ما" منها، وهذا يدلّ على تركيبها لا أفرادها.

وعلى هذا النهج يسير سيبويه في استثنائه لوجه من وجهين في علاج أفراد اللفظ أو تركيبه^(٢)، أو في ترجيح الاسميّة أو الحرفيّة لبعض الألفاظ^(٣)، أو في ترجيح العمل أو الإلقاء للألفاظ مخصوصة^(٤)، وفي بين الحذف والإضمار في بعض المواضع^(٥).

إنّ هذه القضايا التفسيرية ما كان يمكن إثباتها نصّاً، ولذلك فقد كان بعضها مدار خلاف بين النحويّين إذ أشار سيبويه في بعض المواضع^(٦) إلى وجود تفسيرات أخرى غير التفسير الذي يقترحه.

العلاقة بين المستأنس به والمستأنس له في هذا المستوى

إنّ أسوب سيبويه في الاستثناس المباشر كان يأتي مرتكزاً على مبدئين رئيسين يرتدّ إليهما جلّ المواطن التي سبق بيانها أو الإشارة إليها.

فأمّا الأوّل فهو إثبات استأنس له من باب إثبات شيء من مستلزماته التي ترجّحه كما هو الحال في إثبات التنكير أو التعريف في الأمثلة التي بيّنت، وكما هو الحال في بعض المواطن الأخرى^(٧).

(١) كتاب، ٣: ٣٢٦ - ٣٢٧.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٣٥٦ و ٢: ١١٨ و ٣: ٥٩، ٣٠٠.

(٣) انظر: الكتاب، ١: ٧٣، ٢٤٤، ٢٤٥ و ٣: ١٥٦.

(٤) انظر: الكتاب، ١: ١٥، ٨٢، ٢٠١، ٢: ١٣٢، ١٣٨.

(٥) انظر: الكتاب، ١: ٢٧٩، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٣، ٣٥٧، ٣٥٩.

(٦) انظر: الكتاب، ١: ٣٥٦-٣٥٧، ٣٥٩.

(٧) انظر: الكتاب، ١: ٦٦، ٢٤٧، ٢٦٢، ٣١٦، ٣١٧ و ٢: ١١٣.

وأما الآخر، فهو إثبات المستثنى له من باب فحص ما يقاربه في شيء من خصائصه، ويكون ذلك بإثبات هذا المقارب الذي ينطوي على بعض عناصر المستثنى له، أو على بعض خصائصه التركيبية، كما هو واضح في الأمثلة التي سبق بيانها في الاستثناس لبناء القاعدة. ولكن طبيعة التقارب تختلف من موطن إلى آخر، إذ قد يكون التقارب في الموقع أو الحذف أو التقدير. وكان هذا كله تأصيل لمبدأ العمل على ماله نظير.

وقد يكون هذا الاستثناس من باب إثبات الشيء بنفي ضده أو بنفي ما يقارب ضده، قال سيبويه: "وزعم يونس أن لبّيك اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك عليك. وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حواليك . وقد قالوا حوالك فافردوا كما قالوا: حنان. قال الراجز:

أهدموا بيتك لا أبالكا وحسبوا أنك لا أخالكا

وأنا أمشي الدألي حوالكا

وقل دعوت لما نابني مسورا فلبّي فلبّي يدّي مسور^(١)

إن استثناس سيبويه لا يثبت تفسير الخليل نصاً ولا ينفي تفسير يونس نصاً، وإنما يقوّي تفسير الخليل بإثبات مقاربه في الشاهد الأول وهو إفراء "حوالك" من "حوالك"، ونفي تفسير يونس بإثبات ما يقارب ضده، فلو كانت "لبّيك" بمنزلة "عليك" لأثبتت الألف، ولكنه أثبت الياء، فهي بمنزلة "حوالك" و"حنانيك"، وقال في موطن آخر محاولاً إثبات أن الياء والكاف في "لولاك" و"لولاي" في موضع جرّ لا في موضع رفع: "... والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمّر مرفوع، قال الشاعر، يزيد بن الحكم:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قلة الشيق منهوى

وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس وأما قولهم عسالك، فالكاف منصوبة، قال الراجز، وهو رؤبة: يا أبتا ملك أو عساکا .

(١) إكتاف، ١: ٣٥١ - ٣٥٢

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك ني قال عمران
ابن حطان:

ولي نفس أقول لها إذا ما تُنازمني لعلّي أو عساني

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة نعل في هذا الموضع،
فهذان الحرفان لهما في الاضمار هذا الحال ^(١)

واستشهاد سيبويه في هذا الموضع يبدو استطراداً غير منتظم وغير مرتبط
بالتنظير في بدايته، ولكن الربط بين هذه الشواهد يكشف عن مقصده وسبب
استطراده؛ فالشاهد الأول الذي بدا من باب إثبات أن الضمير ضمير جر، لا يفيد
شيئاً في تحقيق هذا التفسير، وإشما يفيد جواز مجيء الياء والكاف في موضع
الضمير المظهر المرفوع، وهو يريد أن يبين أن "لولا" ليس فيها نون الوقاية،
وليس في هذا دليل على أن الكاف أو الياء في موضع رفع، ولما لم يكن هناك ما
يثبت هذا الزعم، وكان من الواجب أن يكون الضميران ضميري رفع؛ لأنهما يقعان
موقع ضمير الرفع المنفصل في "لولا أنتم" فقد كن لا بد من فحص مواقع مقاربة
لهذه الضمائر لتوجيهها في ضوئها.

أراد أن يقول: إن الياء و لكاف ضميرا جر، بدليل أن الكاف تقع موقع الياء
التي هي مجرورة، والذي يدل على أن الياء مجرورة هو نفي احتمال كونها مرفوعة
أو منصوبة

إن الكاف في "عساك" تظهر كأنها مرفوعة، وقد يقال ينبغي أن تحمل الكاف
في "لولاك" عليها من باب الحمل على التنظير، ولكن مقايضة الكاف بالياء توجب أن
تكون ضمير نصب لا ضمير رفع، فينتفي هذا الشبه، و"الياء" إما أن تكون ضمير
نصب، وإما أن تكون ضمير جر، ولا تحتل الرفع لأن ياء المتكلم لا تأتي في موضع
رفع البتة، فالرفع منتف، وأما "الكاف" فتكون ضمير نصب أو جر، ولكنها جاءت
محتملة للرفع أكثر من الياء فهي في "عساك" اسم لعسى ينبغي رفعه، وهي في
"لولاك" تقابل "لولا أنتم"؛ فقد تحمل إحداهما على الأخرى؛ لأنها تقبل الياء ينتفي
هذا.

(١) الكتاب، ٢: ٣٧٢ - ٣٧٥.

ثم إنَّ مقابلة "عسني" بـ "لولاى" توجب أن تكون إحداهما غير الأخرى، فالأولى في موضع نصب، بدليل دخول نون الوقاية، وعلى ذلك تصبح الكاف في "عسك" ضمير نصب أيضاً، والثانية في موضع جرٍّ لأنها لم تسبق بنون الوقاية، وباء المتكلم إذا لم تسبق بنون الوقاية تكون ضمير جرٍّ لا ضمير نصب، وهذا يؤكد أن الكاف في "لولاك" هي الأخرى في موضع جرٍّ.

وبهذا تنتفي ألوان شتى من التشبهات فيثبت الجرُّ بنفي الرفع والنصب في "لولاك" كما يثبت النصب بنفي الرفع والجرُّ في عسك، وكان هذا من باب علة التحليل التي تتمثل عند ابن الخشاب "في نحو الاستدلال على اسمية "كيف" بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام، ونفي فعليتها لجورثها الفعل بلا فاصل فتحلل عقد شبه خلاف المدعى"^(١)، وهو قريب أيضاً من باب لسبر والتقسيم وذلك بأن يذكر الوجوه المحتملة ثم يسبرها أي يختبر ما يصلح وينفي ما عداه"^(٢)

النوع الثاني: الاستثناس غير المباشر

وذلك حين تقوم العلاقة بين المستأنس به والمستأنس له على أساس المشابهة، ولكن هذه المشابهة لا يُنظر إليها في ضوء تقارب التعديد، بل ينظر إليها في ضوء تقارب التصرف من أبناء اللغة، لذلك لم يكن بدعاً أن يقدم سيبويه للمستأنس به في مجمل مواطنه بعبارات تدلُّ على عقد هذه المشابهة من مثل: "ويشبهه" أو "وهو مشبه لكذا" أو المجيء بكاف التشبيه "كما قال" أو "كما قالوا" أو المجيء بالفاظ تدلُّ على معنى التشبيه من مثل: "ونظير ذلك" أو "وبمنزلة ذلك".

فكلُّ موطن من مواطن الاستثناس التي سيشار إليها لاحقاً يأتي مرتبطاً بصيغة من هذه الصيغ، ولكن هذا لا يعني أن هذه الصيغ تدلُّ على الاستثناس غير المباشر في كلِّ موطن ترد فيه، إذ قد يقدم سيبويه للاستدلال بقوله "كما قال" أو "ومثل ذلك"، ولكن الفارق بين هذه المواطن ومواطن الاستثناس أن هذه الأخيرة تأتي منطوية على وجه شبه ظاهر أو مقدَّر يجمع بين المستأنس له "المشبه"

(١) الاقتراح: ٤٩.

(٢) الاقتراح: ٥٩. وانظر: الإغراب في جدر الإمراة ولُمع الأدلة ١٢٧

والمستأنس به "المشبه به"، ووجه الشبه في الغالب - هو الحذف والاختصار والاختصار، أو الحمل على المعنى، أو الإجراء على الموضع، وبمعنى آخر هو التصرف في التراكيب على نحو متعاضل أو متقارب في مغايرة القواعد التي كان ينبغي أن تأتي على هديها، أما حين تكون الكاف و"مثل" دالتين على استدلال فإنهما تكونان أداتي تفصيل لا تشبيه.

ويكثر هذا النمط من الاستئناس كثرة بالغة في كتاب سيبويه، فكل ما جاء خارجاً على التقعيد خروجاً مشبهاً لخروج أنماط أخرى يستأنس له بها، سواء أكان ذلك من باب الحمل على المعنى والإجراء على الموضع، أم كان من باب الحذف اتساعاً أو لكثرة الاستعمال، فقلما تحدث عن نمط من أنماط الحمل على المعنى دون أن يستأنس له بشيء جاء فيه حمل على المعنى، أو إجراء على الموضع، وقلما تحدث عن ظاهرة من ظواهر الحذف لكثرة الاستعمال أو للاختصار والاختصار دون أن يستأنس لها بما حذف للعلّة ذاتها، فمثل هذه الأنماط يستدعي بعضها بعضاً، لذلك لم يكن مستغرباً أن تكون الشواهد المستأنس بها لمثل هذه القضايا أكثر الشواهد من حيث إعادة تكرارها في كتابه، ولم يكن مستغرباً كذلك أن يكثر سيبويه من استرجاع الأقول النثرية الشاذة من مثل "لدى غدوة" و "عسى الغوير أبوساً" و "لم يك ولم أكل" وما شاكل هذه الأقوال.

فعلى سبيل المثال: يعقد سيبويه باباً للحديث عما "يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله وذلك قولك: ليس زيد بجبان ولا بخيلاً" (١) وهو يريد نمطاً مخصوصاً من هذا الإجراء، وهو نصب المعطوف على خبر "ليس" أو خبر "ما" حين يكون مجروراً بباء زائدة، واستدلّ لذلك بشاهد شعري واحد، واستأنس له بثلاثة أبيات، كان المجري على الموضع في أحدها مفعولاً به، وفي الثاني مفعولاً فيه، وفي الثالث مفعولاً لأجله، كما استأنس بالجر على الجوار في قولهم: "هذا جحر ضب خرب"، فهذه الشواهد لا تلتقي مع الشاهد المستدلّ به إلا في الإجراء على الموضع، أما من حيث التقعيد فهي تترد إلى أبواب أخرى، والمواطن التي استأنس فيها للإجراء على الموضع كثيرة في كتابه، ومثلها في الكثرة المواطن التي يستأنس فيها

(١) الكتاب، ٦٦: ٦٩ -

للتصرف في التراكيب لكثرة الاستعمال أو للاتساع والاختصار، وللمتمثيل أيضاً؛ يعقد سيبويه باباً للحديث عن أنماط شاذة من الإبدال، من مثل "مطر قومك السهل والجبل" وقاده ذلك إلى الاستئناس بغير قليل من التراكيب الشاذة لكثرة الاستعمال، ثم نصّ على جواز "مطر قومك الليل والنهار" على الطرف أو على سعة الكلام ثم قاده هذا إلى أمجيء بغير قليل من الشواهد الشعرية والنثرية التي جاءت على الاتساع، وكون أحدها يقود إلى الآخر^(١)، والرابط بينها وبين المستأنس له مجيئها على الاتساع حسب، حيث ترثد إلى تقعيد آخر.

وقبل الحديث عن أهمية الاستئناس وفائدته ينبغي الكشف عن صفات المسموع المستأنس به، ومنزلته من التقعيد الشمولي للغة، العربية

صفات المستأنس به

يمثل المسموع المستأنس به نسبة كبيرة في كتاب سيبويه، فثمة ما يقرب من مائة وثلاثة وعشرين شاهداً شعرياً، وقد كرّر بعضها غير مرة، وثمة ما يقرب من خمس وستين آية قرآنية، فضلاً عن غير قليل من التراكيب النثرية التي كرّر بعضها كثيراً.

وعلى الرغم من أنه لا توجد علاقة تلازم بين منزلة المستأنس به ومنزلة المستأنس له، فيبدو أن ما استأنس به بصورة مباشرة كان أقرب إلى التقعيد ممّا استأنس به بصورة غير مباشرة، فغالباً ما يكون مرتدداً إلى قاعدة أخرى، أمّا المستأنس به بصورة غير مباشرة، فإنّ جوهر المشابهة يشير إلى أنّ حكمه يقترب كثيراً من حكم المستأنس له، فجوهر المشابهة المتمثل في الإضمار والحذف هرفاً أو اتساعاً، والحمل على المعنى، يعني أنّهم ينطويان على مغايرة التقعيد الذي يحكمهما، فإذا كان التقعيد مختصاً بالشذوذ فإنّ التراكيب التي يستأنس بها غالباً ما تكون شاذة، وإذا كان التقعيد مختصاً بتحصيل أنماط لغوية قائمة على الحذف لكثرة الاستعمال أو الاتساع أو الإجراء على الموضع، فإنّه في الغالب ما يأتي بمسموع مماثل له، ولكنّ هذا ليس لازماً، فليس بالضرورة أن يكون حكم المستأنس به

(١) انكتاب، ١: ١٥٨ - ١٦٣.

مطابقاً لحكم المستأنس له، فقد يكون المستأنس له غير الحدّ والوجه ويكون المستأنس به شاذاً، أو هذاً، وقد يكون المستأنس له لهجة أو ضرورة والمستأنس به غير الحد والوجه أو شاذاً.

إنّ منهجية سيبويه في الاستئناس - وغير مباشر منه على وجه التخصيص - قد يبنى عليها أوهام في فهم منزلة المسموع المستأنس به أو المسموع المستأنس له، أو في فهم أسلوب سيبويه، فقد توهم هذه المنهجية أنّه يدخل المستأنس به في صميم اللغة حين يسوق المستأنس به في عبارات مثل "وقالوا" أو "كما قالوا" أو "وجاز هذا كما جاز"، وقد يوازن بين المستأنس به والمستأنس له ثمّ ينصّ على جودة أحدهما أو قوّته، أو قد ينصّ على ضعف الآخر، ويبنى على هذا إشكال آخر حين يكرّر سيبويه مسموعاً ما، ويشير إليه عند الاستئناس به بصيغة تدلّ على جواز، ثمّ يعود في موطن آخر وينصّ على أنّه لغة أو ضرورة ما من الشاذ أو ممّا هو غير الحدّ والوجه، فهذا قد يشير إلى التناقض حيناً، وقد يفهم منه اختلاط الأحكام عند سيبويه حيناً آخر، غير أنّ الربط بين هذه الإشكالات يدلّ على منزلة المسموع المستأنس به على الوجه الأكمل، كما يدلّ على أطراء منهجية سيبويه في استئناسه وفي أحكامه، ذلك أنّ هدفه من الاستئناس لم يكن يرمي إلى التنظير لمضمون ما يستأنس به، بل كان يهدف التنظير لمضمون المستأنس له، ولكنّ قضية المشابهة كانت تدفعه إلى استرجاع المسموع المستأنس به، لتدعيم المستأنس له وتسويغه، بصرف النظر عن مستواه، فإذا ما عاد للحديث عن هذا المسموع على وجه مخصوص فحينئذ يضعه في الموضع الذي ينبغي أن يوضع فيه، ومن ثمّ فربّما ما يتراءى تناقضاً لم يكن من التناقض في شيء، ولم يكن الأمر متجاوزاً إعطاء كلّ مقام مقال، فهو حين يحكم على مسموع ما بالضعف أو الشذوذ أو الضرورة فإنّ هذا الموطن يكون مدار التنظير لخصوصية هذا المسموع، فإذا ما أعاد هذا المسموع للاستئناس فلا حاجة ثمّة ليعيد الحكم، فعلى سبيل المثال: يستأنس سيبويه لتأنيث الفعل مع المذكر المضاف إلى مؤنث ويستقصي بعض الشوهد، وينصّ على أنّ "ترك التاء في جميع هذا الحدّ والوجه" ^(١)، ثمّ يعود في موطن آخر ويستأنس بشاهدين من هذه الشواهد

(١) الكتاب، ١: ٥٢

ويذكرهما من باب "وقد يجوز" . . كما قال هو والشاهدان هما قول جرير:

"إذا بعضُ السنينِ تعرّقتنسا
كفى الايتامَ فقدُ أبي اليتيم

وقول ذي الرّمة:

مشين كما اهتزّت رماح تسفّهُتْ
أعاليها مرُّ الريحِ الخواسم^(١)

وفي موطن آخر يستدلّ سيبويه بقول عقبة الأسدي:

معاويّ إنّنا بشرٌ فأسجج
فسفّ بالجهال ولا الحديد

وينصّ ثمة على أنّ الوجه فيه الجر^(٢)، ثمّ يعود ويستأنس به للحمل على الموضع في ثلاثة مواضع دون أن يحكم عليه هذا الحكم، وإن حكم في أحدهما حكماً مشابهاً على المستأنس له^(٣)، والشواهد التي تكرر استخدامها للاستئناس تماثل هذه المواطن. وحين يقول: "جاز هذا كما جار" فهو يعني أنّ هذا مسوّغ من الوجه الذي سوّغ به ذلك، وحين يوازن بينهما فإنّ الحكم لا يكون مقبلاً للتقعيد الشموليّ البتة، بل يكون أحدهما مقيساً في ضوء حكم الآخر، فالمستأنس به أجود وأحسن من المستأنس له، وليس أحدهما أجود من مقابله المطّرد، فهذا الأجود الأحسن قد يكون غير الحدّ والوجه كما يكون الآخر كذلك، ولكن أحدهما مستسغ أكثر من الآخر.

إنّ جملة المسموع المستأنس به بصورة غير مباشرة هو من المسموع الخارج على التقعيد، ولكنّ قيمته عند سيبويه تتفاوت بحسب طبيعة خروجه ومسبباته، والظروف المحيطة به، والموطن الذي جاء فيه، حتّى ذلك المسموع الذي استأنس به دون أن يبيّن أهميته هو من المسموع الخارج على التقعيد، يؤكّد هذا أن متابعة هذه الشواهد عند غيره تبيّن أنّها من المسموع المشكل لديهم، فعلى سبيل المثال استأنس سيبويه بقول الشاعر:

ولقد أمرٌ على اللّثيم يسُبني
فمضيت ثُمّت قت لا يعنيني

(١) الكتاب، ١: ٦٤ - ٦٥

(٢) الكتاب، ١: ٦٧.

(٣) الكتاب، ٢: ٢٩٢، ٢٤٤، ٣: ٩١

ولم يصدر حكماً عليه^(١)، والشاهد ضرورة عند القزاز^(٢) ومثل هذا قول الشاعر:

ودَوِيَّةٌ قَفَرٌ تَمْشِي نَعَامُهُ كَمْشِي النصارى في خفاف الأرندج

الذي استأنس به دون أن يصدر حكماً^(٣)، فهو ضرورة عند القزاز^(٤)

أهمية الاستئناس

إنَّ العلاقة بين المستأنس له والمستأنس به تبدو علاقة منفصمة على المستوى التقعيدي، حيث لا يدخلان في بنية تعييديّة واحدة، غير أنَّ هذا المسموع كان يقدّم فائدة بصورة غير مباشرة للتقعيد المستأنس له، بصرف النظر عن مستواه، وهذه الفائدة تختلف بحسب نوع الاستئناس.

أمّا الاستئناس المباشر فكان يأتي بهدف تقوية المستأنس له تارة، وميدنه وإيضاحه تارة أخرى، لذلك فقد جاء معظم هذا الاستئناس مرتبطاً بعبارات تدلّ على مقصد سيبويه ومراده، إذ يأتي مسبوقاً بقوله: "ويقوي ذلك" أو "ويزيد هذا بيّناً أو (إيضاحاً)"، أو "ويدلك على ذلك"^(٥). ولهذا لم يكن بدعاً أن يكون جلّ ما استأنس له بصورة مباشرة من باب الافتراض والتجوز، أو من باب التفسيرات العقلية، فهذه الجوانب أكثر جوانب النحو حاجة للبين والتقوية، ويبدو أن سيبويه كان يستشعر شيئاً من الغموض، في هذه المواضع يدفعه إلى المجيء بالمستأنس به ليجدّد هذا الغموض وبصرف النظر عن حكم القواعد التي تبدو مفترضة أو التفسيرات التقديرية، فمما لا شك فيه أنّ جلّ ما استأنس له مباشرة كان من الصعوبة بمكان أن يستدلّ عليه نصّاً، وإلاّ كيف يستطيع إثبات أنّ هذه الكلمة مفردة أو مركبة، وأنّ تلك نكرة أو معرفة، أو أن يوجّه حركة إعرابية لا تظهر...؟ لا سبيل إلى شيء من

(١) لكتاب، ٣: ٢٤.

(٢) ما يجرز اشاعر في ضرورة: ٢٧٣.

(٣) لكتاب، ٣: ١٠٤.

(٤) ما يجرز للشاعر في ضرورة: ٣١٧.

(٥) انظر الكتاب، ١: ٧٤، ١٦٦، ١٦٨، ٢٤٥، ٣٠١، ٣١٦، ٣١٧، ٣٥٧، ٣٥٩، ٣٦٣، ٤٢٧ و ٢: ٨٥، ١١٠، ١٣٤، ١٨٠، ١٩٩، ٣١٩، ٢٧٥ و ٣: ١٢٥، ١٣٥، ٢٣٠، ٢٥٥.

ذلك إلا أن يجيء بما يقاربه أو بما يحمل شيئاً من مستلزماته التي ترجّحه، ولا يقصد بهذا تسويغ تفسيرات سيبويه أو تأكيد ما أجزه، فمما لا شك فيه أن مخالفته في بعض التفسيرات، أو منع بعض التجويزات التي جاء بها أمر ممكن ومحتمل إذا ما درست هذه القضايا تفصيلاً، ولا أدلّ من ذلك من وجود اختلافات بين النحويين في بعض ما فسّره أو في بعض ما أجاز به من تراكيب، وليس من شأن هذه الدراسة التثبت من شيء من هذه القضايا؛ لأنها لا تهدف إلى دراسة القضايا في خصوصياتها ومن حيث هي قضايا نحوية، بل تهدف إلى دراسة هذه القضايا في عمومها ومن حيث هي أصول.

أمّ الاستئناس غير المباشر فيبدو أن الهدف منه لم يكن يتجاوز محاولة تسويغ المستأنس له، ولكن هذا لا يعني أن ما يسوّغ لسبب أو لآخر يدخل في حيّز التقعيد المعرّف، بل يعني أن ذلك محاولة لتوجيه هذا المسموع، وليس بالضرورة أن يكون هذا التوجيه ملزماً، لذلك لم يجد سيبويه حرجاً من الاستئناس لتأويل ما ذهب إليه الخليل، ثم رجّع تأويلاً آخر غيره^(١)، كما لم يجد حرجاً - أيضاً - من الاستئناس لما هو محكوم عليه بالقبح مع إبقائه في دائرة القبح^(٢)، فإذا ما عزّ حمل الشيء على نظائره وتفسيره في ضوءها؛ لأن من كلام العرب أن يشبهوا الشيء بالشيء^(٣) - إذا عزّ هذا فليس هناك ما يمنع سيبويه من توجيه "الشيء على الشيء البعيد إذا لم يوجد غيره، وربما وقع ذلك في كلامهم"^(٤).

وفي ضوء هذه المتابعة للنظائر والمتشابهات يُفسر غير قليل من استطراد سيبويه، فلاستئناس واحد من الأسباب التي كانت تقوده إلى الاستطراد، حيث يحاول استقصاء أنماط شتى مشبهة للمستأنس له، لدرجة يصبح معها الحديث عن المستأنس له حديثاً عرضياً، فنقسم كبير من استطرادات سيبويه كان يأتي لاستقصاء ما يشبه ما خرج على التقعيد^(٥).

(١) انظر: الكتاب، ٢: ٨٥.

(٢) انظر: الكتاب، ٢: ٥٦.

(٣) انظر: الكتاب، ١: ١٨٢.

(٤) الكتاب، ٢: ٣٧٦.

(٥) انظر: الكتاب، ١: ٥١، ٦٤، ٦٧ - ٦٩، ٧٤، ١٦٠، ١٧٢، ٢٠٦ و ٢: ٤٣ - ٤٤، ٨٠، ١٥٠، ١٦٦، ٣٤٥.

الفصل الثاني

التحليل والتأويل

يمثل المسموع الداخل في هذا المستوى مرحلة وسطى بين المسموع المستدل به بآلوانه المختلفة والمسموع المشكل مع الخصوصيات اللغوية، فالأول يمثل علاقة التقاء بين النص والتفعيد، بينما يمثل الثاني منهما علاقة التباعد والافتراق، فيما يأتي هذا المسموع أخذاً من كلا العلاقتين بطرف.

إنّ ما يجمع التحليل والتأويل في هذا المقام هو إعطاء الأهمية للمسموع في موضعه، بحيث يكون الهدف متجهاً إلى المسموع أكثر من اتجاهه للتفعيد، فلم يكن الهدف من المجيء بهذا المسموع الاستدلال للتفعيد الذي يقبل القياس النظري والمحاكاة بقدر ما كان تحليلاً لهذا المسموع؛ لكشف عن أنساقه ومعانيه. هذا لا يمنع أن يكون بعض المسموع المؤكّل مرتدداً إلى قواعد أخرى غير تلك التي أوّل في ضوئها، وهو بذلك قد يكون مقيساً في ذلك، لباب، كما لا يمنع أن ينطوي التحليل على مبادئ تفعيدية بين الفينة والأخرى.

هذا لا يعني أنّ التحليل والتأويل يقومان في فراغ، أو أنهما منطصلان عن التفعيد الشمولي، فتوجيه التأويل لا يتمّ إلا في ضوء قواعد مخصوصة، وبسبب من ملابسات مخصوصة بينه وبين التفعيد الذي أوجب تأويله، وتوجيه التحليل يتمّ في ضوء أصول التفعيد جملة.

الفصل الثاني

التحليل والتأويل

يمثل المسموع الداخل في هذا المستوى مرحلة وسطى بين المسموع المستدل به بألوانه المختلفة والمسموع المشكل مع الخصوصيات اللغوية، فالأول يمثل علاقة التقاء بين النص والتععيد، بينما يمثل الثاني منهما علاقة التباعد والافتراق، فيما يأتي هذا المسموع أخذاً من كلا العلاقتين بطرف.

إنّ ما يجمع التحليل والتأويل في هذا المقام هو إعطاء الأهمية للمسموع في موطنه، بحيث يكون الهدف متّجهاً إلى المسموع أكثر من اتجّاهه لتععيد، فم يكن الهدف من المجيء بهذا المسموع الاستدلال بالتععيد الذي يقبل القياس النظريّ والمحاكاة بقدر ما كان تحيلاً لهذا المسموع؛ للكشف عن أنساقه ومعانيه هذا لا يمنع أن يكون بعض المسموع المؤوّل مرتدّاً إلى قواعد أخرى غير تلك التي أوّل في ضوئها، وهو بذلك قد يكون مقيماً في ذلك الباب، كما لا يمنع أن ينطوي التحليل على مبادئ تععيدية بين الفينة والأخرى.

هذا لا يعني أنّ التحليل و لتأويل يقومان في فراغ، أو أنهما منفصلان عن التععيد الشموليّ، فتوجيه التأويل لا يتمّ إلّا في ضوء قواعد مخصوصة، وبسبب من ملاسبات مخصوصة بينه وبين التععيد الذي أوجب تأويله، وتوجيه التحليل يتمّ في ضوء أصول التععيد جملة

لا يقصد بالتحليل وهنا تحليل المسموع للكشف عن علاقته بالتقعيد، أو لبيان معناه وعناصر تركيبه، وما ينطوي عليه من إضمار وحذف أو تقديم وتأخير، فهذا النمط من التحليل ينتظم قسم النحو من أوله إلى آخره، فمنهجية سيبويه في الاستشهاد منهجية تحسبية يعتمد فيها على تحليل النصوص اللغوية، ثم ينزلها منازلها بهدي من نواتج هذا التحليل، فهو يحلل المسموع المستدل به كما يحلل المسموع المشكل أو الخصوصيات اللغوية، بقصد تمثيل المضمر ليُعرف ما أرادوا به مظهراً، أو تمثيل المقدم ليُعرف ما أرادوا به مؤخراً، ولو أراد أن يربط كل تحليل بقوله: "وهذا تمثيل" أو "وكأنه قال"، لكان ينبغي أن يردّد هذه العبارات في كل صفحة ومع كل شاهد، مع أنّ هذه العبارات تطرد في الكتاب على نحو يصدق معه أن يقال: لو لم يكن في الكتب من التحليل إلا ما جاء مرتبطاً بهذه العبارات لصحّ أن يقال: إنّ منهجية سيبويه منهجية تحليلية.

فالتحليل المقصود في هذه الدراسة من حيث هو مستوى من مستويات الاستشهاد؛ يتم فيه تحليل المسموع الذي لا يصطدم بمسموع آخر- وإن اصطدم بالأصول اذهنية- وليس له تقعيد نظري ينتظمه، بحيث يقال في ضوءه: يجب "كذا"، و"يُمتنع كذا"، فهو استقصاء لألوان شتى من التراكييب والأنساق اللغوية التي يحاول سيبويه توجيهها في ضوء اعتبارات مخصوصة، حين يجعل هذا المسموع، أو ما ينوب عنه من تمثيل، مدار الحديث ومعقد الفصول، من غير اهتمام بالتقعيد التنظيري، فهذا ما جاء التنظير جاء عرضاً وبصورة ملازمة لتراكييب مسموعة، أو مصنوعة لتوجيهها بحسب هذه الاعتبارات، وحينئذ فإنّ القول بجواز "كذا" وعدم جواز "كذا" يكون مرتبطاً بتراكييب عدّها سيبويه عدّاً ولم يترك منها إلا ما لم يحط به علماً.

ويمكننا القول: إنّهُ ليس شمة علاقة تربط بين التقعيد والمسموع المحلّل، إذ إنّ القصد من ذلك تحليل مسموع لا يطرد في بابه ولا يندرج تحت تقعيد تنظيري مطرد، وكل ما حاله سيبويه يندرج تحت قوله: "فليس لك في هذه الأشياء إلا أن تجريها على ما أجروها، ولا يجوز لك أن تريد بالحرف غير ما أرادوا"^(١)

فما حله هو من "هذه الأشياء" وإن كانت طريقة إجرائها على ما أجزتها العرب تختلف بحسب كل نمط على حدة.

هذه الأشياء التي ينتظمها تحليل سيبويه تمتد على رقعة واسعة من كتبه، إذ يأخذ التحليل نصف الجزء الأول من طبعة هارون، فضلاً عما يتداخل الأبواب النحوية بين الفينة والأخرى، ويكاد حديثه عن بعض أحرف العطف من مثل: الواو والفاء وحتى في بداية الجزء الثالث- يكاد يكون تحليلاً صرفاً، يحاول فيه أن يربط بين تنافر الإعراب لتأثير المعنى بأثر من تحكم عندهم في الخطب جملة.

وهذه المواضع تتشبه في الخطوط العريضة للتحليل، وتبنى على أصول متقاربة، ولكنها تتباين في اتجاه التحلل وأهميته، إذ تأتي في واحد من النمطين التاليين:

الأول التحليل القصري الذي يراد به تحليل أنماط تركيبية مخصوصة لا يمتد أثرها إلى غيرها، وهذا بلون من التراكيب يدخل في إطار الشذوذ النحوي بحسب مفهوم سيبويه للشذوذ، فهي تراكيب تلتزم كما هي دون اتوسع فيها؛ ولهذا فقد ألح سيبويه على تأكيد كثرة استخدامها عند العرب حتى صار كل منها كاملاً^(١). وكثرة الاستعمال واحدة من مميزات التقعيد، إذ "اعتمدت في كثير من أبواب العربية"^(٢)، ولكنها على مستوى التراكيب المفردة تحوّل دون فعليّة هذا التقعيد، فالتركيب الذي يطرد استخدامه على نحو مصطدم بتقعيده الذي كان ينبغي أن يجاريه يؤثر الالتزام به، إن في أعراف المتحدثين وإن في أعراف النحويين؛ ولذلك فقد سعى سيبويه إلى حصر هذه التراكيب واستقصائها، لكي يلتزم بها من جانب، ولكي يحد من فاعليتها وتأثيرها في اللغة هذا ما يتضح من استقصائه لهذه التراكيب دون أن ينسى أن يؤكد أنه "ليس كلّ حرف يصنع به ذلك"، وليس كل حرف هكذا، و"ليس كل مصدر... يوضع هذا الموضع"، و"لا يجوز في غير الأول هذا"، و"ليس يجوز هذا في كل شيء"^(٣).

(١) نظراً: الكتاب، ١: ٢٧٤-٢٧٥، ٢٨٠-٢٨١، ٢٩٠-٢٩٥

(٢) لأشياء ولفظاً، السبوي، ٣٠٤٢

(٣) نظراً هذه الأقوال في الكتاب، ١: ٣٢٩، ٣٧٠-٣٧٦، ٣٩٣-٣٩٤، ٣٩٨، ٤١٩

ويصاحب هذا الحصر وذاك الاستقصاء تحليل لهذه التراكيب، و بيان لعانيها وطرائق استخدامها، فإذا ما تم له ذلك أكد وجوب اتحدث بها كما تحدثت بها العرب، وإجرائها على ما أجروها من معرٍ، وعدم حمل ما لم يدخلوه فيها عليها .. إلا أن يُسمع شيء لم يستقصه فيؤدّى كما هو^(١).

وهذا التحليل وما صاحبه من مبادئ يتراءى لنا في مجموعة من الأبواب من مثل

١- باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويُجرى على الاسم كما يجري "أجمعون" على الاسم وينصب بالفعل لأنه مفعول من مثل: "ضرب عبد الله ظهره وبطنه" و "مطرننا سهلنا وجبلنا"^(٢)

٢- باب ما ينتصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره، وبب ما جرى من الأسماء مجرى المصدر التي يدعى بها، وباب ما أجري مجرى المصادر المدعو بها من الصفات، وباب ما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها... إلى أن يختتم حديثه بباب استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب^(٣) ، ولكنه يعاود الحديث عن مثل هذه المصادر في باب "ما يجيء" من المصادر مثني منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره^(٤)

٣- أبواب تحدث فيها عمّا جاء من شذوذ الحل من مثل "باب ما ينتصب من المصادر لأنه حل وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوف فيه الأمر" و "باب ما جاء منه في الألف واللام"، وباب "ما جاء منه مضافاً معرفة"، و "باب ما يجعل من الأسماء مصدراً كالمصدر الذي فيه الألف واللام نحو العراك"، و "باب ما

(١) انظر: لكتاب، ١، ١٦٠.

(٢) الكتاب، ١: ١٥٨-١٦٣.

(٣) لكتاب، ١، ٣١١-٣٢٤.

(٤) الكتاب، ١، ٣٤٨-٣٥٤.

ينتصب أنه حال يقع فيه الأمر وهو اسم^(١)، ثم أرجع القوم على هذه التراكيب في "باب ما ينتصب من لمصادر لأنه حال صار فيه المذكور"^(٢)، وفي باب "ما يختص من الأسماء التي ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول به"^(٣)، وفي "باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الالف واللام"^(٤).

١- باب "ما شبّه من الأماكن المختصة بالمكان غير المختص شُبّهت به إذا كانت تقع على الأماكن وذلك قول العرب سمعته منهم هو مني منزلة الشُّفاف"^(٥).

فجملة هذه الأبواب هي من التحليل القصري لتراكيب محدودة معدودة ينبغي الالتزام بها كم هي، وقد يقال هنا: إنّ بعض ما جاء به سيبويه في هذه الأبواب يجوز للمتكلم أن يتصرف فيه، فيرفع حيناً وينصب حيناً آخر، وقد أشار سيبويه إلى هذا اجواز في غير موطن من هذه الأبواب، ولكن هذا التجوّز محصور في هذه التراكيب، فالمتكلم وإن تصرف فيها لا يدخل ما ليس منها فيها، فإذا قل: مررت بهم ثلاثتهم "وجاءوا ثلاثتهم" نصبٌ على لغة احجازيين جاز له أن يقول هذه التراكيب متبوعاً على لغة التميميين^(٦)، ولكن لا يجوز أن يقول: "ضربتهم قائمهم" وهو يريد قائميين^(٧).

إنّ لمُتحدِّث وإن تصرف في هذه التراكيب فهو لا يخرج عما عهد فيها.

النمط الثاني من أنماط التحليل هو لتحليل المفتوح الذي لا يعنى بحصر التراكيب واستقصائها، بل يعنى باستقصاء المواقف الكلامية ووصف هيئاتها.

(١) الكتاب، ١: ٢٧٧-٢٧٠.

(٢) الكتاب، ١١: ٢٨٤-٢٨٧.

(٣) الكتاب، ١: ٢٩١-٢٩٥.

(٤) الكتاب، ١: ٢٩٧-٤٠٠.

(٥) الكتاب، ١: ٤١٢-٤١٩.

(٦) الكتاب، ١: ٣٧٣-٣٧٤.

(٧) الكتاب، ١: ٣٧٧.

وبعدئذ يصبح النحْكُ في التقعيد شأن المتحدث الذي يحتكم إلى الظروف المحيطة به، وفي ضوء هذه الظروف يعود إلى توجيه كلامه.

من سيبويه في هذا النمط من التقعيد لم يتجاوز تبيان ظروف الكلام، وما يحتاجه كل موقف من أنماط مختلفة عما تحتاجه المواقف الأخرى، وهذا المنهج الذي ينتهجه ليس قصراً على هذا النمط من التقعيد، ففي مجمل كتابه يتبدى احتكامه إلى المواقف الكلامية، وما ينشأ عنها من تغيير في المبنى بأثر من إرادة معنى أكثر مناسبة للموقف الذي يجيء فيه، غير أن هذا المنهج يسطع في هذا الجانب من التحليل كما يتضح ذلك من مراجعة الأبواب التي انتظمها، وهي على النحو التالي:

١- باب "استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار"، و"باب وقوع الاسماء ظروفًا وتصحيح اللفظ على المعنى" و"باب ما يكون فيه المصدر حيناً لسعة الكلام والاختصار"، و"باب ما يكون من المصادر مفعولاً"^(١).

٢ باب "ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل" ومثله باب للإضمار في غير الأمر والنهي"^(٢)، ثم خص نصف الباب الذي يليه للحديث عن هذا الإضمار"^(٣).

٣- باب يحذف منه الفعل لكثرت في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل"^(٤)

يتضح مما جاء في هذه الأبواب :

١- أن معظم ما حلّله سيبويه جاء ثنائي الحكم يقبل حالتين مختلفتين من الإعراب، فإذا ما تحدث عن وجه ما نصّ على أن الوجه الآخر عربي كثير أو عربي جيد، وما شاكل ذلك من أوصاف"^(٥)، أو نصّ على جواز الوجه الآخر بقوله "وإن شئت

(١) الكتاب، ١: ٢١١-٢٣٥.

(٢) الكتاب، ١: ٢٥٢-٢٥٨.

(٣) الكتاب، ١: ٢٦٨-٢٧٧.

(٤) لكتاب، ١: ٢٨٠-٢٩٠.

(٥) انظر: الكتاب، ١: ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٣١، ٢٧٥، ٢٨٠-٢٨١.

رفعت، أو 'وإن شئت نصبت' (١).

بعض هذا المجوز جاء مبنياً على تجويز العرب واستعمالهم للتوجهين، وبعضه الآخر يلمح فيه اختلاف المعنى لاختلاف المبنى بحيث لا يعود تختيار المتكلم أمراً اعتبارياً، وإنما يتروخى فيه إصابة المعنى الذي يريد في ضوء ما يحيط به من ظروف.

إن شيئاً من هذه التراكيب لن يكون خطأ باحتكام إلى تقعيد تقنيي بل سيكون خطأ إذا لم يستطع المتكلم إصابة الهدف الذي يريده، أو إذا تجاوز أعراف أهل اللغة التي احتكموا فيها إلى سياقات مخصوصة.

ب- أن تحليل المسموع في هذا النمط غير مقصود لذاته، وإنما هو لتجلية الظروف التي يصاغ في ضوئها، فالتحليل في هذا المقام تهويل لأنماط من المواقف الكلامية التي يندرج تحتها ما لا حصر له من التراكيب، ولذلك فقد عمد سيبويه إلى اصطناع مواقف كلامية متكاملة يطهر فيها سائل ومجيب (٢)، أو مخاصب بوجه إليه الكلام (٣)، أو مقدم وم يشاهد فيه المتحدث من أحداث ثم يعقب عليها (٤).

فهي مواقف كلامية لا يكون الكلام فيها من طرف واحد بمعزل عن العناصر الأخرى؛ ولذلك فإن سيبويه لا يفتأ ينص على ألفاظ الاختصار والاختزال والحذف والإيجاز والاتسع، حيث يحدث هذا الألفاظ محدودة يغني موقف الكلام عن ذكرها، أو أن أعراف المتحدثين جرت على الاستغناء عنها في مثل هذا الموقف أو ذاك، ولكن هذه الألفاظ المحذوفة يغلب أن تؤدي مفعولها كما لو كانت مذكورة؛ إذا ما أراد المتكلم.

وإذا كان تقعيد سيبويه التقنيي يقل في ضوئه؛ إن الجملة تعني الكلام المفيد فائدة يحسن السكوت عليها باعتبار المتكلم، فإن ما حله في هذا المقام لا يحسن السكوت عليه، إلا باعتبار الموقف الكلامي كلاً متكاملاً بما فيه من ظروف

(١) نظروا الكتاب، ١: ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٦٨، ٢٧٠، ٢٧٣، ٢٨٦.

(٢) نظروا الكتاب، ١: ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٦٩.

(٣) انظروا الكتاب، ١: ٢١٢، ٢٢٤، ٢٣٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٧٢، ٢٨٣، ٢٨٩.

(٤) انظروا الكتاب، ١: ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٤.

وملابسات، ولذلك فإنَّ جنَّ م حُلَّ في هذا المقدم هو مما يختص بالاحاديث اليومية المرسله التي تتضفر قرائن السياق على توضيح المقصد والمراد.

ج أنَّ سيبويه يلجُ على وجوب استخدام هذه الأنماط كما استخدمتها العرب، وهذا وجه اتفق مع التحليل القصري، ولكن المقصود بذلك في هذا المقام يختلف عنه ثمة، فإذا كان النمط الأوَّل يأتي مبنياً على حصر ما يريد حصره، فإنه في هذا النمط يأتي مبنياً على تعديد مفتوح لا يقصد به الاقتصار على تراكيب مخصوصة، وإنما يقصد به استخدام ما مثله بالکیفیه. لتي استخدمته العرب بها، فمناط الأمر توصيل الكلام وأمن اللبس، والاحتكام إلى ما احتكموا إليه.

مرکزات التحليل

لقد سبق القول إنَّ منهجية معالجة المسموع عند «سيبويه منهجية تحليلية لا تختلف عن منهجيته في هذا الباب إلا في أهمية المسموع المحلَّل، فالتحليل كمنهج تبني عليه أحكام تعديدية، أمَّا هذا لتحليل فهو مقصود لذاته، ولهذا فإنَّ الحديث عن مركّزات التحليل، هو جزء من الحديث عن مركّزات التعديد جملة.

ومن لبدھیات التي لم تعد بحاجة إلى التدليل عیها أنَّ قضية العمل النحوي تعد مركّزاً رئيساً في توجيه مسالك القول في أهمية السماع، وهي تتمثل في جملة من المبادئ والأصول الثبته، من أصل وفرع، أو تعريف وتنكير، أو تقديم وتأخير، أو حذف وذكر وهذه لمبادئ تعدّ انعكاساً مباشراً لجملة الكلام العربي، سواء أظهر في الكتاب أم لم يظهر؛ لعدم الحاجة إليه لثبته وطراده.

نَّ قضية العمل النحوي وإن بدت في ظاهرها قضية شكیة، لا أنها لم تكن كذلك في كتاب سيبويه، فهي لم تنشأ من فراغ، بل كانت تأصیلاً لنقاط الالتقاء، أو لنقاط الافتراق بين موارد المسموع، على مستوى الكلمة و تركيب، وهي أيضاً لم تكن تعمل في فراغ بحيث ترتكز إلى مقدار التلاؤم بين التركيب القیسي و التركيب الخارج علیه، فسیبویه لا یعوّن على هذا التلاؤم بقدر ما يؤثر ربطه بغير قليل من الركّز الفرعية التي لا تقل أهميتها عن أهمية قضية العمل النحوي، لذلك لم يكن بدعاً أن كان الإمراب فرع المعنى، غير أن توجيه التركيب

نحو هذا المعنى أو ذاك يستند إلى جملة من العناصر التي تحكم مواقف الكلام.

إن التحليل عند سيبويه ينطلق من النص وما يتصل به من نصوص مقاربة أو مغايرة له، وما يحكم هذه النصوص من المبادئ والأصول ثم هو بعد ذلك يستند إلى جملة عناصر الخطاب، انطلاقاً من مصدر الخطاب ومرجعية التركيب السياقية، وما يبنى عليها من إرادة المتكلم، في صوء ملابسات المقام، وانتهاء بالمخاطب ومدى إلمامه بالمقام، ومقدار معرفته التوثيقية، وهو لا ينسى في هذا التحليل تجاذب الأنماط اللغوية وما ينشأ عنه من مشابهة وتوهم، وما يُبنى عليه من حمل على المعنى، أو حمل على الجوار، كما لا ينسى أعراف المتحدثين وعاداتهم الكلامية، وما يتصل بها من كثرة استعمال.

ويغلب على تحليله أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدلالة الحال، التي هي "علة من علل النحو"^(١)، ودلالة الحال عنده تعتمد على ملابسات المقام، وهي تأخذ حيزاً كبيراً من هذا التحليل، فثمة سؤال وجواب، أو حدث وتعليق.

وهو يردد عبارات من مثل "إذا رأى" أو "إذا سمع" أو "إذا قيل له"، ثم يأتي بعد ذلك بكلام مرتبط بهذا الموقف، والمواطن التي يجيز فيها تركيباً ما في مقام ما ويمتنع في مقام آخر كثيرة في كتابه. وهذا يعني إعطاء أهمية خاصة لمرجعية المخاطب وخبره بالحديث وهذا مما يصرده في مجمل الكتب، فإشارة سيبويه إلى المخاطب أو السامع تمتد على كثير من صفحات الكتاب، وهو يجعل من معرفة المخاطب مسوغاً لتركيب ما، أو علة لرفض تركيب آخر، فهو يجيز للمتحدث أن يقول: "كذا" إذا علم المخاطب شيئاً ما مما يختص بالقول، فإذا لم يعلمه لم يجز للمتحدث قول ما قاله، فقرائن الأحوال قد تغني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر لمعنى بقرينة حالية، أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق فإن أتى باللفظ المطابق جز، وكان كالتأكيد، وإن لم يؤت به للاستغناء عنه"^(٢).

(١) الاقتراح، السيوطي: ٤٩

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش، ١: ١٢٥

ويتفرع عن دلالة الحل علة أخرى، هي علة الاختصار الذي يتم في ضوء دلالة
الحل والسياق، أو في ضوء المعرفة التوثيقية المبنية على كثرة الاستعمال؛ ولهذا
فقد جاء تحليل سيبويه مرتباً بالفاظ من مثل "الاتساع" و "الاختصار" و
"الإيجاز"، كما أنه لم ينس وضع لمرتکز الرئيس لهذا التحليل في بداية كتابه حين
قل "ألم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون
ويعوضون، ويستغنون بالشئ عن الشئ الذي أصله في الكلام أن يستعمل حتى
يصير ساقطاً، وسترى ذلك إن شاء الله"^(١).

وتوجيه التحليل أو لتقعيد يعتمد أيضاً على مراد المتحدث ومقصده، إذ يجعل
سيبويه من ذلك مرتكزاً رئيساً في توجيه التقعيد والحكم بالجواز أو المنع، فإذا
قلت "كذا" جاز إذا ما قصدت معنى "كذا"، وإلا فلا، وبم يجر هذا التركيب أو ذاك
لأن المتكلم قد قصد معنى مخصوصاً، كما أن تركيباً آخر جاز لأن صاحبه قصد معنى
لو لم يقصده لكان الحكم غير ما كان.

إن المواطن التي يشير فيها سيبويه إلى إرادة المتكلم نصاً مثل "أراد" و "يريد"
"ولم يرد" لا تحصى كثرة في كتابه، ومثلها في الكثرة الموطن التي يقصد بها معنى
هذه الألفاظ.

وحين تعتمد إرادة المتكلم فيما سيقع فإن هذا يعد من باب التوجيه، وهذا هو
الغالب في التحليل، أما حين تعتمد في ما سمع وكان، فإن ذلك يعد استيعاباً
للملابسات النص والمعنى الإجمالي لشيء جاء فيه، لذلك فهو لا يحكم إلا بعد أن يعرف
مراد المتكلم الذي يبنى عليه توجيه المعنى.

هذه مجرد إشارات إلى فعالية عناصر لخصاب في توجيه التحليل والتقعيد
عند سيبويه، وقد أعرض عن تفصيلها وبيانها، جسيماً مبيّنة مفصلة في دراسة
مخصصة قام بها نهاد الموسى، فقد بدا له "أن سيبويه قد استشراف هذين
البعدين: اللغوي والاجتماعي في وصفه لنحو العربية، ومزج بينهما مزجاً مناسباً
متكاملاً، ففي كتاب صور متوافرة من التحليل الصرفي اداخلي، وفي كتابه، كذلك
صور معجبة من تجاوز الدائرة اللغوية الذاتية، تتمثل في استغاثته إلى المعنى،

(١) الكتاب ١، ٢٤-٢٥.

وتنضمه إلى السياق وما يلابسه من الظروف، واستغيرات والمعطيات الخارجية التي تكتنف الموقف الكلامي، من حال المخاطب، وحال المتكلم، وموقف الخطيب^(١). وقد عمل على تأصيل مجمل ما جاء من هذه الصور عند سيديويه وتبيينه^(٢).

التأويل

ارتبط التأويل في تاريخ الحضارة الإسلامية بالنص القرآني ارتباطاً جعاً يظهر كأنه خصوصية من خصوصيات الدراسات القرآنية، فالجرجاني -الذي يتحدث عن المصطلحات حديثاً عاماً- يعرف التأويل أنه في الأصل الترجيح، وفي الشرع: 'صرف اللفظ عن معناه الطاهر إلى معنى يحتمله إذ كان المحتمل الذي يراه موافقاً بالكتاب والسنة'^(٣)، فضلاً عن ربط هذا المصطلح بالنص القرآني، فإن المعجمات اللغوية تشير إليه بمعناه العام، الذي يعني المرجع والمصير والتفسير والتدبر^(٤)، ومن ثم فإن هذا المصطلح يتخذ مفهومات متنوعة تتباين طبقاً للزاوية التي ينظر منها إليه، حيث ينبثق عن هذا التعميم بعض التصورات التي تندخل بصورة أو بآخرى في تحديد معناه

فالتأويل منهجا وأسلوباً يتخذ من القدرة الذهبية على معاينة النص محوراً له، بصرف النظر عن طبيعة هذه القدرة ومقاصدها، وبصرف النظر عن الأسس التي يتم التأويل في ضوئها، أو العلم الذي يعمل فيه، فثمة تأويل في مجال التفسير القرآني، وثمة تأويل في مجال الدراسات النقدية والأدبية، وثمة تأويل في مجال الدراسات اللغوية، ويدخل في هذا الأخير مفهومات متنوعة كالإضمار والحذف والتقدير والتقديم والتأخير، وهو بذلك من أكثر مفهومات التأويل اتساعاً.

(١) لوجه الاجتماعية في منهج سيديويه في كتاب نهج الموسى، مجلة حضارة الإسلام، العدد الأول، السنة الخامسة عشرة (نيسان - ١٩٧٤): ٦٠.

(٢) نظراً لدراسة سابقة كاملة وقد نشرت مجزأة في المجلة ذاتها، الجزء الأول نشر في العدد السابق (ص ٦٧-٥٩) والجزء الثاني في العدد الذي يليه 'أيار - ١٩٧٤' ص ٨٥-٧٥، وثالثها في العدد التالي - أيضاً - 'حزيران - ١٩٧٤' ص ٨٥-٧٩.

(٣) التعريفات: ٢٨.

(٤) انظر: ظاهرة التأويل وصلتها بسخة السيد عبد السلام ١٦ وم بعدها

وانطلاقاً من أهداف هذه الدراسة التي ترمي إلى استجلاء العلاقة بين المسموع والتععيد، فإن المسموع لدي يدخل ضمن لتععيد النحوي المنبثق عن منهج تأويلي تقديري معتمد على تقدير المحذوفات وتأخير المقدم الذي حقه التأخير، وما شاكل ذلك، لا يعد من قبيل لتأويل، إذ إن القاعدة مرتضاة أصلاً بهذا التقدير، وهي قابلة للقياس والمحاكاة، فاستدزج والاستغفال والنداء والتحذير والإغراء وحذف خبر "لولا" كلها قواعد ترتكز إلى منهجية تأويلية، والمسموع الذي جاء نصاً في هذه القواعد عدّ من باب الاستدلال.

ولا يراد بالتأويل تحليل العمل النحوي وبيان طبيعته وكيفيته، فهذا الجانب ينظم قسم النحو من أوله إلى آخره، فلم يكفّ سيئويه من تحليل هذا العمل أو ذلك، ولم يخل باب من أبواب النحو من تحليل وتأويل، لتجلية القواعد وتحليل الأحكام، فالتعليقات تكثرت في كتابه "كثرة مفرطة سواء للقواعد المطردة أو للامثلة الشذبة"^(١) فالفكر النحوي جملة فكر تأويلي بالدرجة الأولى.

فالتأويل المقصود في هذه الدراسة هو تأويل المسموع لا تأويل التنظير، أي من حيث هو إجراء لمواحه الغموض القائم بين بعض المسموع والتععيد، بصرف النظر عن منهجية التععيد، سواء أكانت تأويلية أم تقريرية، فقد يرد المسموع نمطياً لا يدخله تقدير أو حذف من حيث هو تركيب لغوي ولكنه يؤوّل لأنه يصطدم بالقاعدة

إنّ أهم وصف يوصف به المسموع الداخل في دائرة التأويل أنه مسموع ذو مستويين مستوي ظاهر يوحى بالخروج على قواعد اللغة في موطنه، ومستوي باطن يتفق مع هذه القواعد، أو ضد هذا، بأن يكون المسموع ذا مستويين: مستوي ظاهر متفقاً مع قواعد اللغة في موطنه، ومستوي باطناً يفترق عنها، فهو ينبثق عن الافتراق الظاهر بين النص والقاعدة، أو لاتفاق الظاهر بينهما.

إنّ حصر مفهوم التأويل في هذا المعنى لضيق، لم يكن إلّا بحكم مقاصد هذه الدراسة التي تضطلع بدراسة لعلاقة بين المسموع والتععيد، وكاننا في هذا الجانب نتحدث عن لون واحد من ألوان التأويل في الدرس النحوي، وهو تأويل

(١) المدارس النحوية، شوقي ضيف: ٨٢.

المسموع مقابل التعقيد، وهذا التحديد لا يتجاوز المعنى الذي تنطوي عليه مقولة
أسي حين قال، "التأويل إنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء
يخالف الجادة فيتأول"^(١).

وقد تحسن الإشارة في هذا المقام إلى أن سيبويه لم يستخدم كلمة التأويل أو
شيئاً من مشتقاتها، غير أنه استخدم مصطلحات أخرى قد تبدو متصلة بمصطلح
التأويل، لقد أكثر من استخدام كلمة "تمثيل"، وهو يريد بها الكشف عن تركيب
النص وتوضيحها، وخاصة حين يبدو النص غامضاً، فقد استخدم في بعض المواضع
كلمة التقدير أو التوضيح مرادفة لمعنى التمثيل^(٢).

واستخدم أيضاً كلمة "تفسير" مرادفة للمصطلحين السابقين في بعض
المواضع^(٣)، ولكن هذه الأخيرة استخدمت في مواضع أخرى بمعنى التأويل الذي حدد
في هذه الدراسة^(٤).

ولولا مجيء هذه الكلمة مرادفة للتمثيل لكان ينبغي أن تستبدل بالتأويل في
هذا السياق، ولكن أوتر مصطلح "التأويل" لشيوعه

مظاهر التأويل

يتخذ تأويل المسموع مظاهر عدة في كتب سيبويه، تتميز من حيث أهمية
المسموع المؤول وعلاقته بالتعقيد.

المظهر الأول: تأويل المسموع المستدر به المبني على قواعد تأويلية، كالتنازع
والاشتغال والخداء، وهو مسموع داخل في صميم التعقيد الشمولي، وثمة تأويل
لغير قليل من المسموع المستدل به لقواعد فرعية، وقد عولج هذا ضمن أسباب
الاستدلال، حيث عدت خصوصية المستدر به وحاجته للتوضيح واحداً من هذه
الأسباب.

(١) لاقتراح ٢٩

(٢) انظر- مثلاً:- الكتاب ١: ٣٥٣، ٢: ١٤٨، ١٧٦

(٣) انظر- مثلاً:- لكتاب ١: ١٠٣، ٢٦٦، ٣٢٥، ٣٣٠.

(٤) انظر- مثلاً:- لكتاب ١: ٧٦، ٢: ٨٦، ١٦٤، ٢٨٦، ١٠١.

المظهر الثاني. تأويل المسموع الذي يخالف التقعيد الشمولي، سواء أكان من باب المسموع المشكل بأنواعه المختلفة أم كان من باب الخصوصيات اللغوية.

فكل مسموع يبدو مفارقاً للقاعدة فإن سيبويه يحاول جاهداً أن يكشف عن طبيعة هذه المفارقة، بصرف النظر عن منزلة المسموع المؤول. وأحكام سيبويه التي يُبنى عليها إنزال المسموع في منازل مخصوصة تُبنى دائماً على فلسفة تاويلية، يقول: "ومن ثم صار مررت قائماً برجل لا يجوز، لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل اباء. ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل. فإن قال: أقول مررت بقائماً رجل، فهذا أخبث، من قيس أنه لا يفصل بين الجر والمجرور، ومن ثم أسقط رب قائماً رجل، فهذا كدام قبيح ضعيف، فاعرف قبحه، فإن إعرابه يسير ولو استحسنته لقلنا هو بمنزلة فيها قائماً رجل. ولكن معرفة قبحه أمثل من معرفة إعرابه"^(١)، فدحكم على المسموع ليس عجزاً عن التأويل، لأنه يُبنى على مقدرة تاويلية، ومقدرة على تأويل نص ما لا تعني العدول عن الحكم عليه

ولكن تأويل المسموع المخالف لتقعيد لا يقصد منه رد هذا المسموع إلى القواعد الكلية، لأن هذا المسموع يبقى في حدود المنزلة التي أنزل فيها، فهو يؤول الخصوصيات اللغوية؛ ليكشف عما في هذه الخصوصيات من ظواهر الحذف أو الزيادة، والتقديم أو التأخير، وب يؤثر فيها من المشابهة والتوهم^(٢)، وبهذه الصورة يؤول المسموع المشكل ثم يصدر الحكم بعد التأويل^(٣).

فسيبويه لا يأتي بهذه الأحكام عجزاً عن تأويل المسموع بل يأتي بها في أغلب الأحيان مبنية على مقدرة فائقة في تأويله، وبيان مظاهر إشكاله وطبيعته.

(١) الكتاب ٢، ١٢٤

(٢) انظر انماطاً من تأويل الضرورة في الكتاب ١، ٢٨، ٣٢، ٤٧-٤٩، ١٦٩، ١٨٦ و ٢٠٦٢ و ٨٠٣-٩، ٦٧ وانماطاً من تأويل اللمحات في ١٨٢١ و ١٢، ٣٨-٣٩، ٤٧، ١٣٦، ٢٠٦-٢٠٧.

(٣) انظر انماطاً من تأويل الشاذ في ١، ٥١، ٢٧٠، ٣٧٠، ٣٨٠، ٣٩٥، ٣٩٨ وانماطاً من تأويل الضعيف وما هو غير الحد وأوجه في ١، ٥١-٥٣، ٥٨، ٦٧-٦٩، ١٨٢ هذه إشارات إلى بعض المواضع، ولا فليس هناك ما يتروك دون تأويل، حتى فتراصات لنحويين يحذر سيبويه أن يقدم لها تأويلاً يكشف من مشروعية افتراضها أو عدم مشروعيته

إنَّ المسموع المذول ضمن هذا المظهر يأخذ قيمته من المنزلة التي ينزله إياها سيبويه، وتاويل هذا المسموع يلقي ضوءاً على فلسفته في تاويل المسموع الذي يندرج ضمن المظاهر اللاحقة، حيث لم تكن منزلة المسموع هي السبب في تاويله، بل كانت علاقته بالتقعيد هي السبب في ذلك، هذا الفارق أوجب الإشارة إلى المظهرين السابقين تمهيداً للمظهر المقصود ههنا، وهو يأتي ضمن الأنواع، التالية:

النوع الأول، ويتمثل في تاويل المسموع الذي يبدو مخالفاً لتقعيد كان ينبغي أن يأتي على هديه، بصرف النظر عن قيمة هذا التقعيد، سواء أكان تقعيداً شمولياً مطرداً أو فرعياً، أم كان تقعيداً مخصوصاً لخصوصية الشعر أو لخصوصية لهجية إزاء هذا المسموع يتخذ سيبويه ثلاثة مسالك في التاويل بحسب سبيعة هذا الاختلاف

المسلك الأول التقريب بين المسموع والتقعيد، وذلك حين يظهر المسموع كأنه من غير المقعد له في ظاهره، ولكن سيبويه يعمد إلى توضيحه وكشف ملابساته ليبين أنه يجاري لتقعيد السابق، وإن بدا مخالفاً له، يقول "وأما ترك استنوين في سُبْحان فإنما ترك صرفه لأنه صار عندهم معرفة، وانتصابه كانتصاب الحمد لله. وزعم أبو الخطاب أنَّ مثله قولك للرجل: سلاماً، تريد تسليماً منك كما قلت، براءة منك، تريد لا التبس بشيء من أمرك. وزعم أن أبا ربيعة كان يقول: إذا لقيت فلاناً فقل له سلاماً، فزعم أنه سأله ففسّره له بمعنى براءة منك. وزعم أن هذه الآية "وإذا خاطبهم الجاهلون قلوا سلاماً" بمنزلة ذلك، لأن الآية فيما زعم مكية، ولم يؤمر المسلمون يومئذ أن يسلموا على المشركين، ولكنه على قولك: براءةً منكم وتسليماً لا خير بينكم وبينكم ولا شر"^(١)، وقال "واعلم أن إذن إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليها فإنها ملغاة لا تنصب ألبة . ومن ذلك أيضاً قولك: إن تاتني إذن أتك، لأن الفعل هنا معتمد على ما قبل إذن، وليس هذا كقول ابن منة الضبي.

أردد حمارك لا تُنزع سوّيته إذن يردّ وقيد العير مكروب

(١) الكتاب، ١، ٣٢٤-٣٢٥

من قبل أن هذا منقطع من الكلام الأول وليس معتمداً على ما قبله، لأن ما قبله مستغن^(١) ففي هذين المواطنين ومواطن أخرى مشابهة^(٢)، لم يكن الهدف من التأويل ردّ ما خرج من القعدة إليها، لأنّ هذا القصد يبدو زائفاً إذا أدركنا أن هذا المسموع يساوق التقييد في فهم سيبويه، وأن هدفه لم يكن أكثر من تجلية الغموض الذي يحيط بالنص، ففي المثال الأول فقد ظهرت المصدر كأنها منصوبة بالفعل السابق، غير أن مقصد الخطاب ومقامه يؤكد أنها تساوق التقييد، ولو كانت الظروف المحيطة بنزول الآية غير هذه الظروف لما كانت هناك حاجة إلى مثل هذا التأويل، وفي المثال الثاني فقد ظهر الشاهد كأنه مما لا يجوز، حيث نصب "بإذن"، وهي ملغاة غير أن فهم سيبويه "من قبل أن هذا منقطع من الكلام..." جعل هذا المسموع منتزعا مع بداية الباب.

المسلك الثاني: تأويل المسموع بهدف ردّ ما خرج عن التقييد إليه، قل سيبويه: "وسألت الخليل عن قوله جل ذكره "حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها" أين جوابها؟ وعن قوله جلّ وعلا: "ولو يرى لدين ظلموا إذ يرون العذاب"، ولو ترى إذ وقفوا على النار، فقال إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام، وزعم أنه قد وجد في أشعار العرب رب لا جواب لها، من ذلك قول الشماخ:

ودوية قفر تمشئ نعامها كمشي النصارى في خفاف الأرثدج

وهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يحىء فيها جواب لرب، لعلم المخاطب أنه يريد قطعها، وما فيه هذا المعنى^(٣).

فالمسموع المؤول في هذا المسلك يصطدم بالتقييد، ولا يتردد إلى تقييد آخر حيث يعمل التأويل على إعادته لقاعده ذاتها، وهذا النوع من التأويل قليل في كتابه^(٤).

(١) الكتاب ١٤٣.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٤٠، ٢٨٢، ٣٠٣.

(٣) الكتاب، ٣: ١٠٣، ١٠٤.

(٤) انظر: الكتاب، ١: ٧٠، ١٢٩، ١٤٧ و ٢: ٢٣، ٣٣٧، ٤٠٢ و ٣: ٧٨.

المسلك الثالث تعميق الافتراق بين النص والتقعيد، بهدف إزالة وهم الترابط بينهما، حيث يعمد إلى توضيح سبب هذا الافتراق، وأن هذا المسموع وإن بدا مخالفاً لهذا التقعيد في ظاهره، فإن افتراق المبني كان مبنياً على افتراق المعنى الذي يجعل هذا المسموع مرتبطاً بتقعيد آخر، ومن هذا التأويل:

١- يتحدث سيبويه عن النصب على المدح والذم، ويستدل لذلك ثم يقول: "وأما قول حسان"

حار بن كعب إلا أحلام تزجركم عني وأنتم من أجوف الجفخير

لا بأس بالقوم من طول ومن عظم جسم البغال وأحلام العصفير

فلم يرد أن يجعله شتماً، ولكنه أراد أن يعدد صفاتهم ويفسرهما، فكأنه قال: أما أحسامهم فكذا، وأما أحلامهم فكذا، وقال اخليل رحمه الله لو جعله شتماً فنصبه على فعل كن جائزاً^(١)

٢- وفي باب ما ينصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة: ينص سيبويه على جواز نصبه على الحال أو بوصف، ثم يقول "وسألت الخليل عن قوله، وهو لرجل من بني أسد.

إن بها أكتل أو رزام خويرين ينقنن لهام.

فزع أن خويرين انتصبا، عسى الشتم، ولو كان على إن لقال خويرياً ولكنه انتصب على الشتم، كم انتصب "جمالة الحطب"^(٢).

٣- ويتحدث عن الاختصاص ويستدل لذلك، ثم يقول: "وأما قول لبيد:

نحن بنو أم البنين، لأربعة ونحن خير عامر بن متفصعة

فلا ينشدونه إلا رفعا، لأنه لم يرد أن يجعلهم إذا فتخروا أن يعرفوا بأن عدتهم أربعة، ولكنه جعل الأربعة وصفاً، ثم قل: المطلعون يفعلون بعدد حلاهم

(١) الكتاب، ٢، ٧٢-٧٤

(٢) الكتاب، ٢، ١٤٩، ١٥٠.

ليعرفوا^(١) ففي هذه المواضع ومثله كثير^(٢) قاعدتان تتنوعان التركيب الواحد القاعدة التي هي مدار التقعيد، حيث بدأ التركيب خارجاً عليها، والقاعدة التي وجّه المسموع نحوها وحمل عليها. ويترتب على هذا خدمة القاعدة الثانية بصورة غير مباشرة، حيث قرّب بينه وبين المسموع الذي ردّ إليها، كما يترتب عليه خدمة القاعدة الأولى بعزل ما ليس منه عنها، ممّا يكفل لها الاطراد ويبدّد الشكوك التي تحيط بها، ففي الشاهد الأول ظهر الرفع مخالفاً لتقعيد؛ إذ إنّ للمعنى معنى الذمّ، وكان حقّه النصب، ولكنّ سيبويه يعتمد مراد الشاعر فيفهم النصّ على نحو آخر؛ وأنّ حسان لم يرد إلاّ تعداد الصفات، وخذ هذا في شاهد الثاني فقد كان حقّ "خويربين" أن تأتي مفردة منصوبة على الحال على ما يوجبها التقعيد ثمة ولكن فهم الخليل لهذا النصب جعله يرتدّ إلى باب آخر، وهو لنصب على الشتم، إذ لم يرد الشاعر أن يخبر لكي ينصب على الحال أو أن يصف اسم "ن"، وإنّما أراد الشتم، وفي الشاهد، لأحير فقد بدت "ننؤ" مرفوعة، على خلاف التقعيد الذي يوجب نصبها على الاختصاص، ولكنّ المعنى المراد من هذا التركيب يوجب الرفع على ما رأى سيبويه، وبذلك يكون هذا التركيب مرتدّاً إلى تقعيد آخر؛ ولذلك فإنّ ارتباط بين القاعدة الأولى والمسموع المؤوك مجوارها يبدو ارتباطاً زائفاً، فهو ليس تابعاً لها، وإن كان ظاهره يوهم باقترابه منها.

النوع الثاني: ويتمثل في تأويل المسموع الذي يبدو مشبهاً لمسموع خارج على التقعيد، وهذا يفارق لنوع الأول في سبب التأويل، فبسيست مخالفة التقعيد هي السبب في المجيء بما يؤول، بل يكون ذلك لأن المؤوك يأتي مشبهاً لمسموع خارج على التقعيد خروجاً مخصوصاً، ولكنّه يكون مفارقاً له، ففي النوع الأول تعمل القاعدة على استرجاع المؤوك، أما هنا فإن المسموع الخارج على التقعيد هو الذي يستدعي المسموع المشبه به في ظاهره، فمن هذا المؤول ما يأتي مشبهاً للضرورة في ظاهره، فيعمد سيبويه إلى توضيح الفارق بينهما، فقد تحدث عن مسموع جاء

(١) الكتاب، ٢: ٢٣٥

(٢) انظر، الكتاب، ١: ١٤١، ١٤٢، ١٤٨، ١٤٥ و ١٤١، ١٤٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨،

فيه الفصل بين الجار والمجرور، ثم قال "وأما قوله عز وجل 'فبما نقضهم ميثاقهم' فبما جاء لأنه ليس لـ "ما" معنى سوى ما كان قبل أن تجيء "إلا التوكيد، فمن ثم جاز ذلك إذا لم ترد به أكثر من هذا، وكانت حرفين أحدهما في الآخر عامل، ولو كان اسماً أو ظرفاً أو فعلاً لم يجرز"^(١). ويتحدث عن اختصاص الشعر بتذكير خبر المؤنث حيث تحذف التاء من الفعل أو تحذف بهاء من الوصف من مثل "موعظة جاءنا" "وموعظة مفيدة"، ثم قل "وزعم الخليل رحمه الله أن 'السماء منفطر به' كقولك 'معضل' للقطاة، وكقولك 'رُضع' للتي بها الرضاع، وأما المنفطرة فيجيء على العمل كقولك منشقة، وكقولك مرضعة لتي ترضع"^(٢).

ففي هذين النصين بدت التراكيب القرآنية مشبهة للضرورة، إذ كان من الممكن أن تحمل الآية الأولى على الضرورة لو عدت "ما" اسماً موصولاً، ولكن إذا ما عدت "ما" زائدة أصبح التركيب مغايراً لمسموع السابق، ومثلها الآية الثانية فقد جاء الإخبار عن المؤنث بلفظ الذكر، "منفطر"، وهي لا تختلف عما جاء مختصماً بالضرورة، ولكن الخليل أولها وحملها من باب "معضل" "ومرُضع"

ومن هذا المظهر ما يكون مشبهاً لخصوصيات اللهجية، غير أن سيبويه يعتمد إلى تمييز هذا المؤول عن هذه اللهجة أو تلك، فقد تحدث عن لغة "أكوني البراغيث" واستدل لها، ثم بدا له أن ثمة آية قرآنية تشبه هذا المسموع فقال: "وأما قوله جل ثناؤه: 'وأسروا الذين ظلموا' فبما يجيء على لبدل، وكأنه قال انطلقوا فليل له من؟ فقال: بنو فلان، فقوله جل وعز 'وأسروا النجوى الذين ظلموا' على هذا فيما زعم يونس"^(٣)، فسبويه، الذي ينزل النص القرآني منزلة مساوية لنصوص الشعرية والنثرية في التقعيد، كان من الممكن أن يضع هذه الآية مع تكم اللهجة القليلة، لأنه قد وضع نصوصاً قرآنية أخرى في منزلة القليل والضعيف والشاذ، وحتى الضرورة على ما سيأتي بيانه.

(١) الكتاب، ١١، ١٨٠-١٨١

(٢) لكتاب، ٢، ٤٧.

(٣) لكتاب، ٢، ٤١

ولكن يبدو أن هذه الآية لم ترد على فكره، وفكر يونس من قبله، من الباب الذي دخلت منه لغة أكلوني اسراغيث، فهو يقدم تأويلاً لها بمعزل عن هذه اللغة، فالتشابه ظاهري حسب، فمفهوم البديل الذي يقترحه يونس، ويوضحه سيبويه غير مفهوم البديل الذي يمكن أن تحلل في صوته لغة أكلوني البراغيث، فهذه اللهجة هي من باب بدل كل من ك، فالمظهر يساوي المضمير أما البديل الذي يوضحه سيبويه فهو يستند إلى فهم السياق العام الذي جاءت فيه هذه الآية، والذي يوجب أن يكون المظهر غير مساوٍ للمضمير، بل هو جزء منه، ولذلك فالبديل في هذه الآية هو بدل بعض من كل، كما يتضح ذلك من موازنة سيبويه؛ فكما أن "الوار في" انطلقوا" بدت مطابقة لمجموع الغائبين، ولم تكن كذلك، إذ لم يرد المتكلم منهم إلا "بني فلان"، فكذلك الوار في "أسروا" بدت مطابقة لمجموع الناس في الآيات السابقة "اقترب الناس حسبهم"، ولكنها تعود على بعضهم فقط، وهم الذين أسروا النجوى

فهذا التأويل جاء مبنياً على إدراك مقدار الترابط بين هذه الآية والآيات السابقة، ذلك أن النص لو جاء: "وأسر النجوى" لفصلت هذه الآية عن سابقتها، ولبدت مستأنفة، ولكن تسارع الأحداث واتصالها مع سابقتها في الموقف جملة، استوجب اتصال هذا الحدث بسوابقه، ولا يتأتى هذا الاتصال إلا بعودة الضمير جمعاً، وحين تحقق ذلك كان لا بد من إبيان "لذين أسروا النجوى" ليسوا كل الناس، بل هم الذين ظلموا، وهذا هو جوهر لتغاير بين هذ التركيب ولغة أكلوني البراغيث التي يكون المضمير فيها مسوياً للمظهر التالي له، ويعنى آخر، ما كان لسيبويه أن يؤول هذه الآية لو أنها جاءت في بداية السورة، أو لو لم يكن هناك مظهر سبق يرتبط به المضمير في "أسروا" وبهذا يتم التمييز بين شكلين متشابهين في الظاهر مفترقين في الجوهر، الأول منهما حين لا يكون هناك اسم سابق يرتبط بالضمير الذي أبدل منه الظاهر التالي له، وهذا ما يتحقق في لغة أكلوني البراغيث وبشكل الثاني يكون عند وجود اسم سابق نصاً أو تقديرأ مرتبط بالضمير، ثم يكون الاسم التالي للضمير بعضاً من الاسم السابق له، بصرف النظر عن إمكانات إعراب الاسم الثاني، سواء أعرب بدن بعض من كس أم أعرب خبرأ لمبتدأ محذوف، في ضوء هذا أحسب أن سيبويه لو عرض لقوله تعالى "ثم عموا

وصَمَّوْا كَثِيرٌ مِنْهُمْ^(١) يجعلها آخذة مصاف "وَأَسْرَوْا النَجْوَى"، فالضمير يعود على بني إسرائيل، و"كثير منهم" هم بعضهم.

إن حكم سيبويه على بعض اتركيب بالقلة والخصوصية، اللهجية، ثم تأويله لتركيب مماثلة لها تمام المماثلة في الظاهر، يؤكد أنه كان يدرك أن لكل تركيب خصوصيته ومرجعيته ستوثيقية، وهذا ما نلحظه في كل موطن أول فيه مسموعاً بدا مشبهاً للقليل أو للضرورة أو للتبجح أو للتوهم أو للمسموع مؤول^(٢)، وهذا النمط من التأويل يختص أكثر ما يختص بتأويل القرآن.

النوع الثالث: ويتمثل في تأويل المسموع الذي يبدو متفقاً مع التقعيد كان ينبغي أن يأتي مفارقاً له في ظاهره، وهو ضد النوع الأول الذي أول فيه ما بدا مخافاً للتقعيد والمسموع المؤول في هذا النوع ينقسم إلى قسمين.

الأول مسموع كان ينبغي أن يكون مفترقاً عن التقعيد في ظاهره، ولكنه جاء موافقاً له لعلّه يعتمد سيبويه إلى توصيحتها بحيث يبقى هذا المسموع ضمن هذا التقعيد، فقد تحدث عن كسر همزة "إن" بعد فعل القول، ثم قال "وكان عيسى يقرأ هذا الحرف" فدعا ربه "إني مغلوب فانتصر" أراد أن يحكي، كما قال عز وجل: "والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم" كأنه قال والله أعلم، قالوا ما نعبدهم^(٣)، فقد ظهرت قراءة عيسى موافقة للتقعيد، وكان حقها أن تكون مغايرة له، وأن تأتي بفتح همزة "إن"، ولكن إرادة الحكاية تبدد هذا الإشكال، وتجعل الآية مقاربة للتقعيد السابق، ومثل هذا حديثه عن كسر همزة "إن" حين تكون مستأنفة، ثم قال "وسألته عن قوله عز وجل" وما يُشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون"، ما منعها أن تكون كقولك، ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: وما يُشعركم، ثم ابتدأ فأوجب فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون، ولو قال: وما يُشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون، كان ذلك عذراً لهم^(٤)، فقد بدت الآية موافقة

(١) المائدة، آية: ٧٦

(٢) انظر: الكتاب، ١: ١٧، ٨٢-٨١، ١٦٢، و ١٢، ٥٥، ١٥٥ و ١٣، ١٠٠-١٠١.

(٣) الكتاب، ٢: ١٤٣

(٤) الكتاب، ٢: ١٢٣.

للتقعيد السابق، ولكن فهم سيبويه لعناها جعله يظن أنه كان ينبغي أن تكون مفارقة له، وأن تكون مثل "ما يدريك أنه لا يفعل"، فعمد الخليل إلى توضيح الفارق بين المعنى المبني على الكسر، والمعنى المبني على الفتح، ليؤكد أن الآية جاءت على بابها، وأن الظن بوجوب الفتح ليس إلا وهماء، لا يوافق المعنى وإن توافق مع الأنماط بلغوية المقاربة لها، يؤكد هذا تأويله لقراءة الآية ذاتها، جاءت بفتح الهمزة، وعدم حمسها على الوجه الذي ظنه سيبويه، "وأهل المدينة يقولون أنها" فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: أنت السوقي أنك تشتري لنا شيئاً، أي: لعلك، فكانه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون^(١).

وأما القسم الآخر فهو مسموع بدا متفقاً مع التقعيد في ظاهره إلا أنه يترد إلى تقعيد آخر، فيعمد سيبويه إلى تمييزه عنه ورده إلى التقعيد الذي يوافق، بصرف النظر عن منزلة التقعيد الذي رد إليه، من ذلك

يعقد سيبويه باباً للحديث عما "يضمّر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف" ويستدل لذلك بجعلة من المسموع، كان آخرها قول التابغة:

حَدِّبْتُ عَلَى بَطُونٍ ضِيئَةً كُلُّهَا إِنَّ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

ثم قال: "وأما قول الشاعر:

لَقَدْ كَذَّبْتَكَ نَفْسَكَ فَكَاذِبُهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالًا صَبِرَ

فهذا على إمام، وليس على إن الجزاء، كقولك: إن حقاً و إن كذباً فهذا على "إمّا" محمول، ألا ترى أنك تدخل الفاء، ولو كانت على إن الجزاء، وقد استقبلت الكلام، لاحتجت إلى الجواب، فليس قوله: فإن جزعاً كقوله إن حقاً وإن كذباً، ولكنه على قوله تعالى فإمّا منّا بعد وإمّا فداء^(٢) فقد بدا الشاهد مشبهاً للتقعيد السابق وموافقاً لمسموع المستدل به، ولكنه كان مرتدّاً إلى تقعيد آخر، فأثر سيبويه أن يجعله ضرورة

وفي موطن آخر يعقد باباً لمجيء "أن" بمنزلة "أي"، ويعرض فيه لجيئها محتملة "لاي" أو محتملة لأن تكون حرف نصب، ثم يقول "وأما قوله عز وجل وأخر دعواهم

(١) الكتاب، ٣: ١٢٢

(٢) الكتاب، ١: ٢٦٢-٢٦٦.

أن الحمد لله رب العالمين، وآخر قولهم أن لا إله إلا الله، فعلى قوله أنه الحمد لله، ولا إله إلا الله، ولا يكون أن التي تنصب الفعل، لأن تلك لا يبتدأ بعدها الأسماء، ولا تكون أي، لأن أي إنما تجيء بعد كلام مستغن ولا تكون في موضع المبني على الابتداء^(١)، فقد ظهرت أن كانها من باب التفعيد السابق، إلا أنه ردها إلى تفعيد آخر، حيث جعلها مخففة محذوفة الاسم، كما رد أنماطاً أخرى إلى تفعيد غير التفعيد الذي أشبهته^(٢)

ومن هذا القسم - أيضاً - مسموع يظهر مشبهاً لمسموع يجوز فيه وجهان أو وجوه، غير أنه لا يجوز فيه إلا وجه واحد، أو حالة واحدة في التفسير^(٣).
قال سيبويه: "و أما قول جرير:

يا صاحبي دنا الرواح فسيرا لا كالعشية زائراً ومزورا

فلا يكون إلا نصباً، من قبل أن العشية ليست بالزائر، وإنما أراد: لا أرى كالعشية زائراً، كما تقول ما رأيت كالיום رجلاً...^(٤)، فقد بدا الشاهد مشبهاً لمسموع يجوز فيه الإجراء على الموضع، وأما هو فلا يجوز فيه غير النصب، وضد هذا فقد يكون التفعيد غير محتمل إلا لوجه واحد ويكون المسموع محتملاً لهذا الوجه ولغيره^(٥)، قال: "وأما قول الشاعر: أعبداً حلّ في شُعْبَى غريباً

فيكون على وجهين: على النداء، وعلى أنه رآه في حال افتخاره، واجترأ، فقل: أعبداً، أي أفتخر عبداً، كما قال أنعمياً مرة^(٦)، وإنما كان التفعيد مختصاً بإضمار الفعل، فبدا الشاهد محتملاً لهذا ومحتملاً للنداء.

(١) الكتاب، ٤: ١٦٣

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٢٤٦ و ٢: ٦٥، ٧١، ٨٤، ٨٦، ١٨٠ و ٣: ٤٩، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٧، ١٠٨.

(٣) انظر: الكتاب، ١: ٧٤، ٢٢١، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠ و ٢: ٨٧، ١٨٢، ٢٩٢ و ٣: ٥٦.

(٤) الكتاب، ٢: ٢٩٣

(٥) انظر: الكتاب، ١: ٦٤، ٨٤٦، ٢٥٠ و ٢: ٣١٢ و ٣: ٥٤، ٥٥، ١٤٤.

(٦) الكتاب، ١: ٣٤٤-٣٤٥

ومن هذا التأويل ما يكون فيه المسموع مشبهاً لوجه جائز^(١)، غير أن سيبويه يعتمد على جعله مع الوجه الأكثر قوةً قال معقياً على نصب الاسم لمشغول عنه المعطوف على جملة فعلية: 'وقد يبتد' فيحمل على مثل ما يحمل عليه وليس قبله منصوب، وهو عربي جيد. وذلك قولك لقبت زيداً وعمروُ كَلَّمْتَهُ... وأما قوله عز وجل: 'يفشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم'، فإنما وجهه على أنه يفشى طائفة منكم، وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً ولم يرد أن يجعلها وار عصف وإنما هي وار الابتداء^(٢).

ملاحظات على التأويل

يقوم التأويل عند سيبويه على ركيزة رئيسة تحكم أسبابه وتوجيهاته، وهي تتمثل في إدراك ما للتراكيب اللغوية من خصوصيات، تميزها عما يشبهها، وتعمل على ربطها بسياقاتها، فالتراكيب ليست نمطية ولا تقوم في فراغ

وهذا الإدراك ينم عن مقدرة فنية على استكناه النصوص وفرض مستغلقاتها على المستويين الداخلي والخارجي ويراد بالمستوى الداخلي، المقدرة على تحليل نظم الكلام وبيان عناصره وما يطرأ عليه من تحويل، إن في الزيادة أو الإحلال، وإن في الحذف أو الاختصار، ثم بيان مقدار اتساق هذا النظم مع النص الكلي الذي جاء فيه، ثم بيان اتساقه مع الإمكانيات التركيبية التي تتيحها اللغة من حذف وزيادة، هذا ما يفهم من ربط سيبويه بين النص المؤول والنصوص المقبلة له، سواء أكانت مشابهة أم كانت مغيرة، ومن موازناته لأوجه الاتساق الداخلي بين التراكيب المؤولة وما يقابلها، أو بينها وبين التراكيب التي تمت إليها بنسب وتقاربها في شيء من مستلزماتها.

ويراد بالمستوى الخارجي اعتبار مقصيات التراكيب، واتجاهات الخطاب نحو معان مخصوصة يتراءى ذلك في اعتماد سيبويه على عناصر الخطب ومقاصد الكلام في توضيح المسموع وتأويله، فهو لا ينفك يربط بين شيء من هذه العناصر ومشروعية ما يقتضيه من تأويلات.

(١) انظر: الكتاب، ١: ٨٧-٨٨ و ٢: ٢٤٢.

(٢) الكتاب، ١: ٩٠.

في صوء هذا فإن تحكم التقعيد في توجيه المسموع المؤول لا يلبث أن يطغى عليه تحكم المسموع المؤول في ذاته، حيث يتم تأويله في ضوء عناصره المختلفة فإذا كان السبب الظاهر لتأويل هذا النص أو ذاك يستند إلى علاقته بنصوص أخرى أو بالتقعيد، فإن جوهر التأويل يستند إلى النص ذاته، إذا ما عدت عناصر الخطاب ومقاصد المتكلم والظروف المحيطة به من مستلزماته، إذ لا يمكن أن يعزل النص عن هذه الملابسات، ولذا فقد كان لها أثر بين في توجيه جل ما أوله سيبويه، فقلما أول نصاً دون أن يربطه بقوله. إن القائل "لم يرد كذا"، أو "إنما أراد"، أو "ولو أراد"، فإن لم يشر إلى ذلك نصاً، فهم ضمناً. وهو لا ينسى خلفية السامع ومعرفته التوثيقية في توجيه هذا النص أو ذاك. كما لا ينسى أهمية المقام وموقف الخطاب.

إن تأويلات سيبويه التي جاءت مرتبطة بعناصر الخطاب ما كان لها أن تكون لو لم يكن النص مرتبطاً بهذه العناصر، وبمعنى آخر فإن المتحدث لو أراد شيئاً غير الذي فهمه السامع لتخلف التأويل. بصرف النظر عن قيمة النص عند ذلك، ولو جهل المخاطب شيئاً زعم سيبويه معرفته لتخلف التأويل، ولو جاءت معلومات توثيقية غير آتية عرفها سيبويه، أو لو جاءت بعض التراكييب المفيدة في غير سياقاتها لتخلف التأويل أيضاً. فعلى سبيل المثال لو أن شخصاً قل ويل يومئذ للمخادمين^(١)، لما كان بحاجة لتأويل معادل لتأويل ما أول سيبويه من آيات^(٢)، ولو أن شخصاً كان مفرغ الذهن من العادات الشرائعية لاجتمع سببوه لكان قولهم "كان البر قفيزين"^(٣) منقوصاً عنده، لأنه لا يعرف أنهم يقصدون الدرهم، وليس له إلف بهذا التركيب

ولو زعم زاعم أن ذا الرمة-مثلاً- أراد أن يحدث الناس بأمر يجهلونه في قوله:

لقد حَمَلَت قيسُ بن عِيْلان حربها	على مُستقل للنوائب والحرب
أخبر إذا كان عضاضاً سماً لها	على كل حالٍ من ذلولٍ ومن صعب.

(١) الكتاب، ١، ٢٣١

(٢) الكتاب، ١، ٢٩٣

لفقد التأويل مشروعيتها. ولو زعم آخر أن حسان أراد ذم مهجويه لتخلف التأويل، ولكان تركيبه مخالفاً للتقعيد، ولو كانت الآية الكريمة: "وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً" آية مدنية لكانت على ظاهرها.

ولو أن قوله تعالى "وما يشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون" كان نصاً من غير القرآن لاختلف تأويله، ولكان من الأولى أن يكون بفتح همزة (إن). إن إرادة المتحدث هذا المعنى أو ذلك تتحكم فيها ظروف النص وسياقه العام، ثم تُبنى مقدرة اللغوي على استيعاب هذا المعنى على فهم هذه الظروف، ومن هذا الباب تأتي مشروعية تعدد التأويلات للنص الواحد حين تقصر القرائن السياقية عن الجزم بهذا المعنى أو ذاك، ولذلك فقد عرض سيبويه في مواطن كثيرة^(١) لنصوص تحتمل غير تأويل، سواء أكانت من عالم واحد قلب النص على وجوه المحتملة، أم كانت لعالمين، قدم كل منهما ما تبدى له صواباً.

وإذا كن سيبويه في بعض هذه المواطن يحاول ترجيح تأويل على آخر لعلّة يرتئيهما فإنه كثيراً ما يبقى هذه التأويلات دون ترجيح.

إن تعدد التأويلات يعني ضمناً أن ترجيح هذا التأويل أو ذاك لا يوجب خطأ التأويل الآخر ولا ينفي إمكانية، فالمقدرة على استيعاب النصوص تختلف من شخص إلى آخر، ويزداد هذا الاختلاف عندما يرتبط النص بغير قليل من العناصر الخارجية

أهمية التأويل

لقد جاء تأويل سيبويه مبنياً على اعتقاد أن النص اللغوي لا ينشأ في فراغ، فالنص حين يكون مكتوباً يبقى مرتبطاً بسوابقه ولواحقه، بحيث يبدو مفهوم الجملة؛ الكلام مفيد فائدة يحسن السكوت عليها مفهوماً تعليمياً لا بد من تجاوزه في التحليل اللغوي، ذلك أن تحقق الفائدة على الوجه الأكمل من جملة منتظمة في سياق ما، لا يتم إلا بربط هذه الجملة بسوابقها ولواحقها، وإلا فإن الفائدة المترتبة على المعنى السطحي الذي يتحقق باستقلال هذه الجملة عن سياقها، قد يكون غير

(١) سطر الكتاب، ١، ١٤١، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٥٨ و ١٢: ٨٤، ٩٧، ١٠٦، ١٢٦، ٢٢٧، ٢٩٢، ٢٩٣، و ٢: ٤١، ١٢٣.

كف، بل قد لا يكون مقصوداً وإن كان مفيداً، فقول امرئ اقيس كفاني ولم أصلب قليل من دلّ كلام مفيد فائدة غير تلك التي فهمها سيبويه^(١) من المقام الذي جاء فيه، وقول الشاعر "إن جزعاً وإن إجمالاً صبر" كن سيكون من باب آخر لو كان مسبوقاً بفعل ماضٍ، إن القول بأن الشاعر أو المتكلم أراد "كذا" ولم يرد "كذا" لم يكن هنأ أو تخميناً، فقد كان قولاً مستنداً إلى الجو العام للنص، وما يحمل هذا النص من قرائن، وإن غلب عنه بعض ظروف الموقف الكلامي.

وحين يكون النص حديثاً شفهيّاً فإن تأويله يستند إلى موقف كلامي متكامل. إن هذا الاعتقاد بتداخلاته ينبثق عن ميزة من أهم ميزات اللغة، التي تتمثل في اجتماعيتها، فليس بالضرورة أن يفهم النص الواحد فهماً نمطياً، بحيث تحمل الجملة الواحدة المعنى ذاته في السياقات المختلفة أو لظروف المختلفة، أو عند الناس جميعهم إن الألفاظ التي تتصف بثبات معناها حين تكون مفردة، يختلف معناه باختلاف السياق عند تركيبها، و تراكيب أولى بذلك من الألفاظ.

في ضوء هذا فإن التعامل الشكلي مع النصوص اللغوية قد يكون محتملاً في التقعيد اللغوي، ولكنه ليس من شأن التقعيد النحوي؛ لأن ذلك سيفقد النصوص ميزة من أهم مميزاتها، ويجر إلى إشكالات ومزالق من شأنها أن تنسف العم جملة، فم من تقعيد إلا وتُقلد نصوص تخرقه في ظاهرها، وفي هذه الحالة إما أن يقعد لهذه النصوص تقعيداً شكلياً مخصوصاً، بحيث تصبح هذه التراكيب بمنزلة الألفاظ في ثباتها، وهذا ما ارتضي في الشاذّ وهو نمط مخصوص من أنماط الخروج على التقعيد، وإما أن تطرح بصرف النظر عن الحكم حينئذ، وإما أن تعطى هذه النصوص ما لها من خصوصيات وتوضح وتزول في ضوئها، بصرف النظر عن القيمة المترتبة على هذا التأويل، سواء أكان ذلك يرجعها إلى تقعيد آخر أم كان بتقريبها من التقعيد ذاته.

إن التأويل لا يستمد قيمته من حيث هو محاولة لجبر العلاقة بين المسموع والتقعيد، فالنصوص التي أولت بهذا، لقصد قليلة جداً، وإنما يستمد أهميته من زاويتين متكاملتين، تُبنيان على مظاهر التأويل الأخرى، وهما زاوية التقعيد

(١) الكتاب، ٧٩: ١

وزاوية المسموع، فالتأويل يحافظ على استقلالية القاعدة واطرادها، ويعمل على تنفيذها ووضوحها حين يكون الهدف منه إبعاد ما ليس منها عنها، وإن بدا مشابهاً بها، ورداً ما هو منها إليها، وإن بدا مغايراً لها، وإن التأويل في جل مظاهره كان يأتي بهذا القصد، فهو ليس إلا محاولة للحد من الداخل بين أنماط التقعيد المتقاربة التي تتشابه في ظاهرها وتفترق في باطنها، أو محاولة للحد من التباعد بين أنماط التقعيد التي تختلف في ظاهرها وتتفق في باطنها.

وفي الوقت ذاته فإن التأويل يحافظ على استقلالية المسموع وخصوصيته، ويعمل على تجلية غوامضه حين يقصد به بيان ما في هذا المسموع من معان مغايرة لمعاني النصوص التي تبدو مثبته له، أو بيان ما فيه من معان مقاربة لمعاني النصوص التي تبدو بعيدة عنه.

إن هاتين الأهميتين لا تنفصلان في تأويل سيبويه، ففي جل المواطن التي يتأول فيها يخدم القاعدة والمسموع في آن

ومن هنا فإن القول بأن التأويل- مطلق التأويل- كان يخضع النصوص للقواعد ويلوي أعناق النصوص لتستقيم معها^(١)، وتجاوز هذا إلى القول بأن هذه القواعد تصورها القدماء قبل أن يستقروا اللفظ ثم حكموها في المسموع ... إن هذه الأحكام غير موجهة لكتاب سيبويه، وإلا فهي تعتمد على ضاهره، ذلك أن سيبويه - كما اتضح- يولي أهمية للقاعدة لتفنيها وتحسينها، لا يفرضها على النصوص، فجل ما أوكله كان يرد إلى قاعدة أخرى، أو تبين خصوصيته ولا تفرض عليه القاعدة. وحين تكون المواطن التي أول فيها سيبويه بقصد رد ما خرج عن القاعدة إليها مرتبطة بمسموع مؤكد للقاعدة، فإن المسموع يكون متحكماً في نفسه،

(١) قال عيس حس (اللغة والنحو - ٩٦-٩٧): " فقل أن تجد قاعدة من قواعدهم - يقصد البصريين- سالمة من هذا البلاء. تراهم يذكرون القاعدة، ويتبعونها بأمثلة خارجة عنها، مخالفة لها يتناولونها بالتأويل النافر، والتمحل البعيد كي تساير قاعدتهم، وتساوق مذهبهم، وكان القاعدة هي الأصل، والكلام العربي هو الفرع " وهذه المقولة يتردد صداها في غير قليل من الدراسات الحديثة (انظر مدرسة الكوفة، مهدي الخزومي ٦٥ والدراسات اللغوية عند العرب، محمد حميد آل ياسين ٢٤٩، ومن أسرار اللغة، إبراهيم أنيس ١٩، والشواهد والاستشهاد في النحو ١٥، ١٥٨، ١٥٩، وأصول النحو العربي، محمد عبيد ١٨٥، ٢١٢، على أنه قد قال (ص ٨٩، منه) "وبتصفح كتاب سيبويه أول أثر نحوي يتضح أن التأويل فيه يتفق مع بداية النحو، فهو تأويل مبدئي ليس فيه كبير أثر للصيغة".

ويحاكم في ضوء مسموع مطرد مقابل له، هذا مع أن المواطن التي جاء فيها هذا التأويل قليلة جداً كما سبق البيان.

وبمنزلة هذه الأقوال في الانحراف عن فكر سيبويه - وعن الفكر النحوي جملة - ما يتعلل به بعضهم من أن التأويل يخضع القرآن للتقعيد. وهذا ما لا يجوز لديهم^(١).

وإذا كان هذا الاعتقاد يستند بشكل عفوي إلى مخزون تراثي يرى في لفظ التأويل مقناً ورفضاً من غير النظر إلى جوهره، فإن التأويل يبقى على خصوصية الآية ويميزها، ويكشف عن جوهر بيانها أكثر من النظرة الشكلية، ناهيك عن أن سيبويه قد أول بعض الآيات القرآنية ليس لشيء إلا لتقديس القرآن وبيان خصوصية هذه الآيات.

إن التعميل على ظاهر النص في التقعيد النحوي هو كالتعميل عليه في التشريع يستقيم حيناً ويتعثر حيناً آخر، والنص القرآني أكثر حاجة للتأويل اللغوي من أي نص آخر.

ليس هذا تسويغاً لكثرة عدد الآيات التي أولها سيبويه، وليس هذا لأن غير واحد من القدماء أو معن درس التأويل في الحديث قد أشار إلى أن التأويل لا غنى عنه ولا بد منه^(٢)، بل تكمن حاجة القرآن للتأويل في مبدأ من مبادئ إعجازه وهو

(١) انظر سيبويه، وقراءات، ١١٥، ١١٩ الشواهد والاستشهاد في النحو ٢٠٤-٢١٠، ومدرسة الكوفة، ٤٦.

(٢) يقول علي النجدي ناصف في كتابه "من قضايا اللغة والنحو" ٨٢ "والتقدير والتأويل كلاهما ضرورة في العربية لكثرة الإيجاز فيها والحدف" وفي موضع آخر (٨٩ منه) يرى أن التأويل ضرورة "لا حيلة لأحد في دفعها ما بقيت اللغة على ما خلقها الله" (وانظر منه: ١١٢). ويقول محمد جيل في كتابه "الاحتجاج بالشعر في اللغة" (٦٥-٦٦). فإن تخريج صور المصياغة التي تبدو مضادة للمقرر، وبيان رجوعها إلى ما تقرر في اللغة وعدم خروجها منه - هذا التخريج وما إليه ينبغي أن ينظر إليه على أنه من أهم وحدات اللغوي لأنه يعالج حقيقة من خصائص الأدب العموي" ويقول السيد عبد الغفار (ظاهرة التأويل ومثلها بالغة، ١٠٠) "أما دور التأويل في البيئة السحرية فقد كان ضرورياً كذلك [يقصد كالبديهة الفقهية] إذ عالج الكثير من المشكلات السحرية، فقد لجأ إليه النحاة لتبرير ما يقابلهم من تعارض بين القاعدة وظاهر النص، فتحمل انطواء اللغوية على غير ظاهرها للتوفيق بين منطق اللغة ومصطلح السمو" (وانظر: ٦٠ منه). "وعسى ذلك ليس التأويل في النحو العربي ذلك "المرض" الذي يجب التخلص منه في مفهوم الحديثين بل هو في الحقيقة أداة هامة وأساسية من أدوات بناء العلم ذاته" [التأويل في كتاب سيبويه، نصر حامد أبو زيد: ٨٨]

صلاحيته لكل زمان ومكان وامتداده في الزمان والمكان، يعني أن فيه من الطاقات التشريعية ما يكتشف في كل عصر بما يناسبه، وهذا يُبنى على مرونة لغوية قابلة للتأويل، فتأويل المعنى يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتأويل المبنى، وعلى هذا فإن كل تأويل مرحلي أنسب لعصره من سبقه، وبمعنى آخر: إن التأويل السابق تشريعياً كان أو لغوياً ليس بالضرورة أن يكون خاطئاً لنسوخ تأويلاً آخر، بل يعني ذلك أن كل تأويل يتناسب ودرجة الفهم التي قادت إليه، فما كان مؤولاً قد يصبح غير محتاج للتأويل، وما كان نمصياً قد يستوجب تأويله، ولهذا فليس بالضرورة أن يكون كل ما أوله سيبويه أو النحويون من بعده هو واجب التأويل، أو أن يكون تأويلهم هو التأويل الصحيح لا غير، وإن تلمس شواهداً أخفقت سيبويه أو غيره في تأويلها ليس أمراً معتنعاً، وإن تقديم تأويل غير ما أول بيس معتنعاً أيضاً^(١). ولكن ينبغي ألا يكون ذلك منطلقاً لتعميم الأحكام. فالتأويل حين يكون خطأ، فإن الخطأ خطأ في موطن التأويل واتجاهه لا يُبنى عليه تخطئة هذا المنهج جملة، وتقديم تأويل آخر أيسر من تأويل سيبويه يجب ألا يبنى عليه تعميم للحكم - أيضاً - ليس لأن مفهوم اليسر أو السهولة غير معتمد في الفكر النحوي، وليس لأنه مفهوم نسبي يتفاوت من فهم إلى آخر. فما يترأى لأحدهم قريباً سهلاً قد يكون عند غيره معقداً صعباً، بل لأن هذا الصنيع يدل على أن الخطأ لم يكن في منهجية التأويل، بل كان في اتجاهه، وسيبويه نفسه انتهج هذا النهج فقدم تأويلات متعددة ورجح بعضها أحياناً

فأقول مثلاً بأن "واسرّوا النحوي" جاءت على لغة "أكلوني البراغيث" قول ممكن، وله مشروعيتها، ولكن هذا لا يستوجب نفي مشروعية التأويل الذي اقترحه سيبويه، والذي يبدو أكثر دقة وأكثر كشافاً عن البيان القرآني من القول بأنها لغة وكفى، وقد سبقت الإشارة إلى ارتباط التأويل بالمقدرة على استيعاب النصوص وفهم سياقاتها.

إن قيمة التأويل في الدرس النحوي لا تظهر من خلال الكشف عن مظاهر التأويل ومرتكزاته حسب، بل تظهر أيضاً من فحص قيمة النصوص لو اعتمد على ظاهرها دون تأويل، ومن ثم فحص التعقيد النحوي ومدى اطراده ووضوحه.

(١) انظر: سيبويه القراءات: ١٠٧ - ١٧٩.

الفصل الثالث

المسموع المشكل

تمهيد

أهم ما يميّز المسموع الداخ في دائرة المشكل هو شدة التباعد بينه وبين نظيره المطرود أحياناً، أو بينه وبين القيس الذهني أحياناً أخرى، بحيث تكون علاقته بأحدهما علاقة افتراق وتصادم معاً

وقد يبدو أنه كان من الأنسب أن يستبدل بمصطلح المشكل ههنا مصطلح آخر من المصطلحات النحويّة التي شاع استخدامها لتدليل على هذا المعنى، وهذا ما حدث في بداية الأمر، فقد جعل عنوان هذا الفصل "المسموع لمرغوض والمهمّل" وعندما تبين أن نظرة سيبويه لهذا المسموع كانت تأتي في مجموعة من الأحكام متفاوتة في أسبابها وماهياتها، وعندما تبين أن حكمه على هذا المسموع ليس حكماً حديّاً، يريد به رفضاً قاطعاً أو إهملاً مطلقاً، وأن بعض هذه الأحكام، تدل على درجة مخصوصة من القبول، كما أن بعضها الآخر يكون مرتبطاً - أحياناً - باعتبارات سياقيّة خاصة يزول بزوالها - حينئذ جعل عنوان هذا الفصل "المسموع الخارج على القياس" ولكن هذا المسموع لا يخرج على القياس خروجاً متساوياً، فمعه ما يخرج على القياس الاستعمالي، ولكنه يعاود انقياس الإهمالي، ومنه ما يخرج على القياس الذهني، ولكنه يطرد في القياس الاستعمالي، ومنه ما يخرج على القياسين الاستعمالي والإهمالي معاً.

واحتكماً إلى الفكر المسبق فقد جعل عنوان هذا الفصل ذات مرة "المسموع
القليل" أو "المسموع الشاذ" أو "المسموع النادر" ظناً بأن أحد هذه المصطلحات يُغني
عن المصطلحات الأخرى ويدلّل عليها، وكيف لا إذا كان السيوطي يقول: إن هذه
المصطلحات متقاربة وكلّها خلاف الفصيح^(١) وهي كذلك في الدراسات الحديثة^(٢).
فالقليل يعني: لقليل والشاذ والضعيف والذدر، والشاذ يعني: الشاذ والقليل
والضعيف. كل واحد من هذه العنوانات كان سيكون سائفاً مقبولاً لو كانت الدراسة
مختصة بأي كتاب آخر غير كتاب سيبويه لعلّة ستتبدى جليّة على امتداد صفحات
هذا الفصل

لهذه الإشكالات فقد كان هذا المصطلح أقرب الألفظ دلالة في وصف هذا
المسموع؛ إذ إن هذا المسموع يحتمل الإشكال في كلّ ما يتعلق به، فهو مشكل في
علاقته مع التقعيد، وهو المشكل في طرائق سيبويه في معالجته، بل إن فهم أسلوب
سيبويه في معالجة هذا المسموع كان مشكلاً على امتداد الدرس النحوي.

وينطوي في دائرة المسموع المشكل أنواع متباينة من الأحكام الإجرائية التي
أخذ بها سيبويه في معالجته، فهذه مصطلحات يدلّل بها على مقدار المسموع وكمّه،
وهذه مصطلحات يصف بها جودته وحسنه، وهناك مصطلحات تمثل قواعد ثانوية
من مثل: الغلط والتوهم وهناك الشذوذ وما هو نقيض الحد والوجه.

معالجة سيبويه هذا المسموع وما يتصل بها من أحكام، ترتبط ارتباطاً وثيقاً
بفلسفته في التقعيد النحوي، فلم يكن هدفه يقف عند وضع القواعد، بل كان يركز
تركيزاً شديداً على تقريب القواعد الموضوعية وتقنينها، في سبيل تقديم أمثل صورة
ممكنة لمحاكاة الأنماط اللغوية الأقرب إلى الصواب، والأبعد عن المزالق والمهاذير التي
قد تبثى على توهم التقارب بين الأنماط اللغوية.

هذا الهدف دفع سيبويه إلى استقصاء ما أمكنه استقصاؤه من أنماط المسموع
التي نقلت عن العرب مخالفة لهذه القاعدة الفرعية أو تلك، كما دفعه إلى فحص
أنماط تركيبية كان من الممكن أن توهم ملاسات التقعيد بجوازها، وفي لحالة

(١) المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ٢٣٢

(٢) انظر اللغة والنحو بين القديم والحديث ٥٩، ٩٢، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي المقدمة.

الأولى كن لا بد من استيضاح سبب التباين بين المسموع والتععيد الذي كان ينبغي أن يكون مصوغاً على هديه، وفي الحالة الثانية كان لا بد من التمييز بين ملايسات التععيد، والتفريق بين إمكاناتها، واختبار أوجه التشابه والاختلاف بين أنماط تععيدية متصلة؛ متشابهة أحياناً، ومختلفة أحياناً أخرى.

لهذا فقد جاء كتاب سيبويه مملوءاً بالأحكام الإجرائية من مثل: "لا يجوز" و"محال" و"ولا يكون" و"ولا يستقيم" و"قليل" و"ضعيف" و"قبيح" و"شاذ" فلا تخلو صفحة منه من واحد أو أكثر من هذه الأحكام، فإن خلت صفحة أو صفحات منها، جاءت صفحات آخر في كل واحدة خمسة أحكام أو أكثر

ولربّ كان جلّ هذه الأحكام مُستباً عن الحالة الثانية التي أشير إليها، إذ إنّ هذه الأحكام تأتي في إطار التصور الذهني والاختبار اللغوي لمصادقية التراكيب، وقتلما ترتبط بالمسموع نصاً، وما يشد الانتباه أكثر من هذا، أنّ بعض هذه الأحكام لم ترد حكماً مباشراً على المسموع، وأن بعضها الآخر لم يستخدم في إدر الاحتراز البتة، بل إن استخدام بعض هذه المصطلحات في قسم النحو يختلف عن استخدامها في قسم اللغة.

إن تحكم التععيد في المسموع الخارج عليه لم يكن تحكماً شكلياً عند سيبويه، فليس كلّ ما جاء خارجاً على نظائره يعامل معاملة واحدة، ولهذا اختلفت الأحكام بناءً على اختلاف منازل المسموع، وتباين اتجاه الحكم الواحد بناءً على اختلاف مقاصد المتكلم وعناصر الخطاب التي تعمل على تخفيف حدة الطلاق بين النص والتععيد؛ ولذلك فليس بالضرورة أن يحكم على تراكيب متشابهة حكماً واحداً؛ لهذا فقد يظهر صنيع سيبويه بمظهر التناقض، إذ قد ينص على أن تععيداً ما لا يجوز البتة أو محال، ثم يعود في موطن آخر ويأتي بمسموع مطابق لهذا التععيد ويصفه بالشذوذ، وقد يصف نصاً ما بالشذوذ، ولكنّه حين يعرض لنص آخر مماثل له تدم المماثلة يحكم عليه حكماً آخر، وقد يحكم على نص أو تععيد ما بأنه ضعيف، ثم يعود وينص على حوازه لمن أراه ذلك وقد يوازن بين نصين خارجين على القياس فيصف أحدهما بأنه أحسن وأحد في إطار هذه الموازنة، فيظن أنّه داخل في إطار التععيد الشمولي، وقد يوازن بين تععيدين داخلين في التععيد الشمولي، فيصف أحدهما بأنه أكثر من الآخر، فيظن أن الآخر ليس نصيحاً، فإذا عاد ونص على قوّته بدا ذلك تناقضاً.

لم ينظر سيبويه لشيء من الأحكام التي قترفها في مواجهة المسموع المشكل، ولم يأنه لتوضيح المقصود منه، كما أنه لم يحاول ذات مرة توضيح أي شيء من الأصول التي بنى عليها تقعيده، غير أن مقارنة أسلوبه تكشف عن معاني هذه الأحكام، وتعمل على تأصيلها بصورة تدل على دقة متذهبية في فكره، فالأصول الفكرية التي كان يعول عليها في حكم ما، كانت غير تلك التي يعول عليها في حكم آخر، لدرجة يصح معها أن يقال: إن هذه الأحكام كانت مقننة محدّدة عند سيبويه، وإن الحكم الواحد كان يصدره حين يصدره بناء على أسس متقاربة، على اختلاف المواطن التي يأتي فيها، وإن عدم مجيء هذا الحكم في موطن قد يبدو أنه كان ينبغي أن يأتي فيه، كان مبنياً على لطف في التمييز بين منازل المسموع، وهو بذلك يتجاوز النظرة شكلية التي تحتكم إلى تماثل التراكيب ليجعل لكل تركيب منزلته وخصوصيته

أحكام الكم

يقصد بها تلك الأحكام التي جاء بها سيبويه ليبين كم المسموع ومقداره، وقد وُضِعَ ما كان منها في المرتبة العيب مثل: "كثير" و "أكثر" في الفصل الأول من هذه الدراسة، وسيلج في هذا الموطن ما كان منها في باب الإشكال من مثل: "قليل" و "نادر" و "لا يكاد يكون" و "لا يكاد يعرف".

ولاستجلاء منهجه في استخدام هذه الأحكام وما يُبنى عليها من مقتضيات فقد أشرنا أن نعالج كل واحد من هذه الأحكام على حدة.

القليل

في محاولة لتقريب مفهوم "القليل في النحو قال ابن هشام: "ألم أنهم يستعملون غالباً وكثيراً ونادراً وقليلاً ومطرراً، فالطرر لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف" والكثير دونه والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك"^(١).

غير أن هذه المحاولة لم ترق المحدثين، لأنهما محاولة عامة لا تضع رقماً محدداً للقليل، وبصرف النظر عن خلط هذه الدراسات بين لقليل والمصطلحات الأخرى،

(١) ابن جزم، ١، ٣٤٢، وانظر: الاقتراح؛ ٢١

ويعصرف النظر عن تحامل هذه الدراسات على النحويين وعلى رأسهم سيبويه بسبب من هذا الحكم، الذي يدل لديهم على عجز القدماء وقصور دراستهم، وأنه ما كن ينبغي لهم أن يصفوا الطواهر اللغوية بالقلّة، فهذا كلّه سيتضح بعد معالجة القليل عند سيبويه- فإنّه ينبغي التوقف هنا عند إصرار هذه الدراسات على التساؤل عن مقدار القليل، وإلحاحها على وجوب تحديده برقم محدّد^(١)، لذلك فقد حاول الجمع اللغوي في القاهرة الاستجابة لهذا الإلحاح، فجعل حد القليل شاهداً واحداً، وجعله بعضهم ثلاثة شواهد^(٢).

وما كان ينبغي أن نقف عند هذا التساؤل لو لم يكن المتساؤلون يحكمون على سيبويه بأنّه أول من عجز عن تحديد مفهوم القليل، وغاب عنهم أن فكر سيبويه براء من هذا المفهوم الإحصائي للقلّة بصورته التي يتساءلون عنها ومع هذا فإن هذا التساؤل يتجاهل ثلاثة مبادئ، معاً، لا يجوز تجاهل أيّ منها، فكيف باجتماعها؟

أمّ المبدأ الأول، فهو تفاوت الأنماط اللغوية في مدى استخدامها ومقدار الصّحة إليها، وبهذا فإنّ التحديد الإحصائي لمفهوم القلّة قد يصدق على غير قليل من دراسات الإحصائية، ولكنه لا يصدق البتّة في إطار الدراسات اللغوية، فاجتماع لا يحتاج إلى الأنماط التركيبية بدرجة واحدة، فبعض التراكيب لا غنى عن استخدامه صباح مساء، وبعضها الآخر قد يستخدم في ظروف محدّدة، وبعضها قد لا يرد إلّا في القليل، ولذا فإنّ تحديد القلّة ينبغي أن يكون مستنداً إلى مدى شيوع الظاهرة اللغوية.

إنّ هذا الترابط بين الأنماط اللغوية ومدى شيوعها، الذي نفتقده في دراسات الحديثين، كان يعتمل في ذهن ابن هشام حين عزف عن تحديد مقدار القلّة واكتفى بتقريبه، وكان يعتمل في فكر ابن جني حين قال في باب جواز القياس على ما يقلّ ورفضه فيما هو أكثر منه "الأول قولهم في النسب إلى شنوءة شَنَنِي قال أبو الحسن: فإن قلت إنما جاء هذا في حرف واحد- يعني شنوءة- قال: فإنّ جميع ما

(١) نظر: اسمة والنحو بين القديم والحديث: ٤٤.

(٢) أنظر: اللغة والنحو: ٤٥.

جاء وما ألفت هذا بقول من أسي الحسن إذ تفسيره أن الذي جاء في فقرة هو هذا الحرف، والقياس قابله ولم يأت فيه شيء ينقضه^(١).

فإذا كان لا بد من الإصرار على المفهوم الإحصائي للقليل، فإن مقدار القلة في دراسة الفاعل والمفعول، والمبتدأ والخبر، وما شاكل ذلك من الانساق الرئيسية في اللغة، لا يمكن بحال من الأحوال أن يكون مساوياً لمقدار القلة في دراسة الأفعال الناقصة، أو الأفعال التي تنصب مفعولين، والقلة ههنا لا يمكن أن تكون مساوية للقلة في عمل الصفة المشبهة، أو إعمال 'ما' عمل ليس، أو إعمال 'لا' المشبهة بليس، أو المشبهة بإن وما شاكل ذلك...

إن المجتمع ليس بمستغن عن استخدام الفاعل والمفعول. وإن كل فرد من أفرادنا ليجيء بالفاعل عشرات المرات في أيوم الواحد، ولكن هذا الفرد قد لا يستخدم في كلامه الأفعال التي تنصب مفعولين سوى مرة أو مرتين، وقد لا يستخدم "لا" المشبهة بإن مرة أو مرتين طوال حياته

وأمّا المبدأ الثاني فهو تجهس الربط بين السبب والمسبب، فلم تُعن هذه الدراسات بتبيان السبب الذي لأجله جيء بهذا الحكم.

وأمّا المبدأ الثالث فهو منطقية الإجابة؛ فإذا كن السؤال عن مقدار القلة مشروعاً، فإن تحديد هذا المقدار في الدراسات اللغوية يفتقد إلى هذه المشروعية، فإذا جعل القليل ثلاثة شواهد، فلماذا لا يكون شاهدين أو أربعة شواهد؟ وإذا جعل خمسة، فلماذا لا يكون ستة شواهد، أو أكثر؟ ولا أحد يمتلك استلاب مشروعية هذه التساؤلات التي لا تنتهي. ومن هذا الباب أحسب أن الدراسات المحدثّة كانت ستجّ إلى الطعن على القدماء فيما لو قاموا بتحديد مقدار القليل، فلو قال القدماء: إن القليل يتحدد بأربعة شواهد لكن هذا مأخذاً من أشد المأخذ عليهم ولطرحنا التساؤلات التي سبقّت، ولقلنا: إن هذا التحديد قد دفع بعض النحويين إلى وضع الشواهد لكي يزيد عددها عن حد القلة، وإن المتشددّين منهم قد غيروا رواية هذا الشاهد أو ذاك؛ لكي تبقّى القضية في إطار القلة.

(١) خصائص من جني، ١، ١١٥-١١٦

إن غياب أي مبدأ من المبادئ السابقة يوجب تفهيم هذا السؤال عن الدراسات النحوية، فكيف به عند غيابها كلها؟

لقد جاء حكم القلة عند سيبويه مبنياً على أصول متقاربة تنأى به عن تعداد النصوص، وإن متابعة هذا الحكم لديه تكشف عن فلسفة متسقة في استخدامه، وعن الأسس الفكرية التي بُني عليها، وما يترتب على ذلك من تحديد أهمية المسموع المحكوم عليه في دائرة التقعيد النحوي الشمولي.

يعد حكم القلة من أكثر أحكام الكم استخداماً عند سيبويه حيث جاء في اثنين وثلاثين موضعاً في قسم النحو، ثم ازداد استخدامه في قسم اللغة، حيث اطراد استخدامه في اثنين وتسعين صفحة^(١)، وهو يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمسموع، إذ يأتي حكماً على مسموع ثابت، ينص سيبويه على سماعه، سواء أكان هذا المسموع نثراً أم كان شعراً^(٢).

وبمراجعة كل ما جاء من هذا الحكم في قسم النحو يتضح أنه كان يأتي في واحد من المسالك التالية:

المسلك الأول يسند سيبويه أقوالاً إلى بعض العرب أو ناس من العرب أو قوم من العرب، ثم يأتي بعد ذلك بحكم القلة، ولكنه قد يربط هذا الحكم بضمير الغائبين فيقول: "وهم قليل"^(٣)، وقد يربطه باللهجة فيقول: "هي قليلة"^(٤)، وقد يربطه

(١) ويشار به إلى أن عدد مرات تكراره يفوق عدد الصفحات بكثير، إذ قد يكرر حكم القلة خمس مرات في الصفحة الواحدة، ويتضاعف هذا العدد أكثر وأكثر إذا علمنا أن سيبويه قد يجمع أنماطاً عدة ثم يصدر الحكم عليها مرة واحدة، فتجدد يضع الصيغة المطردة، ثم يقول "وقالوا"، أو "وقد جاء" وبعد تكرار هذه الإشارات، يقول "وذلك قليل" (انظر: الكتاب، ٤: ٢٢٨-٢٧٨) ير إن اداخل في إطار القليل في قسم اللغة أكثر من ذلك بكثير، والمواطن التي يذكر فيها الوزن القياسي أو الصيغة المطردة، ثم يذهب يستقصى ما حالها بقوله "وقالوا" أو "وقد جاء" كثيرة جداً، وهي لا تختلف عما حكم عليه، وقد لا يبالغ إذا قيل: إن ثلاثة أرباع قسم اللغة كانت متابعه، للقليل، أو ما هو غير الأصل.

(٢) ولم يذكر القرآن، لأن الحكم بالقلة على التراكيب القرآنية جاء مرة واحدة في قسم النحو، ولربما كان قصد سيبويه في هذا الموضع قلة من يقرأ بهذا الوجه (انظر ص ٨٩ من هذه الدراسة).

(٣) انظر: الكتاب، ٢: ٢٨.

(٤) انظر: الكتاب، ٦-٨ و ٢: ٤٠، ٢١١، ٤٠١ و ٣: ٢١١.

بالتركيب المتحدث عنه فيقول. و "ذلك قليل" أو "وهذا قليل"^(١).

وأسلوبه يؤكد أن الإشارة إلى بعض العرب أو أناس من العرب يراد بها التذليل على مصدر لهجي كما سيتضح في موطن لاحق، ويعزز انصراف هذه العبارات إلى مصدر لهجي قول سيبويه "وهم قليل" واصفاً أصحاب هذه اللهجة، أو قوله: "وهي قليلة" واصفاً اللهجة ذاتها.

ويؤكد هذا كله أن قسماً من هذه المواطن لا يشك في أنه يمثل لهجات مضمومة

١- قال سيبويه "وقد زعم بعضهم أن 'ليس' تجعل كـ 'ما' وذلك قليل لا يكاد يعرف"^(٢) والمراد بالقلة ههنا قلة من يجعلها مثل 'ما'. وهذه لهجة لا شك في ثبوتها^(٣).

٢- وقال "واعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك... وهي قليلة"^(٤) وهذه لهجة ثمة لا شك فيها، وإن لم ينص سيبويه على ذلك نصاً صريحاً

٣- وقال "وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول: يا أمة لا تفعلني... وأنهم لا يكدون يقولون يا أباه وبأ أماء، وهي قليلة في كلامهم"^(٥)، و على الرغم من أن عبارة "من يقول" قد تشير إلى قائل مفرد غير أنه عاد وقال في الباب الذي يلي هذا الباب: "واعلم أن كل شيء ابتدأته في هذين البابين أولاً فهو في القياس، وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله ويونس عن العرب"^(٦).

ولم ينص سيبويه في هذين البابين على النقل عن الخليل إلا في هذا الموطن، لذلك فإن المقصود بالقلة ههنا قلة من يتحدث بهذه اللهجة. هذا كله على اعتبار

(١) انظر: الكتاب، ٢٨: ٦، ١٤٧، ٢٥٠، ٢٩٢، ٣٠٣، ٢٨٥، ٤١٦ و ٢٨٩: ٣.

(٢) لكتاب، ١٤٧: ١.

(٣) انظر: تذكرة النجاة، أبو حيان: ١٦٩ و الأشباه والنظائر، ٨٣: ٦.

(٤) اكتاب، ٢: ٤٠.

(٥) الكتاب، ٢: ٢١١.

(٦) اكتاب، ٢: ٢٦٤.

أَنَّ "وهي قليلة" وصف لما سمعه الخليل، وهو "يا أمة لا تفعلين" فهذا محتمل، أما إذا كانت وصفاً لـ "يا أباه ويا أمّاه"، فإن تعقيب سيبويه يؤكد حينئذ أنه يريد لهجة بعينها، ويكون هذا مما أكد ابن يعيش حين أشار إلى وجود أربع لغات في نداء المضاف إلى ياء المتكلم^(١).

٤- وقال سيبويه: "فأما ذفرى فقد اختلفت فيها العرب، فيقولون: هذه ذفرى أسيلة ويقول بعضهم: هذه ذفرى أسيلة وهي أقلها"^(٢)، فاختلاف العرب يؤكد أن المراد بالقلّة ههنا قلّة من يتحدث بها لا قلّة النصوص التي جاءت فيها.

٥- وقال: "وقد فتح قوم أمس في مذ، لم رقعوا وكانت في الجر هي التي ترفع، شَبَّهوها بها . وهذا قليل"^(٣)، وعقب السيرافي على هذه المقولة فقال: "وقوله وفتح قوم الخ" وهم بعض بني تميم"^(٤). وهذا يؤكد عند ابن يعيش، وإن كان لفظه عاماً "لغة تميم"^(٥).

بهذا يتضح أن عبارات سيبويه في هذه المواضع كانت منصرفة إلى مصادر لهجية، سواء أعرّفنا ذلك يقيناً كما اتضح، أم لم نعرفه كما هو حال المواطن الماشية وجل ما تبقى من هذه المواطن ينطوي على قرائن تؤكد هذا قال سيبويه: "وبعض العرب يجره كما يجر الخز حين يقول: مررت برجل خز صفته، ومنهم من يجره وهم قليل، كما تقول "مررت برجل أسد أبوه"^(٦) فتكرار بعض العرب ههنا ثم التعقيب على ذلك بقوله "وهم قليل" يجعل هذا الحكم وصفاً لهؤلاء القوم، ويعزز هذا أيضاً محاولة سيبويه تقديم تفسيرين متباينين لهذا التركيب، وهذا مما يدعو إليه الاتساق اللهجي الذي يصّر عليه في مجمل كتابه.

(١) شرح المفصل، ٢: ١١

(٢) الكتاب، ٣: ٢١١

(٣) لكتاب، ٣: ٢٨٤-٢٨٥

(٤) لكتاب، مولاتي، ٢: ٤٤؛ الهامش.

(٥) انظر: شرح المفصل، ٤: ١٠٧.

(٦) الكتاب، ٢: ٢٨-٢٩

ومثل هذا في وجود قرائن دالة على إرادة اللهجة، ما تجده في قوله "وزعموا أن بعضهم قرأ، "ولات حين مناص" وهي قليلة"^(١) حيث عاد وقال: "وزعموا أن بعضهم قال، وهو الفرزدق

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر"

وهذا لا يكاد يُعرف، كما أن "لات حين مناص"، كذلك، ورب شيء هكذا، وهو كقول بعضهم: هذه ملحفة جديدة، في القلة"^(٢)، وهذا هو الموطن الوحيد الذي ارتبط فيه حكم القلة بتركيب قرآني، وقد ينصرف الحكم في النص الأول إلى قلة من قرأ بهذا الوجه، ولكن سيبويه لم يكن بحاجة إلى وصف هذه القراءة بالقلة، لأنه أشار إليها بقوله: "وزعموا أن بعضهم قرأ"، فلما ربط هذه القراءة بقول الفرزدق الذي هو خصوصية لهجية، ويقول بعضهم الموصوف بالقلة، تبين أن المقصود بهذا الحكم في هذين الوطنين قلة من يتحدث بهذه الأنماط، وهذا ينسحب على ما تبقى من المواطن التي جاءت مرتبطة بهذه العبارات.

المسلك الثاني يوزان سيبويه بين التقعيد الشمولي والتقعيد المخصوص للغة الشعر فينص على أن هذا التركيب أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام^(٣).

وقد يأتي هذا الحكم مختصاً بالشعر وحده، قال: "وقد تدخل النون بغير ما في الجزاء، وذلك قليل في الشعر"^(٤)، ويجوز للمضطر أن يدخل الكاف على ياء المتكلم ولكن "العرب قلما تكلموا بهذا"^(٥).

في النص الأول يوازن سيبويه بين التقعيد الشمولي ولغة الشعر، وليس هناك ما يشير إلى أن القلة ههنا منصرفه إلى قلة من يتحدث بهذا التركيب، غير

(١) الكتاب، ١: ٥٨

(٢) الكتاب، ١: ٦٠.

(٣) انظر، الكتاب، ٢: ١٢٤-١٢٥

(٤) الكتاب، ٣: ٥٦٥.

(٥) الكتاب، ٢: ٢٧٢

أن حملها على هذا المحمل قد لا يكون معتمداً إذا أدركنا أنه يجيز التداخل بين الخصوصية اللهجية وخصوصية الشعر، يؤكد هذا مجيء موازنة مماثلة لهذه الموازنة في موطن آخر، وهي تحتل هذا المعنى، حيث قال: 'ولو قلت مره يحفره على الابتداء كان جيداً وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام، على مره أن يحفرها فإذا لم يذكروا أن، جعلوا المعنى بمنزلة في عسينا نفع، وهو في الكلام قليل، لا يكادون يتكلمون به، فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب، كأنه قال- عسى زيد قائلاً، ثم وضع يقول في موضعه، وقد جاء في الشعر' (١).

وليس في حديثه ما يشير من قريب أو بعيد إلى أن القلة قلة من يتحدث بهذه الظاهرة، ولكنه أعاد الكلام عليها فقال: 'واعلم أن من العرب من يقول عسى يفعل' (٢) وحينئذ يصبح قوله 'وهو في الكلام قليل' مرتبطاً بقوله 'ومن العرب من يقول'.

المسلك الثالث الموازنة بين شيئين في حالة واحدة، أو الموازنة بين حالتين لشيء واحد، قال سيبويه: 'واعلم أن الظروف بعضها أشد تمكناً من بعض في الأسماء، نحو القبل والقصد والناحية، و أما الخلف والامام والتحت فهن أقل استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء، وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار' (٣) فقد نظر ههنا نظرة مقابلة بين مجموعتين من الظروف، وأشار بحكم القلة إلى قلة المجموعة الثانية في مجيئها أسماء، مقابل المجموعة الأولى، يؤكد هذا إعادته المقابلة ذاتها في موطن آخر، ولكنه قلب الحكم فأشار إلى حكم الكثرة، أي: كثرة مجيء المجموعة الأولى أسماء فقال 'واعلم أن هذه الحروف بعضها أشد تمكناً في أن يكون اسماً من بعض، كالقصد والنحو، والقبل والناحية و أما الخلف والامام والتحت والدون فتكون أسماء، وكثيرة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم' (٤) وهو يشير بتلك إلى المجموعة

(١) الكتاب، ٢، ٩٩

(٢) الكتاب، ٢، ١٥٨

(٣) الكتاب، ١، ٤١١

(٤) الكتاب، ١، ٤١٦ وانظر ١: ١١٢، ١١٧ فثمة موازنة بين عمل اسم الفاعل وعمل الصفة المشبهة وصيغة المبالة.

الأولى، وعلى ما يظهر من هاتين الموازنتين، فلا أثر للمفهوم القلة على استخدام هذه الظروف، فالقصد يكون اسماً ويكون ظرفاً، والخلف يكون اسماً ويكون ظرفاً، ولكن مجيء القصد اسماً أكثر من مجيء الخلف اسماً.

ويوازن سيبويه بين مجيء "بن" وصفاً للعم ومجيئه بدلاً منه، إذ يحذف لتنوين عند الوصف ويثبت عند الإبدال، ثم قال "وإنما ألزمت التنوين والقياس هذه الأشياء، لأنهم لها أقل استعمالاً"^(١) أي أن الحالة التي يستخدم فيها "ابن" وصفاً هي الكثيرة، وكثرتها سوّغت حذف لتنوين، والحالة التي يستخدم فيها بدلاً هي القليلة، وقسده أبقتها على أصلها، وهو ثبوت التنوين.

وقال في موطن آخر: "وقال بعض لعرب: 'قال فلانة'... وهذا في الواحد من الحيوان قليل، وهو في الموت كثير، فرقوا بين اموات والحيوان كما فرقوا بين الأدميين وغيرهم.. وهو في الواحدة إذا كنت من الأدميين أقل منه في سائر الحيوان"^(٢)

فهو يوزن ههنا بين ثلاثة مستويات من حذف، فالتأنيث المعنوي تحذف منه التاء أقل من حذفها مع التأنيث اللفظي، ثم هي مع الأدميين أقل حذفاً منها مع سائر الحيوان ولكن هل قصد بهذه الموازنة موازنة في إطار التقعيد الشمولي أم موازنة في داخل تلكم اللهجة؟ ليس هناك ما يقطع بهذا أو ذاك، ولكن إذا كان قولهم "قال فلانة" على لفظه أي من باب التأنيث اللفظي، وهو الأكثر، فإن الموازنة تكون داخل اللهجة الواحدة، أما إذا أراد به كناية عن فتاة أي على المستوى الأقل، فيس هناك ما يمنع أن يكون الأكثر داخل في الفصيحة. وقد استخدم سيبويه حكم القلة استخدام موازنة في أربعة مواضع أخرى، وهو يريد به قلة النظائر، ولا يريد قلة من يتحدث به أو قلة النصوص المسموعة قال: "ألا ترى أن تفعل ويفعل في الأسماء قليل.. ولا يحتج باسم ولا ابن لقلة هذه مع كثرة الأسماء"^(٣) وفي موطن آخر "وصار الفعل في الحزم والنصب أقرب منه في الجرّ لقلة ما يعمل في الأفعال، وكثرة ما

(١) الكتاب، ٢، ٥٨٠، ومثل هذا موازنته بين مصي-سميد ظرفاً ومجيئه اسماً "انظر: ١١٤٢ ٢".

(٢) الكتاب، ٢، ٣٨٠-٣٩

(٣) الكتاب، ٣، ١٩٧-١٩٨ وانظر منه ٢٢٢ و ١١٢١، فثمة موازنت معاشلة.

يعمل في الأسماء^(١) أراد أن يقول: إن الأسماء التي على وزن "يفعل" و "تفعل" قليلة أي: عددها قليل، واسم وابن قليلان من حيث النظائر، ولكن ليس شيء من هذه الأسماء قليلاً في استخدامه، أو في عدد المتحدثين به، كما أن قلّة ما يعمل في الأفعال لا يضيرها كثرة ما يعمل في الأسماء وكما هو واضح فإنّ هذا المسلك المختص بقلّة النظائر هو مما يختص باللغة لا بالنحو وقد جاءت هذه المواطن عرضاً في قسم النحو.

المسلك الرابع وهو يرتد في جملة إلى المسلك الأول، غير أنّ حكم القلة ههنا لا يجيء مرتبطاً بالعبارات التي تجيء هناك، فهو لا يشير إلى بعضهم أو منهم

- قال سيديريه معقّباً على حركة آخر الاسم المرخم بعد ترخييه: وما يجعل بمنزلة اسم ليست فيه هاء أقل في كلام العرب وهو على ذلك عربي^(٢)، فحديثه ههنا يظهر وكأنّه يوازن بين حالتين، فيما هو يوازن بين لهجتين، إذ ألح إسي هذا في باب سابق فقال "جعلوا الاسم عنثراً وجعلوا الراء حرف الإعراب وقال الأسود بن يعفر تصديقاً لهذه اللغة . وعلى هذا المثال قال بعض العرب إذا رخموا: يا طلعُ ويا عنثرُ"^(٣) وهذا الاختلاف اللهجي ثابت في العربية فيما يعرف بلغة من ينتظر ولغة من لا ينتظر^(٤).

وقال: "وزعم الخليل رحمه الله أنّه سمع عربياً يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا فقياسه اضرب أيهم قائل لك شيئاً. . . وقلّ من يتكلم بذلك"^(٥) فعلى الرغم من أنّ الخليل قد سمع شخصاً مفرداً إلا أنّ هذه الإشارة تؤكد أن القلة ههنا قلّة لهجية، وقد جاء اسم الإشارة مؤنثاً، لأنّه يصف لهجة، ولذلك أشار سيديريه إلى وجوب الاتساق اللهجي، ثم أكد قلّة من يتكلم بذلك.

(١) الكتاب، ٣: ١١١

(٢) الكتاب، ٢: ٢٥٠

(٣) الكتاب، ٢: ٢٤٦-٢٤٨

(٤) انظر: الأمالي الشجرية، ٢: ٨٨-٨٩.

(٥) الكتب، ٢: ٤٠٤

- وقال "ومثل ذلك كان إتياءه، لأن كانه قليلة، ولم تستحكم هذه الحروف ههنا، لا تقول كنني وليسني .. وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون، ليسني وكذلك كانني"^(١) وفي موطن آخر، "وتقول حسبتك إتياء وحسبتني إتياء، لأن حسبتني وحسبتك، قليل في كلامهم"^(٢) وكان قد قال في موطن سابق: "وحدثني من سمعه أن بعضهم قال: عليه رجلاً ليسني وهذا قليل شبهوه بالفعل"^(٣) فهذه المواطن على تباعدها تمثل لهجة واحدة، فبعضهم الذين يقولون ليسني هم القائلون كانني، وهم القائلون -في أغلب الظن- حسبتك وحسبتني.

هذا كل ما جاء من حكم القلة في كتابه وهو يؤكد:

- أن هذا الحكم يرتبط بالخصوصيات اللهجية ارتباطاً أكيداً، فإذا كانت عبارات سيبويه التي يشير فيها إلى "بعض العرب" أو "من العرب" تنصرف في مجملها إلى ظواهر لهجية على ما سيتضح^(٤)، فعن باب أولى أن تكون منصرفة إلى هذا المعنى حين ترتبط بـ "وهي قليلة" أو "وهم قليل"، سواء استبعدت معرفة هذه اللهجة من حديثه في مواطن أخرى، أم لم نستطع، وسواء اتحققنا من معرفة أصحاب هذه اللهجة من المراجع الأخرى أم لم نتحقق، فالقلة في مثل هذه المواطن تعني قلة من يتحدث بهذا التركيب، ولا تعني قلة النصوص التي ورد فيها وإذا كان حكم القلة قد اختص بالشعر في مواطن محدودة فقد ظهر أن واحداً من هذه المواطن كان يقصد به قلة من يتحدث به.

- أن أحكم القلة التي جاءت في باب الموازنة لا تعني أن القليل ممتنع، بل هو داخل في إطار الفصيحة، وكل ما فعله سيبويه أنه وازن بين حالتين لشيء واحد، أو بين شيئين في حالة واحدة، دون أن يكون لأي منهما أثر على الآخر.

(١) الكتاب، ٢: ٢٥٨-٢٥٩.

(٢) الكتاب، ٢: ٣٦٥.

(٣) لكتاب، ١: ٢٥٠.

(٤) نظره: الفصل الرابع.

أن أحكام القلة التي جاءت من باب الموازنة بين النظائر تختص أكثر ما تختص بالموازنة التصريفية؛ ولذلك فإن معظم ما جاء من حكم القلة في قسم اللغة جاء بهذا المعنى، وهو يعني به قلة النظائر الداخلة تحت صيغة ما، مقابل كثرة النظائر التي تنطوي عليها صيغة أخرى، فباب "كذا" من الأندلس أو الأسماء قليل، وقلته تعني أن عدد النظائر في هذا الباب قليلة إذا ما قوبلت بعدد النظائر في باب آخر، ولا تعني قلة من يستخدم هذه النظائر أو قلة عدد النصوص التي جاءت فيها؛ ولذا فحكم القلة هنا لا يوجه إلى الألفاظ بل يوجه إلى الصيغ التي جاءت عليها

فمجيء الاسم مكوناً من حرفين من مثل: "يد" و"دم" قليل في العربية إذا ما قيس بمجيئه مكوناً من ثلاثة أحرف، وأدوات الجزم مثلاً- قليلة إذ ما قيسست بأدوات الجر، ولكن لا يقال: إن "يد" و"دم" قليلتان، ولا يقال: إن "لن" قليلة، لأن تعداد النصوص التي تأتي فيها هذه الألفاظ غير معتبر في المجيء بحكم القلة، فالعبرة بتعداد النظائر.

وبهذا فإن حكم القلة عند سيبويه كان يأتي مبنياً على دعامة من دعامتين الأولى قلة من يتحدث بالموصوف بالقلة، وهو يرتبط بالخصوصيات اللهجية ولا علاقة له بتعداد النصوص التي يجيء فيها، فالعبرة بسعة الانتشار بين القبائل، إذ إن اهتمامه كان يتجه نحو استقصاء الظواهر اللغوية من حيث مقدار شيوعها وانتشارها بين القبائل العربية، وليس من حيث تعداد النصوص وإحصاؤها. والدعامة الثانية قلة الأنساق والنظائر مقابل أنساق أخرى، أو نظائر أخرى لشيء آخر، ولكن نظائر كل واحد من الموارن بينهما يطرد استخدامه في العربية، ولا عبرة بسعة الانتشار أو تعداد النصوص والدعامة الأولى أكثر اطراداً في قسم النحو منها في قسم اللغة، والدعامة الثانية أكثر اطراداً في قسم اللغة منها في قسم النحو.

ومن هنا فليس كل ما يخالف الكثير يعد قليلاً في فكر سيبويه، بل يعد قليلاً إذا عرف أنه قليل الانتشار بين القبائل العربية، أو يعد قليلاً بمعنى قلة نظائره، لا قلة استخدامه أو قلة من يستخدمه وحكم القلة في هذا المقام كأن لم يكن، ولربما استغنى عن ذكره نصاً في مواطن تفوق عدد المواطن التي نص فيها عليه.

القياس على القليل:

وأهمية المسموع الموصوف بالقلة عند سيبويه تتحدد في ضوء السبب الذي جعله يأتي به، فإذا كان الحكم مبنياً على قلة النظائر فإن هذا القليل داخل في بناء الفصيحة، دخول الكثير فيها.

أما إذا كان الحكم مبنياً على قلة من يتحدث بهذه الظاهرة أو تلك فإن هذا القليل لا يدخل في الفصيحة بل يبقى خصوصية لهجية قابلة للقياس لمن يريد ذلك، كما سيتضح من دراسة الخصوصيات الهجوية، ولهذا نيس من التناقض في شيء أن يصف سيبويه "لا براج" بالقلة في موطن^(١) ثم يعود في موطن آخر وينص على جواز القياس عليها، وأن يصفها ثمة بأنها عربية^(٢) كما سبق، ووصف لغة من ينتظر في الترقيم بأنها قليلة، وهي مع ذلك عربية

النتائج

الناذر هو "ما قل وجوده، وإن لم يخالف القياس"^(٣) أو هو "الخارج عن النظائر في بابه"^(٤)، وقد جاء عند سيبويه على نحو مقارب لهذين المصنفين فهو عنده ما تقل نظائره وليس ما يقل في ذاته، كما يتضح ذلك من موضع مفرد جاء فيه هذا الحكم، ولكنه جاء مرتبطاً بحكم القلة، قال سيبويه "فإنما هذا الأقل نوادرٌ تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"^(٥).

ويعني بالأكثر مجيء مصدر الثلاثي المتعدي من أبواب "فَعَلَ يَفْعُلُ" أو يَفْعُلُ، و "فَعِلَ يَفْعُلُ" على "فَعَلَ" ويعني "بالأقل نوادر" مصادر، لأفعال في هذه الأبواب التي جاءت على غير فعل من مثل "وقد جاء من مصدر ما ذكرت على فَعَلَ، وذلك نحو

(١) انظر، إكتاف، ١، ٨٠.

(٢) انظر: إكتاف، ٢: ٢٩٦-٢٩٧، ٣، ٤.

(٣) التعريفات، ١٢٥، وانظر: الأشبه والنظائر، ٢: ١٨٠-١٨١.

(٤) الحدود- همن رسالتان في اللغة- الرماني: ٧٣.

(٥) إكتاف، ١، ٨.

الشُّرْب والشُّغْل^(١) ثم جاء بمقولته تلك بعد أن نقل جل ما تبدى له من المصادر التي جاءت على غير "فعل".

وهذا يعني أن النادر -أيضاً- لا يعني إحصاء انصوص وتعدادها، بل هو مرادف للمفهوم الثاني لقلّة وهو قلّة النظائر، ولذلك جاء مرتبطاً به فأوزان هذه المصادر قليلة النظائر مقابل كثرة النظائر في الوزن القياسي، ومن المنتظر أن تكون هذه الألفاظ من مثل "الشُّغْل" و "الشُّرْب" وما كان مشاكلاً لها في الندرة - قد جاءت في نصوص لا تحصى كثرة، وهي داخلة في العربية دخول ما جاء على الوزن القياسي فيها.

والخلاف النحوي في هذا المقدم لا يوجه إلى التشكيك فيما ورد من هذه المصادر على غير القيس، بل يتوجه إلى إمكان استخدامها بالصورة القياسية التي لم تأت عليها^(٢)، وإن استقصاء نظائر أخرى لهذه المصادر لن يجدي في تعديل هذا الوصف ولن يؤدي ذلك إلى جعل صيغتها سيفة قياسية، بحيث يقال ضُرِب ضَرْباً وكتب كُتِباً مجارة للشُّغْل والشُّرْب، وإنما يوجه الهدف إلى استقصاء إمكان ورود هذه المصادر على الوزن القياسي بحيث يقال "شُرِب شَرْباً" على هدي الوزن القياسي

إن انصراف حكم "النادر" إلى معنى ندرة النظائر يجعل من هذا الحكم مختصاً بالدراسات التصريفية ولا يدخل في إطار الدراسات النحوية. إذ لا قيمة لموازنة نظائر تركيبين مختلفين، ولو جاء هذا الحكم في قسم النحول جاء عرضاً كما جاء حكم القلة حين كان يعني قلّة النظائر

المسموع الذي "لا يكاد يعرف" أو "لا يكاد يكون"

يربط سيبويه في مواطن معدودة بين أحد هذين الحكمين وحكم القلة الذي يرتبط بالخصوصيات اللفظية، فقد جاء هذان الحكمان في سبعة مواطن، ذكرت أربعة منها حين تم الحديث عن القليل^(٣)، و أمّا المواضع الثلاثة الأخرى فقد جاء اثنان منها

(١) اكتب، ٦٤ و نظر ما يلها.

(٢) انظر النحو اوفى، عباس حسن، ١٨٩، ٣

(٣) وذلك في صفحات ٨٧، ٨٩

في قسم النحو، قال سيبويه: "وقال بعضهم: وما كل من وافى منى أنا عارف، لزم اللغة الحجازية فرفع، كأنه قال: ليس عبد الله أنا عارف، فأصغر الهاء في عارف. وكان الوجه عارفه حيث لم يُعمل عارف في كل، وكان هذا أحسن من التقديم والتأخير، لأنهم قد يدعون هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيراً، وذلك ليس في شيء من كلامهم ولا يكاد يكون في شعر"^(١). وهو يقصد بذلك التقديم والتأخير، وكان قد قال: "ولا يجوز أن تقول: ما زيدا عبد الله ضارباً، وما زيدا أنا قاتلاً، لأنه لا يستقيم كما لم يستقم في كان وليس، أن تقدم ما يعمل فيه الآخر فإن رفعت الخبر حسن حمله على اللغة التميمية"^(٢). وهذا يعني أن التقديم والتأخير في الشاهد المذكور - عسى رواية نصب "كل" التي أشار إليها سيبويه قبلاً - يحمل على اللغة التميمية، بمعنى أن هذا التقديم والتأخير ليس ثابتاً في هذه اللغة، ولكنه قد يحمل عليها، وقال في موطن آخر: "وليس هذا بقوي في الكلام كقوة أن لا يقول ... ألا ترى أنهم لا يكادون يتكلمون به بغير الهاء، فيقولون: قد علمت أن عبد الله منطلق"^(٣). وهو يوازن هنا بين لغة الشعر ولغة النثر.

وجاء المومن الثالث في قسم اللغة فقال سيبويه: "وقد قال ناس من العرب وجد يجد، كأنهم حذفوها من يوجِد، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام"^(٤) وواضح أن هذا الحكم جاء مرتبطاً بناس من العرب.

وهذا يعني أن هذا الحكم: "لا يكاد يكون" و "ولا يكاد يعرف" يقارب حكم القلة عنده، حيث يشير به إلى قضايا لهجية، غير أن مراجعة هذه المواطن تؤكد وجود فرق جوهري بينهما، فقد جاء هذا الحكم مسبقاً "بزعم" أو "وزعموا" في ثلاثة مواطن من سبعة المواطن التي جاء فيها، وموطن من المواطن الأخرى تحدث عنه سيبويه مرة أخرى ولم يأت ثمة بحكم القلة أو بقوله "لا يكاد يعرف" ولكنه جاء بشاهد من هذه اللهجة، فقال: "وزعموا أن هذا البيت ينشد على وجهين وهو قول

(١) الكتاب، ١: ٧٢.

(٢) الكتاب، ١: ٧١-٧٢.

(٣) الكتاب، ٣: ٧٤ وانظر توهيخ هذه المقولة في الفصل الرابع

(٤) الكتاب، ١: ٥٣.

رؤية فهي تنادى بأبي وابنما وبروي *أبا وابنما .^(١) وعلى ذلك فإن *يا أباه* و*يا أمّاه* كانت عنده في باب *وزعموا*.

ومع أنه يستخدم هذه الكلمة للتدليل على مطلق الرواية في كثير من الأحيان، إلا أن مدلول الكلمة يبقى محتملاً لمعنى التشكك وعدم اليقين، ويؤكد هذا المعنى.

١- أن جعل *ما* حجازية مع تقديم خبرها في شاهد الفرزدق غير ثابت في اللغة الحجازية؛ ولذلك فقد تشكك المبرد في رواية النصب^(٢)، إذ الفرزدق تميمي يرفع مؤخراً فكيف به مقدماً؟

٢- أن مجيء *ليس* مهمة عند الحجازيين حملاً على *ما* في لغة بني تميم ليس مشهوراً كما قال بعضهم "وهذه اللغة ليست هي المشهورة"^(٣)

وهذا ينسحب على تقديم معمول خبر *ما* التميمية عليها، فلو كن ذلك مشهوراً في لهجة تميم لما جعله سيبويه من باب *ما يجوز حمله عليها*، ولجعله منها.

٣- أشار سيبويه إلى قلة من يقول *يا أباه ويا أمّاه*، ونص على أنه لا يكادون يقولون ذلك، وأشار ابن يعيش إلى أن هذه واحدة من أربع لغات في نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، وحين يترك ابن يعيش ثلاثاً من هذه اللغات دون وصف أو حكم، ويخص هذه بقوله: "ومن يقول يا غلاماه، ويا زيداه قليل"^(٤)، فإن هذا يعني أن هذه اللهجة ليست مشهورة.

إذا صح هذا فإن هذين الحكمين "لا يكاد يعرف" و"لا يكاد يكون" يشيران إلى التشكك في ثبوت اللهجات الموصوفة بهما، أو محدودية انتشارها، وكأنه تفرّيع لقوله: "غير معروفين" إلا من وجيه ضعيف^(٥)، ولهذا فإن وصف أحدهم لحكم

(١) الكتاب، ٧: ٢٤٢

(٢) انظر: المقتضب، ٤: ١٩١

(٣) تذكرة النحاة، ١٦٩

(٤) شرح الفصل، ١١: ٢

(٥) ائكتب، ١٠٦٤

الضعيف بقوله: "ما يكون في ثبوته كلام"^(١)، يصح أن يكون تحديداً لهذين المصطلحين، ولكنه لا يصح في تحديد الضعيف عند سيبويه على ما سيأتي البيان

وثمة حكم آخر من أحكام الكم وهو قول سيبويه "ليس بكثير"، وقد جاء هذا الحكم أربع مرات على النحو التالي

- قال: "وقد يجوز حذف ي من النكرة في الشعر، وقال العجاج
جاري لا تستنكري عذيري.

يريد يا جارية، وقال في مثل: "افتدِ مخنوق" و"أصبح ليل" و"أطرق كرا" وليس هذا بكثير ولا يقوى"^(٢)، ويصعب تحديد مقصده من قوله "ليس بكثير" فربما قصد به التذليل على مصدر لهجي، وربما قصد به المفهوم لإحصائي أي عدد النصوص المسموعة، ولكن هذا الحكم جاء في المواطن الأخرى محتتملاً معنى القلة، فقد قال سيبويه "وقد جعلتُ -يقصد لا- وليس ذلك بالأكثر بمنزلة ليس"^(٣)، وكان قد نص على أن جعل "لا" بمنزلة ليس قليل^(٤).

وقال "فإن ذكرت مفعولين كلاهما عائب فقلت أعطاهاها، وأعطهاها، جاز، وهو عربي . . وهذا أيضاً ليس بالكثير في كلامهم، والأكثر في كلامهم أعطه إياه"^(٥)؛ فقول "هو عربي" يؤكد أن امرد بهذا، لوصف تحديد من يتكلم بهذا التركيب، وهذا التركيب يقارب تركيباً آخر حكم عليه الحكم ذاته فقد قال "وتقول عجبتُ من ضربي إياك، فإن قلت: لم وقد تقع الكاف ههنا وأخواتها، تقول عجبتُ من ضربيك ومن ضربيه ومن ضربيكُم؟ فالعرب قد تكلم بهذا، وليس بالكثير"^(٦)

(١) الأشبّه والنظائر، ٢: ١٨١.

(٢) الكتاب، ٢: ٢٣١.

(٣) لكتاب، ٢: ٢٩٦.

(٤) انظر: الكتاب، ١: ٥٨.

(٥) لكتاب، ٢: ٣٦٥.

(٦) الكتاب، ٢: ٢٥٧.

وهما معاً يقاربان ما حكم عليه بإفالة وهو قولهم "حسبتك" بدلاً من حسبتك إياه، "وكأنه بدلاً من كان إياه فيبدر أن هذه التراكيب كانت تأتي في إطار لهجة واحدة، إذ ليس فيها إلا المجيء بالمعمول الثاني صميراً متصلاً، سواء أكان هذا المعمول خبراً لكان أو بيس، أم كان مفعولاً ثانياً لحسب وأعطى، أو مفعولاً للمصدر.

أحكام الجودة

لقد استخدم سيبويه مجموعة من الأحكام لبيان مقدار جودة التراكيب اللغوية من مثل "الضعيف" و "القبيح" و "الردى" و "الخبيث" والتراكيب التي يحكم عليها في هذا المقام تشترك في أنها تأتي خارجة على الأنساق اللغوية التي كان ينبغي أن توافقها، أو تترى له بهذا المظهر حين يفترضها ويبين جودتها، إذا لم يكن هذا الافتراض مسموعاً عن العرب.

وبالموازنة بين هذه الأحكام وأحكام، لكم يتضح:

- أن أحكام الجودة تطرد أطراداً واسعاً في قسم النحو، وهي قليلة جداً في قسم اللغة، أما أحكام الكم فقد جاءت بكثرة في القسمين، ولكنها في قسم اللغة كانت أكثر منها في قسم النحو وخاصة حكم "القلة"
- أن أحكام الكم ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمسموع، أما أحكام الجودة فممنها ما لا يرتبط به

هذا يوجب أن يكون هناك فوارق جوهرية بين هذين المستويين من الأحكام من حيث الأسباب والمقتضيات التي تبني عليها، وقبل الحديث عن هذه الأسباب يحسن أن نعرض لمسالك استخدام كل مصطلح من مصطلحات الجودة بمعزل عن المصطلحات الأخرى، لتبيين انفارق بينها، إن كان هناك فارق.

الضعف

جاء حكم الضعف في واحد وأربعين موضعاً في قسم النحو ولم يأت إلا مرتين في قسم اللغة^(١). وهذه المواضع تنقسم إلى قسمين: قسم جاء فيه حكم

(١) حيث جاء مرة للحكم على درجة انتشت من امرؤي، غير معروفين إلا من وجيه طميف (٤)؛ (١٠٦)، وجاء مرة حكماً على قراءة أبي عمرو: "وزعموا أن أبا عمرو قرأ: يا صالحيتنا" جعل الهمزة ياء ثم لم يقلبها واواً ولم يقبوا هذا في الحرف الذي ليس منفصلاً وهذه لغة ضعيفة لأن قياس هذا أن تقول يا غلاموج" ٣٣٨

الضعف مفرداً، وقد جاء ذلك في واحد وثلاثين موضعاً. وقسم جاء فيه هذا الحكم مرتبطاً بحكم آخر، وجاء ذلك في عشرة مواضع والقسم الثاني منهما سيعرض له عند الحديث عن تداخل الأحكام، و أما المواضع التي جاء فيها هذا الحكم مفرداً فيتضح أنها كانت تتسم بواحد من السمات التالية:

- ١- أن يكون الضعف حكماً مباشراً على المسموع، سواء أكان ذلك في إطار الموازنة بين الكلام والشعر، 'ضعيف في الكلام جائز في الشعر'^(١)، أم كان ذلك حكماً مباشراً على المسموع دون الإشارة إلى خصوصية الشعر^(٢).
- ٢- أن يكون الضعف، حكماً على تراكييب مفترضة غير مسموعة عن العرب، أو أنها ظهرت في حديث سيبويه بهذا المظهر، وقد جاء هذا الحكم مختصاً بقواعد مفترضة للغة الشعر^(٣)، كما جاء مختصاً بقواعد عامة للتفعيد الشمولي^(٤).
- ٣- أن يكون الضعف موجهاً إلى وجه من أوجه محتملة في تفسير التراكييب، أو موجهاً إلى افتراضات نحويين آخرين^(٥).

القبج

القبج أكثر أحكام الجودة اطراداً في كتاب سيبويه، فقد جاء مفرداً في مائة وأربعة عشر موضعاً في قسم النحو، ولكنه لم يرد في قسم اللغة سوى ثلاث مرات، حيث جاء به في موطنين لمعالجة قضايا مفترضة^(٦)، وجاء مرة ثالثة حكماً على تفسير مفترض^(٧).

(١) انظر: الكتاب، ١: ٤٨، ٨٥ و ٢: ٢٠٥ و ٢: ٤٠، ١١٣.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٦٢، ٨٧ و ١٢٧ و ٢: ٥٧، ١٠٧، ٤٠٠ و ٣: ٨١، ٩٢.

(٣) انظر: الكتاب، ٢: ١٢٥، ١٥٤.

(٤) انظر: الكتاب، ١: ١٢٠، ٢٥٥ و ٢: ١١٦، ١٢٢، ٢٩٩، ٢٨١ و ٣: ٣١، ٥٥، ١٣٩، ١٦٧، ١٨٠.

(٥) انظر: الكتاب، ٢: ٥٦، ٧٦، ١٤٤ و ٣: ٢١.

(٦) انظر: الكتاب، ٣: ٣٥٦، ٤٨٠.

(٧) انظر: الكتاب، ٤: ٣٢٩.

وهذا الحكم يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتمثيل، فكثرة دورانه تعزى إلى تحرر سيبويه واهتمامه بالتطبيق الأمثل عند محاكاة المسموع، أو التطبيق على هدي التقعيد، يؤكد هذا أن مسالك استخدام هذا الحكم جاءت على النحو التالي:

١- أن يكون القبح حكماً على تراكيب متصورة ومفترضة، يسوقها سيبويه من باب: "فإن قلت"، أو "و أما قولك"، وجل ما جاء من هذا الحكم يقع في هذه الدائرة، حيث جاء ذلك في ستة وثمانين موضعاً^(١)، وهو يختص في هذه المواطن بالتقعيد الشمولي، وقد جاء مختصاً بالتقعيد النظري لخصوصية الشعر في أربعة مواضع حيث يشير سيبويه إلى أن هذا التركيب قبيح في الكلام يجوز في الشعر^(٢)

٢- أن يكون القبح موجهاً إلى التفسير، أو إلى افتراضات نحويين آخرين^(٣).

٣- أن يجيء الحكم في إطار ثنائية الشعر والتقعيد الشمولي، فيكون التركيب مسموعاً في الشعر، فينص سيبويه على قبح محاكاته في النثر وجوازه في الشعر، وقد جاء ذلك في ثمانية مواضع^(٤)، وكما هو واضح فإن الحكم ههنا ليس موجهاً إلى المسموع، لأن المسموع جاء في الشعر، وهو فيه مقبول جائز، ولكن هذا التركيب قبيح في الكلام، وهو لم يأت في كلام منثور، أو أن سيبويه لم يسق كلاماً منثوراً من جنس ما جاء في الشعر.

(١) نظر الكتاب، ١، ٢٦، ٥٤، ٧، ٧٦، ٦، ١، ١٠٢، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٢، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٧، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٧، ٣١٠، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩٦، ٤٠٩، ٢، ١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٤، ٥٤، ٥٩، ١١٣، ١١٤، ١١٨، ١٢٢، ١٢٨، ١٤٦، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٨، ١٨٢، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٧، ٣٠٢، ٣١٦، ٣٢٥، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٨، ٣٨١، ٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٢، ١٥، ١٦، ٢١، ٢٢، ٣٠، ٤١، ٤٦، ٦٤، ٦٦، ٨٨، ٩٢، ٩٧، ١١١، ١١٢، ١١٤، ١٦٤، ١٦٢

(٢) انظر: الكتاب، ٩: ٩٩، ١٠١، ١٣٥، ٢: ١٥٤.

(٣) انظر: الكتاب، ١، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٦١، ٣٨٥، ٣٨٨، ٣٩٦، ٢، ١٢١، ١٢٧، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣، ٢٣، ٦٠، ٨٣، ١٦٢.

(٤) انظر: الكتاب، ١: ٣١، ١٨٠، ٢٨٧، ٢: ١٥٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٢، ٣: ٧.

٤- ويتصل بالمسلك لسابق مجيء حكم القبح موجهاً إلى تراكييب مصنوعة على هدى المسموع، فيكون المسموع وارداً في الشعر أو النثر أو القرآن، غير أن سيبويه يقوم بتحليله وينص على امتناع محاكاته بصورة أو بأخرى نسياً أسلوباً مماثلاً لهذا المسموع حاكماً عليه بالقبح، فهو بذلك يعدل عن وصف هذا اتركيب المسموع بالقبح ويلجأ إلى صياغة تراكييب على هديه ويصفها به. وقد جاء ذلك في تسعة مواضع^(١) فضلاً عن المواضع التي أشير إليها في المسلك السابق.

على أن هذا الحكم جاء مرة واحدة حكماً على مسموع ثابت مختص بالتعديد الشعري^(٢).

الردى

وقد جاء هذا الحكم مفرداً خمس مرات في قسم النحو على النحو الآتي.

- ١- جاء مرة على لسان الأخفش^(٣)، فإذا كن الأخفش أب الخطاب فإن هذا الحكم يكون منقولاً عنه، كما نقل عن الخليل ويونس، أما إذا كان سعيد بن مسعدة فالعبارة مضافة إلى متن الكتب أضافها بعض من تلقاه عن الأخفش.
- ٢- وجاء مرة في إطار الحكم على تفسير نحويين آخرين^(٤).
- ٣- وجاء ثلاث مرات حكماً مباشراً على المسموع حيث ارتبط في واحدة منها بالخصوصية الشعرية: "جاء في الشعر حسنة وجهها وذلك رديء"^(٥) وارتبط في الموضعين الآخرين بالخصوصيات، اللهجية^(٦).

(١) انظر: الكتاب، ١: ٨٠، ٢٧٨، ٣٧٧ و ٢: ٥٨، ١٠٨، ١٥٨، ١٦٤، ٣٦٧، ٢٧٨.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ١٨٠.

(٣) الكتاب، ١: ٨٠.

(٤) الكتاب، ٢: ٣٧٦.

(٥) الكتاب، ١: ١٥٩.

(٦) انظر: الكتاب، ٢: ٢٤ و ٣: ٢٩٩.

وجاء هذا الحكم خمس مرات في قسم اللفظة^(١)، وهو يرتبط ارتباطاً مباشراً بالمسموع المنتمي إلى خصوصيات لهجية

كما جاء هذا الحكم مرة واحدة مرتبطاً بالقلة والرداءة والخبث^(٢).

الخبث

لم يأت حكم الخبث مفرداً غير مرة واحدة في قسم النحو، وكان موجهاً إلى تركيب مفترض^(٣)، غير أنه جاء مرتبطاً بحكم آخر خمس مرات، حيث ارتبط بحكم القلة الدال على الخصوصيات اللفجية في موضعين^(٤)، وهو موجه إلى المسموع، وجاء هذا الحكم مرتبطاً بالضعف مرتين^(٥)، وبالقبح مرة واحدة^(٦)، وهو في هذه المواطن الثلاثة يرتبط بمفترقات نصويين آخرين.

وبمراجعة مسالك استخدام كل مصطلح من مصطلحات الجودة يتضح أن ثمة مسالك متشابهة تجمع هذه الأحكام، مما يجس منها أحكاماً متقاربة تكاد تكون قريبة من المرادف حين تستخدم في إطار الاحتراز اللغوي والحكم على اتراكيب المفترضة، إذ يصعب وضع حدود فاصلة بين هذه الأحكام ومع هذا فإن ثمة ما يشير إلى تمييز بعضها واخلافه عن بعضها الآخر.

وأول ما يشير إلى هذا التبين هو محيى حكم الضعف حكماً مباشراً على المسموع في نصف المواضع التي جاء فيها، في حين لم يرد حكم القبح حكماً مباشراً على المسموع غير مرة واحدة في إصار خصوصية الشعر، وكان يأتي حكماً على تراكيب مصوغة على هدي المسموع، أو يأتي مختصاً بالتقعيد، لعام مع جواز ما ورد في الشعر ضمن خصوصيته.

(١) انظر: الكتاب، ٤: ١٩٦، ١٩٧، ١٤٣ و ٣: ٥٥٥ حيث، ربط بحكم القلة.

(٢) الكتاب، ١: ٣٨٩.

(٣) الكتاب، ٢: ١١٤.

(٤) الكتاب، ٣: ٢٣٩ حيث جاء على لسان يونس ر ١: ٣٨٩.

(٥) الكتاب، ٢: ١٢٤، ٣١٨.

(٦) الكتاب، ١: ٣٨٩.

وبمراجعة المواطن التي جاء فيها حكم الضعف بشكل مباشر يتضح أن الضعف كان يتسبب عن قصور تركيب شكلاً، بمعنى أنه كان يأتي بأثر من قصور صياغته، وهو يتعلق مقضايا الإضمار، حين يضمن ما حقه الإظهار أو يظهر ما يجب إضماره.

أما المواطن التي جاء فيها حكم القبح فيتضح أنه يرتبط بشدة ما يرتبط بمعنى التركيب، حيث يكون التركيب قاصراً عن تأدية المعنى المراد الذي يؤديه التركيب لمقابل بصورة جلية واضحة، فالقبح هنا ناتج عما يحدث من لبس أو غموض في المعنى، أما التراكيب المسموعة التي حكم عليها بالضعف، فهي لا تشمل اللبس أو الغموض، ولها مقدرة موازية لمقدرة التركيب المقابل على تأدية المعنى المنوي إيصاله، ولهذا فالتراكيب لضعيفة لا تكون قبيحة إلا إذا أدى ضعفها إلى قصور في إيصال المعنى، ولذلك فحين حكم سيبويه على ضعف مجيء اسم كان نكرة فقد حاول أن يسوِّغ اللبس الذي أشر إليه سابقاً؛ إذ قد يعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة^(١) وكان الأمر لم يعد ملبساً.

إذا صح هذا أدركنا السبب الذي دفع سيبويه إلى تجنب الحكم بالقبح على المسموع وجعله حكماً على تراكيب مصوغة على هديه؛ ذلك أن ضعف التراكيب يعرف من التركيب ذاته في حين أن اختبار مقدرتها على إيصال معنى لا يتم إلا بمعرفة عناصر الخطاب وما يكتنف النص من ملابس، ولهذا فإن المسموع الذي حكم بالقبح على تراكيب مماثلة له، ربما كان غير قبيح في سياقه الذي قيل فيه، يؤكد هذا ربط سيبويه بين القبح وعناصر الخطاب، بحيث لا يكون التركيب قبيحاً بمرهق، بل يكون قبيحاً في ضوء اعتبارات سياقية خاصة، فهذا تركيب قبيح إذا قصد به صاحب معنى ما، ولكنه لا يكون قبيحاً إذا قصد به معنى آخر، وذاك تركيب قبيح في مقام ما ولا يكون قبيحاً في مقام آخر^(٢)

إن عدول سيبويه عن الحكم بقبح اشتراك المسموعة، يعني أن همه لم يكن يقف عند هذه التراكيب من حيث كانت وسمعت، وإنما من حيث قابليتها للقياس والمحاكاة في إطار التعيد اشمولي، وأن ما جاء منها في لشعر هو ما دعت إليه

(١) الكتاب، ٤٨: ١

(٢) انظر: لكتاب، ١، ٢٥٢ و ٢٤، ٥٨، ١٠٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٧، ٢٨٠ و ٣٢٣

خصوصيته؛ وهو ليس قبيحاً في ظل هذه الخصوصية، ولكن القبح يقع عند محاكاته في النثر.

و أمّا اظهر الثاني الذي يشير إلى تميّز القبح عن الضعف في معرفة قابلية التراكيب المحكوم عليها للقياس عند سيبويه، وبمراجعة المواطن التي تشير إليها سابقاً يتضح أنّه يربط دوماً بين الضعف والجواز، وبين القبح وعدم الجواز، فجعل ما حكم عليه بالضعف يقبل القياس لمن أراد ذلك، فهو لا يفتأ يذكر أنّ هذا التركيب ضعيف ومن أخذ به فقياسه كذا، وأنّ ذاك التركيب يجوز على ضعف، وأنّ تركيباً آخر ضعيف جائز^(١). أمّا حكم القبح فهو أقل قابلية للقياس لأنّه يرتبط بالافتراض، ولأنّه مبني على اللبس والغموض، وبما أنّ وضوح المعنى قد قاد العرب إلى مخالفة القياس المطّرد في التراكيب الشاذّ فإنّ وضوح المعنى في حالة الضعف يقبل القياس أكثر من غموضه في حالة القبح؛ ولذلك فهو يشير دوماً إلى أنّ ما يحكم عيه بالقبح هو ما لا يجوز^(٢)، ولم يشر إلى إمكان القياس على القبح إلاّ في مواطن محددة^(٣).

وهكذا يمكن القول- بشيء من التجوّز- إنّ حكم الضعف يستخدم للمحكم على المسموع مباشرة، ويكون حينئذ مرتبطاً بقصور الصياغة، وأنّ حكم القبح لا يستخدم للمحكم على المسموع بل يحكم به على تراكيب متصورة أو تراكيب مبنية على هدي المسموع، وهو يرتبط بقصور المعنى أكثر من ارتباطه بقصور الصياغة، وعلى هذا فإنّ سيبويه لم يقصد بالضعف ما عناه أحدهم حين عرف الضعيف بقوله: "هو ما في ثبوته كلام"^(٤)، جامعاً سبب الضعف خارجياً معتمداً على التوثيق اللغوي فسبب الضعف عند سيبويه داخلي يعتمد على قصور الصياغة.

(١) انظر: الكتاب، ١: ٤٨، ٦٢، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ١٢٧، ١٤٦ و ٢: ٤١، ٥٧، ١١٦، ١٢٢، ٢٩٩، ٤٠٠ و ٣: ١٨٢، ١٨٠، ١٣٩، ٩٢، ٨١.

(٢) انظر الكتاب، ١: ٧٠، ٩٩، ١٠١، ١٢٥، ٢٥٢، ٢٧٧، ٣٠٧، ٣٦١ و ٢: ٥٨، ١١٤، ١٢٢، ١٢٨، ١٦٧، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٧٩، ٢٨٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٨٢ و ٣: ١٥، ١٦، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥

أما حكما الخبث والرداءة فهما متميزان عن حكم القبح والضعف من حيث ارتبطتهما بالخصوصيات اللهجية، وهما باتيان حكماً على المسموع، ولعل مصدر الرداءة أو الخبث متأثر من قضية الاتساق اللهجي على ما سيأتي بيانه. ومع هذا كله فإنه يصعب التمييز بين هذه الأحكام حين ترد في إطار الاحتراز والافتراض، وربما كانت هذه الصعوبة آتية من قصور في تتبع هذه المصطلحات

أسباب أحكام الحمودة

اتضح سابقاً أن القلة هي السبب المباشر في الحكم بها من حيث مجيء هذا الحكم مرتبطاً بمدى انتشار الظواهر اللغوية، فسببها إذن خارجي.

وأحكام الجودة تنطوي بصورة غير مباشرة على حكم الكم، فالمسموع الذي جاء مرتبطاً بها هو من التراكيب التي لا يشيع استخدامها، هذا فضلاً عن أن جل هذه الأحكام لم ترتبط بمسموع أصلاً، بل كانت تأتي عند فحص تراكيب مفترضة، وافترض هذه التراكيب هو واحد من أسباب الحكم على جودتها قال سيبويه "فإن بدأ بالمخاطب قيل نفسه فقال أعطاكني، أو بدأ بالغائب قيل نفسه فقال. قد أعطاهوني فهو قبيح لا تكلم به العرب ولكن النحويين قاسوه"^(١).

غير أن هذا الترابط المتمثل في قلة ورود هذه التراكيب أو عدم ورودها يبدو ارتباطاً شكيباً، ويبدو أن ثمة أسساً فكرية كانت نعمل في ذهنه، كنت تعمل على توجية هذه الأحكام، وتوجب عليه القول بها في هذا الموطن أو ذاك

هذه الأسباب قد تبدو واضحة في حديثه، أحياناً، وقد تفهم هنماً من معاينة التراكيب المحكوم عليها أحياناً أخرى وهي في جملتها تحتكم إلى المبنى أو إلى المعنى أو إليهما معاً.

سبب التراكيب

ويظهر ذلك حين يعتمد سيبويه إلى فحص مقدار الاتساق اللغوي بين التركيب المحكوم على جودته والتراكيب المقابلة، وثمة شكلان من أشكال الاتساق التي يعول عليها في هذا الجانب، أولها الاتساق الداخلي حيث يعتمد على مدى خروج التركيب

(١) الكتاب، ٢: ٣٦٣-٣٦٤

عن بنية التراكيب المطردة المقابلة له، ويدخل في هذا الجانب أغلب أحكام الجودة التي جاءت حكماً على المسموع أو على تراكيب مصوغة على هديه. وثانيهما: لاتساق الخارجي حيث لا يقتصر سيبويه على مقابلة التركيب المتمن بالمسموع الممثل للتقعيد بل يلجأ إلى فحص جودة بمقابلة باتساق لغويته تتصل به بصورة أو بأخرى، قال: "وقد حملوه على المصدر فقال النحويون: أما العلم والعبد فذو علم وذو عبيد، وهذا قبيح لأنك لو أفردته كان الرفع الصواب"^(١).

فقد أراد أن يقول: إن هذا وإن لم يرد في كلام العرب، فإن الاحتكام إلى كلام يوجب الرفع، إذ إن هذه العبارة هي اتحاد لعبارتين مفردتين: "أما العلم فذو علم" و "أما العبد فذو عبيد"^(٢)، ولاشك هنا في وجوب رفعهما، فإذا تركبنا فليس هناك ما يمكن أن يحمل النصب عليه.

وقد سيبويه: "وقال الخليل إن من أفضلهم كان زيدا على إلغاء كان.... وقال: إن من أفضلهم كان رجلاً يقبح، لأنك لو قلت إن من خيارهم رجلاً، ثم سكت كان قبحاً حتى تعرفه بشيء أو تقول رجلاً من أمره كذا وكذا"^(٣)، فالاتساق اللغوي هو الذي أجاز إن من أفضلهم كان زيدا لأن ما يقاربه "إن من أفضلهم زيدا" جملة مستقيمة، وعلى ذلك صحت زيادة "كان"، وليس الأمر كذلك في التركيب الآخر: "إن من أفضلهم كن رجلاً" لأن هذه الجملة وإن بدت مقارنة للأولى إلا أن مقابلتها بما يقاربها يحول دون ذلك، إذ إن "إن من أفضلهم كان رجلاً"، تقتصر عن أداء المعنى الذي كن في التركيب لسابق ولهذا فإن زيادة كان هاهنا قبيحة كما كان التركيب بلا زيادتها قبيحاً، فمثلاً كان الاتساق الخارجي دالاً على جواز التركيب الأول فإنه يدل على قبح التركيب الثاني والذي يؤكد أهمية هذا الاتساق في الحكم بقبح هذا التركيب أو ذاك ليس مجيئه معتمداً في غير موطن^(٤) حسب، بل اعتماده أيضاً في الحكم

(١) الكتاب، ٢٨٩ ١

(٢) الكتاب، ٢٨٧ ١

(٣) الكتاب، ١٥٣ ٢

(٤) انصر: الكتاب، ٢٤٧ ١، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٩ و ٢٢٢، ٢٢٩، ١١٢، ١٥٢، ١٥٨، ١٥٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٤٤، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠ و ١٦-١٥ ٢

بجودة تراكييب مفترضة وعدم قببحها كما أشار الخليل، وكما قال سيبويه في موطن آخر قال: "زعم الخليل رحمه الله ويونس (جميعاً) أنه يجوز، ما أتاني غير زيد وعمرو، فالوجه الجر. وذلك أن غير زيد في موضع 'إلا زيد' وفي معناه، فحملوه على الموضع كما في السؤال الدليل على ذلك أنك إذا قلت غير زيد فكانك قد قلت 'إلا زيد'، ألا ترى أنك تقول، ما أتاني غير زيد وإلا عمرو، فلا يقبح الكلام كأنك قلت ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو، لقد كان العمل على الموضع كافياً لتسويغ هذا الذي أجازته، ولكن سيبويه أراد أن يؤكد اتساق هذا التركيب على نحو جعله مرتداً إلى التركيب الأصيل: "ما أتاني إلا زيد وإلا عمرو"^(١)

معنى التركيب

يقول سيبويه، "وإذا قلت كان رجل ذاهباً، فليس في هذا شيء، تعلمه كان جهله، ولو قلت كن رجل من آل فلان فارساً حسن، لأنه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان وقد جهله، ولو قلت كان رجل في قوم عاقلاً لم يحسن، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم. فعلى هذا يحسن ويقبح"^(٢)

ومقولته هذه تنطبق إلى مدى بعيد على كل ما حسن أو قبح لديه، فالفائدة هي الوجه لهذا كله، ولكن تحقق هذه الفائدة قد تحول دونه ألوان شتى من الملاحظات المختلفة التي تجعل التركيب قاصراً عن إيصال المعنى، فغموض التركيب يحول دون إيصال المعنى ويؤدي إلى قبحه، "وبذلك أيضاً على قبحه إذا حمل على الشأن، أنك إذا قلت: ما شأنك وما عبد الله، لم يكن كحسن وما حرم وما ذاك السويق، لأنك توهم أن الشأن هو الذي يلتبس بزيد، وإنما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد. ومن أراد ذلك فهو مغلغز تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم"^(٣)، ولذلك فقد أكثر سيبويه من الربط بين غموض التراكييب ومقدار جودتها^(٤)

(١) كتاب، ٢: ٢٤١

(٢) كتاب، ١: ٥٤

(٣) الكتاب، ١: ٢٠٨

(٤) انظر: كتاب، ١: ١٢٥، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٠٨ و ٢: ١٤٤، ١٥٢، ١٥٤، ٢٢٧، ٢٣٦

وقد يكون الموقف متسبباً في قصور التراكيب عن إيصال الفائدة؛ فأمّا الفعل الذي لا يحسن إضماره فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر صرب ولم يخطر بباله، فتقول: زيداً. فلا بدّ له من أن تقول له: اضرب زيداً^(١)، أمّا إذا كان في موقف صرب وما شاكله فإنّ القول يصبح حساً مقبولاً.

وقد يكون مقصد المتحدث ومراده متحكماً في إيصال الفائدة؛ وتقول: لا يَسْعُنِي شيء فيعجز عنك، أي لا يسعني شيء فيكون عاجزاً عنك، ولا يَسْعُنِي شيء إلا لم يعجز عنك هذا معنى الكلام فإن حملته على الأول قبح المعنى، لأنك لا تريد أن تقول إنّ الأشياء لا تُسْعِنِي ولا تعجز عنك، فهذا لا ينويه أحد^(٢).

هذه العناصر التي تؤدي إلى قبح التراكيب حين تحول دون إيصال الفائدة يلحّ عليها سيبويه في مجمل كتابه، ولكن ليس بالضرورة أن ينصّ عليها نصاً صريحاً، إذ قد تفهم من معاينة التركيب الدروس؛ قال: "ولو قلت انتني ببارد كان قبيحاً، ولو قلت، انتني بتمر كان حسناً، ألا ترى كيف قبح أن يَضَعَ الصفة موضع الاسم"^(٣). فالقبح ليس متأثراً لهذا السبب الشكلي؛ "وضع الصفة موضع الاسم"، بل هو اتّما يبنى على ذلك من ليس وغموض، فالتكلم حين قال: "انتني بتمر" فقد عرف المخاطب جنس ما يريد، ولكنه حين قال: "انتني ببارد" فإنّ سامعه لا يعرف أيّ بارد يريد، ولكن الموقف قد يحول دون هذا الغموض -أيضاً- إذ لو قل المتحدث: "انتني ببارد" في مقام لا يحتمل إلا نوعاً واحداً من السوائل لجاز، سواء أكان الموقف معتمداً على حديث المتكلم، أم كان معتمداً على سلوك السامع، ومثل هذا: "لو قلت ضربته القائم تريد قائماً كان قبيحاً، ولو قلت ضربتهم قائمهم، تريد قائمين كان قبيحاً"^(٤) وفي موطن آخر: "لو قلت مررت بزيد القائم كان قبيحاً إذا أردت قائماً"^(٥).

(١) الكتاب، ١: ٢٩٦-٢٩٧

(٢) الكتاب، ٣: ٢٢-٢٤

(٣) الكتاب، ١: ٢٧٠

(٤) الكتاب، ١: ٣٧٧

(٥) الكتاب، ٢: ٥٨

فهذه التراكيب تشبه تراكيب أخرى جائزة في العربية من مثل إرسالها العراك^(١) أو جاءوا الجماء الغفير^(٢) وضربتهم خمستهم^(٣)، غير أن هذه التراكيب حسنة؛ لأنها أصبحت معهودة لكثرة استعمالها، أما تلك فهي قبيحة لما تنطوي عليه من لبس وغموض؛ لأن السامع لم يعهد مجيء الحال على هذا النحو، وسيحملها على أنه منصوب على أعنى، ولذلك قال سيبويه: "إذا أردت قائماً، ولكن إذا أراد المتحدث أعنى قائماً، فهذا ينسجم مع ما في ذهن السامع".

بهذا يتضح أن أحكام الجودة تبنى على معايير داخلية تتمثل في مقارنة الأنساق اللغوية، من حيث اتساقها وانسجام المبنى مع المعنى، في حين أن أحكام الكم كان سببها خارجياً يعتمد على تقصي مدى انتشار الظاهرة اللغوية بين القبائل العربية.

المصنوع الشاذ

في لسان العرب: شَذَّ عنه يَشُدُّ وَيَشُدُّ شُدُوداً انفرد عن الجمهور ونذر فهو شاذ^(٤) وهذا تعريف عام، بصرف النظر عن اختصاصه بأي علم من العلوم، ولكن نظرة النحويين إلى الشذوذ في النحو لم تكن لتخرج عن هذا التحديد، فهو لديهم المخالف للقياس، أو المخالف للأصول^(٥).

وعلى ذلك فقد جاء هذا المصطلح مصطلحاً عاماً مختلط الدلالة، فكل ما خاف الجمهور أو القياس يدخل في دائره الشذوذ، بصرف النظر عن أنواع الروابط التي تربط بينه وبين القياس أو الجمهور، وحينئذ يصح استبدال أي حكم بحكم آخر، فالضعيف والقليل والنادر والقبيح ترادف الشذوذ، فالأنباري مثلاً يستخدم الشاذ ليدلّل به على ردّ حجج الكوفيين، وهو يربطه في كثير من المواطن بالقليل والضعيف والنادر ويعقّب عليه بعبارات تدلّ على الرفض والإهمال^(٦)، والسيوطي - كذلك - يسير على نهج معادل لنهج الأنباري؛ لذلك لم يكن بدعماً أن يجعل الشاذ والندر والقليل مصطلحات متقاربة وكلّها خلاف الفصيح على ما ذكر.

(١) لسان العرب: شذذ

(٢) نظر الأصول في النحو: ابن السراج، ١: ٥٦ والأشباه والنظائر، ٢: ١٨٠ - ١٨١ والمزهر، ١: ٢٣٣

(٣) انظر الإصناف في مسائل الخلاف، ١: ٤٢، ١٣٦، ١٥١، ١٥٢، ١٦٣، ١٧٩، ٢١٤، ٢١١، ٢١٦، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٩٨

هذا تمثيل، وإلا فإن جمهور النحويين يتجهون مناهج مشابهة في استخدام حكم الشذوذ، وبهذا المفهوم المختلط دخل مصطلح الشذوذ إلى مجمل دراسات المحدثين، ولكنه أصبح لديهم من المصطلحات المعقّوة التي يدّكل بها على عجز دراسة القدماء جملة، وقصور مناهجهم في الدرس النحوي وما بني على هذا كلّ من إهدار للنصوص اللغوية، فحين يعجز القدماء عن التأويل أو الحكم بأنّه ضرورة يحكمون بالشذوذ أو القلة دون أن يدركوا معاني هذه الأحكام^(١). هذا ما يقل، وهو يصدق على غير قليل من الدراسات النحوية القديمة.

وعسى الرغم من أنّ هذه الدراسات تؤثر التعميم دون تفريق بين نحوي وآخر، فإذا خصصت جعلت سيبويه أول القامرين- مع ذلك فإن شيئاً ممّا ذكر لا يصدق على فكر سيبويه، وأحسب أنّه لا يصدق على الفكر النحوي في عهده.

وعلى ما يبدو فقد سار مصطلح الشاذّ في تغيّره نحو التعميم. فعم بعد أن كان مختصاً، وغيب معناه بعد أن كان واضحاً وهذا ما يؤكّده استخدام سيبويه لحكم الشذوذ فالمصطلحات التي جعلت مرادفة لحكم الشاذّ ليست متباعدة في فكره حسب، بل هي متباعدة بعداً شاسعاً بحيث لا يصطدم أحدها به ولا يؤدي شيئاً من المعاني التي يؤديها. فمفهوم الشاذّ لديه يختلف اختلافاً بيناً عن مفهومه عند النحويين جملة. وهو يرتبط بأسس فكرية متصلة تختلف اختلافاً جذرياً عن الأسس التي تبني عليها أحكام الكم، أو الأسس التي تبني عليها أحكام الجودة.

إنّ حكم الشذوذ عند سيبويه ليس حكماً من أحكام الكم، كما أنّه ليس حكماً من أحكام الجودة، ولم يأت هذا الحكم مرادفاً لأيّ منهما ألبتة فالشاذّ عنده خلاف الجمهور، ولكن ليس كلّ ما خالف الجمهور يدخل في دائرته، فثمة خصائص وسمات محدّدة تبيّن مسالك الشاذّ مغير هذه السمات لا يكون المخالف للجمهور من باب الشذوذ.

(١) انظر أسفه والنحو بين القديم والحديث: ٤٤، ٥٩، ٩٢، ومن أسراء اللغة ٢٩، ٦٨ وأشواهد والاستشهاد في النحو: ١٦٧، ١٧٥

ثم يأتي حكم الشذوذ في قسم النحو غير مرات معدودات لم تتجاوز العشرين^(١)، أما في قسم اللغة فقد جاء في خمسة وأربعين موضعاً تقريباً^(٢).

وبمراجعة هذه المواطن دون استثناء، إن في النحو وإن في اللغة، يتضح أن حكم الشاذ كان متبنياً على ركيزتين رئيسيتين، لا يتخلف أي منهما في أي موطن من المواطن التي جاء فيها هذا الحكم وهما:

أ- أن يكون الشيء مطروداً في الاستعمال، ولذلك فإن سبويه يربط دوماً بين حكم الشذوذ وكثرة الاستعمال^(٣)، فإذا لم يطرد الاستعمال تخلف حكم الشذوذ، على أن المقصود باطراد الاستعمال هاهنا اطراد استخدام التركيب أو مجموعة التراكيب، ولا يقصد به اطراد النظائر^(٤)، ولذلك فليس عنده ما هو شاذ في الاستعمال، سواء أكان مطروداً في القياس، أم كان شاذاً فيه، فكل ما لديه من المطرد في الاستعمال، بصرف النظر عن علاقته بالقياس، إذ قد يكون الشذوذ مراجعة قياس ذهني، كما هو حال "عسى الغوير أبؤساً" وقد يكون خروجاً على هذا القياس كما هو حال نداء لفظ الجلالة، وكما هو حال عدم تنوين العم الموصوف بكلمة "ابن"

ب- أن يكون التركيب مخالفاً لنظائره حين يكون الشذوذ شذوذ تراكيب، أو أن يكون التقعيد مخالفاً لمنطق اللغة ومعهودها حين يكون الشذوذ شذوذ تقعيد، لذلك فهو لا يفتأ يربط بين الشذوذ ومخالفة النظائر، لأن العرب مما يغيرون الأكثر عن حال نظائره، وكما هو واضح فإن الركيزة الثانية تنقسم إلى قسمين:

(١) انظر الكتاب، ٣٥١، ٢١٠، ٢٩٤، ٢٩٧ و ٢: ٩٢، ١٠٧، ١١٤-١١٥، ١٦٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٤، ٢١٢، ٢٧٦، ٤٠٢ و ٣: ١١٧، ١١٨، ٥٠٦، ٥٠٨.

(٢) انظر: الكتاب، ٣: ٢٢٩، ٢٦٨، ٢٧٧، ٤٢١، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٧٨، ٥٢٨، ٥٤١، ٥٥٤، ٥٩٢، ٦١٥ و ١٠١، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١٢٧، ١٥٥، ١٨٢، ١٨٤، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٤٢، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٦٦، ٢٩٨، ٣٩٩، ٤٠٥، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٧٧، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٤.

(٣) انظر: الكتاب، ١: ٢٧٥، ٢٨٠، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٩٤ و ٢: ١٢٩، ١٦٣، ٢٧٩.

(٤) ثمة تعميم لمصطلح الاطراد في الدراسات النحوية الحديثة، فقد يصف بعضهم الشاذ بأنه غير مطرد في الاستعمال، ويكون المقصد عدم اطراد بطائره، وقد يطلقون هذا المصطلح ويريدون به عدم اطراد التركيب نفسه في الاستعمال.

مخالفة النظائر، ومخالفة القياس الذهني، وكل واحد منهما يرتبط بنوع من الشذوذ يختلف عن النوع الآخر ولكن لا بد من اطراد الاستعمال في كل نوع منهما.

أنواع الشذوذ

يمعزل عن حديث الدراسات النحوية قديمها ومحدثها - عن أنواع الشذوذ من حيث مقاربة الاستعمال والقياس^(١)، فإن الشذوذ عند سيبويه نوعان متميزان، يسيران في خطين متوازيين لا يلتقيان البتة، وهما مبنيان على مقاربة لقياس وحده، أما الاستعمال فإن تخلفه ينسب القول بالشذوذ، وهذان النوعان، هما: شذوذ التقعيد وشذوذ التراكيب.

ولكن سيبويه لم يقل بهذا التمييز، ولم ينص على ما يمكن أن يكون فرقاً بين نوعي الشذوذ، فهو لم يأت إلا بكلمة "شاذ" دون تمييزها أو وصفها، وإذا يُفقد التنظير في هذا المقام، فإن التطبيق يؤكد أنه كان يفصل بين هذين النوعين بصورة تؤكد أنهما كانا متميزين في فكره، فثمة أحكام بالشذوذ على أنماط تقعيدية محددة، ولكن المسموع الذي يمثل هذا التقعيد لم يحكم عليه بالشذوذ، ولو مرة واحدة، وهناك أحكام بالشذوذ على تراكيب مسموعة، ولكن التقعيد العام لها لم يحكم عليه هذا الحكم بـ"شاذ"، فهل يقع مثل هذا مصادفة؟

شذوذ التقعيد

جاء الحكم بشذوذ التقعيد في أربعة مواطن في كتاب سيبويه وهي:

- ١- تنوين "كل" وحذف المضاف إليه بعدها، حيث ربط ذلك ببناء لفظ الجلالة فقال معللاً عدم جواز وصف كل بوصف مضافها المحذوف بعد تنوينها: "لأنه مخالف لما يضاف، شاذ منه، فلم يجز الوصف مجراه، كما أنه حين قالوا يا أله، فخالفوا ما فيه الألف واللام، لم يصلوا ألفه وأثبتوها"^(٢)

(١) انظر الحصاني، ٩: ٩٦ وما بعدها، والمزهر، ١: ٢٢٦، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ٢١

(٢) الكتاب، ٢: ١١٤-١١٥

٢- وقال معقباً على مخالفة القياس حين بنيت "أَيُّهُمْ" على الضم في مثل قوله تعالى: "ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّْهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا": "ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس"^(١).

٣- حذف الفعل من "أَمَّا" في مثل قولهم: "أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً شاذ، وهو بمنزلة حذف الفعل في النداء: "فإن أظهرت الفعل قلت: إما كنت منطلقاً انطلقت، إنما تريد، إن كنت منطلقاً انطلقت، فحذف الفعل لا يجوز وهنا كما لم يجوز ثم إظهاره، لأن "أَمَّا" كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل"^(٢).

٤- حذف التنوين من العلم الموصوف "بابن" حذف شاذ لكثرة الاستعمال^(٣) ولكن لا يقال: إن "هذا زيد بن عمرو" تركيب شاذ

إن شذوذ التقعيد عند سيبويه أوسع من هذه المواطن التي جاء بها الحكم بصورة مباشرة، فهناك بعض القواعد التي يفهم شذوذها ضمناً، وقد اقتصر هنا على ما نص عليه مباشرة لتبيين مقاصده من هذا الحكم.

فهذه القواعد شاذة وشذوذها جاء من مخالفتها للقياس الذهني، غير أن وصف هذه القواعد بالشذوذ لا ينسحب على وصف المسموع الذي يأتي مطابقاً لها؛ ولذا فإن حذف المضاف من "كل" شاذ، ولكن النصوص التي جاءت بهذا الحذف لا توصف بالشذوذ، وبناء "أَيُّهُمْ" في تلك الحالة شاذ، ولكن لا توصف النصوص التي جاءت فيها بالشذوذ، وحذف الفعل بعد "أَمَّا" أو في النداء شاذ، ولكن لا يقال: إن المسموع الذي جاء فيه هذا الحذف شاذ، ولا يقال -أيضاً- إن محاكاة هذا المسموع شاذة، فلا يحكم بالشذوذ على قولنا "أَمَّا أَنْتَ مسافراً مسافرت معك" إن الحكم بالشذوذ على المسموع الذي حكم على تقعيده بالشذوذ ليس مقبولاً عند سيبويه.

(١) الكتاب، ٢: ٤٠٢.

(٢) الكتاب، ٩: ٢٩٤.

(٣) الكتاب، ٣: ٥٠٤ - ٥٠٥.

وهذا النوع من الشذوذ على نقيض النوع السابق إذ يكون الشذوذ وصفاً لتراكيب محددة، ولا يكون وصفاً للتقعيد على نحو ما كان في النوع الأول، والمواظن التي يصف فيها سيبويه مسموعاً بالشذوذ يحاول دوماً أن يميز بين هذا التركيب وحكم التقعيد، وبين حكم المسموع الشاذ وحكم ما يشبهه.

إن هذه الدقة التي نلمحها في صنيعة تتراءى في ظاهرها وكأنها من باب الاضطراب والتناقض وتضابط الأحكام، إذ كيف يحكم سيبويه على تقعيد ما بأنه لا يجوز البتة ثم يصف مسموعاً مطابقاً لهذا التقعيد بالشذوذ؟ أم كيف يصف نموذجاً مسموعاً بالشذوذ، ولا يصف مسموعاً آخر مطابقاً له بهذا الوصف؟

هذا الاضطراب الشكلي هو ذاته دليل دقة على صنيعة، وللتمثيل: ينص سيبويه في غير موطن على أن:

أ- "عسى الغوير أبؤساً" من المسموع الشاذ، ولكن تقعيد هذا التركيب المتمثل في مجيء خبر "عسى" اسماً صريحاً لا يوصف بالشذوذ كما وصفه ابن جني^(١)؛ لأن ذلك يؤدي إلى خرق لمركبات الشاذ عند سيبويه. وحينئذ يصبح ما كثر استخدامه مساريماً في الحكم لما لم يكثر استخدامه، وهذا لا يجوز عنده، يقول: "كما جعلوا 'عسى' بمنزلة كان في قولهم عسى الغوير أبؤساً، ولا يقال عسيت أخناً"^(٢) وقال في موطن آخر "وكما أن 'عسى' لها في قولهم 'عسى الغوير أبؤساً' حال لا تكون في سائر الأسماء"^(٣).

ب- "لن غدوة" تركيب شاذ، ولكن لا يجوز أن يقال: إن نصب لن لنظرف شاذ، كما لا يجوز أن يقال: إن نصب غدوة بالنظرف شاذ، بل يقال: إن نصب لن لغدوة شاذ، وهذا ما أُلح عليه سيبويه غير مرة: "كما كان للن حال مع غدوة ليست مع غيرها"^(٤).

(١) انظر: الخصائص: ١: ٩٨

(٢) الكتاب: ١: ٩١

(٣) الكتاب: ١: ١٥٩

(٤) الكتاب: ٢: ٢٧٥ وانظر منه ١: ٥١، ١٥٩ و ٢: ١١٩

جـ "لم أك" و "لم يك" و "لم أبُل" عبارات شاذة، ولكن لا يقال البتة إن حذف لام الفعل الأجوف المجزوم شاذ، بل يقال إنه لا يجوز: "ألا ترى أنك تقول: لم أك ولا نقول لم أق، إذا أردت أقل، ونقول لم أبُل ولا تقول لم أرم تريد لم أرام فالعرب ممّا يغيّرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"^(١).

وهذا تمثيل بما أكثر من تكراره، والتراكيب الشاذة كلها لا تختلف عن هذه في شيء^(٢)، وفي ضوء هذا يتضح موقف سيبويه في تمييزه بين حكم المسموع وحكم استقعيد، وإصراره على أن تقعيد الشاذ ليس شاذاً، بل هو ممّا لا يجوز، وهذا ما يظهر على أشده في قضية مجيء الحال معرفة، فقد حكم على ما جاء منه معرفة بالشذوذ حيث عقب على جملة أبواب عقدها لشذوذ الحال بقوله: "وشذّ هذا كما شذّت المصادر في بابها حيث كانت حالاً وهي معرفة، كما شذّت الأسماء التي وضعت موضع المصدر"^(٣). في مقابل هذا فقد أشار غير مرة إلى أن المعرفة لا تكون حالاً البتة، وأنه لا يجوز^(٤).

هذه الدقة التي بدت في ثوب التساقض تنسحب على كلّ تركيب مسموع حكم عليه بالشذوذ، فحكم المسموع لا يساوي حكم التقعيد، ويبنى على هذا التمييز تمييز آخر بين المسموع الشاذ الذي اطرّد استخدامه والمسموع المشبه له الذي لم يطرّد استخدامه. وقبل عرض هذا التمييز، ينبغي أن يشار إلى ما بدا حكماً على التقعيد والمسموع معاً، وذلك حين قال سيبويه: "...كما شذّت المصادر، إذ يظهر النصّ وكأنّه يحكم على التقعيد بالشذوذ، ولكن الأمر لم يكن كذلك، حيث لم يقصد بقوله هذا عموم اللفظ، بل قصد مصادر بعينها أحصاها وعدّها عدّاً والّح على محدوديتها، وإنه ليس كلّ مصدر يعامل معاملتها كما سبق البيان، ثم جاءت مقولته تلك قاصداً بها هذه المصادر المخصوصة في ضوء هذا يمكن أن يقال إن المسموع الشاذ يوصف تقعيده المحدد بالشذوذ ولكن لا يوصف تقعيده العام بذلك

(١) الكتاب، ٢: ١٩٦.

(٢) انظر الكتاب، ٨: ٣٥، ٢٦٠، ٢٩٧ و ٢: ١١٤، ١١٥.

(٣) الكتاب، ٩: ٢٩٧.

(٤) انظر: الكتاب، ٢: ٥٨، ٧٦، ١١٤.

إن إصرار سيبويه على وجوب اطراد الاستعمال في التراكيب التي توصف بالشذوذ جعله يميزها عن التراكيب التي تماثلها في تركيبها ولا تماثلها في كثرة الاستعمال، لأن الشيء إذا كثّر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله^(١)

فقد ميّز بين عمومية التقعيد وخصوصيته في نداء لفظ الجلالة، فلم يحكم بشذوذ نداء الاسم المعروف بإطلاق وإنما بشذوذ نداء لفظ الجلالة حسب^(٢)، أما المعروف فاعلم "أنّه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف واللام البتّة"^(٣) ولو جعل "الحارث" على ما كن غير جائز البتّة نصب أو رفع، من قبل أنك لا تنادي اسماً فيه الألف واللام بيا"^(٤) ولذلك فحين عرض لقول الشاعر

من أجلك يا التي تيسر قلبي وأنت يخيـلة بالود عني^(٥)

لم يخطر بباله أن يقول إنه شاذ، وإنما قال: "شبهه بيا الله، لأن هذا لم يكثر استخدامه كم كثر استخدام الذي شبه به، وهذا ما قاله حين عرض لقول الشاعر:

لدن بهز الكفّ يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب

فهو مثل قول بعضهم "ذهبت الشام"^(٦)، ولكنه ليس شاذاً مثله، وإنما أراد مثله في حذف، هذا على الرغم من أن شذوذ "ذهبت الشام" مختصّ بلهجة من اللهجات وليس عاماً، فهو ملتزم في لغة بعضهم، "ولدن" تختصّ بالظروف ويجب أن يليها ظرف مجرور، ولكن مجيء "غدوة" منصوبه بعدها لا يتساوي مع نصب أي ظرف آخر، فنصب لدن لغدوة هو الشاذ حسب، لكثرة الاستعمال، ولهذا فقد حاول سيبويه جاهداً أن يتأول قول الشاعر^(٧) من لدشولاً فإلى إتلائها

(١) الكتاب، ١: ١٩٦

(٢) الكتاب، ٢: ١١٥

(٣) الكتاب، ٢: ١٩٥

(٤) الكتاب، ٢: ١٨٧

(٥) انصر: الكتاب، ٢: ١٩٧

(٦) انظر: الكتاب، ١: ٣٦

(٧) انظر: الكتاب، ١: ١٦٤

الذي يشبه "لن غدوة" من حيث النصب، ولكن لم يخطر بباله أن يقول إنه شذو، ليس لأن شواً ليست يظرف، بل لأن هذا لم يكثر استخداماً .

القياس على الشاذ

يمثل حكم الشذوذ عند سبويه محاولة لتحديد المسموع والحد من فاعليته في اللغة فأهمية المسموع هاهنا أهمية ذاتية لا تتجاوزه إلى غيره، قال معقباً على إجازة الخيل ويونس "اضرب أي أفضل"، على هدي "اضرب أيهم أفضل" - قال: "ولو قالت العرب اضرب أي أفضل لقلته، ولم يكن بد من متابعتهم، ولا ينبغي لك أن تقيس على الشذو المنكر في القياس"^(١)، فقد أراد أن يقول: إن حكم الشاذ جملة أنه لا يقاس عليه غيره، ولا يمتد تأثيره إلى نظائره ولا يعني أن الشاذة مطروح يؤكد هذا الدح على وجوب استخدام التراكيب الشاذة كما هي، لأنها كثرت في الاستعمال وصارت كالمثل من ذلك قوله "ولم يجيزوه في غير السهل والجبل والظهر والبطن كما لم يجز دخلت عبدالله" فجاز هذا في ذا وحده، كما لم يجز حذف حرف الجر إلا في الأماكن، في مثل دخلت البيت واختصت بهذا، كما أن لن مع غدوه لها حال ليست في غيرها من الأسماء"^(٢).

وموقفه هذا يؤكد موقف ابن جني من الشاذ في القياس المطرد في الاستعمال، وهذه هي نقطة الالتقاء المفردة بين فكري الرجلين في إطار الشذوذ، يقول ابن جني: "واعلم أن الشيء إذا طرد في الاستعمال وشذ عن القياس، فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب أدبتهما بحالهما، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرها، ألا تراك لا تقول في استقام استقوم ولا في استساغ استسوغ"^(٣). إن

(١) الكتاب، ٢: ٤٠٢.

(٢) الكتاب، ١: ١٥٩.

(٣) الحواشي ١ ٩٩ وعلى النقيض من هذا يرى عباس حسن أن اللفظ الشاذ المطرد في الاستعمال دون القياس يتخذ أصلاً "ترد إليه نظائره ويقاس عليه غيره مما لم ينطق به العرب ولا مانع كذلك من الرجوع إلى القياس" فهو يجيز استباح واستبيع واستدان واستدين مجازة لـ "استحوذ" واستصوب [انظر اللفظ والحو ٥٨ - ٥٩] وهو يحز نقض هذا أيضاً، أي: تغيير لـ شاذ بحيث يقال استحوذ واستحاذ، واستصوب واستصاب [انظر ٥٥ منه]

الإشكال ههنا ليس في استخدام الشاذ، فكلّ شاذّ يجوز استخدامه عند سيبويه ، وليس في القياس على الشاذّ، فالشاذّ لا يقاس عليه ما يماثله، بل يقع ، لإشكال في إمكان تجاوز هذا الشاذّ، وبمعنى آخر أيّهما أولى بالاتباع لمنطق اللغة الذي كان يقتضي أن يكون الشاذّ على غير ما كان عليه، أم أعراف أبنائها التي خرجت على هذا المنطق؟.

إنّ الشاذّ كنه خرق لمنطق اللغة، ولكنّه ينقسم إلى قسمين من حيث التزام أبناء اللغة:

قسم شاذّ لم يستخدم غيره، وحكم هذا أنّه لا يتصرف فيه، ولا عبرة فيه لمنطق اللغة. والعدول عن هذا الشاذّ لون من ألوان الخطأ، قال سيبويه في شدوذ حذف الفعل بعد أمّا، كما لم يحز ثمّ إظهاره، لأنّ أمّا كثرت في كلامهم واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل^(١) وهذا ينسحب على جملة التقعيد الشاذّ، كما ينسحب على غير قليل من التراكييب المفردة التي جاءت شاذّة، والقضيّة لا تختلف عن التقعيد لمطرّد، فكثرة الاستعمال هي الأصل ؛ لذلك قال سيبويه "وبعض العرب يقول: هو لك الجماء الفقير، يرفع كما يرفع الخالص، والنصب أكثر، لأنّ الجماء الفقير يمزلة المصدر"^(٢)، وكان قد حكم على هذا الأكثر بالشدوذ، ولكنّ كثرة الاستعمال تحول دون اعتبار منطق اللغة الذي يرجّح أن يكون المصدر هنا مرفوعاً على الخبرية، على الرغم من مجيء ذلك في لغة بعضهم.

وبناءً على ذلك، فإنّ الضمّ شاذّ، والأصل أن تجري مجرى أخواتها فتعرب، ومع مجيئها معربة على الأصل إلاّ أن الشدوذ أولى، قال سيبويه "وحدثنا هارون أنّ نساءً وهم الكوفيون يقرءونها ثمّ لننزعنّ من كلّ شيعة أيّهم أشدّ على الرحمن عتياً، وهي لغة جيدة"^(٣) وكونها جيدة في أسلوبه يعني أنّ الأهميّة لغيرها

والأصل في "عسى الغوير أبؤساً" أن تكون "عسى الغوير أن يكون أبؤساً"، ولكنّ كثرة اطراد هذا المثل توجب استخدامه كما هو، ومثل هذا جل التراكييب التي أشار إلى أنّها تصبح كالمثل لكثرة الاستعمال.

(١) الكتاب، ١-٢٩٤

(٢) لكتاب، ٢-٩١

(٣) الكتاب، ٢-٣٩٩

هذا يؤكد أنه ماكان لسببويه والنحويين الأوائل أن يتحكّموا في نصوص اللغة وأن يرفضوا شيئاً اطرده استخدام عند العرب، حتى ولو كن خرقاً صارخاً لمنطق اللغة فالأولوية تعطى لعرف المتحدثين لا لعرف النحويين، وقد أخذ هذا الأمر فاعليته حتى يومنا هذا، يتضح ذلك في إثارة الالتزام بغير قليل من الأمثال المنحرفة عن منطق اللغة من مثل: "مكره أخاك لا بطل" هو "أعط القوس باريها"، فمخالفة الشذوذ والعودة بهذه الأمثال إلى الأصل ليس معتنعاً، ولكنّ الأصلية تؤثّر.

والقسم الآخر شاذّ استخدم مقبلة، بمعنى أن التركيب الشاذّ جاء بصورة تخرجه عن الشذوذ والعبرة هنا بشيوع الاستخدام أيضاً، ولا يقدم الأصل لأنه يطابق القياس، ومثل هذا يظهر في شذوذ "لم أك" و "لم يك" في مقابل الأصل "لم أكن" و "لم يكن" إذ يستخدم الشاذّ بدرجة مساوية لاستخدام غيره، وعلى ذلك جاء هذان التركيبان في القرآن الكريم إذ جاء فيه الشاذّ ومقابله^(١).

كثرة الشذوذ في كتاب سبويه

تلك المقربة لضمون الشاذّ ومرتكزاته ومقتضياته كانت قصراً على المواضع التي جاء فيها لفظ الشذوذ نصاً صريحاً، وربما كانت هذه المواطن محدودة بدرجة لا تتفق وتكرار سبويه لقولة مؤداها أن الشاذّ في كلامهم كثير، وأن العرب ممّا يغيّرون الأكثر في كلامهم من حال نظائره^(٢).

وفيما يبدو فإنّ فاعلية مضمون المصطلح ومقتضياته في اطر الشذوذ كان أكثر اطراداً في كتابه من استخدامه مباشرة، فما يفد في باب الشذوذ يربو كثيراً على المواطن التي جاء فيها هذا الحكم، ومع أنّه لم ينصّ على أنّ هذا التركيب أو ذاك التعيد من الشاذّ، فإنّ هذه المواطن تنطوي على الأسس والأصول التي بني عليها حكم الشذوذ عنده، وهذا يتطابق على المواضع التي جاءت متّصفة بواحدة من الصفتين التاليتين:

- ١- الإشارة إلى وجوب استخدام هذه التراكيب كما هي وأنّها تصبح كالمثل، وهو غالباً ما يستأنس لها بشيء مما حكم عليه بالشذوذ.

(١) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن كان

(٢) اطر: الكتاب، ٢: ١١٥، ١٣٠، ١٦٣، ١٩٥، ١٩٦، ٢٦٩، و ٣: ٥٦.

٢ الإشارة إلى أن هذا التراكيب أو ذاك جاء مخالفاً للأصول أو النظائر لكثرة الاستعمال.

في ضوء هذا يمكن الإشارة إلى ما هو في حكم الشذوذ عند سيبويه وإن لم ينص عليه، فمن شذوذ التقعيد:

١- باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء، وهذا مخالف للأصول، فالأصل ألا يضاف شيء إلى الأفعال، والذي يؤكد شذوذ هذا التقعيد قوله "وتوسعوا بذلك في لاهر لكثرتة في كلامهم" . . ولا يضاف إلى الفعل غير هذا كما أن لدن لا تنصب إلا في غداة^(١).

٢- الإضمار في "لولا" و "عسى" ليس على القياس؛ فهذان الحرفان لهما في الإضمار هذا الحال كما كان للدن حال مع غداة ليست مع غيرها^(٢)، كما أن حذف الخبر بعد "لولا" شاذ، إذ إنه حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام كما حذف الكلام في "إما لا"^(٣).

٣- أفراد "مائة" من المائة الثالثة وحتى التاسعة شاذ؛ فهي بمنزلة المعداد والأصل أن توافق العدد في الأفراد والجمع، قال سيبويه: "و أما ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئتين أو مئتين"^(٤).

٤- حذف الفعل في الإغراء والتحذير تقعيد شاذ؛ "وحذفوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل وحذفوا كحذفهم حيث الآن . . وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم"^(٥)

٥- باب يحذف منه الفعل لكثرتة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل وذلك قولك: هذا ولا زعماتك^(٦)، ومثل ذلك ديار مئة، وديار عزة، وهذا يؤكد أن كثرة

(١) الكتاب، ٣: ١١٧ - ١١٩

(٢) الكتاب، ٢: ٢٧٥

(٣) الكتاب، ٢: ١٢٩

(٤) الكتاب، ١: ٢٠٩ - ٢٠٩

(٥) الكتاب، ١: ٢٧٤ - ٢٧٥

(٦) انظر، الكتاب، ١: ٢٨٠

الاستعمال هي التي سوتجت الحذف هذا شيء من شذوذ التقعيد الذي لم ينص
سيبويه على شذوذه نصاً صريحاً، ومثله كثير.

ومما جاء من التراكيب الشاذة التي لم يصرح بشذوذها

١- قول العرب "من أنت زيداً" فزعم يونس أنه على قوله من أنت تذكر زيداً،
ولكنه أكثر في كلامهم واستعملوا واستغنوا عن إظهاره.. وصار كالمثل
الجاري^(١).

٢- ومثل ذلك قولهم "إمّا لا" فكانه يقول الفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره، ولكنهم
حذفوا: لكثرة استعمالهم إيّاه وتصرفهم حتى استغنوا عنه بهذا^(٢).

٣- ومثل ذلك "حينئذ الآن، إنّ يريد واسمع الآن" وما أغفله عنك شيئاً، أي دع
الشك عنك، فحذف هذا لكثرة استعمالهم^(٣).

٤- وأمّا قولهم هذه الدار نعمت البلد، فإنه لما كان البلد الدار اتحموا التاء،
فصار كقولك: من كانت أمك وما جاءت حاجتك، فلزم هذا في كلامهم لكثرتهم،
لأنه صار كالمثل الجاري^(٤).

٥- ومن ذلك قولهم "لذ الصلاة" اختص هذا الكلام بحذف التثوين لكثرتهم كما
ختص لا أذّر ولم أبل لكثرتهم^(٥).

وهذا تمثيل أيضاً، إذ إنّ التراكيب المسموعة التي وصفها سيبويه مثل هذه
الأوصاف كثيرة في كتابه، واستخدام هذه التراكيب لا يختلف من استخدام الشاذة،
حيث تعتمد كثرة الاستعمال وعرف المتحدثين، وعلى ذلك فإنّ جلّ ما أشير إليه في
باب التحليل يدخل في دائرة الشذوذ، فالتحليل القصري كلّ من باب شذوذ
التراكيب، وقد نصّ سيبويه على ذلك في بعض المواطن والتحليل المفتوح يندرج

(١) الكتاب، ٢٩٢ ١

(٢) الكتاب، ٢٩٤، ٢٩٥-٢٩٥ مواظر ١٢٩ ٢

(٣) الكتاب، ١٢٩ ٢

(٤) الكتاب، ١٢٩ ٢

(٥) الكتاب، ٢٠٤ ٢

قسم كبير منه في باب شذوذ التقعيد، في ضوء ما سبق أحسب أن ما يقال عن الشاذ في الدراسات الحديثة هو مما يصدق على غير قليل من دراسات القدماء، ولكنه ليس كذلك بالنسبة لما اقتراف سيبويه في هذا الميدان، وإذا كانت هذه الدراسات لا تميز بين نحوي وآخر فإن هذا يعدّ مسووماً لما جاء فيها.

ولكن هذا المسوّغ يفتقد في دراسة مختصة بالشذوذ، وقد اشتملت على فصل مطول للحديث عن الشاذ عند سيبويه^(١)، ولبعد هذا الفصل عن كتاب سيبويه وفكره كن لا بدّ من الإشارة إلى مجمل ما جاء فيه من أفكار، ويتضح هذا الانقسام من إلقاء نظرة عابرة على بعض الأفكار التي ألق عليها الباحث، وقد جاءت على النحو التالي

يقول فتحي الدجني: إنّه بدأ في تجميع كلّ ما يتعلق بظاهرة الشذوذ عند سيبويه، وبعد هذا الجمع: "تأكد أن سيبويه لم يكن دقيق كلّ الدقة في اصطلاحاته"^(٢) كما أثبت "أنّ بعض المصطلحات مساو لمصطلح الشذوذ تمام المساواة، ولم يوجد بينهما تباين يذكر غير اختلاف ألفاظ وبذلك قسمت هذه الدراسة تقسيماً يتفق مع ما جاء به سيبويه في كتابه"^(٣)، فسببويه "استخدم اصطلاحات كثيرة بعضها يساوي مصطلح الشذوذ، والآخر يدانيه، وقد جاءت هذه الاصطلاحات مضطربة إلى حد ما"^(٤) كما أن سيبويه لم يكن دقيق في استخدام هذه المصطلحات وهي: مصطلحات بمعنى الشذوذ نحو لم يجز، ولا تقل، وقبيح وضعيف وغلط، ومحال، ومصطلحات الشذوذ وما في دائرته نحو: قليل وشاذ ونادر، وبعد أن يخلص الباحث المصطلحات التي بمعنى الشذوذ^(٥) يقول: "لا فرق عند سيبويه بين هذه المصطلحات من حيث المعنى"^(٦) ويبني على ذلك استنتاجاً آخر يقضي بضطراب سيبويه وإنّه

(١) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي عبد الفتاح الدجني ١٤٩-١٩٤

(٢) نفسه: ١٥٢، ١٥٨.

(٣) نفسه ١٥٢.

(٤) نفسه ١٦٤.

(٥) نفسه ١٦٣.

(٦) نفسه ١٧١.

كن عليه أن يصف هذه الظواهر بالشذوذ، لأنها شاذة من حيث هي خروج على القياس، ثم يقول: وكذلك عسيبت أخانا فهذا أسلوب شاذ في القياس وقد صرح بذلك سيبويه نفسه وكذلك سوف زيدا أضرب فهذا أسلوب شاذ في النحو لأنه خارج عن القياس المؤلف والذي قال عنه سيبويه لم يحسن وعلى هذا الأساس نقرر أن سيبويه لم يكن مهتماً أو بالأحرى دقيقاً في استخدامه لتلك المصطلحات^(١).

وفي اتجاه آخر يرى الباحث أن الشذوذ عند سيبويه يختص بالنثر مقابل اختصاص الضرورة بالشعر، وفي ذلك يقول: "يبدو أن سيبويه قد طبق ذلك المفهوم على مصطلح الضرورة في كتابه وقد اتضح في أثناء دراستي لظاهرة الشذوذ لديه أنه لم يحكم على أبيات الشعر بالشذوذ إنما حكم أنها ضرورة"^(٢).

إن مراجعة هذه الأفكار تقتضي أن نسترجع كل ما كتبنا عن المسعوع المشكل في هذه الدراسة، وأن نتجاوز ذلك إلى ما يجيء في فصل الخصوصيات اللغوية. ولكن هذا لا يمنع أن يقال هنا لقد كان من الممكن أن يكون هذا الفصل الذي عقده الباحث محقق لغرضه حين قال: "ولا نريد هنا أن نعالج ما ذهب إليه سيبويه في استعماله لتلك المصطلحات فحسب، بل نريد أن نعرف الفروق المشطية بين تلك المصطلحات إن وجد ذلك"^(٣) - لقد كان ذلك ممكناً لو لم يحاكم سيبويه في ضوء ما يختزن هو من أفكار

إن شيئاً مما استنتجه الباحث لم يكن مبنياً على مقارنة موضوعية لفكر سيبويه الذي لا يداخل بين هذه المصطلحات البتة. إن أيّاً من المصطلحات التي ساقها الباحث لا يمكن أن يقارب الشذوذ عند سيبويه.

فدستنتاج الكاتب الذي أُلح فيه على تناقض سيبويه واضطرابه جاء مبنياً على فكر مسبق كن يخرزته، ثم حاكم سيبويه في ضوءه، ظناً منه أن فكر سيبويه يقارب فكره، إن أحداً لا يمتلك مصادرة مشروعية فكر الباحث الذي يجعل من

(١) نفسه ١٧٢.

(٢) نفسه ٤١.

(٣) نفسه ١٧٠.

الشذوذ كل ما خالف القياس، فله أن يفهم الشذوذ على النحو الذي يرتثيه، أما أن يجعل هذا الفهم معياراً يحاكم سيبويه في ضوءه فهذا ما لا يسلم به.

إن اختلاط المفاهيم في ذهنه جعله يظن أنها تختلط في ذهن سيبويه في الوقت الذي كانت فيه جد متميزة عند سيبويه.

إن الباحث لم يقدم شيئاً يثبت ما أشار إلى ثباته من تساوي هذه المصطلحات، اللهم جمعه لبعض ما حكم عليه سيبويه بهذه الأحكام، أما مقولته الأخيرة: "وكذلك عسيت أخان"، فهي تنسف ما أراد إثباته، ولا أعرف كيف أدخل "عسيت أخاناً" في باب الشذوذ عند سيبويه؟ وكيف ينص على أن سيبويه نفسه صرح بذلك؟ لقد غاب عنه أن هذا التركيب ذاته حكم عليه سيبويه بعدم الجواز حين ميز بينه وبين قولهم "عسى الغوير أنؤسا"^(١)، أما سوف زيدا أضرب، فهو لا يحسن عند سيبويه في التقعيد الشمولي، ولكنه جائز في الشعر، وهو لن يكون في دائرة الشذوذ، لأنه لم يطرد استخدامه، إن هذا الخط ما كان ليكون لو ابتعد الباحث عن مخزونه المضمحل حين حاول استجلاء الفوارق الدقيقة بين هذه المصطلحات، فالقليل والضعيف والمحال وما لا يجوز والنادر لا تدخل في فكر سيبويه من الباب الذي يدخل منه الشذوذ. أما مقولة الكاتب الأخيرة التي يجعل فيها الشذوذ مختصاً بالذئب والضرورة مختصة بالشعر، فهي لا تختلف عن أفكاره السابقة في بعدها عن كتاب سيبويه، ذلك أن سيبويه قد حكم بالشذوذ على غير شاهد شعري في كتابه، ولكن الغريب أن يكون الباحث قد جمع هذه الشواهد في دراسته ونقل ثمة رأي سيبويه فيها^(٢).

وفي ضوء فكر الباحث الذي يعتقد أن "القليل" هو من مصطلحات الشذوذ، فإن هذا الاعتقاد يتسلف استنتاجه، فكثيرة هي شواهد الشعر التي حكم سيبويه عليها بالقلّة والضعف، ولكن مقصوده بهذا الحكم لم يكن كما فهمه الباحث.

وفضلاً عن هذا فقد أشار سيبويه في غير موطن إلى أن الاضطراب يقع في
استنث.

(١) انظر: ١٨٦

(٢) انظر: ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧

وبعد فإن شيئاً من التناقض أو الاضطراب لم يكن في فكر سيبويه في هذا السياق، ولكن ابتناقض كان قائماً في ذهن الباحث -بأثر من دراسات النحويين بعد القرن الثاني- قبل أن يدرس الشذوذ عند سيبويه، ورافقه حتى فرغ من دراسته.

أحكام متفرقة

يتصل بالمسموع المشكل مجموعة من الأحكام التي لا تدلّ على كمّ المسموع أو جودته، كما أنها لا تدلّ على شذوذه، وما جاء منها حكم جودة لم يرد حكماً على مسموع.

الخطأ واللحن:

على الرغم من أن اللحن كان قد اشتهر وشاع منذ بدايات التقعيد النحوي، فإن سيبويه لم يلتفت لأي نموذج من النماذج التي تروى في باب اللحن والخطأ.

وقد جاء حكم الخطأ مفرداً عشر مرّات في كتابه، وجاء حكم اللحن مفرداً مرة واحدة، وجاء مجتمعين في موطن واحد،

وبمتابعة هذه المواطن يتضح أنها لم تكن حكماً على المسموع، بل كانت تأتي في واحد من المسلكين التاليين:

١- أن يكون الحكم بالخطأ موجّهاً إلى افتراضات النحويين وتفسيراتهم؛ فيزعم يونس أن الرفع الذي فسّره الخليل وسيبويه خطأ^(١)، أو أن يزعم الخليل أن ما ذهب إليه يونس خطأ^(٢)، أو يزعم سيبويه أن افتراض عيسى خطأ^(٣)، أو قد يكون الخطأ موجّهاً إلى افتراض أناس من النحويين^(٤)، كما جاء اللحن موجّهاً لثل هذا الافتراض في موطن واحد^(٥).

(١) الكتاب، ٧٧:٢

(٢) الكتاب، ٢، ٢٦٦ و ٣، ٥٢٥

(٣) الكتاب، ٣، ٤٧٢

(٤) الكتاب، ٢، ٩٩

(٥) الكتاب، ٢: ١٨٤

٢- أن يكون الحكم بالخطأ في إطار الاحتراز والتصور الذهني الذي يهدف إلى تحصين التقعيد، من مثل قول سيبويه "ولو أضيفت إلى الياء الكاف التي تجرّ بها لقلت ما أنت كي والفتح خطأ"^(١)، ومن هذا القبيل ما يأتي ضمن الموازنة بين الشعر والكلام، قال: "فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ"^(٢).

وكما يتضح من هذه المواطن فإنّ الخطأ واللحن مترادفان، وكلّ منهما يدلّ على الخطأ الصراح، غير أنّ هذا الحكم لم يأت حكماً على المسموع إلّا مرة واحدة حين جاء معاً، قال سيبويه: "و أمّا أهل المدينة فينزلون هو هاهنا بمنزلة بين المعرفتين، ويجعونها فصلاً في هذا الموضع، فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا، وقال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن وكان الخليل يقول والله إنّه لعظيم جعلهم هو فصلاً في المعرفة وتصييرهم إيّاه بمنزلة "ما" إذا كانت ما لغوا"^(٣) هذا نصّ طبعة بولاق، وفي طبعة هارون جاء بعد كُتْمَ اللحن: يقول: لحن وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنّه قرأ "هؤلاء بناتي هنّ أظهر لكم فنصب"^(٤)، ومع أنّ هذا الحكم كان لأبي عمرو ولم يكن لسيبويه، فقد روي في بعض المراجع^(٥) منسوباً إلى سيبويه نفسه دون ذكر أبي عمرو.

غير أنّ هذا النصّ فيه من الاضطراب واللبس الشيء الكثير، إذ يصعب تقبل الفقرة التي جاءت مزيدة في طبعة هارون، وحين حاولت استقصاء ما يمتّ لهذا النصّ بنسب وجدت أنّ زيادة طبعة هارون مقحمة على الكتاب، وقبل عرض هذا، يحسن أن نقف عند لبس آخر متسبّب عمّا نقله سيبويه عن الخليل الذي كان يقول: "والله إنّه لعظيم جعلهم هو فصلاً" ممّا يوحي بظنّ مؤداه أن سيبويه يجعل من هذه المقولة تعقيب على تلكم القراءة، وأنّ الخليل كان يستعظم هذا الأمر، ويراه ممّا لا

(١) الكتاب، ٢: ٣٧٣ وأعيد في ٢: ٢٨٥ وانظر: ٣: ١١٩.

(٢) الكتاب، ٣: ٢٦٢، ١: ١٠١.

(٣) الكتاب، بولاق، ١: ٣٩٧.

(٤) الكتاب، ٢: ٣٩٧.

(٥) انظر: مجالس شُعَب، ١: ٢٥٩.

يجوز^(١)، ولكن مقصد الخليل كان ضد هذا تماماً، ولم يكن له علاقة بهذه القراءة، وإنما استخدم لفظ التعظيم هنا بمعناه المعجمي المباشر؛ ذلك أن الخليل شدته هذه الروعة في التمييز بين المعرفة والتكرة، والتمييز بين الركنين المتصلين وما يجيء فضلة في استخدام ضمير الفصل، فاستعظم هذا الأمر من باب أنه وجده رائعاً معجباً^(٢)، فهذا كلام مستأنف، لا علاقة له بحكم اللحن السابق، وعلى ذلك يبقى الإشكال منحصرًا في علاقة قراءة ابن مروان بكلام أبي عمرو، فما الرابط بينهما؟

إن ثمة مواضع مضطربة في كتاب سيبويه، ومراجعة هذه المواضع تؤكد أن مصدر الاضطراب يتمثل في الزيادة ولا يتمثل في النقصان، وهذه الزيادة غالباً ما تكون إضافات وتوصيحات إلى ما يبدو غامضاً من كلام سيبويه، وعلى ذلك فمن المرجح أن يكون الاضطراب هنا ناشئاً عن زيادة ما جاء في نسخة هارون، والقرائن المنطقية والسياقية تؤكد هذا على النحو التالي

١- إنَّ جلَّ المواطن التي جاءت مرتبطة بلفظ "يقول" أو "يريد" أو "يعني" هي من المواطن الطارئة على متن الكتاب أضافها بعضهم لتوضيح مقصد سيبويه، وقد أشار المحقق إلى بعض هذه المواطن، وعقّب على بعض ما أشار إليه بقوله: "يبدو أن هذا من كلام الأخفش"^(٣) وما لم يشر إليه المحقق كثير، فتحة غير قليل من المواضع التي جاءت مرتبطة بهذه الألفاظ ولا يشك في زيادتها^(٤).

٢- ليس هناك علاقة تربط بين ما قاله أهل المدينة الذي رآه أبو عمرو لحناً بين التركيب الذي جاء في القراءة، ولو أراد أبو عمرو أو سيبويه أن يحكم عليها باللحن، لحكم عليها بسبب آخر، وهو أن "ما بعدها لا يفسد تركه اكلام" فهنّ ليست واقعة من متلازمين، بل جاءت بعد انتهاء الكلام، وهي بين معرفتين

(١) انظر: سيبويه: والقراءات، أحمد مكي الأنصاري، ٤٧، بالحاشية.

(٢) وهذا ما فهمه جعفر عياينة في كتابه "مكاشفة الخليل من أحمد في النحو العربي" ٥٦.

(٣) انظر، الكتاب، ١- ١٤١ و ٢- ٢٢٢، ٢٢٠- ٢١٠، ٥٢- ٨٠، ١٩٢، بالحاشية.

(٤) انظر الكتاب، ١- ٢١، ١٧٤، ٤٢٧ و ٣- ٧٧، ٢٥٠، ٢٧٨ و ٤: ٢٥٥.

فالأول معرفة والثاني في حكم المعرفة، وهذا ما لا يغيب عن سيبويه أو أبي عمرو، ولذا فلا يمكن أن يكون اللحن هنا معللاً بالسبب المنقول في بداية النص، والسؤال بعد هذا لماذا أقحمت هذه الفقرة على متن الكتاب؟

يبدو أن من أضاف هذه الفقرة دخلت عليه بعض ملابسات الفقرة السابقة على النحو التالي:

١- عجم أن أبا عمرو حكم على هذه القراءة بعدم الجواز حين جاء بها عيسى بن عمرو^(١)

٢- أنه وجد اسم "ابن مروان" في الفقرة الأولى، ثم وجد هذه القراءة منسوبة إلى قارئ، يسمى بهذا الاسم.

٣- غاب عنه أن أبا عمرو لم يجز هذه القراءة لسبب آخر غير هذا الذي حكم لأجله باللحن هنا، فظن أن النص فيها كالنصب في باب الفصل بين النكرة واسمعرفة أو بين النكرتين.

ثم دمج هذا كله وصاغ هذه الفقرة، ولكن غاب عنه أن "ابن مروان" هذا الذي نسبت إليه هذه القراءة لم يكن مدنيا وإنما كان كوفيا، إذ لم يقرأها مدني مسمى بهذا الاسم على هذا النحو^(٢)، فابن مروان صاحب القراءة لم يكن في مخيلة أبي عمرو حين جعله لاحنا. وإنما كان في ذهنه "ابن مروان" آخر

وعلى ما يبدو فإن ابن مروان المدني الذي قصده أبو عمرو هو نحوي من نحة المدينة، وليس قارئاً من قرائها، ولم يرد سيبويه "بأهل المدينة" قراء أهل المدينة، بل أراد "نحويي المدينة"، ولكن عدم شهرة هؤلاء النحويين حال دون تبين مقصد أبي عمرو، خاصة وأن الإسناد إليهم جاء في موطن آخر إسناد قراءات لا إسناد آراء^(٣)

(١) اسطر: طبقات فحول الشعراء، ١: ٢٠ وطبقات النحويين واللفويين: ١١

(٢) انظر الكتاب، ٢: ٣٩٨ الحاشية.

(٣) الكتاب، ٣: ٥

وعلى ما يبدو فإن أبا عمرو كان أكثر نحاة البصرة اتصالا بنحاة المدينة الذين كانوا يتعاطون التحو في عهده، ومما يؤكد وجود نحويين في المدينة قول سيبويه "وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة، قل: هذا بمنزلة قولنا ي زيد"^(١)، فلا يشك هنا أن أهل المدينة هم نحويون لا قراء. وقد أشار الفراء - أيضا - إلى وجود نحويين في الحجاز، وكانت لهم آراء في النحو، فهم الذين أجازوا الفصل بين المتضامين، ونص القراء نصا صريحا فقال: "وهذا مما كان يقوله نحوي أهل الحجاز"^(٢).

ومن هنا فإن زيادة طبعة هارون مقحمة على الكتاب، يؤكد هذا أن النص لم يكن مثبتا في طبعة ليدنبرج التي اعتمدت على غير قليل من أصول المخطوطات التي خرجت بمعرفة جمهرة من العلماء على ما قال عبد السلام هارون في مقدمته

هناك مروان الذي قصده أبو عمرو نحوي مدني، في حين أن صاحب القراءة قاري، كوفي، وصاحب أبي عمرو كان يلحن حين جعل هو فصلا بين النكرتين، أما الكوفي فقد جعل هو فصلا بعد تمام الكلام.

وبهذا يتضح أن هذا الموطن كان يسوق المواطن السابقة في أنه كان حكما على افتراضات النحويين، ولم يكن حكما على المسموع

الغلط والوهم

مع أن مصطلح "الغلط" قد يبدو مرادفا للخطأ واللحن اللذين أشير إليهما سابقا، فإن استخدام سيبويه هذا المصطلح يؤكد أنه ليس هناك أية صلة بينه وبينهما، إذ إن مسالك استخدامه، ومقتضياته، تختلف اختلافا كلياً عن مسالك استخدامهما

فمصطلح الغلط يرتبط ارتباطا مباشرا بالمسموع، مما يوحي بأنه حكم عليه، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بمصطلح آخر هو "التوهم"، وهما معا يرتبطان بما يعبر عنه سيبويه بالخبة وأثر ما في النفس.

(١) الكتاب، ٢: ١٨٥

(٢) معاني القرآن، ١: ٢٥٨

إن هذه المصطلحات -كما يؤكد استخدام سيبويه لها- ليس لها علاقة بالحكم على كم المسموع أو جويته، أو خطئه ولحته، وكان من حق المسموع الذي جاء مرتبطاً بها أن يعالج في باب التأويل، غير أن التقارب بين الخطأ والغلط في المعنى المعجمي، كن لا بد من اعتماده في هذا المقام، ومن هنا جاء حشر الغلط والتوهم في موضع نال لموضع الخطأ، قال ابن هشام: "ومراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، وبوضحه إشادة البيت، وتوهم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأننا متى جؤزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم"^(١).

وما توهمه ابن مالك في فهم مصطلح سيبويه سار عليه بعض المحدثين^(٢) وربما كان غموض معنى التوهم -أيضاً- هو السبب في الإصرار على أن الغلط والخطأ من باب واحد، بل ربما كانت مقولة ابن هشام هي السبب في الإصرار على هذا الفهم، ذلك أنه قال: "إن الغلط عنده ما عبر عنه غيره بالتوهم. والحق أن الغلط عنده ما عبر عنه هو بالتوهم، فهو يربط ربطاً محكماً بين هذين المصطلحين في غير موطن، وهذا ما يتضح من متابعة المواطن التي جاء فيها هذان الحكماء قال سيبويه: "واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهيون، وإنك وزيد ذاهبان؛ وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيرى أنه قال- هم، كما قال ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً، على ما ذكرت لك"^(٣).

فالغلط في هذا الموطن وصّحه بقوله "فيرى أنه قال: هم"، وهذا هو التوهم بعينه. ويؤكد هذا مجيء سيبويه ببيت زهير في غير موطن مرتبطاً بالتوهم والنية، قال "ونظير جعلهم لم أنك ولا أنتيك وما أشبهه بمنزلة الاسم في النية، حتى كأنهم قالوا: لم يك إتيان إنشاء بعض العرب قول الفرزدق: .. ومثله قول زهير "الشاهد" لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى وكانت مما يلزم الأول نووه في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول"^(٤) وفي موطن آخر

(١) معنى اللبيب: ٢٦٢

(٢) انظر: أبو زكريا القراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي الانصاري ٢٨١، سيبويه والقراءات ١٢٠، ١٢٨، والكتاب بين المعيارية والوصفية: ٦٧، وسيبويه جامع النحو العربي، فوزي مسعود: ٢٩-٤٠، ٥٤، ٥٦.

(٣) الكتاب، ٢: ١٥٥

(٤) الكتاب، ٣: ٢٨-٢٩

والإشراك على هذا التوهم بعيد كبعد "ولا سابق شيئاً"^(١) وعقب عليه في موطن رابع . فإنما جرّوا هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكانهم قد اثبتوا في الأول الباء .. فعلى هذا توهموا هذا"^(٢) وفي موطن خامس ربطه بالتوهم ونصّ على أنّه غلط^(٣).

هذا يؤكد ترادف هذه المصطلحات، الغلط والتوهم و "فاعلية ما هي الذية"، وأنه لا يراد بالغلط معنى الخطأ.

وبمراجعة المواطن^(٤) التي جاءت فيها هذه المصطلحات يتضح

١- أنّها تزوي معنى واحداً، فالغلط يرادف التوهم، وهما معا يعتمدان على الذية وأثر ما في النفس من فاعلية الأنساق اللغوية التي ترتبط بالمسموع الذي جاء من هذا القليل.

٢- أنّ هذه المصطلحات جاءت مرتبطة بالمسموع جملة، فثمة توهم وغلط في الشعر وكلام العرب، وثمة توهم وغلط في التراكيب الواردة في اذكر الحكيم، قال سيبويه "وسالت الخليل من قوله عز وجل فأمسّدق وأكن من الصالحين" فقال هذا كقول زهير:

بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جاثياً

فإنما جرّوا هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكانهم قد اثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكانهم قد حزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا"^(٥) فلم يقصد الخليل هنا أنّ ربّ العزة جل وعلا قد توهم وظنّ أنّه جاء "بكذا" ثمّ بنى على ما لم يجيء به حكماً، وإنما قصد أن هذا التركيب جاء على النمط العربي، الذي

(١) الكتاب، ٣: ٥١

(٢) الكتاب، ٣: ١٠٠ - ١٠٠

(٣) الكتاب، ٤: ١٦٠

(٤) انظر فضلاً عما ذكره الكتاب، ١: ٢٤٨، ٢: ٣٦٦، ٣: ٢٨٥ و ٢: ٤٢، ١٤٠، ٢٤١ و ٣: ٨٧، ٩٠-٩١، ٤٦٢ و ٤: ٣٥٦.

(٥) الكتاب، ٣: ١٠٠-١٠١ وانظر: نصاً آخر في ٣: ٩٠-٩١.

جاء القرآن من جنسه، ومن هنا لا يقال لا يجوز الحكم بالتوهم على التراكيب القرآنية بأثر من فهم ظاهر لفظ التوهم والغلط، فهذا تفسير وليس حكماً، وفي موطن آخر قال سيبويه في تفسير نصب المصدر في مثل "له صوتٌ صوتٌ حمارٌ" وهذا شبيه في النصب لا في المعنى بقوله تبارك وتعالى "وجعل الليل سكناً والشمس والقمر حاسباناً" لأنه حين قال جعل الليل سكناً، فقد علم القارئ أنه على معنى جعل، فصار كأنه قال: وجعل الليل سكناً، وحمل الثاني على المعنى فكذلك له صوت، فكانه قال: فإذا هو بصوت، فحمله على المعنى فنصبه، كأنه توهم بعد قوله له صوت: يصوت صوت الحمار أو يبديه، أو يخرج صوت حمار^(١).

٣- أن مضامين هذه المصطلحات كانت تؤثر في مجرى الكلام العربي كما يرى سيبويه قال "كما توهموا في هلكى وموتى ومرضى أنه فع بهم، فجاءوا به على مثال جرحى وقتلى"^(٢) وينص في موطن آخر على أثر الغلط في تحديد مسائل الكلام فيقول، "وإن جاء اسم نحو الناب لا تدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمه على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء، لأنها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبين لك، ومن العرب من يقول في ناب: نويب فيجيء بالواو، لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر وهو غلط منهم"^(٣).

ومثل هذا ما يتراءى في محاولته تفسير تغاير التميمية والحجازية في قولهما: "أما النبل فنبيل"، برفع النبل تميمية ونصبها حجازية قال "رقد ينصب أهل الحجاز في هذا الباب بالالف واللام؛ لأنهم قد يتوهمون في هذا الباب غير الحال، ومنو تميم كأنهم لا يتوهمون غيره ... فكان الذي توهم أهل الحجز الباب الذي ينتخب لأنه موقوف له"^(٤) أراد أن يقول: إن أهل الحجاز نصبوا المعرف حين نصبوه لأنهم توهموا أنه ليس حالاً، وإن بني تميم رفعوه حين رفعوه لأنهم توهموا أنه حال، فابتعدوا عن النصب

(١) الكتاب، ١: ٣٥٦

(٢) الكتاب، ٢: ٤٢

(٣) الكتاب، ٣: ٤٦٢

(٤) الكتاب، ١: ٢٨٥

٤- أن التوهم والغلط ليسا عملية اعتباطية، يتوهم المتكلم أنى شاء، ولكنهما عمليتان مبنيتان على تداخل الأنساق وتجاذبهما، وهذا ما يفهم من مقابلة موقف سيبيويه من قولهم "له صوت صوت حمار" الذي مر ذكره، حيث فسّر النصب بالتوهم، بموقفه من قولهم "له يد يد حمار"، حيث يجب الرفع، لأنه لا مجال لتوهم! قال: "هذا باب لا يكون فيه إلا الرفع وذلك قولك: له يد يد الثور، وله رأس رأس الحمار، لأن هذا اسم ولا يتوهم على الرجل أنه يصنع يدا ولا رجلا وليس بفعل"^(١).

٥- أن أهمية الظاهرة اللغوية التي بدرجها سيبيويه في باب التوهم أو الغلط، لا تعتمد على هذا الحكم، ومن ثم فليست هذه المصطلحات كالمصطلحات الإجرائية، التي عرضنا لها في مجمل هذا الفصل، فالتوهم والغلط مصطلحان من مصطلحات التفسير والتأويل التي تعد قواعد ثانوية في الدرس لنحوي.

ولذا فأهمية المسموع المرتبط بالتوهم والغلط تعتمد على مدى فاعلية هذا التوهم في توجيه الظاهرة اللغوية عند العرب، فبعض ما فعّره سيبيويه بالتوهم يدخل في باب الشاذ من مثل: "هلكى" و "موتى" ومن مثل، "مصائب" حيث يطرد استخدام هذه الكلمات كما هي، وعلى هذا فإن التوهم قد يصلح لتفسير كلمتين متقاربتين ولكنه لا يعني أنهما متساويتان في الحكم. قال سيبيويه: "فأما قولهم مصائب فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن "مصيبة" فعيلة وإما هي مفعلة. وقد قالوا "مصاوب"^(٢) وعبرة سيبيويه وقد قالوا هي العبارة التي يسوقها في قسم اللغة ليشير بها إلى الوجه الأقل اطّرادا، أو الأقل قبولا، وعلى ذلك فالأصل في الاستعمال مصائب على التوهم، ويجوز مصاوب على القياس، ولكن الأولى أولى، ومثل مصائب في التوهم "معانث" ولكن الأصل في الاستخدام معانث وقد يجوز معانث، فالتوهم ليس حكما، وقد يشار هنا إلى ما توهمه الانصاري^(٣) حين ظن أن

(١) الكتاب، ١: ٢٦٦

(٢) الكتاب، ٤: ٢٥٦

(٣) انظر سيبيويه والقراءات، ٨٦- مع الإشارة إلى أنه يوافق سيبيويه في القول بالتوهم ١٦٢- ومثله فوزي مسعود في كتابه "سيبيويه جامع النحو العربي" ٢٩-٤٠.

الغلط يعني الخطأ، ولم يقتصر على ذلك وإنما قام بخلط التشابهات ظناً منه أنها تختلط عند سيبويه، فحين حكم سيبويه على مصائب بالغلط والتوهم، فقد ظن أنه يصدر حكماً، وأن هذا الحكم ينسحب على "معاش" التي جاءت في قراءة الذكر الحكيم، وهذا صحيح في المقابلة وليس كذلك في الاستنتاج "فمصائب" جاءت كذلك على الغلط ومثلها "معاش" ولكن "مصائب" تدخل في صميم العربية أكثر من دخول مقابلها "مضروب" في حين أن "معاش" لا تدخل في الفصحى كما يدخل مقابلها "معاش".

وبعض ما فسره سيبويه بالتوهم رديء قال: "وزعم أبو الخطّاب أن ناساً من العرب يقولون أدع من دعوت فيكسرون العين، كأنها لما كانت في موضع جزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنه لا يلتقي ساكتان، كما قالوا رد يا فتى وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط"^(١)، وهذه الرداءة ليست متسببة من الغلط، إذ إن الغلط هنا معرلة تفسيرية كما وضحا سيبويه

وبهذا يتضح أن مصطلح الوهم واحد من الركائز الرئيسة التي يرتد إليها غير قليل من القواعد الثانوية المعتمدة في الدرس النحوي، فالحمل على الجوار، والحمل على الموضع، بإطلاق، وغير قليل من مواضع المشابهة والمقاربة في العمل، وما يتصل بهذا من إشراب فعل معنى فعل آخر، وبدل الغلط والنسيان، كل هذه القواعد تدخل في إطار الوهم والغلط، وإذا كان سيبويه لم يشر إلى هذه المصطلحات لفظاً، فإن معالجة الشواهد التي جاءت منطوية على شيء من هذه القواعد تدل على أن ذلك كله لا يختلف عن التوهم والغلط، وقد جاء الإجراء على الموضع والحمل على المعنى في اثنين وعشرين شاهداً شعرياً^(٢) وسبع آيات من الذكر الحكيم^(٣)، وقد جاء بعض ذلك مرتبطاً بلفظ الغلط والتوهم، وهذا يؤكد أن الحمل على المعنى لون من

(١) لكتاب، ٤، ١٦.

(٢) انظر الكتاب، ١، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٩٤، ١٧٠، ١٧٤، ٢٨٨، ٣٠٦، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣١٧ و ٢٩٠، ٣.

(٣) انظر الكتاب، ١، ٦٥، ٩٥، ١٧٢، ١٧٤، ٢٥٦ و ٩٠، ٣، ١٠٠.

ألوان التوهم والغلط. وقريب من التوهم ما جاء من باب تذكير ما حقه التائيت أو تائيت ما حقه التذكير بأثر من إضافة المذكر إلى مؤنث.

ولعل مصطلح الوهم كان يغني النحويين الأوائل عن غير قليل من هذه القواعد، إذ إن هذا المصطلح يطرد بشكل واسع في كتاب الفراء^(١) وهو يستخدمه لتفسير التراكييب التي تدخل في باب الحمل على المعنى أو الحمل على الجوار والتضمنين وما شاكل ذلك.

المسموع المشكل وتداخل الأحكام

وإذا صح أن مسالك أحكام الكم تختلف عن مسالك أحكام الجودة، وهما معا يختلفان عن حكم الشذوذ، فإن مجيء سيبويه بأحكام مزدوجة على ظاهرة ما لم يكن من باب خلط الأحكام، بل كان من باب اجتماع علل موجبة لها، ومن هنا فإن هذه الأحكام تتداخل حين يكون هناك ما يوجب اجتماعها.

وعلى الرغم من أننا قد أشرنا إلى وجود شيء من التباين بين حكمي الضعف والقبح، فإن اجتماع هذين الحكمين لم يأت في إطار الحكم على المسموع، وهذا مظهر تميزهما، وإنما جاء في إطار التصور والاحتراز، ومثل هذا اجتماع أحكام الجودة معا "قبيح ضعيف" و "ضعيف خبيث" و "رديء قبيح" و "رديء خبيث" وهي ترتبط في أغلب الأحيان بافتراضات نحويتين أخريين^(٢) أو بافتراضات سيبويه نفسه^(٣) ولأنها لا ترتبط بالمسموع فليس مهما أن يكون هناك فارق بينها في هذا الإطار

وأهم في هذا المقام هو جمع سيبويه حكمين مختلفين في الاتجاه، كأن يجمع بين لجودة والكم، أو بين أحدهما والشذوذ.

(١) انظر مباني القرآن، ١: ٤، ٦١، ٦٧، ٨٩، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٩، ٢٢٤، ٢٢٠ وهو يستخدم مصطلح "النية" وما يشتق منه مرادفاً لمعنى التوهم "انظر منه ١: ١٤٩، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٣، ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٤، ١٨٨، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧، ١٩٨.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٣٦٢، ٣٦١، ٣٨٩، ٤٣٤ و ٢: ١٢٤، ٣١٨ و ٣: ١٥٩، ٥٠٢.

(٣) الكتاب، ٢: ١٥٩.

وبكته لم يجمع بين أحكام الكمّ والجودة غير مرات معدودات "قليل ربي" (١) و"قليل خبيث" (٢)، وهذه المواطن ترتبط بالخصوصيات اللهجية، وليس أيّ حكم منها متسبب عن الآخر، فالقلة تحديد لانتشار الظاهرة، والرداءة أو الخبث مصدرهما داخلي، وبمعنى آخر فقد نظر سيبويه إلى هذه الظواهر من زاويتين زاوية داخلية ففحص انساقها الداخلي (٣)، وزاوية خارجية ففحص سعة انتشارها بين القبائل، ويلحظ أنّ سيبويه لم يجمع قطّ بين "القليل والخبث" وهذا يعزّز اختصاص القبيح بالتصور والافتراض

أمّا الشذوذ فلم يجتمع مع أيّ حكم من أحكام الجودة، وهذا يؤكّد بُعد مضمونه عن المعنى التقويمي، وقد جاء مجتمعاً مع حكم القلة أو الخصوصيّة اللهجية في بعض المواضع.

قال سيبويه: "وقد أبدلت الدال والسين في 'ست' وهذا قليل" (٤)، وقال في موطن آخر: "هذا باب ما كان شاذّاً مما خففوا على السنتهم، وليس بمطرّد فعن ذلك ست" (٥).

ففي المقالة الأولى أشار إلى قلة نظائر 'ست' وفي المقالة الثانية أشار إلى شذوذ هذا الإبدال، وهي داخلة في العربية كما هي

وقال: "وقد تركوا التعبير في مثل حنيقة ولكن شاذّ قليل" (٦)، أراد سيبويه: إنّه شاذّ من حيث مخالفته للنظائر، ولا يُعرف فيما إذا أراد بالقلة ههنا قلة النظائر -وهي متحققة- أم أراد قلة المتحدثين. وفي موازنة بين اللهجة الحجازيّة ولهجة التميمية في إبدال ياء 'هذي' هاء، حيث تبدل في لغة الحجازيين يقال سيبويه:

(١) الكتاب، ٣: ٥٥٥

(٢) الكتاب، ٨، ٢٨٩ و ٣، ٢٢٩

(٣) انظر: الفصل الرابع

(٤) الكتاب، ٤، ٢٨٩

(٥) الكتاب، ٤: ٤٨٦

(٦) الكتاب، ٣: ٢٢٩

”وهذه الهاء لا تطرد في كلّ ياء هكذا وإنما هذا شاذّ ولكنه نظير للمطرّد الأول“^(١) أي أن هذا الشذوذ ملتزم في لهجة الحجازيين حسب، وهي تعاوي في استخدامها ما جاء في لهجة التميميين.

(١) الكتاب، ٤: ١٨٧

الفصل الرابع المسوع المعتمد في التقييد المخصوص

تصنيف:

روي عن الخليل أنه قال: 'فالشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده، ومدّ المقصور وقصر الممدود، والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته، واستخراج ما كُلت الألسن عن وصفه ونعته، والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد، ويبعدون القريب، ويحتج بهم ولا يحتج عليهم، ويصورون الباطل في صورة الحق، والحق في صورة الباطل^(١).'

وقال ابن نوفل: 'سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت ممّا سمعته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال لا، فقلت كيف تصنع فيما خالفك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات^(٢)'.

ويُتحد مع موقف أبي عمرو هذا ويكمّله موقف عيسى بن عمر في حوار مماثل: إذ قال علي بن محمد بن سليمان: 'وقلت له يوماً أخبرني عن هذا الذي وضعت، يدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا، قال: قلت: فمن تكلم بخلافك واحتذى على ما كانت العرب تتكلم به أترأه مخطئاً؟ قال لا، قلت: فما ينفعك كتابك؟^(٣)'.

(١) منهاج البلاغة، حازم القرطاجني: ١٤٢-١٤٤

(٢) طبقات النحويين واللغويين، الراسدي: ٣٩.

(٣) طبقات النحويين واللغويين: ٤٥

هذه الأقوال- على إيجازها- تعد أركاناً تأسيسية لتقعيد النحوي عند الجيل
لأول، وأحسب أن جل ما قيل عن الضرورة واللهجات في التنظير النحوي اللاحق
كان برحي منها، ولا أشك أيضاً- في أن تقعيد سيبويه لهذين المستويين كن
مرتكزاً إبيها بشكل مباشر.

لذلك فإن الكشف عن مضامين هذه الأقوال يعد ضرورة لا بد منها قبل الحديث
عن انتقيد المخصوص عنده، وهو يعد - بحق- تطبيقاً متسقاً لهذه المضامين.

تشير مقولة الخليل إلى ركائز التقعيد للغة الشعر في إطارها المخصوص وهي
تؤكد الأمور التالية.

١- أن لشعراء أساليب خاصة ضمن الإطار العام للغة، وهدفهم من هذه الأساليب
تقريب البعيد وإبعاد القريب، وإظهار الحق في صورة الباطل وضده، وهذا
يعني:

١- أنهم لا يحتاجون لهذه الأساليب لمواجهة عجز في قدرتهم اللغوية، أو
لضيق تسببه قيود الشعر: "الوزن والقافية"، وإنما يحتاجون لهذه
الأساليب قصداً إليها وإبرادتهم: "أنى شاءوا"، جرياً وراء المعنى
والأسلوب الذي يهدف إلى معايرة الواقع، لهذا لم يشر الخليل إلى
اضطرار أو إلجاء.

ب- أن حاجة الشعراء هذه تقتضي أن نفصل بين لغة الشعر ولغة النثر
بمقدار محدد، ومقدار هذا الذي "يجوز لهم ولا يحوز لغيرهم"، غير أن
هذا الجائز لهم ليس خارجاً على اللغة، فلو كان خارجاً عليها لاحتج عليهم،
ولكن الاحتجاج بهم يؤكد أن شمة ما يربط هذا الذي جاز لهم بذلك الذي
جاز لهم ولغيرهم، ولذا فإن الفصل بين لغة الشعر والتقعيد الشعولي لا
يكون فصلاً كلياً، بل يكون تمييزاً لجوانب الافتراق.

٢ أن تلكم الأساليب الخاصة بالشعراء لا تهمل وإنما تحلل: "يحتج بهم ولا يحتج
عليهم"، وهذه الأساليب ليست خطأ لأنهم يستخرجون من اللغة "ما كَلَّت الألسن
عن وصفه ونعته، والأتهان عن قهقهه وإيضاحه"، وكأنني به يؤكد أن تحليل هذه

الأساليب سيختلف بحسب اختلاف أفهام المحللين لها بناء على تفاوت العقول في فهم هذا الذي استخرجه الشعراء، فما يستخرج بفهم وتبصر يحتاج إلى فهم وتبصر في إيضاحه، لذلك فحين سأل الخليل الأصمعي^(١) عن معنى كلمة في بيت شعر فإنه " طحن يوماً أجمع" في حين أجاب أبو عمرو للحظته حين سئل عن الكلمة ذاتها^(٢).

٣- أن هذه الأساليب التي يفوضون عليها، وعلى الرغم من أن الأذهان تكل من فهمها، فإن ذهن الخليل لم يكل من بيان الأطر العامة التي تترد إليها، والمتعنتة في تخصيص العام وتعميم الخاص، ومد المقصور وقصر الممدود، وتصريف اللفظ وتقبيده، وتفريق الصفات، ثم الجمع بين السعات وهذه الأطر في مجملها تؤكد أن ثمة علاقة وطيدة بين هذه الأساليب التي يأتي بها، لشعراء والإطار العام للغة.

٤- لربما يفهم من قول الخليل "والجمع بين لغاته" أنه يعني الوجوه، ولكن إذا ما أخذت الكلمة على ظاهرها "لهجاته" فإن هذا يؤكد أمرين.

أ- أن بعض ما يجوز للشعراء ولا يجوز لغيرهم قد يكون موافقاً للهجة ما في شيء من خصوصياتها.

ب- وإذا كان هذا الذي يأتي موافقاً لهذه اللهجة يبقى في إطار الخصوصية الشعرية، فهذا يعني أن ثمة جوانب في هذه اللهجات لا تدخل في إطار التقعيد الكلي للغة، وهذا ينقلنا إلى الحديث عن مقولتي أستاذيه السابقين.

إن الدمج بين مقولتي عيسى وأبي عمرو موحى من بعض ما روي عن سلوكاتهما اللغوية يؤكد غير قليل من الركائز الأصولية في معالجة اتحاد اللهجات وافتراقها عند بناء قواعد النحو، وهذه الركائز تتمثل في

١- أن أبا عمرو وعيسى كانا يدركان أن تقعيدهما تقعيد ناقص لم يدخل فيه كلام العرب كله.

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين: ٢٨.

٢- وتجوزاً لما يروى عن تباين موقف هذين العالمين من اللهجات^(١)، فإنهما كانا يدركان أن هذا الذي يقعد له ينطوي على خصوصيات لهجية تسمى لغات، وهذه اللغات ليست فصلاً مسيقاً، إذ لا يمكن معرفة ذلك إلا بعد معرفة الأكثر ثم تعيين مواطن الخروج عليه وتسميتها لغات.

٣- أنهم كان يدركان أن هذا الذي يسمى لغات قد يرقى إلى مرتبة الجواز في العربية، لذلك فحين سأل عيسى أبا عمرو عن إجازته "ليس الطيب إلا المسك" رفعاً، مستنكراً ذلك، فقد برهن له أبو عمرو أن الحجازيين ينصبون وأن التميميين يرفعون، وعندما ثبت لعيسى ذلك روي عنه أنه أخرج خاتمه من يده وقال: "لك الخاتم بهذا والله فقت الناس"^(٢). وهذا يعني أن عيسى اعترف بجواز الرفع، وفي هذا الخبر إشارة إلى وجوب تكامل الجهود السحوية، حيث أقر عيسى بتدعيم علمه في هذه المسألة، فمناط الأمر يعتمد على مدى المعرفة الوثائقية باللهجات.

٤- أن عيسى بن عمر -وقد كان يطعن على العرب أحياناً- لم يكن يجيز ما جاء عنهم مخالفاً للتقعيد من حيث هو خصوصية لهجية حسب، إنما كان يجيز القياس على هذه الخصوصية ومتابعتها، وأية ذلك أن السائل لم يسأله عن المسموع المتحدث الذي يخالف ما وضعه، وإنما سأله عن القياس على هذا المسموع ومحاكاته فقال: "فمن تكلم بخلافك واحتذى .." ومع ذلك فإنه لم يحكم على هذا المحتذى لهذه الانحياز باللهجة بالخطأ.

وجملة القول إن أساتيد سيبويه قد وضعوا أركان التقعيد المخصوص بصورة تؤكد أنهم كانوا ينظرون إلى العربية نظرتين متباينتين، غير أنهما متكاملتان، فهم يرون أن اللغة التي يقعدون لها لغة واحدة تتحد فيها لهجات القبائل العربية وتتحد فيها مستويات التعبير كافة، بحيث تلتقي هذه الروافد في تشكيل الأطر

(١) يقال إن أبا عمرو كان يسلم للعرب ولا يطعن عليها، وأن عيسى بن عمر كان يطعن عليها. (نظر: طبقات نحوي الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، ١٦١ و طبقات النحويين و اللغويين: ٤٤، ٤٥، ٤٦).

(٢) نظر: طبقات النحويين و اللغويين: ٤٤-٤٥

العمة التي تشكل النسق الثابت لها، ثم تفترق في بعض الخصوصيات؛ وإذ ذاك فإن النظرة التقعيدية تنتقل من العام إلى الخاص، من اللغة الواحدة في لهجاتها إلى التقعيد المخصوص لظواهر لهجية بعينها، ومن اللغة الواحدة في روافدها التعبيرية إلى التقعيد المخصوص لأنساق لغوية تختص بها لغة الشعر، ولكن هذا التقعيد المخصوص في جانبه، لا يكون إلا بعد تكامل التقعيد الشمولي.

من هنا فقد جاء عنوان هذا الفصل بصورته التي جاء عليها لتنطوي تحته الخصوصية الشعرية والخصوصية اللهجية، من حيث افتراقهما المخصوص عن التقعيد الشمولي عند سيبويه، ولا يراد بذلك دراسة هاتين الخصوصيتين تفصيلاً^(١)، فهذه الدراسة لن تتجاوز الأطر العامة التي يبنى عليها تبين أهمية السماع.

الخصوصية الشعرية

يبين استخدام الشاعر للغة استخدام السائر لها، ومع ذلك فإن الاختلاف الناشئ عن هذا التباين ليس اختلافاً مطلقاً، وليس اختلافاً في الأنساق العامة للغة، بل هو اختلاف في درجة الالتزام بهذه الأنساق؛ لهذا فحين نتحدث عن لغة الشعر ولغة النثر ينبغي أن نشير -أولاً- إلى أن هذه التعبيرات تنطوي على غير قليل من التجوز والتعميم؛ فالحديث عن لغة الشعر لا يعني مطلقاً التضاد أو الانفصام عن لغة النثر، وبهذا فليس للشعر لغة خاصة، بل له خصوصيات لغوية في إطار اللغة العام، كما أن للنثر خصوصيات، ترد في جملتها إلى أنساق مقطعية - لاغير- لا يمكن أن يستوعبها إيقاع الشعر؛ فثمة تتابعات مقطعية لا تتأني في الشعر كما أن هناك مقاطع مفردة لا تقع فيه^(٢).

(١) هناك غير قليل من الدراسات التي عالجت الضرورة عند سيبويه بعضها جاء مقصوراً على درستها عنده، وبعضها الآخر درس الضرورة في عمومها وأمرد حاشئاً للحديث عنها عند سيبويه. وجل هذه الدراسات سيشار إليها فيما هو آت من حواشٍ.

أما اللهجات، فلم آلف إلا على دراسة واحدة مختصة باللهجات عند سيبويه، ولكنها كانت تسمى على قسم اللغة، وهي "اللهجات في الكتاب" لسيبويه (أصواتاً وبنية) بصاحبة راشد غنيم، وقد وعدت بدراستها في قسم النمر.

(٢) انظر فصول في لغة العربية: ١٥٨-١٦٢.

لقد كان سيبويه مدركاً للخصوصيات الشعرية، كما كان على وعي بخصوصيات النثر، ولأن همه الأول كان متجهاً إلى إقامة التسق الشمولي للغة العربية، فإن هذا استدعى الإعراض عن خصوصية النثر، والتركيز على خصوصية الشعر^(١)، ولربما كانت كلمة "الكلام" - مفردة - في منهج سيبويه منظومة ضمناً، حين ترتبط بأحكام الجوار والجودة، على أن هذا لا ينطبق على الشعر، وإن لم ينص على ذلك، وفيما أحسب فإن هذا كن في ذهن سيبويه حين تكلم على الاستقامة في الكلام والإحالة، قال "وأما المستقيم الكذب، فقولك، حملت الجبل وشربت البحر ونحوه"^(٢)، فهذا كذب في الكلام ولكنه في الشعر يدخل في دائرة المجاز والبيان، ومما يؤكد هذا قومه في الموطن ذاته، "وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك، قد زيداً رأيت وكى زيداً ياتيك وأشياء هذا، وهذا و أشباهه هو مما يجوز في الشعر، وتحديداً فإن "قد زيداً رأيت" القبيح في الكلام يجوز في الشعر، وقد نص سيبويه على جوازه فيه^(٣)، ولم يشر إلى قبحه فيه.

{١٦٠٥٤}

وبوهي من هذا الإدراك فقد جاء الاستشهاد بالشعر في كتاب سيبويه في اتجاهين متوازيين، اتقاء توافق بحيث يكون الشعر والنثر في مرتبة واحدة من حيث أهميتهما في التقعيد، واتجاه انفراد بحيث يكون للشعر حكم غير حكم النثر.

(١) قال عبد الصبور شاهين: "وهكذا يستمر سيبويه في عرض ما تراءى له من الضرورات التي استعملها لشعراء، لغرض ممد إلى تحقيقه، هو أن يفهم قارئه أنه مقبل على دراسة كلام العرب والكف [كان الصواب الكشف] عن مقاييس هذا الكلام، ومن الضروري أن يفرق بين مستويين في هذا الكلام مستوى النثر الذي يطرد في القياس، وتحقق القاعدة الشعرية، ومستوى الشعر . وسيبويه لا يكف في مواضع كثيرة من الكتاب عن أن يثبج الضرائر الشعرية، ويؤكد موقعها تأكيد المربص، كأنما يحسن القواعد المصطلح عليها، وليفسح المجال للمتعممين والمتأدبن" (المهجع اللغوي في كتاب سيبويه، محلة كلمة الآداب والدراسة، جامعة الكويت، ١٩٧٣ {٤٠٣ ٦٥} وقال محمد الحلواسي "وحيث نعود إلى تراث النحويين العرب نجدهم على وعي كامل بهذا الأصل في قواعد السماع، فقد فرقوا بين الشعر والنثر، وتحدثوا عن الضرورة الشعرية حديثاً ينم على فهمهم ما يقع أحياناً في اللغة من خروج على الشائع [أصول لبحر لعربي ٧٦].

(٢) الكتاب، ١ ٢٦

(٣) الكتاب، ١ ٩٨

وقد جاء في كتاب سيبويه (١٤٩) مائة وتسعة وأربعون شاهداً ضمن التقعيد المخصوص للغة الشعر، واعتمد عليها في تقعيد مستقل لهذه اللغة، وهذه الشواهد تمثل ما نسبته ١٧٪ من مجموع شواهد الشعر، ونسبتها كذلك -تقريباً- في قسم اللغة، فضلاً عن ذلك فإن هذه الشواهد هي من أكثر الشواهد تكراراً بالنظر إلى نسبتها فقد تكرر منها ثمانية وعشرون شاهداً من جملة التكرار التي تبلغ خمسة وستين شاهداً، ولم يلتفت في هذا السياق إلى ما عدّه غيره من خصوصيات الشعر، ففي الكتاب كثير من الشواهد التي لم ينص سيبويه على أنها مختصة بالشعر في حين نص غيره على ذلك، وخاصة ما جاء منها في باب المسموع المشكل مما عدّه سيبويه غير وجه الكلام.

فإذا أضفنا إلى ذلك التقعيد النظري دون استدلال، أدركنا مدى إدراك سيبويه بخصوصية الشعر.

فأهمية هذا المسموع - إذن - تكمن في هذا التخصيص؛ ولهذا لا بدّ من الكشف عن حقيقة هذا التخصيص ومركزاته ومستوياته عند سيبويه.

خصوصية الشعر: معناها وحقيقتها

في التراث النقدي العربي مفهومان لماهية الشعر: أحدهما ينظر إلى الشكل فيرى الشعر كلاماً موزوناً مقفى، والآخر ينظر إلى الشكل والأسلوب معاً فيرى الشعر كلاماً موحياً يعج بالاستعارات والخروج على مألوف المعاني

وعلى الرغم من أن المفهوم الثاني قد تنامي في وقت متأخر، فإن مضمونه كان يحتمل في أذهان القدماء^(١). وإذا أمنا باتصال الثقافة العربية لا انفصامها فإن التقعيد النحوي عند سيبويه يؤكد أنه كان ينظر للشعر نظرة شمولية يتحد فيها الوزن والقافية مع الأسلوب والمضمون، وبأثر من هذه النظرة سار في التقعيد المخصوص للشعر في ضوء عمومية منهجه، ذلك "أن لسيبويه فكراً متصلاً يدل بعضه

(١) قال ابن فارس -المصاحبي- ٤٦٦ - "ذلك أن إنساناً لو عمل كلاماً مسبقاً موزوناً يتحرى فيه الصدق ومن غير أن يفرض أو يعدي، أو يمس أو يأتي فيه ملثياً لا يمكن كونها بقية، لما سماه الناس شاعراً" وهو يعرف الشعر ٤٦٥ بأنه كلام موزون مقفى، وكان ابن سلام قد نص على أن الكلام المؤلف المعقود بقوافٍ ليس شعراً (انظر طبقات فحول الشعراء ٤٨)

على بعض لتشابه أنحائه واتساق الرأي فيه، فهو يقوم على أصول لا تكاد تختلف، توجهه عند بحثه في الضرورة الشعرية كما توجه عنها بحثه للمشكلات النحوية الأخرى، والفكرة الأساسية التي ألح عليها سيبويه هي فكرة التشبيه أو الحمل التي كان بها أثر ظاهر في علاجه للمشكلات النحوية التي يظهر فيها الخروج على الأصول النحوية المقررة في الشعر أو في الكلام^(١).

وبمقدار ما يحدث التداخل بين الشعرية والنثرية في ميزان النقد، إذ إن هناك نثراً قد يأتي موزوناً مرجحاً، وهناك نثر قد يأتي مقعماً بالمجاز والبيان فيسمى قولاً شعرياً لا شعراً ولا نثراً، وهناك شعر موزون مقفى لا يسمى شعراً بل قولاً خطيباً^(٢). بمقدار هذا التداخل يتداخل التقعيد اللغوي العام مع التقعيد المخصوص للشعر، وهذا محتمل، بل لا بد منه، ومن الإجحاف أن ندرجه في باب التناقض.

هذا التداخل في التقعيد للغة الشعر بين الشعر والنثر، وبين الوزن والأسلوب أدى إلى حيرة النحويين في مفهوم الضرورة بإطلاق، ومفهومها عند سيبويه على وجه اختصاص، فهناك من يرى أنها عنده ما لا مندوحة عنه^(٣)، وهناك من يرى أنها عنده على رأي الجمهور ما يختص بالشعر دون النثر، وهذا ما ذهب إليه بعض المحدثين مثبطين أنها لا تعني الإلزام عنده^(٤)، ومنهم من رأى أنها كذلك، ولكن ما جاء منها مشيراً إلى هذا المعنى كان من باب التناقض، فسيبويه -عنده- كن يتناقض في غير الضرورة وتناقضه في موقفه منها هو من باب شنشنة أعرافها من أخزم^(٥).

(١) الضرورة الشعرية، السيد إبراهيم: ٨٧.

(٢) انظر نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين، إلفث الروبي: ٨٠-٨٤.

(٣) نظر تقويم الفكر النحوي: ١٠٢ و البحث اللغوي عند العرب ٤٤، والضرورة الشعرية، عبد الوهاب محمد العدواني: ٦٨، ٧١، ١٢٢.

(٤) نظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ٢٠١، ٢٠٥، ٢١٤، ودراسات في كتاب سيبويه ٩٤، والضرورة الشعرية، عبد الوهاب العدواني ١٠٠، ١١٦، ١٥٠ وشواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٤٢٧.

(٥) انظر سيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن: ٤١-٤٦.

والحق أن لكل رأي من هذه الآراء مرجعيته الجزئية التي أشار إليها هؤلاء الباحثون، وهي مرجعية قد تتسق إذا قصرنا حديثنا على شاهد واحد أو شواهد معدودة، ولكن الأمر يظهر بغير هذا كله إذا ما تناولنا القضية تناولاً شعولياً من حيث علاقة الضرورة بأنساق اللغة الثابتة، وعلاقتها بعناصر النص الشعري

فالضرورة في ظاهرها تعد خرقاً للقياس الاستعمالي لواقع اللغة، غير أنها تعد في داخلها عودة إلى القياس الإهمالي "الذهني" للغة في غير قليل من جوانبها، وكثيراً ما يربط سيبويه بين القياس الاستعمالي والقياس الذهني في تقنيته للغة الشعر، يقول -مثلاً- "إلا أن الشعراء إذا اضطروا أصمروا في الكاف فيجرونها على القياس ... ولو أصر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال ما أنت كي، وكَي خطأ؛ من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة"^(١)، والممنوع من الصرف - مثلاً آخر - قياسه الاستعمالي أن يكون كذلك، ولكنه كان كذلك خروجاً عن القياس الذهني المتمثل في أن الأسماء حقها الصرف ولذا فإن صرف الشعراء ما حقه عدم الصرف هو في حقيقته عودة إلى هذا الأصل، وبالجمله "فالشاعر عنده لا يخرج مما عليه الاستعمال اللغوي من الألفاظ والعبارات إلا ليبلغ بالتعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في اللغة، أي أن الشاعر يظل محدوداً بدائرة اللغة لا يتجاوزها"^(٢).

لهذا، فإن النحويين لا يفتنون يؤكدون أن الضرورة ليست من باب اللهن والخطأ^(٣)، وقد أشار سيبويه إلى ما يمكن أن يكون خطأ لو استخدم في الشعر.

فقوعد لغة الشعر في جانبها المخصوص لا تخرج عن قواعد اللغة العامة خروجاً كئياً، ولكن خروجها يأتي توافقياً بحيث تكون مكملة لها، ومؤكدة لها وكاشفة جوانب اللعوض فيها، وهذا الاعتقاد تؤكده ثلاثة أمور.

(١) لكتاب، ٢: ٢٨٥-٢٨٦، وانظر: منه ٢-٢٠٢ و ٢-٢٠٣، ٥٧٢.

(٢) الضرورة الشعرية، السيد إبراهيم: ١٢، وانظر منه: ٢٩، ١٥.

(٣) انظر: معاني القرآن، ٢١٨٢، والمقتضب، المبرور، ٣: ٢٥٤، والأصول في النحو، ٢: ٤٢٥.

١- أن الضرورة عند سيبويه تعود لأحد أمرين: تشبيه ما وقع في الشعر بما وقع في النثر، أو رد الأشياء إلى أصولها^(١).

٢- أن سيبويه كان يعول على الضرورة في معرفة أصول قواعد اللغة العامة، يقول "وأما نصارى فنكره، وإنما نصارى جمع نصران ونصرانة، ولكنه لا يستعمل في الكلام إلا بياي الإضافة إلا في الشعر . . . ومما يدل على ذلك قول الشاعر:

صَدَّتْ كَمَا صَدَّ عَمَّا لَا يَحِلُّ لَهُ سَاقِي نَصَارَى قُبِيلِ الْفَصِيحِ صَوَامُ

فرفضه بالنكرة، وإنما نصارى جمع نصران ونصرانة، والدليل على ذلك قول الشاعر:

فَكَلَّتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْنَفْ

فجاء على هذا كما جاء بعض الجمع على غير ما يستعمل واحداً في الكلام^(٢). ويقول "ولو حقرت رُبُّ مخففة لقلت 'رُبِّيْبٌ، لأنها من التضعيف، يدلك على ذلك رُبُّ الثقيلة وكذلك بَغُّ الخفيفة، يدلك على ذلك قول العجاج، في حَسَبِ بَغٍّ وَعِزُّ أَقْعَسَا. فردّه إلى الأصل حيث اضطر^(٣).

وقد نهج غير واحد من النحويين نهج سيبويه في التحويل على الضرورة، لسوقه على الأصل، يقول المبرد: "لأن الضرورة ترد الأشياء إلى أصولها . . . فهذا من المحذوف الذي بلغ به الأصل"^(٤)، ومثله ابن جني، قال "لنحويين في

(١) اسطر: سيبويه و الضرورة الشعرية ٥٠-٥١، والضرورة الشعرية، السيد إبراهيم: ٨، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥ ونظرية الضرورة في كتاب سيبويه، محمد الخواني، مجلة مجمع اللغة العربية دمشق، كانون ثاني ١٩٨٠، ١٢٩، ١٤٠ وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٥٠ وما بعدها، حيث عالج كل ما جاء من الضرورة عند سيبويه في ضوء هذين المبدأين.

(٢) الكتاب، ٣: ٢٥٥-٢٥٦

(٣) الكتاب، ٣: ٤٥٢-٤٥٣

(٤) المختضب، ٩: ٢٥٠.

ذلك احتجاج لما يذهبون إليه من أن أصل مطايا مطائي، ألا ترى أن الشاعر لما اضطر جاء به على أصله، فقال سمائيا، كما أنه لما اضطر إلى إظهار أصل ضن قال إني أجود لأقوام وإن ضننوا .. فهذه الأشياء الشاذة فيها حجج في أن يقولوا إن أصل هذا كذا^(١).

٢- أن ثمة ما هو خطأ لا يجوز البتة إن في النثر وإن في الشعر، وقد أشرنا إلى هذا

فالعلاقة بين الشعر والنثر تبقى متداخلة حتى حين يكون التقعيد لقواعد الشعر على وجه التخصيص، وهذا يفسر مجازة قواعد الشعر لقواعد النثر في مستوى مقبوليتها، وتداخلها معها أحيانا أخرى.

وهذا كله يؤكد أن الفصل المطلق بين التقعيد للغة الشعر والتقعيد للنثر ينطوي على غير قليل من المزالق والمخاطر، ولا أدل على ذلك من أنه لا يمكن معرفة ما هو شعري إلا بعد تأصيل ما هو شعري ونثري في أن.

ولكن..... لم الضرورة؟ ولماذا جعل سبويه للشعر قواعد خاصة في أنساق لغوية مخصوصة؟

قد تكثر الإجابات عن هذا التساؤل وتعددت مناحي القول فيه، فهناك من يجعل الشاعر محورا لإجابته فيرى أن الشعراء يعجزون متأثرين من قيود الوزن والقافية عن مجازاة اللغة^(٢)، وربما طن بعضهم أنهم يخطئون ويلحنون متأثرين هذا العجز، وهناك من يجعل النحوي محورا للإجابة فيرى أن ذلك نتيجة من نتائج الخلط بين الشعر

(١) خزانة الأدب، ١: ١١٨.

(٢) معظم هؤلاء من البلاغيين من أمثال ابن رشيق والعسكري، وعلي بن عبد العزيز الجرجاني، إذ عدوا الضرورة قصورا في اللغة (انظر تفصيل ذلك في الضرورة الشعرية، السيد امراهيم، ٩٦) وقد استند رمضان عبد التواب إلى آراء هؤلاء النقاد في القول بأنها أخطاء لغوية (انظر فصول في فقه العربية، ٩٦٣، ٧٤٠، ٩٢).

والنثر في التقعيد، وأن ذلك ما كان إلا عجزاً عن التخريج والتأويل^(١).

ولكن إذا ما اتخذنا النحوي سببويه - محوراً للإجابة فإن ذلك كان إدراكاً منه لاختلاف طبيعة الشعر عن طبيعة النثر شكلاً وأسلوباً^(٢)، وإذا ما اتخذنا الشاعر محوراً لها، فأنحسب -بأثر من تنظير الخليل وتطبيق سببويه- أن ذلك كان اعترافاً بأن الشعراء امرء البيان وأنهم لا يأتون ذلك عجزاً، وإنما يأتونه طوعاً لحاجتهم الأسلوبية التي تقتضيها المعاني التي يرومونها.

في الصفحات الأول من كتاب سببويه تأصيل غير قليل من المبادئ التي اعتمد عليها صاحبه في التقعيد النحوي، ولذلك فإن الركن الرئيس من أركان التقعيد الشعري عنده جاء في هذه البدايات، قال: "... وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً"^(٣).

(١) يقول إبراهيم أنيس (من أسرار اللغة ٢٥٢)- "وقد خطرت فكرة الضرورة الشعرية بأذهن أولئك النحاة الأول الذين وجدوا بعض الشواهد لا تنطبق على قواعدهم". ويقول عبد الجبار النابغة (الشواهد والاستشهاد في النحو- ١٦٢) "كان النحويون البصريون يلجأون إلى حمل الشاهد الشعري على الضرورة إذا وجدوا أنه لا يقبل تأويلاً أو تقديراً، وأعيتهم الحيل في توجيهه، فالضرورة عندهم وسيلة من وسائل التخلص مما جاء مخالفاً لضوابطهم وأقيستهم" (انظر منه ١٦٤). على أنه كان قد قال (منه: ١٢٥) "وإذا أريد تجنب البلبلة وتعدد لأوجه في المسألة الشعرية الواحدة فيجب إبعاد الشواهد الشعرية القائمة على الضرورة..."، وهذا أشد من صنيع القدماء.

و علم الدين الجندي (اللهجات العربية). يرى أنها أسلحة بتارة أسماء القدماء لهما وأغمدوها في جسم اللغة كلما تصادمت مع تشريعهم اللغوي (انظر منه ٢، ٥٥٠، ٦٤٢، ١٧٧) وهي عند أحمد مختار عمر (البحث اللغوي عند العرب، ٤١، ٤٢)، سيف مصلت وسلاح يشهره اللغويون في وجه كل بيت يخالف قواعدهم، ويمعزون من تخريجه، فيجعدونها مخصاً سهلاً يلقونه دون نظر أو تفكير.

وهي عجز عن التوفيق بين الشعر والنحو عند تمام حسان (الأصول ١٠٣). وانظر المنطلقات التأسيسية إلى النحو العربي: ٩٨، ١٢٨. ولكنه لفت نظره "تمييزهم بين الكلام والشعر وكان الشعر ليس كلاماً" [١٥١ منه]. وانظر الاستشهاد والاحتجاج باللغة: ١٧١، ١٩٦.

(٢) انظر: أصول النحو العربي: ٧٧.

(٣) الكتاب، ١: ٢٢.

وسواء أكان مقصده وجهاً في المعنى أم كان مقصده وجهاً في التركيب أم هما معاً فإن هذا الأصل يبقى واحداً، إذ لا مزية لمحاولة وجه في المبنى، إلا إذا كانت هذه المحاولة مرتبطة بمحاولة وجه في الأسلوب لتأدية معنى ما.

هذا يؤكد أن الشعراء أمراء البيان وأنهم يحاولون ولا يخضعون للقيود. وهم لا يحاولون عبثاً، وإنما يرومون وجهاً. فالخصوصية الشعرية مزية أسلوبية للشاعر وهذه الركيزة التي أشار إليها سيبويه تلتمح مع غير قليل من مرتكزات التقعيد الكلية عنده، مشكلة بذلك فلسفة التقعيد الشعري لديه، ومجذرة أصول هذا التقعيد.

هذه الأصول ترتد في مجملها إلى مفهوم الشعر بمعناه الشامل الذي يركز أساساً إلى الأسلوب والمعنى، ولا يهمل الوزن والقافية، وإذا كان الاعتداد بالوزن في التقعيد الشعري عند سيبويه لا يحتاج إلى إثبات، فإن الاعتداد بالأسلوب والمعنى يحتاج إلى تفصيل وبيان، لذلك لا بد من الوقوف على الأصول الرئيسة التي تؤكد أنه كان ينظر للتقعيد الشعري هذه النظرة المتكاملة، التي أشير إلى جوانب منها عند استاذة الخليل، وقد أكدها سيبويه في مقولته التي سبقت؛ حيث لم يشر أي منهما إلى قضية القيود الشعرية، وإنما كان اهتمامهما متجهاً نحو الأسلوب وما ينطوي عليه من معانٍ، بل إنهما تجاوزا ذلك فأكدا حرية الشاعر وقصده تعمد الإتيان بهذه الخصوصيات وهذه الأصول تتماثل في وجوه عدة:

أولاً: يشتمل كتاب سيبويه على غير قليل من القواعد المختصة بالشعر التي تركز إلى أسلوب التقديم والتأخير، وأسلوب الفصل والوصل، سواء أكانت هذه القواعد مدعومة بالشواهد أم كانت قواعد نظرية دون استشهاد حيث كان يشير إليها بمثل قوله: "ويجوز في الشعر" وإن اضطر الشاعر "و"يجوز في اضطرار". هذه العبارات في شأرها قد ترحي أن الشاعر اضطره الإيقاع لهذا الصنيع، وهذا حق أحياناً، ولكن إذا عوّلنا على شمولية التقعيد عند سيبويه فإن الأمر يظهر نقيض ذلك تماماً، يقول "ولا يحسن: إن تأنى أتيك، من قبل أن "إن" هي العاملة. وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البجلي:

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ إنك إن يصروع أخوك تُصرعُ.

أي إنك تصرعُ إن يصرع أخوك ومثل ذلك قوله:

هذا سُرَاقَةٌ للقرآن يدرسه والمرءُ عند الرُّشَا إن يَلْقَها ذيب

أي والمرءُ ذئبٌ إن يلقى الرُّشَا^(١).

ولو كان هذا التقديم لضرورة الوزن حسب لما وجدنا سيبويه مهتماً بالكشف عنه. وجل ما جاء في الكتاب من خصوصيات الشعر المنطوية على التقديم والتأخير وهي كثيرة - كان يعتمد إلى الكشف عن طبيعة هذا التقديم، وإذا كان للوزن أهمية في هذا المقام فإن ربط صنيع سيبويه هذا بفلسفته في التقديم والتأخير، يحد من هذه الأهمية، وتصبح الأهمية للتقديم والتأخير في ذاتهما، ذلك لأن العرب إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم يبيانه أعنى وإن كانا جميعاً يهتمانهم ويعنيانهم^(٢). فإذا كان التقديم لهذه العلة في الكلام المرسل فإن الشعر أولى به منه للعلّة ذاتها.

وما يقال عن التقديم والتأخير يقال عن الحذف بالكوانه، إذ ليس الوزن وحده هو المسبب لهذا الحذف، وإنما كثرة الاستعمال هي التي تسوغ هذا الحذف، وفلسفة سيبويه في هذا المقام - وهي مبنية على فلسفة العرب في الحذف - لا تقصرُ علّة الحذف على كثرة الاستعمال حسب، بل تتجاوز ذلك لتقرير ألوان شتى من الحذف ليس لها أي مسوغ إلا سياق الكلام، ومدى فاعليته في توضيح المعنى المبني على هذا النسق الذي وقع فيه الحذف، وإذا كان العرب في مرسل كلامهم يغيرون الأكثر فيه عن حال نظائره، ويستغنون بالشيء عن الشيء، ويستغنون بعلم المخاطب بما يعنون فيحذفون، لأنهم لا يخافون التباساً، ولأنهم قد يشبهون الشيء بالشيء، بسبب تجاذب الأنساق اللغوية وتقاربها، فيحملون بعضها على بعض - إذا كان هذا حالهم في مرسل كلامهم، فهم في شعرهم أحوج إلى مثل هذه الأمور.

(١) الكتاب، ٣، ٦٧-٦٨.

(٢) الكتاب، ١، ٣٤١.

ثانياً: في كتاب سيبويه غير قليل من أبيات الشعر التي عدت مما يجوز في الشعر، والفاصل بينها وبين ما يجوز بإطلاق هو نوع الحركة حسب^(١)، بمعنى أن قواعد النثر توجب النصب -مثلاً- ويأتي النسق مجروراً أو مرفوعاً في الشعر، وبحركة مساوية في مقدارها لحركة النصب، ولو كانت القضية ههنا قضية وزن لجس سيبويه هذه الخصوصيات في أدنى سلم التقعيد الشعري ولوصفها بالقبح والرداءة، ولكنه لم يفعل، ولو كانت الضرورة عنده بمعنى الإلزام لما كان ينبغي أن يضع هذه الأبيات في إطار الضرورة؛ لأن هذا الفارق في الحركة لا يحتاج إلى كبير تفكير ولا يترتب عليه أي أثر، ما لم تكن الحركة حركة روي، ويجسد البغدادي هذا الموقف عندما يقف على قول الشاعر:

فالفيتة غير مستعتب ولا ذاكرُ الله إلا قليلاً

فيقول: وإنما أثر حذف التنوين للضرورة على حذفه للإضافة لإرادة تماثل المتعاطفين في التذكير^(٢) فالفارق في الحركة كان قصداً من الشاعر، إذ لو قال "ذاكرُ الله" لكان نسقاً متسقاً، ولكنه لم يرد.

وفوق هذا فإن سيبويه كان على علم بروايات أخر تعيد الشاهد إلى إطار التقعيد الكلي للغة^(٣)، غير أنه ينص على أن هذه الرواية مما يجوز في الشعر، وأن تلك مما يجوز بإطلاق، ولو كانت القضية قضية وزن ههنا لأخذ بالرواية الموافقة حسب.

ثالثاً: ثمة بعض الشواهد التي جاءت برواية واحدة، وهي بهذه الرواية منسجمة غاية الانسجام مع وجه في التقعيد الشمولي، غير أن سيبويه ويونس يؤثران أن ينقل بعض هذه الشواهد إلى إطار الخصوصية الشعرية.

(١) انظر: الكتاب، ١: ٤٨، ٤٩، ٨٥، ١٦٩ و ٢: ١٦٧، ١٨٧.

(٢) خزانة الأدب، ٤: ٥٥٤

(٣) انظر: الكتاب، ١: ٢٩، ٤٩، ١٦٧ و ٢: ١٦٢، ١٦٧-١٦٨

يقول سيبويه: "وزعم الخليل أن قول الأخطل:

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلامُ مِنَ الرُّبَابِ خَيْالاً.

كقولك: إنها لإبل أم شاة . (قال سيبويه). ويجوز في الشعر أن يريد بكذبك الاستفهام وبحذف الألف، وقال التميمي، وهو الأسود بن يعفر:

لعمرك ما أدري وإن كانت داريا شعيثُ بن سهم أم شعيثُ بن منقر^(١)

فالفارق في المعنى -فيما أحسب- بين كون "أم" متصلة وكونها منقطعة، هو الذي دفع سيبويه إلى نقل هذا البيت إلى إطار التقييد المخصوص واختلاف المعنى -أيضاً- هو الذي أملى على يونس أن يحكم بالضرورة على نسق لم يحمله الخليل عليها، قال سيبويه "وسألت الخليل رحمه الله عن قوله:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً يدلُّ على مُحَصَّلَةٍ تبييتُ

فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمنزلة قول الرجل: فهلاً خيراً من ذلك، كأنه قل ألا تروني رجلاً جزاه الله خيراً، وأما يونس فزعم أنه نَوَّن مضطراً، وزعم أن قوله: لا نسب اليوم ولا خلعة، على الاضطرار، وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك، والذي قال مذهب^(٢). وسواء أكان سيبويه أخذاً برأي الخليل، أم كان أخذاً برأي يونس، فجلي أن ثمة وجهاً جائزاً في العربية، وأن ثمة آخر لا يتأتى إلا بخروج على الإطار العام للغة، وانتقال إلى الخصوصية الشعرية، ولكن المعنيين المبنيين على ذلك مختلفان اختلافاً كبيراً، فالتمني لا يساوي الطلب.

ويتحدث سيبويه عن ذهاب التنوين من الاسم حين يوصف "بأبن" وكان القياس أن يكون منوناً، ثم يقول "وإذا اضطر الشاعر في الأول أيضاً أجراه على القياس سمعنا نصحاء العرب أنشدوا هذا البيت

هي ابنتكم واختكم زعمتم ليثعلبة بن نوفل ابن جسر

(١) الكتاب، ٣: ١٧٤-١٧٥ مع الإشارة إلى أن فهم المعنى في البيت الثاني هو الذي يتحكم في توجيهه، ف رأي سيبويه دقيق، ولكن لم ادعى أحداً أن قول الشاعر "وإن كنت داريا" يرشح أن تكون "أم" بمعنى بل ولا حذف- ربما أصاب.

(٢) الكتاب، ٢: ٢٠٨-٢٠٩

وقال الأغلب: جارية من قيس ابن ثعلبة^(١).

فلماذا جعل سيبويه هذين الشاهدين مما يختص بالشعر وهو القائل 'وتقول مررت بزيد ابن عمرو، إذ لم تجعل الابن وصفاً، ولكنك تجعله بدلاً أو تكريراً كاجمعين'^(٢)؟ ألم يكن من الأنسب جعل هذين الشاهدين من باب البديل كما جعلهما ابن جني^(٣) وكما رجح ذلك ابن يعيش^(٤)؟ ولكن يبدو أن الشاعرين -في عرف سيبويه- لم يكونا بحاجة إلى البديل أو التأكيد، بل كانا يريدان الوصف حسب، ففكرة البيان في البديل أظهر منها في الوصف، ولم يكن الشاعران بحاجة إلى البديل، لأنهما جاءا بأسماء معروفة لديهما، ولم يريدوا قوة بيان؛ ولذلك قال ابن الحاجب في الإيضاح 'وزعم قوم أن ابن ثعلبة بدل ليخرج البيت عن الشذوذ، وهو بعيد لأن المعنى على الوصف'^(٥).

رابعاً: ومثلما احتكم سيبويه إلى سياق النص وقصد الخطاب في التقعيد الشمولي، فقد احتكم إليهما في التقعيد المخصوص للغة الشعر، وفي هذا السياق يدخل غير قليل من شواهد الترخيم، إذ لولا معرفة سيبويه التاريخية بأسماء هؤلاء لما عد ذلك ترخيماً، يؤكد هذا أن معرفته ببعض الأسماء التي قد تبدو مرخمة جعلته يخرجها من هذا الإطار؛ لأنها كانت تطابق الواقع يقول: 'وأما قول الأسود بن يعفر:

أودى ابن جلهم عبّاد بمرمته إن ابن جلهم أمسى حيّة الوادي

(١) الكتاب، ٣: ٥٠٥-٥٠٦، ومثل هذا جعل سيبويه قول الشاعر: '... فإن جزعاً وإن إجمال هبّر' من باب الضرورة، وقد سبق توضيح ذلك.

(٢) الكتاب، ٢: ٥٠٨.

(٣) انظر حاشية المقتضب، ٢: ٣١٥.

(٤) شرح المفصل: ٦٠٢.

(٥) انظر النص في حاشية المقتضب، ٢: ٣١٥. وفي ضوء ما سبق أحسب أنه كان من الأولى ألا نثبت ألف ابن في الشاهدين المذكورين؛ ذلك أنها جاءت وصفاً ملئ بأسماء وإثباتها يعني أنها مبدلة من السابق، فعلة حذف الألف كثرة الاستعمال في حالة الوصف وليست علته حذف التنوين من الاسم السابق؛ فمن جعله من البديل عليه إثباتها ومن جعله وصفاً -ضرورة- فالأولى أن تسقط... هذا مع أن ابن يعيش (شرح المفصل، ٦٠٢)، يقول: 'ومن فعل ذلك لزمه إثبات الألف في الخط والجيد في البيتين أن يكون أراد البديل لا الوصف ليخرج عن عهدة الضرورة'

فإنما أراد أمه جُلهم، والعرب يسمون المرأة جُلهم والرجل جُلهم^(١) فالمعرفة
بأنساب الأعلام هي التي تقدر فيما إذا كان الاسم مرخماً أو غير مرخم، ولهذا
أحسب أن ابن السراج لم يكن على علم بحقيقة اسم جلهم الذي أشار إليه سيبويه
لأنه ظن أن الشاعر أراد جلهم اسم أبيه فرخم^(٢)، ولربما تثبت ابن السراج من
حقيقة هذا الاسم، فيكون سيبويه قد قصرت معرفته التاريخية.

هذه النظرة إلى المعنى والأسلوب في التقعيد الشعري، لم تكن قصراً على
سيبويه ويونس، بل جاءت مؤكدة في مجمل التراث النحوي، وقد أشير فيما مضى
إلى مقولة للبغدادي تدخل في هذا السياق، كما تدخل فيه مقولة الفراء حين قل "لا
تكاد العرب تدخل الألف واللام فيما لا يجرى، مثل يزيد ويعمر إلا في الشعر، أنشد
بعضهم

وجدنا الوليد بن اليزيد مباركاً شديداً بأحناء الخلافة كاهله

وإنما أدخل في يزيد الألف واللام لما أدخلها في الوليد، والعرب إذا فعلت ذلك
لقد أمسست الحرف مدحاً^(٣)، ولا أظن أننا نمتلك القدرة على إقحام قضية الوزن
والقيود الشعرية على ما قاله الفراء، فالشاعر أراد الموازنة الإيقاعية بين اليزيد
والوليد، ويبنى عليها موازنة في المنزلة، وإلا فلماذا أمسه مدحاً؟.

واختلاف النحويين في تفسير ما يجوز في الشعر ولا يجوز في النثر كان
يرتكز إلى اختلاف في فهم المعنى المراد من الأسلوب المتبع في إحصاله، ونكتفي في
هذا المقام بالإشارة إلى اختلافهم في شاهد واحد. قال الفزاز: "وأنشد سيبويه في
مثله:

سقته الرواعد من صيفٍ وإن من خريفٍ فلن يعدماً

قال سيبويه فإنما يريد فإما، وقال بعض أهل النظر: هي (إن) الجزاء، وإنما يجب
حذف ما من إما في الاضطرار، فإذا وجدت أن تكون (إن) إن الجزاء لم تخرج عنها.

(١) الكتاب، ٢: ٢٧٢.

(٢) الأصول في النحو، ١: ٣٦٦ ومثله البغدادي، الخزانة، ١: ٢٧٥.

(٣) معاني القرآن، ١: ٢٤٢.

وإنما لا يجوز إلا في الاضطرار والذي يحتج به لسيبويه أنه وصف مكاناً أو نباتاً فيقول: سقته الرواعد من صيف، وإن من خريف فلن يعدم الري، أي إما سقته من صيف وإما من خريف فهو لن يعدم الري لنعمته وخصب مكانه، وعلى قول من قال هي إن الجزاء إن لم يسقه الخريف عدم الري والأول أبلغ فبهذا جعله سيبويه على إما ولم يجعله على (إن) الجزاء^(١).

هذا لا يعني أن التراث النحوي جملة كان ينظر إلى التقعيد الشعري مرتكزاً إلى الأسلوب والمعنى، بل إن سيبويه نفسه كان يعول على الوزن^(٢)، ولكن هذا ليس تناقضاً، بل اهتماماً بمرتكزات الشعر التي تفصله عن النثر، فالشعر يتميز بالأسلوب والوزن، وليس هناك ما يمنع من التعويل على أحدهما، أو عليهما معاً في التقعيد الشعري.

وبهذا يتضح أن مرتكزات التقعيد للخصوصية الشعرية عند سيبويه تتمثل في المعنى والأسلوب والسياق، ولم يكن الوزن المرتكز الرئيس عنده^(٣)، وإنما كانت أهمية الوزن تتحد مع أهمية المعنى والأسلوب في نظرة شمولية متحدة مع مرتكزات التقعيد النحوي جملة.

وهذا يؤدي إلى تداخل التقعيد الشعري مع التقعيد الشمولي في بعض جوانبه، فالتقعيد الشعري لا يعني أن هذا لا يكون إلا حين لا يرد التركيب في النثر كما يرى بعض الدارسين^(٤)، فما يختص بالشعر قد يرد في الكلام النثور، ومع ذلك فإنه يبقى خصوصية شعرية على ما يأتي بيانه، ولعل استبعاد هذا التداخل دفع بعض القدماء

(١) ما يجوز لشاعر في الضرورة، ٢٥٤، وانظر، مقني اللبيب: ٨٤، وشرح المفصل، ١٠٢٨، فثمة بعض ما ذكره القزاز من هذه التفسيرات.

(٢) انظر دراسات في كتاب سيبويه: ١٤٦ وما بعدها، فثمة نقول لسمائح من هذا القبيل.

(٣) وربما كان اعتبار الوزن من أضف الاعتبارات عند سيبويه. وهذا ما دفع السيد إبراهيم إلى إنكار أن يكون الوزن معتبراً عنده، وهو يستند في ذلك إلى ربط بين النثر والشعر الخارجية على اللغة وفكرة الضرورة التي يلج فيها سيبويه على قضيتي العمل والأصل، ولقد رد الكاتب المعالجات الصوتية لبعض الضرورات؛ لأنها تستند إلى الوزن "وقد نشأ ذلك عن اعتبار الوزن الشعري في الضرورة الشعرية، ومن ثم لم يعد هناك فرق بين ياتين ومواعيد فكلاهما نشأ عن إشباع الحركة فيه تولد الياء، ولكن بينهما في فكر سيبويه فرقاً بعيداً فكل منهما يتراعى إلى مستوى من التعبير يختلف عن المستوى الذي يتراعى إليه سواء"، (الضرورة الشعرية: ١٨-١٩، وانظر منه، ١٦، ٦٦-٦٧، ٧٤).

(٤) انظر: سيبويه والضرورة الشعرية: ٤١، والضرورة الشعرية، السيد إبراهيم، ١٥، وظهرة الشذوذ في النحو العربي: ٤٠، ٤٢، ٤٣.

والمحدثين للتشكك في كون هذه الظاهرة أو تلك من خصوصيات الشعر حين يجدون أنها قد وقعت في النثر، أو في اللهجات، أو حين يكون التخلّص منها غير مغل بالإيقاع^(١).

إن الاضطراب وما يجوز في الشعر هو مستوى واحد من مستويات التقعيد منذ سيبويه، وهو مستوى التقعيد الشعري المخصوص، ثم يتخذ هذا المستوى مستويات داخلية، وهذا ما يستشف من كلامه على الضرورة، فهو لم ينص على لفظها بل استخدم مشتقات من هذا الجذر "اضطرَّ" و"اضطرار" وفي موازاتها استخدم "ويجوز في الشعر"، و"جاز للشاعر" وقد وجد خالد جمعة أن ما يجوز في الشعر وما يجوز في اضطراب، مصطلحات مترادفة، تحمل المدلول ذاته^(٢).

(١) من هؤلاء قوم أكثر القزاز من ذكرهم، ولم يسمهم، فقد كانوا يرفضون الضرورة إذ وجدوا لها مثيلاً في النثر أو اللهجات أو إذا لم يكن تغييرها مغلًا (انظر ما يجوز للشاعر في ضرورة، ١٦٤، ١٧٣-١٨٤، ١٨٧، ١٩٥، ١٩٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٨، ٢٦٢، ٢٦٨، ٢٧٤، ٢٨٥، ٣٥٥). ومثل هذا ما فعله أحمد علم الدين الجندي في كتابه "اللهجات العربية في التراث" فالشاهد لا يكون ضرورة حين يجد ما يمثله في النثر (انظر منه، ١، ٩٢، ٢: ٥٥٢) ولا يكون ضرورة إذا كان تغييره لا يغير الوزن (انظر منه، ٦٤٢: ٢) وانظر الكتاب بين المعيارية والوصفية ٨٥، ٩٨، ١١٦.

(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ٤٢٨ وفي مقابل هذا، فقد كانت خديجة الحديثي قد ذهبت إلى أن المفهومين متغايران (انظر: الشاهد وأصول النحو: ٢٠٥-٢١٠. حيث قالت "نوع كان يعبر عنه بقوله جائز في الشعر إلى ما هناك من العبارات التي لا تدل على أنه معاضطر إليه". (٢٠٥) ثم قالت "فجائز هنا في الشعر ليس سببه اضطراب الشاعر ... ومثله قوله "وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل شبهوه بـ "عسى" قال رؤبه قد كاد من طول البلى أن يمحصا" (٢٠٦-٢٠٧) هذا بعض ما تمثلت به للتدليل على ما ذهبت إليه، غير أن هذا، المتمثل به ينقض تعميمها، لقد غاب عنها أن سيبويه قد سمى هذا اضطراباً في موطن آخر فقال، مستقياً على حذف "أن" بعد كاد (٢٠٧، ١) - "لأن الشعراء قد يستعملون أن ههما مضطربين كثيراً" وقد أشار خالد جمعة إلى موطن من المواطن مزدوجة التعبير، التي صرح فيها سيبويه بلفظ الاضطراب مرة، وبالجواز الشعري دون ذكر الاضطراب مرة أخرى، (انظر. شواهد الشعر في كتاب سيبويه؛ ٤٢٨). ويرى عبد الوهاب العدواني أن سيبويه لم يفرق بين خروج الضرورة وخروج السعة (انظر الضرورة الشعرية؛ ٥٤، ١٨٠) وهذا حق، بخلاف النتيجة التي بنيت على هذا الاستنتاج حيث قال: "فكثرة أمكانه وتشعبها وتداخلها من أقوى الأدلة على ما نزعته من عدم وضوح مفهوم الضرورة لديه" (منه، ٦٦، وانظر ٦٧) ولذلك فهو يرى الضرورة عند سيبويه "أمثلة لما يصفه الكتاب المعاصرون بغياب المنهج واضطراب الرؤية" (منه ١٦٦) وإنما قاده إلى هذه الاستنتاجات اعتقاده وجوب الفصل بين خروج السعة وخروج الاضطراب، وإذا كان مفهوم سيبويه للضرورة انعكاساً لمفهوميهاية الشعر فإن الضرورة عنده تصبح أمثلة لدقة المنهج وصق الرؤية.

وهذا حق حين يكون الاضطراب مختصاً بالتقعيد الشعري، أما حين يكون الاضطراب عاماً فإنه يعبر عن حاجة أسلوبية، بصرف النظر عن المستوى التعبيري، أشعراً كان أم نثراً، يقول سيبويه: "ويجوز للمضطرب أنت تغفلن ذاك، شبهوه بالتي بعد حروف الاستفهام، لأنها ليست مجزومة والتي في القسم مرتفعة، فاشبهتها في هذه الأشياء فجعلت بمنزلتها حين اضطروا وقد قال الشاعر، جذيعه الأبرش:

رُبما أوفيتُ في علمٍ ترقن ثوبي شَعالاتُ

وزعم يونس أنهم يقولون رُبما تقولن ذاك، وكثر ما تقولن ذاك؛ لأنه فعل غير واجب^(١).

في هذا النص لم يشر سيبويه -على غير عادته- إلى درجة مقبولية هذا الأسلوب في النثر، وإن كان كلامه السابق يفهم أنه لا يطرد، وإذا كان استشهاده ببيت جذية يؤكد أن هذا الأسلوب يختص بالشعر، فإن استشهاده بما سمعه يونس يؤكد وقوع هذا الاضطراب في النثر، فهو لم يسمع إلا نثراً^(٢)، هذا يعني أن هذا الاضطراب ليس قصراً على الشعر يؤكد هذا أن سيبويه يستخدم كلمة اضطراب بمعنى الحاجة اللغوية في إطار التقعيد الشمولي^(٣) وفي استخدام مصطلح مرادف قال: "فمن ذلك قولهم: إياك رأيت وإياك أعني، فإنما استعملت إياك هاهنا من قبل أنك لا تقدر على الكاف، وقال الله عز وجل: وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين" من قبل أنك لا تقدر على كم ههنا^(٤) فقد جاء ضمير الفصل في "إياك نعبد"

(١) الكتاب، ٣: ٥١٧-٥١٨.

(٢) وقد يقول: إن أسلوب سيبويه يؤكد أنه يقتطع تراكيب شعرية ويسوقها كأنها من انشء [انظر الفصل الخامس]. وعلى ذلك فمن الممكن أن يكون ما سمعه يونس مقتطعاً من الشعر، هذا قد يصدق على العبارة الأولى "ربما تقولن ذاك"، إذ قد تكون شطر بيت من الخفيف حذف من بدايته "فاملاً" وليس الأمر كذلك في العبارة الثانية "كثر ما تقولن ذاك" فوجود الفاصلة الكبرى في بدايته يوجب أن تكون العبارة مقتطعة من بحر من النحور التي تشتمل على "مستفعل"، إذ قد يقع أنفيل "الخبين والطي" في هذه التفعيلة. فإذا تقبل النظام العروضي وقوع هذا الزحاف في هذه التفعيلة ليجتمع أربعة متحركات، وهو يقع بندرة بالغة [انظر: فصول في لغة العربية، ١٢٨] فينبغي أن تكون هذه العبارة مأخوذة من واحد من هذه الأبحر الخمسة، ولكن التتابع الصوتي بعد "كثر ما" التي تساوي "مُتَعَلٌّ"، لا يمكن أن يقبله أية واحدة من التفعيلات التي مستفعل في هذه الأبحر.

(٣) انظر الكتاب، ١: ١٦٩، و ٢: ٦٨، ١٢٩، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٤، ٢٥٦، ٤٢٩ و ٤: ١٨٢، ٢٦٦.

(٤) الكتاب، ٢: ٢٥٦، وانظر منه: ٢: ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٥٨.

وإننا أو إياكم لعلی هدی، لأننا لا نقدر على ضمير الوصل؛ أي، جاء اضطراراً، غير أن هذا الاضطرار كان من الممكن تجنبه إلى ما نقدر عليه "نعبدك" و"رأيتك" ... ولكن المتكلم لا يريد هذا وإنما يريد المفعول مقدماً، لأن بيانه أهم له وهو بيانه أعنى، فعدم المقدرة ناتجة عن مقدرة مقصودة.

فالاضطرار ليس عجزاً بحال من الأحوال، لهذا فإن حكم الخليل على آيتين من الذكر الحكيم بأنهما تشبهان آياتاً حكم عليها بالضرورة، كان حكماً متسقاً مع هذا الفهم. قال سيبويه: "وحدثنا من نثق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لم يطلق وأهل المدينة يقرءون: "وإن كلاً لما ليؤفئهم ربك أعمالهم" يخففون وينصبون كما قالوا: كان ثدييه حقان."^(١) وهذا الشاهد هو ما يجوز في الشعر.

ويتجاوز الخليل هذه المشابهة فينص على أن تركيباً قرانياً قد يحمل على وجه من وجهين أحدهما ضرورة. قال سيبويه "وسألته عن قوله عز وجل: "قل أفغير الله تأمروني أعبد أيها الجاهلون"، فقال: تأمروني كقولك: هو يقول لك بلغني، فبلغني لغو، فكذلك تأمروني، كأنه قال: فيما تأمروني، كأنه قال فيما بلغني، وإن شئت كان بمنزلة إلا أي هذا الزاجري أحضر الوعى"^(٢). "فأعبد" مرفوع من حيث كان واقعاً مكان "تأمروني" وهذه الجملة معترضة، فهذا وجه، ووجه آخر أنه مرفوع "على شيء" هو قليل في الكلام، على مره أن يحرفها... وهو في الكلام قليل... وقد جاء في الشعر"^(٣). صنيع الخليل هذا جاء متجلياً في مقولة لسفراء إذ قال: "وكما قال سلاسل" و"قوارير" بالالف فاجري ما لا يجرى، وليس بخطأ، لأن العرب تجري ما لا يجرى في الشعر، فلو كان خطأ ما أدخلوه في أشعارهم، قال متمم بن نويرة:

فما وجد أظار ثلاث روائم رأين مجراً من حوار ومصرعاً.

فأجرى روائم، وهي ما لا يجرى فيما لا أحصيه في أشعارهم"^(٤).

وإذا عدنا إلى علاقة الموروث النقدي بالتقعيد الشعري فينت نجد أن سيبويه كان ينظر إلى الشعر نظرة شمولية مستوعبة لأركانه، وإذا كان مفهوم الشعر

(١) إكتاب، ٢، ١٤٠ وانظر توضيح هذه المقولة، ص ١٦٨ من هذه الدراسة.

(٢) إكتاب، ٣، ١٠٠.

(٣) إكتاب، ٢، ٩٩.

(٤) معاني القرآن، ٢، ٢١٨.

المتأثر في الوزن والتقليد يعد مفهوماً قاصراً في الدراسات النقدية فإن مفهوم الضرورة المعادل له في الاعتماد على الوزن والقافية، يجعل الضرورة إلجاء حسب -يعد مفهوماً قاصراً، فنعت الضرورة بالخطأ واللحن ومساوئ الشعر جاء من هذا الجانب أيضاً، ومن أجل هذه الصلة بين النقد والتفعيد النحوي، فإن هذا الرأي في الضرورة جاء به نقاد غلب عليهم المفهوم الشكلي للشعر.

مظاهر التفعيد الشعري عند سيبويه

بصرف النظر عن كثرة الروايات التي ذكرت لتفسير نشأة النحو، فإن ارتباطها بعامة الناس يؤكد الهدف المباشر لوضعها، وهو إكساب أبناء الأجيال اللاحقة مقدرة على محاكاة الأجيال السابقة والسير على نهجها في كلامها.

فالنحو إذن، وضع لعامة الناس دون اعتبار للون الخطاب الذي سيبنى على هديه، فلم يكن قصد النحويين خدمة الشعراء حسب، بل قصدوا خدمة أبناء الأمة على اختلاف مستوياتهم ومسالك كلامهم، وبأثر من هذا الهدف الشمولي جاء التفعيد النحوي شمولياً في موارده، فاستند إلى مستويات التعبير جملة، فعمد القرآن وقراءاته والشعر والنثر المرسل في الحكم والأمثال، وكافة التخاطب العفوي البعيدة عن الأدب والصنعة، وفيما يبدو فإن أحداً من القدماء لم يطعن شمولية الموارد هذه، وما يروى من اعتراضات بعض القدماء التي وجهت إلى الاستدلال بالشعر مقابل القرآن لم يكن طعنًا في المنهج، بل كان تحيزاً للنص القرآني، ولربما كانت هذه الاعتراضات مبنية على مرجعية عقيدة أكثر منها نحوية.

وعلى الرغم من هذا وذاك فإن القدماء كانوا على وعي يقظ بالحد الماصل بين الشعر والنثر، وهذا الوعي ما كان ليتحقق إلا في ضوء هذه النظرة الشمولية، فالنحويون لا يفتنون ينمّون على عدم الجواز أو منع القياس أو القبح، ولكنهم - في الوقت ذاته - كثيراً ما يردفون ذلك بقولهم "إلا في الشعر" أو "إلا في اضطرار".... وقد يفنيهم من هذا الاستدراك تخصيص هذه الأحكام بنمط التعبير فيقولون "ولا يجوز في الكلام" و"يقبح في الكلام" ولو لم يكن في أذهانهم شيء آخر غير الكلام لما كانوا بحاجة إلى ذكره. هذا الالتفات إلى مواطن الاختلاف بين الشعر والنثر لم يكن عرضاً بحيث يقتصر على الحكم، بل كان مبنياً على أصول تسوق

أصول التقعيد الشمولي، وتستند إليها، بل إن الأمر تجاوز هذا حين قام بعضهم بإفراد مؤلفات خاصة أطلقوا عليها اسم "الضرورة" حيناً وما يجوز للشاعر حيناً آخر^(١) وبعضهم عقد فصلاً خاصة لهذا الجانب في ثنايا مؤلفه النحوي^(٢) وبصرف النظر عن اختلاف فلسفة هؤلاء المؤلفين في الضرورة عن فلسفة سيبويه، فاحسب أن هذه المؤلفات تدخل في صميم التقعيد المخصوص للغة الشعر، في مقابل هذا، فقد جاء التفاتهم إلى ما يجوز في النثر ولا يجوز في الشعر التفاتاً عرضياً، لأن ذلك لا يبنى عليه وقوع خطأ أو لحن؛ لهذا أشار سيبويه إشارة عرضية إلى هذا الفارق حين قال: "ومما يدلّك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنّه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك جعل لك وفعل لبيد، والبيان في كل هذا عربي جيد حجازي"^(٣). وكأنه يريد أن يوسع على الشعراء ما يضيقه عليهم المنهج الحجازي، وقال الأخفش "دابة لا تقع في الشعر لأن فيها حرفين ساكنين ملتقيين أحدهما الألف والآخر الياء المدغمة"^(٤).

شمولية التقعيد لم تحل دون التقعيد المخصوص عند سيبويه، الذي كان يقنن للغة الشعر ولغة النثر في اتجاهين متوازيين: أحدهما شمولي؛ حين يلتقيان، والآخر مخصص للشعر؛ عندما يفترق عن النثر، وقد كان هدفه استقصاء الأول ما وسع علمه، واستقصاء الثاني حين يتأتى له ذلك، إذ إنّ "ما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا"^(٥). وبأثر مقولة سيبويه هذه قال السيرافي "أعلم أن سيبويه ذكر في هذا الباب جملة من ضرورة الشعر ليري بها الفرق بين الشعر والكلام ولم

(١) انظر تحليلاً لهذه المؤلفات في كتاب الضرورة لشعرية، عبد الوهاب العدواني: ٢١٢-٢٥٤ وقد قال ابن عصفور في مقدمة كتابه: "أما بعد: فإن أئمة النحويين كانوا يستدلون على ما يجوز في الكلام بما يوجد في النظام، والاستدلال بذلك لا يصح إلا بعد معرفة الأحكام التي يختص بها الشعر، وتتميزها عن الأحكام التي يشرك فيها النثر" (ضرائر الشعر: ١١) نقلاً عن الضرورة لشعرية، عبد الوهاب العدواني: ٢٢٨).

(٢) من هؤلاء ابن السراج في كتابه الأصول في النحو، ٢: ٤٢٥؛ وابن جني في الخصائص، ١: ٢٢٢، والسيوطي في همع الهوامع، ٢: ١٥٥.

(٣) الكتاب، ٤: ٤٣٧.

(٤) عن ضرورة الشعرية، عبد الوهاب العدواني، ٥٠ من نور النفس، المرزباني: ٩٨.

(٥) لكتاب، ١: ٢٢.

يتقصه؛ لأنه لم يكن غرضه في ذكر ضرورة الشعر قصداً إليها نفسها وإنما أراد أن يصل هذا الباب بالأبواب التي تقدمت فيما يعرض في كلام العرب ومذاهبهم في الكلام المنظوم والمنثور^(١) ولعمري إن سيبويه هدف إلى هذا؛ فأراد أن يرى الفرق بين الشعر والكلام، وما لم يتقصه في هذا الباب تقصاه في غيره، ولكنه لم يتقصه كله، لأنه لم يتقص المسائل اللغوية كلها، فهذا من ذاك.

يقدم سيبويه تقنياً متسقا لخصوصيات الشعر يشاكل تقنيته لعموم اللغة، وإذا كان فيما قدمنا حين تحدثنا عن أصول التقعيد الشعري عنده دليل على ذلك فإن الكتاب يشتمل على غير قليل من المظاهر التي تؤكد هذا الأمر، هذه المظاهر تتمثل في الأمور التالية:

أ- يفرد سيبويه في قسم النحر ثلاثة أبواب للحديث عن خصوصية الشعر على وجه التخصيص^(٢)، وثمة أبواب أخرى يغلب عليها التقعيد الشعري، وإن لم تعد له^(٣).

ولعل النظر في هذه الأبواب يؤكد أن سيبويه كان ينظر لهذا التقعيد بصورة لا تختلف من نظراته للتقعيد الشمولي، من حيث التحليل والكشف عن معاني الكلام ومقاصده، وصلته بالعربية في عمومها. وهذا لا يقتصر على الأبواب الخاصة بالشعر بل يطرد حين يتحدث عن التقعيد الشعري ضمن الأبواب الأخرى، فملابسات الخطاب واتساقه، والمعاني التي ينطوي عليها هي الركائز الرئيسة في تحليل أي نص عنده

وعبارة "لا يجوز في الكلام.... إلا في الشعر" أو ما كان منطوياً على معناها تطرد في الكتاب اطراداً واسعاً وهي تؤكد أنه كان يضع نصب عينيه الفارق بين الشعر والنثر، بل إن هذا التلازم بين الكلام والشعر في تقعيد سيبويه للغة الشعر يجعلنا نعتقد أن عبارات سيبويه من مثل "ويُقبَح في الكلام" و"ولا يجوز في الكلام" دون ارتباط بالجواز الشعري تنطوي على معنى هذا الجواز، وإن لم ينص عليه، فإذا

(١) الكتاب، بولاق، ٩: ٩، شرح السيرافي بهامشها.

(٢) الكتاب، ٢٤١: ٢ و ٢٦٩: ٢ و ٣٦٢.

(٣) الكتاب، ١: ٩٨، ١٢٢٢، ويكاد حديثه عن الترخيم (٢ ٢٢٩ وما بعدها) وعن الجزاء (٣ ٥٦ وما بعدها). يكاد يكون مناصفة بين الضرورة والتقعيد الشمولي.

كانت الأحكام في الكتاب غير مرتجلة دون قصد؛ فإنّ الكلام هنا يشير إلى شيء آخر غيره، وغير الكلام لا يمكن أن يكون قرآناً أو حديثاً، ولا يمكن أن يكون نقيضه، أي الصمت، ولكنّ الممكن أن يكون "الشعر"؛ بناء على ربط سيمويه الدائم بين هذين المستويين.

ومثل هذا يقال عن مثل قوله: "ومما جاء في الشعر" أو "وقد رفعت الشعراء"، فهذه الأقوال، وإن كانت ترتبط بامتشهاد لقواعد جائزة في العربية فهي تحمل في ذاتها إحساساً مكيناً بالفارق بين الشعر والكلام.

وإذا كان نثر غير قليل من المحدثين قد درج على الطعن على القدماء معتقداً أن قواعدهم مبنية على الشعر وعلى الشاهد الواحد^(١)، فإنّ سيبويه يؤكّد نقيض هذا تماماً حين ينص على أن هذا التقعيد أو ذاك قد جاء في الشعر كثيراً، أو فيما لا يحصى من الشواهد، ومع أن هذا الشعر ليس بيتاً أو أبياتاً معدودة فإنّ سيبويه لا يدخله ضمن التقعيد الكلي للغة، بل يجعله تقعيداً مخصوصاً للشعر حسب، فهو يعقب على شواهد جاء بها للتقعيد الشعري بقوله: "وهذا النحو في الشعر كثير"^(٢) ومرة أخرى: "لأن الشعراء قد يستعملون أن ههنا مضطرين كثيراً"^(٣)

يواري هذا في ردّ ذلك الادعاء أن تركيباً ما قد يأتي في الشعر وينص سيبويه على أنّه كثير جداً في الشعر، غير أن التركيب الآخر يكون أكثر جوازاً^(٤).

فالتقعيد للشعر -إذن- ليس قضية بيت أو أبيات معدودة تخرج على الظاهرة اللغوية، بل هو قضية خصوصية محضة لا علاقة لها بالكثرة أو القلة في الشعر

ب- لم يقف سيبويه في تقعيده للشعر عند حدّ المسموح، بل تجاوزّه إلى التقعيد لما يمكن أن يرد في الشعر، أو ما يمكن أن يكون قد جاء ولم يقف عليه، لهذا فقد أخذ

(١) انظر: الفصل الخامس.

(٢) الكتاب، ٢: ٥٣٥.

(٣) الكتاب، ١: ٣٠٧.

(٤) انظر: الكتاب، ١: ٢٩٦ و ٢: ٤٥، ٧٦، ٢٥٢.

على عاتقه أن يقتن الشعر في غير قليل من المواطن التي لم يأت فيها باستشهاد شعري^(١)، ولم يذكر في كتابه استشهاداً لها، أو ما يمكن أن يكون ممثلاً لها، بل إنه لينص على أن هذا التقعيد الشعري لم يسمع في الشعر البتة، قال: "وسألته عن اتى الأمير لا يقطع اللحن، فقال: الجزاء هاهنا خطأ، لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب، إلا أن يضطر شاعر. ولا نعلم هذا جاء في شعر البتة"^(٢)، وكان سيبيويه يكشف للشعراء مسالك خصوصياتهم، وأطرها الممكنة بحيث تبقى على صلة بأصول اللغة، ولذلك قال: "ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال ما أنت كمي، وكفي خطأ من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة"^(٣).

ولقد أجاد خالد جمعة حين قال: "ولذا فإنني أرى أن مذهب سيبيويه فيه كثير من التيسير على الشعراء الذين جاءوا بعد عصر الاستشهاد، فالضرورة باب واسع مفتوح للشعراء المحدثين المبدعين يستطيعون الدخول فيه ما دعتهم الحاجة إلى ذلك فما جاز لشعراء العرب في الضرورة يجوز لغيرهم من الشعراء الذين جاءوا بعدهم إن كانوا على بصر باللغة ويؤيد هذا كلام سيبيويه في الضرورات المفترضة... وهذا لعمري منهج سليم يدل على فهم صحيح لطبيعة اللغة، وحاجتها الدائمة إلى التجديد الذي يثريها، ويزيد من قدرتها على الاستمرار والبقاء"^(٤).

ولكن ينبغي أن يشار هنا إلى أمرين:

أما أولهما فإن سيبيويه قد يقعد للشعر نظرياً دون استشهاد ثم يعيد هذا التقعيد باستشهاد في موطن آخر، وقد يكون الاستشهاد سابقاً على التقعيد، وقد تنبّه لوطن من هذه المواطن إبراهيم حسن^(٥)، وهذا الموطن ذاته كان قد غاب عن خديجة الحديثي

(١) انظر الكتاب، ١: ٧٢، ٩٨-١٠١، ١٢٧، ١٣٤، ٣٦١، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢، ١٦٠٣، ١٦٠٤، ١٦٠٥، ١٦٠٦، ١٦٠٧، ١٦٠٨، ١٦٠٩، ١٦١٠، ١٦١١، ١٦١٢، ١٦١٣، ١٦١٤، ١٦١٥، ١٦١٦، ١٦١٧، ١٦١٨، ١٦١٩، ١٦٢٠، ١٦٢١، ١٦٢٢، ١٦٢٣، ١٦٢٤، ١٦٢٥، ١٦٢٦، ١٦٢٧، ١٦٢٨، ١٦٢٩، ١٦٣٠، ١٦٣١، ١٦٣٢، ١٦٣٣، ١٦٣٤، ١٦٣٥، ١٦٣٦، ١٦٣٧، ١٦٣٨، ١٦٣٩، ١٦٤٠، ١٦٤١، ١٦٤٢، ١٦٤٣، ١٦٤٤، ١٦٤٥، ١٦٤٦، ١٦٤٧، ١٦٤٨، ١٦٤٩، ١٦٥٠، ١٦٥١، ١٦٥٢، ١٦٥٣، ١٦٥٤، ١٦٥٥، ١٦٥٦، ١٦٥٧، ١٦٥٨، ١٦٥٩، ١٦٦٠، ١٦٦١، ١٦٦٢، ١٦٦٣، ١٦٦٤، ١٦

فعدت ذلك ممّا لم يستشهد له^(١)، كمّا عدت مثله قول سيبويه، "وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمّر على المرفوع والمجرور إذا اضطر شاعر"^(٢)، بغير أن سيبويه استشهد للعطف على المجرور بشاهدين في الصفحة التي نقلت منها، وربما غاب عنها ذلك لأنه تكلم على جواز العطف على المرفوع بعد توكيده، ثم عاد واستشهد لمقولته السابقة، أما الضمير المرفوع فقد استشهد له سيبويه قبل ذلك بصفحات إذ استشهد للعطف على المرفوع المضمّر بقول الشاعر

قلتُ إذ أقبلتُ وزهرٌ تهادى كنعاجِ الملا تعسّفن وملاً^(٣).

واستشهد للعطف على المرفوع المتصل بقول الراعي

فلما لحقنا والحياءُ عشيّةً دَعَوْا يا لُكَلْبِ واعْتَزَيْنَا لِعامِرٍ^(٤).

ومن أمثلة هذا النمط من التنظير والاستدلال قول سيبويه: "وإن اضطرّ شاعر فأجرى (إذا) مجرى إن فجازى بها قال، أزيد إذا تر تخرب"^(٥)، وقد عاد في موطن آخر ونصّ عليها واستشهد بثلاثة شواهد^(٦) ومثل ذلك أيضاً حديثه عن جواز كدت أن أفعل في الشعر دون استدلال^(٧)، ثم عاد ونظّر واستدل في موطن آخر^(٨).

هذا يعني أن ما أشير إليه على أنّه من باب الضرورة النظرية عنده، ربّما جاء الاستدلال له في موطن آخر ولم نوفق في الجمع بينهما.

ولكن ما هو أبعد من هذا أن يتحدث سيبويه من تركيب ما وكأنّه داخل في مدار التعميد الشمولي، ثم ينص في موطن آخر على أنّه ضرورة، من ذلك مثلاً:

(١) الشاهد وأصول النحو: ٢٦٠.

(٢) الشاهد وأصول النحو: ٢٦١ (والنص في كتاب سيبويه، ٢٨٢٢).

(٣) الكتاب، ٢: ٢٧٩.

(٤) الكتاب، ٢: ٢٨٠.

(٥) الكتاب، ١: ١٢٤.

(٦) الكتاب، ٣: ٦٠.

(٧) الكتاب، ٣: ١٢.

(٨) الكتاب، ٢: ١٦٠.

يتمنّى على أن تخفيف "كأن" ورفع تاليها ضرورة ويستدل على ذلك^(١)، ثم يتحدث عن وجه النصب فيقول "وحدثنا من ثلق به أنه سمع من العرب من يقول إن عمراً لمنطلق، وأهل المدينة يقرءون "وإن كلاً لما يُوفيتهم ربك أعمالهم" يخففون وينصبون كما قالوا. كأن ثدييه حقاً"^(٢) وليس في حديثه في هذا المقام ما يدل على أن النصب مع التخفيف ضرورة، ولكنه يعيد الحديث عن تخفيف "أن" و"كأن" في موطن آخر مشيراً إلى أن النصب مع التخفيف ضرورة، ولكنه يتحدث ثمة عن الرفع كما لو كان جائزاً في العربية قال: "ومن قال: والخامسة أن غضب الله عليها، فكانه قال: أنه غضب الله عليها، ولا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الاسماء إلا وأنت تريد الثقلة مضمرّاً فيها الاسم. فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا، كما ينصبون في الشعر إذا اضطرّوا بكان إذا خففوا يريدون معنى كأن، ولم يريدوا الإضمار. وذلك قوله: كأن ورديته رشاء خلّب. وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى أن، فلما اضطررت إلى التخفيف فلم تضمر لم يغير ذلك أن تنصب بها"^(٣)، ولا يفهم كلام سيبويه هنا أن الرفع مع الإضمار ضرورة، كما أن كلامه في الموطن الأول لم يفهم أن النصب مع ضرورة.

وبهذا فإن مطلق التخفيف ضرورة عند سيبويه، وليس أي موطن من الموصنين بمؤدّب هذا الفهم بمعزل عن الآخر^(٤).

(١) الكتاب، ٢: ١٣٤.

(٢) الكتاب، ٢: ١٤٠.

(٣) الكتاب، ٣: ١٦٤-١٦٥.

(٤) وهذا موطن بجان فيما يخص الضرورة في التراكيب القرآنية، ففي هذه القضية جاء سيبويه بآيتين، ولكنهما لم يأتيا "بكان" مخففة وإنما جاءا "بأن" مخففة، والسؤال هنا: هل تخفيف "أن" - رفع تاليها أم نصب - ضرورة عند سيبويه؛ وذلك بناء على قوله "وهذه الكاف إنما هي مضافة إلى أن، .." ويرجح قوله في موطن آخر (٧٤٣) - "وليس هذا بقوي في الكلام كقوة أن لا يقول، لأن لا عوض من ذهاب العلامة، ألا ترى أنهم لا يكادون يتكلمون به بغير الهاء، فيقولون: قد علمت أن عبد الله منطلق" وهذا يصدق على قراءة "والخامسة أن غضب الله..." التي جاءت فيها "أن" مخففة وفيها إضمار لا يكادون يتكلمون به، وهي إلى الضرورة أقرب منها إلى أي شيء آخر وإذا كان هذا هو حال التخفيف مع إرادة الإضمار، فإن تخفيف أهل المدينة "وإن كلاً لما يُوفيتهم" دون إرادة الإضمار يبدو أشد مما لا يكادون يتكلمون به، وأقرب إلى الضرورة من القراءة السابقة.

وأما الأمر الثاني، فإنّ منهج سيبويه يؤكّد أنّه قد يجيز قضية ما دون استشهاده، فيظن أنها مفترضة، لهذا أحسب أن بعض هذه المواطن التي جاء فيها التقعيد الشعري دون استشهاد، لربما كانت مبنية على مسموع لم ينص عليه، يؤكّد هذا أنّ سيبويه قنّ نظرياً في موطنين، وفي التراث ما يؤكّد هذا التقنين

فقد أشار إلى جواز إضافة الكاف إلى الياء دون استشهاد^(١)، وفي حاشية الصفحة ذاتها نقل محقق الكتاب عن خزانة الأدب شاهداً يؤكّد هذا التقنين، ولربما كان سيبويه على علم به، لأنه أشار إلى هذا التقعيد سابقاً فقال: "ولكن العرب قلما تكلموا بهذا"^(٢).

وقريب من هذا قوله معقّباً على جواز الفصل بين "إن" وفعلها الماضي: "فإن جزمتم ففي الشعر لأنه يشبه بلم"^(٣)، ولم يستشهد سيبويه لهذا التقعيد، وقد وجد إبراهيم حسن شاهداً له في مرجع غير الكتاب^(٤)، كما وجدت شاهداً آخر عند الفراء، وهو قول الكميت^(٥):

فإنّ أنت تفعل فللفاعلين أنت المجيزين تلك الغمارا.

فلربما كان سيبويه على علم بهذه الشواهد ولم ينص عليها، فإن لم يكن على علم بها فهذا البق للتدليل على قدرته على كشف مسالك اللغة.

مستويات التقعيد للخصوصيات الشعرية عند سيبويه

لم تكن العلاقة بين المسموع والتقعيد عند سيبويه علاقة حدية صارمة، بحيث يتم التقاؤهما بإطلاق أو افتراقهما بإطلاق، بل كانت علاقة مرنة تتفاوت في درجة الالتقاء ومقدار الافتراق، بأثر هذا فقد تباين المسموع في درجة أهميته فهناك المسموع المطرد وهناك الجائز أو الأقل جوازاً، وهناك ما هو جائز في ضوء اعتبارات مضمومة ممتنع في غيابها .. وتباين أهمية المسموع يرتبط ارتباطاً مباشراً بأهمية التقعيد.

(١) الكتاب، ٢: ٢٨٥.

(٢) الكتاب، ٢: ٢٧٣.

(٣) الكتاب، ٣: ١١٢.

(٤) انظر: سيبويه والضرورة لشعرية: ٢٥٠.

(٥) معاني القرآن، ١: ٢٩٧، ٤٢٢.

وقد تمكّن سيبويه من نقل غير قليل من المسموع الشعري الذي جاء مفارقاً للتقعيد الشمولي إلى إطار التقعيد المخصوص كما سبق البيان، غير أنّ أهمية هذا المسموع الذي هو مستوى من مستويات الاستشهاد تتفاوت في مستوياتها بصورة مقاربة لمستويات التقعيد الشمولي، من حيث قابليته للمحاكاة، ومتعرض في هذا المقام لأهم المعالم التي تشكل كل مستوى من مستويات هذا التقعيد، وغني عن البيان أنّ مستوى المسموع يساوي مستوى التقعيد، وهذه المستويات تتمثل في:

الاطراء والقياس

لم يأت التقعيد الشعري عند سيبويه بأثر من مجيء شاهد شعريّ أو شواهد معدودة خارجة على نظائرها، كما أنّه ليس كل ما جاء في الشعر خارجاً على نظائره ينقل إلى إطار التقعيد لخصوصية الشعر، فقد تأتي أبيات معدودة على ظاهرة ما ويعول عليها في بناء قاعدة فرعية أو استدراك وجه جائز.

ويبدو أنّ غلبة النثر كانت هي الفصل في هذا الأمر، وإنّ لم يأت النحاة به أحياناً، كما أنّ غلبة الشعر وقلة النثر -ولا يشترط انعدامه- هي الفصل في التقعيد الشعري، يؤكّد هذا أنّ ظاهرة ما قد ترد بكثرة في الشعر غير أنّ هذه الكثرة لا ترقى إلى الدخول في الإطار العام للغة، بل إنّ هذه الكثرة قد يعززها بعض النثر، ومع ذلك فإنّ هذه الظاهرة تعد خصوصيّة شعرية، ويعول على هذا المسموع في التقعيد الشعري حسب، فمثلاً أشار سيبويه إلى قلة نسق ما في الكلام مرتبطاً بإشارة إلى كثرته في الشعر، فقد أشار إلى كثرة لا تحصى في الشعر عند التقعيد لبعض خصوصياته.

ولعلّ هذه الكثرة أوجبت عليه أن لا يقف عند حدّ المسموع في الشعر، بل يتجاوزه إلى تقنين القياس عليه ومحاكاته، يقول سيبويه: "وكذلك قول الشاعر إذا اضطرّ: يا بؤسّ للحرب، إنما يريد: يا بؤسّ الحرب، وكان الذي يقول: يا تيمّ تيمّ عديّ لو قاله مضطراً على هذا الحدّ في الخبر لقال: هذا تيمّ تيمّ عديّ"^(١).

(١) الكتاب، ٢: ٢٠٧.

فلم يعد التقعيد الشعري عنده متحجراً فيما سمع حسب، بل تعدّاه إلى ما يمكن أن يسمع، ولهذا وجدناه ينص في بعض المواطن على قابليّة الشعر لاستيعاب بعض القواعد المخصصة، وإن لم يأت بها الشعراء القدماء، على ما سبق بيانه، ومقصده من ذلك أن يقنّن للغة الشعر كي يتهدّى بها الشعراء اللاحقون، يؤكد هذا أنّه قال: "وقد يجوز في ذا كلّ البديل حتى يكون قياساً متلثباً، إذا اضطر الشاعر"^(١) وقال: "إلا أن يضطر شاعر فيحذف كما حذف ألف معلّى، وكما حذف فقال:

وطرتُ بمُصلّي في يَمَلاتٍ دوامي الأيدٍ يخبطن السريحا

وهذه أجدر أن تحذف في الشعر.... فإذا حذفوها على هذه الحال كانت في الشعر في تلك المواضع أجدر أن تحذف"^(٢) وكان القاعدة عنده مستويان متفاوتان: في التقعيد العام، الأصل عدم الحذف، إلا أن الحذف جائز، وفي التقعيد الشعري، الإثبات جائز والحذف أولى، فالقياس المتلثب الأولى هو هدف سيبويه في التقعيد المخصوص كما كان هدفه في التقعيد الشمولي.

التقعيد الشعريّ المحكوم عليه كمّاً أو نوعاً

وبعدّ هذا المستوى رديفاً لمستوى المسموع "المشكل" في إطار التقعيد الشموليّ عند سيبويه، وآية ذلك أن الأحكام النحوية واحدة فيهما فهناك القليل والقبّيج والرديء والضعيف والمستكره، وهي تحمل دلالات متشابهة في كلّ منهما، فقد لا تكون متنعة.

أمّا أحكام الكمّ فلم يأت منها في التقعيد الشعري غير حكّمين وهما "لا يكاد يكون"^(٣) و"قليل" قال سيبويه: "وقد تدخل النون بغير ما في الجزاء، وذلك قليل في الشعر، شبهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب، وقال الشاعر:

نَبَتَ نَباتُ الخيزُراني في الثرى حديثاً متى ما يأتِكَ الخيرُ يندفعا

(١) الكتاب، ٣: ٥٥٤.

(٢) الكتاب، ٤: ١٩٠-١٩١ وانظر موطناً ماثلاً، ٤: ٢٠٩-٢١٠.

(٣) انظر: الكتاب، ٢: ٧٢.

... شبهه بالجزاء حيث كان مجزوماً وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار^(١)

في هذا الموطن استشهد سيبويه بأربعة شواهد وقد حكم على هذه الظاهرة بالقلة في الشعر. وعلى ذلك فإن الخصوصيات الشعرية التي لم يحكم عليها بالقلة كانت معززة بشواهد كثيرة تربو على هذا العدد، إذا ما حملت القلة هنا على معنى تعداد النصوص وعلى الرغم من هذه القلة فإن هذه الخصوصيات قد تتدبع ويقاس عليها؛ قال سيبويه: "وأما يونس فإنه كان يقيس منته على أية، فيقول: منته ومنته ومنته، إذا قال يا فتى، وكذلك ينبغي له أن يقول إذا أثر أن لا يغيرها في الصلة. وهذا بعيد، وإنما يجوز هذا على قول شاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع بعد:

أتوا ناري فقلت منون أنتم فقالوا الجن قلت ميموا ظلاماً^(٢)

فإذا كان الشاهد الواحد وهو أقل القليل يقبل القياس فإن التقعيد الشعري المحكوم عليه بالقلة يقبله أيضاً.

أما أحكام الجودة فقد استخدم سيبويه غير حكم منها، فهناك المستكروه^(٣) وهناك الضعيف^(٤) وهناك القبيح^(٥) وهناك الرديء^(٦).

غير أن هذه الأحكام ليست ممنوعة لمن يصر على استخدام الأسلوب المحكوم عليه، فقد حكم سيبويه على بيت مزاحم العقيلي.

قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنباً كله لم اصنع.

(١) الكتاب، ٣: ٥١٥-٥١٦.

(٢) الكتاب، ٢: ٤١٠-٤١١.

(٣) الكتاب، ٢: ٢٤.

(٤) الكتاب، ١: ٨٥ و ٢: ٢٠٥.

(٥) الكتاب، ١: ١٨٠، ٢٧٨.

(٦) الكتاب، ١: ١٩٩.

بالضعف في الشعر والنثر على حدّ سواء^(١) ثمّ عاد وقال: "فإن قلت زيدا يوم الجمعة اضرب لم يكن فيه إلّا النصب لأنه ليس ههنا معنى جزاء، ولا يجوز الرفع إلّا على قوله كلّ لم أصنع"^(٢) كما أشار إلى إمكان القياس على القبيح فقال: "وقال ذو الرمة.

كَانَ أَصْوَاتٌ مِنْ إِيْغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِرِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ

فهذا قبيح، ويجوز في الشعر على هذا: مررت بخير وأفضل من ثمّ"^(٣) وإنّما قصد قبيح في الشعر؛ لأنه قال قبل هذا الاستشهاد: "ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور"^(٤).

الجائز:

وإذا ثبت أنّ التقعيد الشعري قد يصبح قياساً متلبّاً، وأنّ التقعيد الشعري المحكوم عليه بالقبح أو القلة قد يقاس عليه، فإنّ أحكام الجواز لا تعني أنّ هذا الجائز كان قسراً على ما سمع وكان، بل تعني أنّ هذا الجائز قابل للاستمرار فيما سيكون قال سيبويه: "وإن جاء في الشعر قد علمت أنك إذا فعلت إنك سوف تغتبط به، تريد معنى الغاء جاز"^(٥).

وهو يكثر من تكرار حكم الجواز في التقعيد الشعري سواء أكان ذلك مرتبطاً بحكم الكلام المنثور؛ "ولم يجز إلّا في الشعر"، أم كان غير مرتبط لفظاً كقوله: "ويجوز في الشعر" أو "يجوز للمضطر"....

(١) الكتاب، ١: ٨٥.

(٢) الكتاب، ١: ١٣٧.

(٣) الكتاب، ١: ١٨٠.

(٤) الكتاب، ١: ١٧٨.

(٥) الكتاب، ٣: ١٣٤، وانظر: ٣: ٧٦.

وقد أشار سيبويه إلى أن هذا الجائز قد يكون على مراتب في جوازه فهناك الجائز وهناك ما هو أمثل منه^(١)، وهناك ما هو أحسن جوازا^(٢)، وهناك ما هو أقوى^(٣).

ومستوى الجواز في التقعيد الشعري يرتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى التقعيد النحوي العام، يقول سيبويه: "وقد يجوز النصب في الواجب في اضطراب الشعر وهو ضعيف في الكلام"^(٤)، غير أن هذا الجائز قد يصبح أقوى قليلاً حين يصبح أقل ضعفاً في الكلام؛ قال: "واعلم أن النصب بالغاء والواو في قوله: إن ثاتني أنك واعطيك ضعيف، وهو نحو من قوله والحق بالحجاز فاستريحاً فهذا يجوز وليس بحد الكلام ولا وجهه، إلا أنه في الجزء صار أقوى قليلاً"^(٥).

الوصف

يمثل هذا الجانب قسماً كبيراً من تقعيد سيبويه لخصوصية الشعر، إذ يأتي تنظيره بأسلوب تقريرى يخلو من الأحكام التي تبين درجة هذا التقعيد، فلا يشير إلى كثرته أو قلته أو حسنه أو قبحه، وذلك مثل قوله: "وقد جاء في الشعر" أو "فإن اضطرب شاعر" أو "وقالوا في اضطراب".

غير أن استقصاء منهج سيبويه يؤكد أن هذا كله من الجائز المقبول في الشعر وإن لم ينمض على ذلك، يؤكد هذا أن قسماً من تقعيده النظيري دون استشهاد لخصوصية الشعر يدخل ضمن هذا الباب، إذ جاء دون إشارة إلى مستواه،^(٦) وبما أن هذا التقعيد لم يرد في السماع فإن ذلك يدل على جوازه فيما يستقبل، ولو لم يكن جائزاً لما اقتصره.

(١) الكتاب، ٣: ٨٢.

(٢) الكتاب، ١٨٠١-١٩٦.

(٣) الكتاب، ٣: ١٢، ١١٣، ١١٦.

(٤) الكتاب، ٣: ٤٠-٤٩.

(٥) الكتاب، ٣: ٩٢.

(٦) انظر: الكتاب، ٢٧١: ٢، ٢٨٠ و ٢٨٤: ٣، ٢٧، ٧٢.

ويؤكد هذا أيضاً أن سيبويه لم يمنع القياس على الخصوصيات الشعرية القليلة أو القبيحة، ومن باب أولى أن يكون هذا قابلاً للقياس والاستمرارية.

من هنا فإن سيبويه كان مهتماً بدرجة التقعيد الشعري بصورة موازية لاهتمامه بدرجة التقعيد الشمولي، فالمستويات في التقعيد الشعري هي ذات المستويات في التقعيد الشمولي.

فالضرورة عنده ليست مصطلحاً إجرائياً لبيان الكم أو الجودة للشعر المسموع، بل هي مستوى تقعيدي ينطوي على المصطلحات الإجرائية الكمية والنوعية -على السواء- التي تدل على مدى قابلية هذا التقعيد أو ذاك للاستمرار والاطراد.

إن قابلية التقعيد الشعري للاستمرار والاطراد لم تتوقف عند سيبويه، فقد سار على هديه نفر من النحويين، يقول المبرد: "فإذا اضطر شاعر جاز له أن يرد مبيحاً وجميع بابه إلى الأصل، فيقول: مبيوع فأما الواو فإن ذلك لا يجوز فيها... هذا قول جميع البصريين أجمعين ولست أراه ممتنعاً عند الضرورة"^(١)

ويؤكد هذا أننا رأينا سيبويه يجيز إضافة ياء المتكلم إلى الكاف بشرط أن تكسر، غير أن الدراء والكسائي معاً منعاً هذه الإضافة، وحكما على شاهد شعري جاءت فيه بالقلّة التي لا تقبل القياس^(٢)، هذا يؤكد أن القصد من ذلك لم يكن الحكم على ما مضى، بل كان القصد منه التقعيد لما يجيء، ويؤكد هذا أيضاً أن واحدة من مسائل الخلاف النظرية عند الأنباري دار الخلاف فيها حول جواز "صرف أفعال التفضيل أو عدم جوازه في الضرورة"^(٣)، وبما أن أفعال التفضيل لم يرد في الشعر القديم إذ لو ورد لاحتج به المجيزون، فهذا الخلاف يؤكد أن النظرة كانت متوجهة نحو ما سيكون؛ لهذا فقد انبرى غير واحد من القدماء للدفاع عن قابلية التقعيد الشعري المخصوص للاستمرار، فقد عقد ابن جني في خصائصه باباً برهن فيه على جواز القياس على ضرائر القدماء، وإن دفاعه ليؤكد أنه لا يعني بذلك المحاكاة الصماء

(١) المقتضب، ١: ١٠١-١٠٢.

(٢) انظر اكتاب، ٨: ٢٨٥، المافية.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة رقم ٦٩.

لضرائر القدماء بإعادة التراكيب ذاتها أو الألفاظ ذاتها التي سمعت في الشعر، بل يعني الأخذ بالانساق العامة لهذه الضرائر^(١).

وعلى نهج ابن جني سار القزاز القيرواني، وإن كان يعد الضرورة من باب الغيب كما سبقت الإشارة، قال في مقدمة كتابه: "هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله ما يجوز للشاعر عند الضرورة من الزيادة والنقصان... وهو باب من العلم لا يسع الشاعر جهله ولا يستغني عن معرفته ليكون له حجة لما يقع في شعره مما يضطر إليه"^(٢) لهذا وجدناه يستهل كتابه بدفاع عن ضرائر الشعر عند أبي نواس وأبي تمام والمثنبي^(٣).

تداخل التقعيد

إن القول بوجود قواعد خاصة للغة الشعر لا يعني أن شمة انفصاماً بين هذه القواعد والتقعيد الشمولي، ولربما بنى على فهم الضرورة بغير هذه الصورة غير قليل من المساجلات النحوية التي ماكان لها لتكون لو فهمت الضرورة بصورتها التي رايناها عند سيبويه، فالضرورة عنده وإن كانت تعني أنها مختصة بالشعر في أغلب جوانبها، فإن اختصاصها به اختصاص تغليب وليس اختصاصاً مطلقاً، بمعنى: إن اختصاصها بالشعر لا يمنع أن تتداخل مع النثر، ولكن هذا التداخل لا يرقى إلى مستوى التعميم المطلق، ولا يمنع أيضاً أن يكون هذا التداخل مع نثر منتم لهجة ما من لهجات القبائل؛ ذلك أن هذه الروافد لم تكن -أصلاً- تقوم في وحدات منفصلة، ومن المتوقع أن يبقى أثر هذا الاتصال بارزاً في بعض مواطن الانفصال

لهذا فقد كانت قواعد الشعر عند سيبويه تتداخل أحياناً مع قواعد النثر، وأحياناً أخرى مع التقعيد اللهجي المخصوص، وكان المتوقع -وهو ما كان- أن تظهر جل هذه التداخلات بين المستوى الأدنى جوازاً في التقعيد الشمولي، والمستوى الأعلى جوازاً في التقعيد المخصوص، وبمنطق آخر: كلما كان التقعيد الشعري قوياً

(١) الخصائص، ١، ٢٢٢-٢٢٥.

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٩.

(٣) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٠٠-١٢١.

قرب من التقعيد الشمولي، ولعل قوته كانت مستعدة من هذا الاقتراب، وكلما ضعف التقعيد الشعري ابتعد عن التقعيد الشمولي، ولعل ضعفه مبني على هذا البعد وبأثر منه هذا يصدق كثيراً غير أنه ليس هناك ما يمنع أن يكون هناك قواعد مخصوصة للشعر على درجة عالية من القوة غير متداخلة مع القواعد العامة.

أولاً: تداخل خصوصية الشعر مع التقعيد الشمولي

يقول سيبويه: "وقد يجوز في الشعر... فهذا اضطراب وهو في الكلام خطأ"^(١) وفي موطن آخر "وقد جاء في الشعر... أما الكلام فلا بد فيه من النون"^(٢).

وكثيراً ما ينصر على أن هذا النسق أو ذاك لا يجوز في الكلام، وصنيعه هذا يؤكد امرين:

أما الأول فهو أن ثمة ما يجوز في الشعر ويمتنع امتناعاً كلياً في الكلام، وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن جل ما جاء ممتنعاً في الكلام جاء في أدنى مستويات التقعيد الشعري من حيث جودته، ولربما كانت "قد" نائبة عن الحكم في بعض هذه المواطن ودالة عليه. فلامتناع والخطأ في الكلام يقابله ما هو غير جيد أو ما قد يجوز في التقعيد لخصوصية الشعر.

وأما الأمر الآخر، فهو أن سيبويه يقدم المصطلح الذي يأتي به، ولذلك وجدناه يقول: "لا يجوز في الكلام" و "خطأ في الكلام" وبذلك فإن المستويات التي سنعالجها في هذا المقام من مثل "ضعيف" و "قبيح" و "قليل" حين تطلق على الكلام، لا يمكن أن تكون مرادفات لما "لا يجوز" أو "للخطأ" في الشعر، فسيبويه يؤكد دوماً أن من يريد أن يرتكب القبح أو الضعف أو أن يستخدم القبح لجاز له ذلك، ولكنه لا يجوز له بحال من الأحوال أن يستخدم ما لا يجوز أو ما يعد خطأ.

إن بعض أحكام الجودة الخاصة بالنثر قد بنيت على سماع نثر في القضايا التي عدت مما يختص بالشعر، فقد أكد سيبويه غير مرة أن ما يجعله مع الخصوصية الشعرية قد يكون مسموعاً في النثر؛ قال: "وهذا الكلام أكثر ما يكون في الشعر

(١) الكتاب، ٣: ٦١ - ٦٢، ونظر: ٣: ١٠١

(٢) الكتاب، ٢: ٣٧١، ونظر: ٣: ٦٤ - ٦٥

وأقل ما يكون في الكلام وهو قليل في الكلام كثير في الشعر^(١) وأشار إلى أن هناك ما هو قليل في الكلام وقد جاء في الشعر^(٢).

فلو لم يكن قد سمع هذا القليل لحكم على هذه التراكيب حكماً نوعياً ولبين مستوى جودتها في الكلام، وإذا كانت كلمة " ليس بكثير" تقابل "القليل" فإن سيبويه قد خصص قاعدة في النداء بالشعر، وجاء بنثر مماثل؛ قال، "وقد يحوز حذف يا من النكرة في الشعر، وقال العجاج: جاري لا تستنكري عذيري

يريد يا جارية، وقال في مثل "افتد مخنوق" و "أصبح ليل" و "أطرق كرا" وليس هذا بكثير ولا يقوى^(٣) كما رأينا، يحكم بالاضطرار على مسوع من الشعر والنثر.

هذا يؤكد أن بعض ما جعله مختصاً بالشعر، كان مصحوباً بنثر قليل، ولعل هذا ما دفع إلى الإبقاء على هذا التداخل بين التقعيد الشعري والتقعيد الشمولي؛ ولذا فقد اهتم اهتماماً فائقاً ببيان درجة قبول القواعد المختصة بالشعر، لا في إطار الشعر حسب، بل في إطار التقعيد الشمولي كذلك؛ ولذا فقد جعل سيبويه بعض ما جاء مختصاً بالشعر ضعيفاً في الكلام: "وقد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب"^(٤)، وجعل بعض ما جاز في الشعر قبيحاً في الكلام^(٥)، وبعضه الآخر غير حسن، "وهو في هذا غير حسن في الكلام وهذا جائز في الشعر"^(٦) بل إن أطراد خصوصية الشعرتسوخ الاستخدام في النثر، فيجاز استخدام ما لم يكن جائزاً، قال: "واعلم أن الأسماء التي ليس في آخرها هاء أن لا تحذف منها أكثر.... وإن حذفت فحسن، وليس الحذف لشيء من هذه الأسماء ألزم منه لحارث ومالك وعامر؛ وذلك لأنهم استعملوها كثيراً في

(١) الكتاب، ٢: ١٢٤ - ١٢٥

(٢) الكتاب، ٣: ٩٩، ٥٧٢

(٣) الكتاب، ٢: ٢٢ - ٢٣

(٤) الكتاب، ١، ١٨، وانظر: ٩: ٨٥ و ١٥٤، ٣: ٣٩، ٤، ٣١١، ١٦٧

(٥) انظر: الكتاب، ٢: ١٥٤، ١٥٨، ٢٨٠، ٢٧٩ و ٢: ٦٦، ١١٢

(٦) الكتاب، ٢: ٢٥٧، وانظر: ٢: ٦٥، ٦٧

الشعر وأكثروا التسمية به للرجال^(١)

وإذا ما ربطنا بين فكر سيبويه جملة، الذي لا يجعل من الضعف والقلة والقبح حكماً دالاً على المنع المطلق - وبين علاجه لأطر التداخل بين التقعيد الشعري والتقعيد الشمولي، وتصريحه أحياناً بعدم الجواز والخطأ، تبين أنه لا يقيم حداً فاصلاً بين ما يختص بالشعر والقواعد العامة، بل يبقى على مسافات من التداخل بينهما.

ويمكن القول: "إن سيبويه يقسم الكلام إلى أربع درجات،

أولاً: ما يجوز في الشعر والنثر جميعاً وهو ما يجري على سنن العربية من غير لحن أو ضعف أو ضرورة.

ثانياً: ما يجوز في الشعر وحده، ويجوز في الكلام المنثور على تعسف كبير، وهو ما أطلق عليه سيبويه صفة "الضعف".

ثالثاً: ما يجوز في الشعر وحده، ولا يجوز في النثر مطلقاً.

رابعاً: الخطأ أو الغلط وهو ما لا يجوز في شعر أو نثر^(٢)

ثانياً: تداخل خصوصية الشعر مع الخصوصية اللهجية

لم يشر سيبويه في كتابه إلى تداخل استقعيد الشعري مع الخصوصيات اللهجية سوى مرات معدودات، جلياً قد يُحمل على فهم آخر، كما نجد ذلك في قوله: "إلا أن ناساً من العرب إذا اضطروا في الشعر جعلوها - يقصد الكاف - بمنزلة مثل^(٣)، وعلى الرغم من أن كلمة أناس تشير إلى لهجة، غير أن مقولة سيبويه لا تدل على أن خصوصية الشعر توافق لهجتهم، ولربما كان مقصده أن هذه الخصوصية ليست عامة بين الشعراء، بل تختص هؤلاء الناس، وكأنها خصوصية ضمن خصوصية.

(١) الكتاب، ٢: ٢٥٦

(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٤٠ على أن يكون "الغلط" محمولاً على غير معناه عند سيبويه، ولا يكون مرادفاً للتوهم

(٣) لكتاب، ١: ٤٠٨

وفي موطن آخر ينصّ سيبويه على أن مجيء "عسى يفعل" قليل في الكلام^(١). وقد حكم على ما يشبه هذا بأنه خصوصيّة شعريّة، فإذا عددنا "القليل في الكلام" هاهنا خصوصيّة شعريّة، فإنّ هذه الخصوصيّة تكون لهجة لبعض العرب، ذلك أن سيبويه قال في موطن آخر: "واعلم أنّ من العرب من يقول "عسى يفعل" يشبهها بكاد يفعل"^(٢) ثم يربط بين "عسى" و"أوشك" فيقول: "وقد يجوز "يوشك" بجيء" بمنزلة "عسى" بجيء"^(٣).

ولكنه لم يبيّن فيما إذا كانت بمنزلتها من حيث هي ضرورة أم من حيث هي لهجة أو هما معاً، وقد أشار محقق الكتاب إلى أنّ حذف "أن" من خبر عسى ضرورة، فإذا ثبت هذا فإنّ نصّ سيبويه كان صريحاً على أنّها لهجة؛ فتكون بذلك ضرورة ولهجة في آن.

وإذا كانت النصوص السامقة لا تعين على تبين فلسفة سيبويه في هذا الثلاثي بين الشعر واللهجات، فثمّة نصّ صريح يجلي هذا الترابط، قال: "وقد يجوز في ذلك البديل حتى يكون قياساً متلئباً إذا اضطر الشاعر... وقال القرشي، زيد بن عمرو بن نفيل:

سالتاني الطلاق أن رأتاني قلّ مالي، قد جئتُماني بنكر.

فهؤلاء ليس من لغتهم سلت ولا يسال، وبلغنا أن سلت تسال لغة"^(٤).

في هذا النص يؤكد سيبويه أنّ هذا الإبدال ضرورة، ثمّ ينصّ بعد ذلك على أنّه لغة، ثمّ يوضح الربط بينهما، "فهؤلاء ليست من لغتهم"، فاستخدام الشاعر للغة غيره غير المطردة بعد ضرورة، وكأنّ سيبويه لا يعدّ ما جاء في الشعر على لغة غير مطردة من أصحاب هذه اللغة— لا يعدّ ذلك ضرورة، بل يبقيه خصوصيّة لهجيّة.

(١) الكتاب، ٢: ٩٩

(٢) الكتاب، ٢: ١٥٨

(٣) الكتاب، ٣: ١٦٠ - ١٦١

(٤) الكتاب، ٣: ٥٥٤ - ٥٥٥

والمهم هاهنا أنه يقرّ بموافقة الضرورة لخصوصيات لهجيّة، وقد تابعه على ذلك غير واحد من القدماء قال الأعلام: " أثبت الياء في حال الجزم ضرورة لأنه إذا اضطرّ ضمها في حال الرفع تشبيها بالصحيح، وهي لغة لغيره ضعيفة فاستعملها عند الضرورة".^(١)

الخصوصية اللهجية

يؤكد التراث النحويّ في جانبه التطبيقيّ والتنظيريّ - على حدّ سواء - أن النحويّين قد اعتمدوا على غير قليل من القبائل العربيّة في تقعيدهم، وقد كان هذا الجمع منظوياً على تمايزات لهجيّة، ومع ذلك فإنّ هذه التمايزات لم تكن تشكل هدأً فاصلاً بين هذه اللهجة وتلك، كما يؤكد هذا التراث النحويّ ذاته، فهذه اللهجات تلتقي التقاء متصلاً مشكّلة الأنساق الثابتة للتقعيد النحويّ، وتفترق افتراقاً يسيراً في خصوصيات لهجية محدّدة؛ ولذا قال ابن جنّي: "فإن قلت: زعمت أن العرب تجتمع على لغتها فلا تختلف فيها، وقد نراها ظاهرة الخلاف؛ ألا ترى إلى الخلاف في (ما) العجزيّة والتميميّة، وإلى الحكاية في الاستفهام عن الأعلام في الحجازيّة، وترك ذلك في التميميّة إلى غير ذلك، قيل: هذا القدر من الخلاف لقلّة ونزارت، محتقر غير محتفل به، ولا معيب عليه، وإنّما هو شيء من الفروع يسير فاما الأصول وما عليه العامة والجمهور، فلا خلاف فيه".^(٢)

والتقاء اللهجات أو افتراقها لم يكن أمراً متّجهاً على المستوى الخارجيّ، بحيث تلتقي لهجتان بإطلاق أو تفترقان بإطلاق، إذ لو حدث ذلك لكانت اللهجتان لهجة واحدة، ومن هاهنا فإنّ اللهجة الواحدة تدخل في سلسلة علاقات متشابكة مع اللهجات الأخرى في جوانب افتراقها، فقد تلتقي لهجة أسد ولهجة هذيل في خصوصيّة لهجيّة ما، ثمّ تعودان للافتراق في خصوصيّة ثانية، بحيث تشترك إحداهما مع أخرى في هذه الخصوصيّة أو تبقى منفردة بها....وهكذا.

ولكنّ الخصوصيات اللهجيّة كانت متّجهة على المستوى الداخليّ بحيث يتمّ الاتساق اللغويّ بين الخصوصيّة اللهجة وأنساق لغوية متّصلة بها في داخل اللهجة ذاتها

(١) الكتاب، بولاق، ٩: ١٤، ومثله ابن حني [انظر: الخصائص، ٢: ١٢]

(٢) الخصائص، ٩: ٢٤٢ - ٢٤٤

ومثلاً كان سيبويه مدركاً لجوانب افتراق الشعر عن التقعيد الشمولي، فقد كان على وعي بالخصوصيات اللهجية حين تخرج لهجة ما عن النسق الشامل الذي تجتمع عليه اللهجات الأخرى؛ لذلك وجدناه يقعد تقعيدياً مخصوصاً لبعض جوانب افتراق اللهجات، فقد استشهد لذلك بثلاثة وسبعين شاهداً شعرياً وثمانية تراكيب قرآنية أما العبارات النثرية المسموعة التي جاءت في هذا الجانب، فهي كثيرة كثيرة بالغة.

غير أن هذا التقعيد كان ينطوي على غير قليل من الغموض في كثير من جوانبه بحيث يصعب أحياناً معرفة فيما إذا كان هذا النسق أو ذاك خصوصية لهجية أو غير لهجية، وعلى كل فليس من أهداف هذه الدراسة تتبع الأنساق اللهجية واستقصاء جزئياتها والتثبت من أصوبها، وما يهمنا في هذا المقام هو الأطر العامة التي تجلّي التقعيد اللهجيّ المخصوص، من حيث هو نمط من أنماط العلاقة بين المسموع والتقعيد عند سيبويه، لهذا فربّ توضيح هذا الغموض سيكون قصراً على توضيح الأنساق العامة بمقدار يكفل تحقيق هدف الدراسة؛ لهذا - أيضاً - فإنّ متابعة نسق لهجي ما لم يكن مقصوداً لذاته.

الأنساق اللهجية بين الوضوح والغموض

يبدو أن سيبويه لم يكن معنياً بتخصيص أصحاب اللهجات عند الحديث عنها، فقلماً أشار إلى أصحاب هذه اللهجة أو تلك، وقلماً نمنّ على أن هذا الوجه لغة لقوم. وعلى الرغم من ذلك فإنّ التقعيد للخصوصيات اللهجية في الكتاب لا يحصى كثرة، وقد لا يخلو منه أي باب من أبوابه، فسيبويه لا يفتأ يستدرك على هذه القاعدة أو تلك قائلًا: "ومنهم من يقول" أو "من العرب من يقول" أو "ويقول بعضهم" ... فهذه العبارات وما جانسها تطرد في الكتاب اطراداً واسعاً، وإنّ كنت تتباين أحياناً في التقديم والتأخير أو استبدال لفظة بأخرى.

فهل كان سيبويه يشير بذلك إلى لهجة بعينها، أم كان يقصد عبارة منقولة عن فرد من العرب؟

هذا الغموض ليس مسبباً عن كون "مَنْ" صالحة للمفرد والجمع حسب، بل لأنه يجوز في صلتها مراعاة معناها أو لفظها على السواء، فإذا روعي المعنى الجمعي فلا لبس، ولكن إذا ظهر اللفظ بصورة الأفراد؛ "مَنْ يقول" أو "وبعض العرب يقول"، فلا نعرف حقيقة أيعود هذا الضمير على مصدر مفرد أم على مصدر جمعي، وأعيد الضمير على لفظ "مَنْ" ؟

وليكشف عن هذا فلا بدّ من معرفة منهج سيبويه وأسلوبه في هذا المقام ولا بدّ من الاستئناس بكتب النحو واللغة بعد ذلك

في كتاب سيبويه عبارتن واضحتان شيئاً من الوضوح، قد ترتد مواطن الغموض هذه إلى واحدة منهما دون الأخرى.

العبرة الأولى يشير فيها إلى مصدر إفرادي فينصّر على أنّه سمع أمريبياً، أو رجلاً من العرب. وأمّا العبرة الثانية فيشير فيها إلى مصدر جمعي؛ ناس من العرب أو قوم من العرب. فالعبرة الأولى لا تدلّ على لهجة أما العبرة الثانية فهي تدلّ دلالة أكيدة على ذلك؛ قال سيبويه في كلامه على "كم"؛ "واعلم أنّ ناساً من العرب يعملونها فيما بعدها في أخبر كما يعملونها في الاستفهام فينصبون بها كأنّها اسم منون"^(١) ثمّ عاد ونصّ على أنّ هذا النصب لغة، فقال؛ "كما اختير في كم إذا قلت كم بها رجلاً مصاباً وأنت تخبر لنة من ينصب بها"^(٢).

ولكن ينبغي أن يشار - هاهنا - إلى أنّ الفرق بين العبرتين لا يطرد، بحيث تنصرف الأولى إلى مصدر مفرد وتنصرف الثانية إلى مصدر جمعي، فقد يكون المقصود بالقول المفرد مصدراً لهجياً قال سيبويه؛ "وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع عربياً يقول: ما أنا بأذي قائل لك شيئاً، وهذه قليلة فتعليق سيبويه أو الخليل يدلّ على مقصده.

إن عبارة "من العرب" و"بعض العرب" قد تأتي دالة على قائل مفرد حين يكون النظام الداخلي للتراكيب المنقولة مختصاً بقائل فرد، حين يكون سائلاً أو مسؤولاً

(١) الكتاب، ٢، ١٦١

(٢) الكتاب، ٢، ٢٨٠

أو متحدثاً عن ذاته، فمثل هذه المواطن -وهي محدودة في كتاب سيبويه-^(١) قد لا تدلّ على اللهجات، في مقابل هذا فإن ثمة غير قليل من الإشارات التي تؤكد أنه قد عني "بمن العرب" وجهاً لهجياً، من ذلك:

- المواطن التي يراعي فيها معنى "مَنْ" فيعيد الضمير عليها بصيغة الجمع؛ "من العرب من يقولون" أو "بعض العرب يقولون"، وينبغي ألا نعتقد بوحى من هذا أن سيبويه إذا أهد الإضممار جمعاً -هاهنا- توخياً للمعنى فإنه قد أعاده مفرداً للسبب ذاته، ذلك أنه كثيراً ما يقول: "وقالوا" وهو يريد: "وقال"، أو "وتقول" وهو يعني: "وقال".

- ومما هو واضح الدلالة على المصدر اللهجي، أن ينصّ سيبويه على أن "من العرب من يقول" أو أن "بعض العرب يقول"، ثم ينصّ على أهل هذه اللغة أو يصفها بالرداءة أو القلة؛ من مثل قوله: "وأعلم أن من العرب من يقول ضربوني قومك.... وهي قليلة"^(٢) وقال "ومن العرب من ينصب بالآلف واللام.. فينصبها عامة بني تميم وناس من العرب كثير"^(٣). وقال: "ومن العرب من يقول... وهي لغة ودئية"^(٤)، وقد يشير إلى أن بين العرب اختلافاً في قضية ما ثم يأخذ في التفصيل: "فمنهم من يقول... ومنهم من يقول..."^(٥). إن حاجة سيبويه إلى وصف هذه اللهجات بالقلة أو الرداءة هي التي دفعت به إلى القول إنها لهجة، وهذا يعني أنه كان يكتفي بالقول: "ومنهم" أو "بعضهم يقول" ليدلّ به على وجه لهجي عندما يكون غير محتاج لوصف هذه اللهجة.

وقد لا يشير إلى شيء من هذا، ولكنّه يربط استدلاله بقوله "ومنهم من يرفع" وحين يطرد ذلك في جميع النصوص المستدل بها على قضية واحدة فإنّ "بعضهم" تنصرف إلى مصدر لهجي، فعلى سبيل المثال يتحدّث سيبويه في نهاية الباب الذي

(١) انظر: الكتاب، ١: ٢٤٩، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٧٤، ٢٩٣، ٣١٩، ٣٨٨ و ٤٢: ٢، ٤٢، ٤٦٢

(٢) الكتاب، ٤: ١٢

(٣) الكتاب، ١: ٢٩٩

(٤) الكتاب، ٣: ٢٩٩

(٥) انظر: الكتاب، ٣: ٢٩٩، ٢٤٤، ٢٥٩، ٢٨٨

عقده لإضمار الفعل المستعمل إظهاره - عن جواز الرفع والنصب في المصدر في مثل قولهم "متعرضاً لعنن لم يعنه" ويستدل على ذلك بغير قليل من النصوص المنصوبة، ولكنه يردف كل نص منها بقوله "ومنهم من يرفع" ^(١) فهذا مما يدل على أن ذلك قد يكون لهجة بعينها.

ومما يؤكد ذلك أيضاً أن سيبويه قد ينص في موطن ما على أن "منهم من يقول" أو "بعضهم يقول" ثم يعود في موطن آخر وينص على أن النسق ذاته لهجة من اللهجات: قال "ومثل ذلك قول بعض العرب كل شاة وسخلتها" ^(٢) وهذا الوجه قاله بعض العرب ^(٣)، وهو لغة في موطن ثالث ^(٤).

ومظهر آخر من المظاهر التي قد تؤكد المصدر السهجي نجده في متابعة سيبويه لهذا النسق أو ذاك يتمظهر ذلك في قوله "ومن قال: كذا" قال: على ما سيأتي بيانه.

هذه المظاهر التي تدل بوضوح على أن المقصود بقول سيبويه "من العرب" أو "بعض العرب" لهجة بذاتها لا تُغني عن متابعة كل موطن من مثل هذه المواطن في كتب اللغة، ولكن ينبغي أن نشير - أيضاً - إلى أن ثمة غموضاً آخر يتجاوز هذا الذي أشرنا إليه. وذلك حين نجده يتحدث عن نسق ما حديثاً عاماً ثم يعود وينص في موطن آخر على أنه لهجة أو لبعضهم، فمن ذلك: يتحدث سيبويه في غير موطن عن حذف "رب" وإبقاء عملها حديثاً عاماً دون الإشارة إلى أن ذلك لهجة ^(٥) ولكنه ينص عرضاً في موطن بعيد عن هذه المواطن ودون استشهاد على أن ذلك لبعضهم ^(٦).

(١) انظر: الكتاب، ٢٧٣: ١ - ٢٨١ و ٢٨١: ١ و ٢٨١: ١

(٢) الكتاب، ٢: ٥٥

(٣) الكتاب، ٢: ٨٨

(٤) الكتاب، ٢: ١٨٧

(٥) انظر: الكتاب، ٢: ١٦٣ و ٣: ١٠٢، ١٠٤، ١٢٨

(٦) الكتاب، ٢: ٩

ومثل ذلك حديثه عن "هذا حجر ضرب خرب"^(١) ثم يتصل في موطن بعيد على أن ذلك لبعض العرب^(٢)، بل قد ينص نصاً صريحاً على أن شيئاً مما عممه في موطن ما لهجة، فقد ذكر "حيث" في بداية الجزء الأول فقال "وقالوا حيث"^(٣) ولكنه عاد وقال "كما فتح بعضهم حيث"^(٤) ثم عاد وجعلها لغة في موضعين فقال "كما جعلوا حيث" في بعض اللغات كآين"^(٥) ثم قال "حيث فيها اللغتان الضم والفتح"^(٦). وهذه لغة لبني أسد عند ابن منظور^(٧).

هذا الغموض يقود إلى الاعتقاد بأن قسماً كبيراً من وصف سيبويه: "وقالوا"، وقسماً آخر مما جاء من الوجوه الجائزة، أو التي أقل جوازاً ربما كانت تعني وجهاً لهجياً؛ فأسلوبه يحمل في طياته ما يدل على أن بعض هذه المواطن الغامضة كان يدل على لهجات بعينها، يؤكد هذا أيضاً أن قسماً مما ذكره من باب: "من العرب" قد نص نحويون آخرون على أن ذلك لهجة بعينها، وللتمثيل:

١. قال سيبويه: "وزعموا أن بعض العرب يصرف قبلاً وبعداً فيقول: أبدأ بهذا قبلاً"^(٨) وبعض العرب ههنا هم بنو أسد عند الفراء^(٩).

٢. وعند سيبويه "من العرب من يقول هذه سنين كما ترى"^(١٠) ، وعند الفراء "هي كثيرة في أسد وتميم وعامر"^(١١) .

(١) الكتاب، ١: ٦٧

(٢) الكتاب، ١: ٤٣٦

(٣) الكتاب، ١: ١٥

(٤) الكتاب، ٢: ٢٩٢

(٥) الكتاب، ٣: ٢٩٩

(٦) الكتاب، ٤: ٣٣١

(٧) لسان العرب: حيث.

(٨) الكتاب، ٢: ١٩٩

(٩) معاني القرآن، ٢: ٢٨١

(١٠) الكتاب، ٣: ٢١٧، ٢٣٢

(١١) معاني القرآن، ٢: ٩٢

٣. يقول سيبويه: "ومن العرب من يقول: عسى وعسيا وعسوا"^(١) وهذه لغة تميم عند ابن عقيل^(٢)

٤. وقد أشير في ثنايا هذا الباب إلى قضايا أخرى لم يسم سيبويه أصحابها وسماهم غيره.

لم يكن القصد من هذه الأمثلة استثبات من أصحاب هذا النسق أو ذاك، بل أردت أن أؤكد أن قسماً كبيراً من هذه المواطن يرتد إلى لهجات محدّدة، يعزّز هذا الاعتقاد أن دراسة اقتصرّت على دراسة اللهجات في قسم اللغة في كتاب سيبويه أثبتت أن قسماً كبيراً من مثل هذه التعبيرات كانت تدل على لهجات مخصصة^(٣)، فضلاً عما اتضح سابقاً من انصراف معنى القليل إلى قلة من يتحدث بلظاهرة اللغوية.

وإذا صدق هذا التأويل لعبارة سيبويه بحيث تنصرف جلّ إشارات من هذا القبيل إلى مصدر لهجي، فإنّ صنيعه هذا لم يكن عبثاً ولا بد من تفسيره .

ويبدو أنّ ثمة تفسيرين يكمل أحدهما الآخر أمّا الأوّل فهو نقص المعرفة التوثيقية بهذه اللهجات وقد رأينا شيئاً من هذا في موقف عيسى في حوار مع أبي عمرو، ولكن إذا كانت المعرفة التوثيقية تحول دون عزو هذه اللهجة أو تلك إلى أصحابها بأعيانهم، فكان من الممكن أن ينص على أنّها "لغة بعضهم" كما فعل في غير موضع؟ ولهذا فإنّ هذا التفسير قد يصدق أحياناً ولكنّه لا يطّرد، وأية ذلك أنّه قد ينص في موطن ما على أنّ هذا النسق لبعضهم ثم يعود ويسمي اللهجة في موطن آخر، يقول سيبويه: "واعلم أنّ ناساً من العرب يجعلون هلم بمنزلة الأمثلة . يقولون: هلم وهلمّ وهلمّا وهلمّوا"^(٤) ثم عاد ونصّ على أنّها لتمييم في موطنين آخرين.^(٥)

(١) الكتاب، ٣: ١٨٥

(٢) شرح ابن عقيل، ١: ٢٤٢

(٣) انظر: اللهجات في الكتب لسيبويه (أصواتاً وبنية، صالحة رشيد فتيم: ٨-٩.

(٤) الكتاب، ١: ٢٥٢

(٥) الكتاب، ٣: ٢٢٢، ٢٢٩

لهذا فإنّ التفسير الثاني قد يكون أكثر طراداً، وذلك أنّ سيبيويه كان يقصد هذا التعميم، ولربما هدف بذلك إلى تعييع هذه اللهجات وإذابتها في جسم اللغة العربية^(١). ولا يخطر بالبال في هذا المقام أن يقال، إنّ ذلك كان خشية الحكم على لهجة بعينها؛ لا يقال ذلك، لأنّ مواطن الحكم غير المرضي بالقبح والرداءة محددة أولاً، ثمّ إنّ جلّ هذه المواطن كانت مرتبطة بالنص على أصحابها وتسميتهم.

هذه التفسيرات تلقي الضوء على شيء من التداخل بين سيبيويه والنحويين من بعده، فإذا كان سيبيويه قد قصد تعميم هذه اللهجات بحيث تظهر أحياناً وكأنّها مقولة فرد بعينه جاءت خارجة على النسق الثابت، فإنّ هذا يدفعنا إلى التساؤل عن مصادر النحويين اللاحقين في عدّ هذا النسق أو ذاك ممّا عمّم سيبيويه، لهجة بذاتها، فإذا كان نصّهم بأنّ ذلك لهجة لبني فلان مسوّغاً بأنّ معرفتهم التوثيقية أعانتهم على ذلك، فإنّ نصّهم على أنّ هذا التركيب لهجة غير مخصّصة قد تسوّغه المعرفة التوثيقية حيناً، ولا تسوّغه حيناً آخر، وربّما كان ذلك بوهي من قول سيبيويه "بعضهم" أو "ومنهم"، وقد رأينا أن هذه العبارة لا تنصرف دائماً إلى مصدر لهجيّ، هذا يفسر لنا اختلاف النحويين بعد سيبيويه فيما إذا كان هذا النسق أو ذاك لهجة أو غير لهجة.

مظاهر التقعيد للخصوصيات اللهجية عند سيبيويه

تطرّد الانساق اللهجيّة التي تأتي مخالفةً للتقعيد الشمولي اطراداً واسعاً في الكتاب، وثمة مظاهر عامّة تجمع هذا الاطراد وتوضّحه، وهي تؤكد أهميّة السماع من حيث هو خصوصية لهجية يقنّن لها تقنيّاً مخصوصاً.

ولعلّ المظهر الأوّل من هذه المظاهر يتراءى في حرص سيبيويه الدائم على تأكيد عموميّة التقعيد وشموليّته، وعدم اختلاف العرب فيه، فهذا التقعيد مطرد في جميع لغات العرب، وتقعيد آخر قول العامة، أو قول العرب كلهم، وثالث ليس بين أحد في اختلاف^(٢) وتزداد هذه التأكيدات في قسم اللغة، كردّة فعل على ازدياد الاختلافات اللهجيّة في النواحي الصوتيّة والتصريفية.

(١) انظر: الوجية الاجتماعية في منهج سيبيويه في كتابه، نهاد الموسى: مجلة حضارة الاسلام، ١٩٧٤، ٣-١٥: ٧٩.

(٢) انظر: الكتاب ١، ٢١٦، ٢١٧، ٢٨٧ و ٢، ١٩، ٢٣، ٤١، ١٦٠، ١٨٨، ١٨٣، ١٨٥، ٢١٣ و ٢، ٢١، ١٥٧، ١٥٨.

هذه العبارات تنطوي في داخلها على معنى ضمني كان يعتمل في فكر سيبويه عند التقعيد، إذ إن إدراكه لواقع التمايزات اللهجية هو الذي دفعه إلى مثل هذا التأكيد، لذلك لم يكن عبثاً أن ترتبط هذه العبارات بأبواب جاءت مسبقة باختلافات لهجية واسعة.

وأمّا المظهر الثاني فيتمثل في عقد سيبويه أبواباً مخصوصة للتقعيد اللهجي^(١) وثمة أبواب أخرى يقلب عليها مثل هذا التقعيد^(٢)، إذ يولي هذا التقعيد أهمية لا تقل عن أهمية التقعيد الشمولي، من حيث التعليل والتأويل وبيان عناصر التراكيب ومعانيها.

ولعلّ أهم مظهر من هذه المظاهر يتمثل في اتصال التقعيد اللهجيّ عند سيبويه فلم يكن هذا التقعيد عرضاً بحيث ينصّ على خروج هذه اللهجة أو تلك في استخدام نسق ما، وإنما كان تقعيداً متصلاً تتجاوزه الأنساق اللغوية، بحيث يُبقي على انساق الظواهر اللهجية، بمعنى أن تلتزم ظاهرة لهجية ما في مناحي القول المتصلة بها دون تخليط.

من هذا المنطلق كان سيبويه يتتبع المستلزمات التقعيدية للانساق اللهجية كما لو كانت وحدة مستقلة، وهنا لازمة يكثّر سيبويه من استخدامها في ربط المظاهر اللهجية والتقعيد لها، تتمثل في قوله "ومن قال... قال..." أو "ومن قال..." ينبغي له أن يقول...، أو "ومن قال... فقياسه أن يقول...".

فهذه العبارات وما كان في معناها تنتشر في الكتاب انتشاراً واسعاً، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بقول سيبويه "ومن العرب" وبعضهم... كما أشير سابقاً.

ومما لا شك فيه أن مقول القول الواقع في صلة "من" الأولى: "من قال..." مسموح من العرب في الأغلب الأعمّ، ولكن يبدو أن الأمر ليس كذلك في مقول قول الجواب: "...قال..." أو "...عليه أن يقول..." ليس لأنّ سيبويه قد يقول "ينبغي" أو "عليه أن يقول"، فمثل هذه العبارات قد تشير بوضوح إلى أن ذلك قد لا يكون

(١) انظر: الكتاب، ١: ٥٧، ٢٧٣، ٢٨٤ و ٢: ٢٤٥، ٣١٩، ٤١٣.

(٢) انظر: الكتاب، ١: ٢٩٦ و ٣: ٢٠٠، ٢١١، ٢٥٩، ٢٧٠.

مسموعاً، ولكن لأنّ هذه الصلة ترتبط في كثير من الأحيان بقرائن تدلّ على ذلك، ولكن ينبغي أن نشير إلى أنّ أسلوب سيبويه فيه ما يدلّ على أنّ ذلك قد يكون مسموعاً قال "ومن قال مررت برجل أسدٍ أبوه قال: مررت برجل هائلة إبله، وزعم يونس أنّه لم يسمعه من ثقة ولكنهم يقولون: هو نارٌ حُمرة" (١)

فزعم يونس أنّها لم تسمع في هذا المقام قد يشير إلى أنّها ربّما كانت مسموعة في المواطن المماثلة، وإلاّ فما حاجته إلى هذا الاستدراك؟

فهذه الإشارات، تؤكّد أنّ سيبويه كان يقنّن لهذه اللهجات التي تأتي مخالفة للأصول، ونكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى بعض المواضع التي تدلّ على متابعة حديثة لأنماط لهجية مخصوصة، يقول سيبويه: "وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم: هذا الضاربُ الرجل" (٢) وهذه اللهجة هي غير الأصل؛ لأنّه وصف التركيب المتسق: "الضاربُ الرجل" بأنّه وجه الكلام في الوطن ذاته، ثم عاد وأكد عدم جواز هذه اللهجة بقوله: "واعلم أنّه ليس في العربية مضافٌ يدخل عليه الألف واللام غيرُ المضاف إلى المعرفة في هذا الباب وذلك قولك: هذا الحسنُ الوجه" (٣).

وعلى الرغم من ذلك فإنّ سيبويه يتابع هذا النسق اللهجيّ ويقعّد له في غير موطن يقول "ومن قال: هذا الضاربُ الرجل، قال: هو الضاربُ الرجل و عبداله" (٤)، وقال: "ومن قال: هذا الضاربُ الرجل لم يقل: عجبتُ له من الضاربِ الرجل" (٥)، وقال: "وقد يجوز في هذا أن تقول: هو الحسن الوجه، على قوله: هو الضارب الرجل" (٦).

وبهذه الصورة يتابع سيبويه غير قليل من الأنساق اللهجية ويقعّد لها ويتفاوت مقدار متابعتها بمقدار علاقة الأنساق اللهجية بالتفعيد الشمولي، إذ قد

(١) الكتاب، ٢: ٢٩.

(٢) الكتاب، ١: ١٨٢.

(٣) الكتاب، ١: ٢٠٠ - ٢٠١.

(٤) الكتاب، ١: ١٨٢.

(٥) الكتاب، ١: ١٩٣.

(٦) الكتاب، ١: ٢٠١.

يتابع هذه اللهجة مرة واحدة وهذا كثير جداً، وقد يتابعها مرات عدة بحسب اتصالها بالتقعيد.

ولكن تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنه قد لا تنصرف هذه العبارات إلى مصدر لهجي، إذ قد يقصد سيبويه بها متابعة وجه جائز في العربية ومثال هذا:

يذكر سيبويه أن الاسم المشغول عنه، الأصل فيه الرفع ولكن نصبه جائز^(١) وليس في كتابه ما يدل على أن النصب لهجة أو لبعضهم، غير أنه يتابع هذا الوجه في غير موطن، يقول: "فإن قلت: لقيتُ زيداً وأما عمرو فقد مررت به... فالرفع، إلا في قول من قال زيداً رأيت . . . ولو قلت: إن زيداً فيها أو إن فيها زيداً وعمرو أدخلته أو دخلت به رفعتة إلا في قول من قال: زيداً أدخلته"^(٢)، ويقول: "ومن قال: زيداً ضربته قل أزيداً أخاه تضربه"^(٣)، وقال "ومن قال عبد الله ضربته، نصب فقال عبد الله أظنه ذاهباً"^(٤)، ويقول: "فإن قلت: إن تأتني زيد يقل ذاك، جاز على قول من قال: زيداً ضربته"^(٥) فهذه العبارات - فيما يبدو - لم تنصرف ههنا إلى مصدر لهجي مخصص، بل جاءت لمتابعة وجه جائز، أم هل كان هذا الوجه لهجة عند سيبويه حين قال . "فالنصب عربي كثير"^(٦)، بصرف معنى كثير وأكثر إلى أسباب لهجية كما كان القليل منصرفاً إلى هذا المعنى؟

مستويات التقعيد اللهجي عند سيبويه

يمثل التقعيد اللهجي عند سيبويه تطبيقاً أميناً لفحوى مقولتي استذيه؛ أبي عمرو وميسى، الذي أشير إليه في بداية هذا الفصل، كما أن تنظير ابن حني الذي كان يمتزج بالتطبيق - أحياناً - كان تأصيلاً بارعاً لتطبيق سيبويه في هذا السياق هكذا كان الفكر النحوي متصلاً اتصالاً وثيقاً ومتكاملاً في أن في مراحله الأولى.

(١) الكتاب، ١: ٨١ - ٨٢.

(٢) الكتاب، ١: ٩٥.

(٣) الكتاب، ١: ١٠٥.

(٤) الكتاب، ١: ١١٩ وانظر: منه ١: ٩٣، ١٤٨.

(٥) الكتاب، ٣: ١١٤.

(٦) الكتاب، ١: ٨٢، ١٤٨.

من هنا فإنَّ حديثنا عن مستويات التقعيد اللهجيّ عند سيبويه يكاد يكون تكراراً لتأصيل ابن جني، غير أنَّ تجاهل غير قليل من المحدثين لتطبيق سيبويه وتأصيل ابن جني معاً، يوجب أن نلقي ضوءاً على تكامل الجهد النحويّ المبني على إدراك فذّ لواقع اللغة العربيّة إذ ذاك، هذا الإدراك كان يتمظهر في ربط محكم بين جوانب التقاء اللهجات العربيّة، وفصل حذر لأنساق لهجيّة مخصوصة تأتي مصطدمة مع جوانب الالتقاء العامة.

من هذا المنطلق كان من المنتظر أن يتجلى التقعيد اللهجيّ المخصوص في كتاب سيبويه - وكتب النحو عامة - في جانب الافتراق، وليس في جانب الالتقاء، وبمعنى آخر فإنَّ جلّ المواطن التي قعدَ فيها سيبويه لأنساق لهجيّة هي مواطن خروج على التقعيد الشموليّ، وحديث سيبويه عن أنساق لهجيّة متقاربة في الجواز يبدو مسوّغاً من هذا الجانب، فمناهجه كان يوجب عليه أن يكتفي في هذه المواطن بالإشارة إلى جواز الوجهين، ولكنَّ منطق اللغة المتمثّل في الأصل والفرع، ووجوب الاتساق اللغويّ، هو الذي دعاه إلى النصّ على أن هذين الوجهين جائزان، وأنَّهما لهجتان، لكي يكشف عن الروابط بين كلّ وجه وما يتّصل به في كلّ لهجة على حدة.

وبوحي من هذا فإنَّ قسماً من مستويات التقعيد الشموليّ ثنائية الجواز أو التي يجيء فيها أحد الوجهين أكثر جوازاً، لربما كان يمثّل لهجتين متقاربتين في الجواز، وإن لم يشر سيبويه إلى ذلك، وقد أشير إلى شيء من هذا قد يسوّغ - ولا يعمّم - هذا الظن.

والتقعيد اللهجيّ عند سيبويه يماثل التقعيد الشموليّ والتقعيد الشعريّ في مستوياته ودرجة مقبوليّته الداخليّة، وإذا كنّا قد أشرنا إلى تداخل التقعيد الشعري مع اللهجات أحياناً، فينبغي أن نشير في هذا المقام إلى أنَّ التقعيد للخصوصيّات اللهجيّة يتداخل تداخلاً واسعاً مع التقعيد الشموليّ، فغموض التنظير للأنساق اللهجيّة عند سيبويه يبنى عليه غموض في الحديث عن مستوياتها، وهذا يؤدّي إلى تداخلات واسعة.

غير أنَّ الكشف عن الأطر الرئيسيّة التي ترتدّ إليها هذه المستويات قد بقي الضوء على مستويات اللهجات التي لم تنكشف بعد.

حيث تدخل الخصوصيات اللهجية في هذا المقام في صميم التقعيد الشمولي، وتصبح جزءاً منه، تجوز متابعتها والأخذ بها دون تحفظ، وهذا يختلف عن قابلية التقعيد اللهجي لقياس الخاص، إذ لا يجوز ثمة متابعة الانساق اللهجية إلا ضمن إطارها الضيق.

وقد أشير سابقاً إلى أن جلّ التقعيد اللهجي كان في مواطن افتراق اللهجات الخارج عى شمولية التقعيد، لهذا فقد جاء التقعيد للهجات جائزة في العربية في مواطن محدودة وهي كما يلي:

١- باب تحدث فيه سببويه عن إعمال "ما" عمل ليس عند الحجازيين وإهمالها عند التميميين، وهما وجهان جائزان، وإن كانت التميمية هي القياس؛ لأنها تساوق منطق اللغة في إهمال ما لم يختص من الحروف؛ ولأنّ الحجازية تورد إلى التميمية فيقولون: "ما زيد" إلا منطلق^(١)، و "كما أن" ما" كليس في لغة أهل الحجاز مادامت في معناها، فإذا تغيرت عن ذلك أو قدم الخبر رجعت إلى القياس وجاءت اللفتان فيها كلفة تميم^(٢)، ولغة تميم هي "أقيس الوجهين"^(٣)

٢- باب تحدث فيه عن الاستثناء المنقطع، فالحجازيون ينصبون والتميميون يرفعون فيقولون "لا أحد فيها إلا حمار" والوجه الحجازي هو المختار ههنا، قال: "هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول"^(٤).

٣- باب تحدث فيه عن اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه، والعرب هم أهل الحجاز وتميم حسب في هذا الباب، فالحجازيون يحكونه كما يكون في الاستفهام، إن رفعاً ورفع وإن نصباً فنصب، فيقولون من زيدا؟ إذا سألوا من قل: رأيت زيدا، ويقولون: من زيدا؟ لمن قال جاء زيد. ويقولون من

(١) الكتاب، ١: ٥٩.

(٢) الكتاب، ١: ١٢٢.

(٣) الكتاب، ٢: ٣١٦.

(٤) الكتاب، ٢: ٣١٩.

زيد؟ لمن قال مررت بزيد، وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال وهو أقيس القولين^(١)، وهو أقيس لأنّ الحجازيين يرتدون إلى التميميين إذا لم يكن الاسم علماً؛ ولا يجوز في غير الاسم الغالب كما جاز فيه ... وإذا قال: رأيت أبا خالد لم يجز من أبا خالد^(٢)، وسبب آخر، أنّ الوجه الحجازي جاء قصراً على الاستطعام بمن وإنما جازت الحكاية في من لأنهم لمن أكثر استعمالاً وهم مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره. وإن أدخلت الواو والفاء في من فقلت: فمن أو ومن لم يكن فيما بعده إلا الرفع^(٣).

٤- باب تحدث فيه سيبويه عن الاسم المعدول عن أصله من مثل أسماء الأفعال: نزال ومناع والأسماء المعدولة "لكاع" و "خبث" ... ثم قال: "واعلم أنّ جميع ما ذكرنا إذا سميت به امرأة فإنّ بنى تميم ترفعه وتنصبه وتجريه سجرى اسم لا ينصرف. وهو القياس لأنّ هذا لم يكن اسماً علماً فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون فعال محدوداً [معدولاً] عنه وذلك الفعل أفعل" (٤) "وأما أهل الحجاز فما راوه اسماً لمؤنث وراوا ذلك البناء على حاله لم يغيروه" (٥).

هذه المواطن تدخل في صميم اللغة؛ ولذا فإنّ سيبويه رجّح وجهاً على آخر ولكنّه لم يرجّح أيّ وجه في موطن آخر؛ لأنّ اختلاف هاتين اللهجتين، كان في إطار ضيق لا يدخل في التقعيد الشمولي، حيث تحدث عن الحال في "بب ما جعل من الأسماء مصدراً كإضاف"؛ فالحجازيون يقولون مررت بهم ثلاثتهم . وكذلك إلى العشرة، وجاءوا ثلاثتهم، وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول^(٦).

(١) الكتاب، ٧: ٤١٣.

(٢) الكتاب، ٧: ٤١٣.

(٣) الكتاب، ٢: ٤١٤.

(٤) الكتاب، ٣: ٢٧٧.

(٥) الكتاب، ٣: ٢٧٨.

(٦) الكتاب، ٨: ٢٧٤.

وما يدعو لتأمل في هذا المقام أن هاتين اللهجتين الجائزتين هما التميمية والحجازية في المواطن جميعها دون ذكر اللهجات الأخرى ، بل إن سيبويه لم ينص على أي تفرد لهجي جائز قوة جوازهما في العربية لأي لهجة غيرهما في قسم النحو.

فلم الحجازية والتميمية؟ وما هو منهج اللهجات الأخرى في هذه المواطن؟ ولم ينص أصلاً على الخصوصيات اللهجية إذا كانت هذه اللهجات جائزة؟

الحق أن تأمل صنيع سيبويه في هذه المواطن - على قلتها - قد يلقي الضوء على غير قليل من مجريات التقعيد اللهجي واتجاهاته، ليس عند سيبويه حسب، بل عند جلّ النحويين العرب كذلك، فثمة ترابط وثيق بين صنيع سيبويه هذا وتنظر ابن جني حين قال بعد حديث عن 'ما' عند الحجازيين والتميميّين: 'وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتهما، لأنها ليست أحقّ بذلك من رسلتهما، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها ... هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيّتين متراسلتين أو كالمتراسلتين' (١).

لهذا فإنّ الحجازية والتميمية في هذه المواطن كانتا متساويتين أو كالمساويتين عند سيبويه، وتساويهما لم يكن متحققاً داخلياً بوضع التميمية مقابل الحجازية حسب، بل كان متحققاً خارجياً باعتماد على منهج اللهجات الأخرى؛ ولهذا فإنّ اللهجات الأخرى في هذه القضايا لم يكن لأيّ منها وجه ثالث، وإنما كانت منقسمة بالتساوي أو قريباً منه، بحيث يأخذ بعضها جانب التميمية وبعضها جانب الحجازية، ولو كان ثمة وجه ثالث لنصّ عليه سيبويه، فالحجازية تعني الحجازية والقبائل التي نهجت نهجها، والتميمية تعني التميمية والقبائل التي نهجت نهجها، يؤيد هذا كله :

حين تحدّث سيبويه عن ما الحجازية لم يشر إلى أي قبيلة أخرى ولكن ابن هشام يقول 'فإن دخلت - يقصد ما - على الجملة الاسمية أعملها الحجازيون والتهميون والنجديون' (٢) هذا يعني أنّ القبائل الأخرى كانت تأخذ مصاف التميمية.

(١) الخصائص، ٢: ١٠.

(٢) مفتي اللبيب: ٢٩٩، وتقيم أم القبائل النجدية، وأحسب أنه قصد بعض النجديين

- في كتاب سيبويه قد ترد أحياناً الحجازية أقلّ جوازاً دون الإشارة إلى التميمية وأحياناً أخرى قد ترد التميمية أقلّ جوازاً دون الإشارة إلى الحجازية^(١)، هذا يوجب أن تكون القبائل العربية كلها قد اجتمعت مع التميمية مشكلة بذلك النسق الثابت للعربية وتأتي الحجازية منفردة، في الضرب الأول، وأن تكون القبائل الأخر قد أخذت مصاف الحجازية مشكلة النسق الثابت للعربية وتأتي التميمية منفردة، في الضرب الثاني، هذا إذا لم يحدث انقسام داخلي في اللهجة الواحدة بحيث يلتقي بعضها مع اللهجة الأخرى.

- إذا صحّ هذا فإنه يكشف عن مسالك التقعيد النحويّ وطرائق النحويين في الربط بين الاختلافات اللهجية على النحو التالي:

- إنّ التصريح بالحجازية والتميمية في هذه المواطن، وبهذه الصورة في التقارب بينهما، يدفعنا إلى القول: إنّ الاختلافات بين هاتين الكتلتين على اتساعهما كانت اختلافات يسيرة^(٢) لا تتجاوز ما جاء به النصويون، وسعة انتشارهما تحول دون تجاهل النحويين لأيّ منهما، فإذا أغفل النحويون بعض الخصوصيات اللهجية، فما أقلّ ما يمكن أن يكون لأيّ من هاتين القبيلتين عند احتفاظ كلّ منهما بوحدها. وإلاّ فإنّ إغفال خصوصية لهجية لبعض التميميين أو لبعض الحجازيين أمر لا سبيل إلى إنكاره.

- إنّ المواطن التي كان يشير فيها سيبويه إلى خروج أيّ لهجة غير الحجازية والتميمية عن النسق اللغويّ العام، تعني ضمناً أنّ الحجازية والتميمية متفقتان تماماً في النسق العامّ للغة، ولكن لا تعني الاتفاق المطلق بينهما، إذ إن كلّ واحدة منهما تضم قبائل شتى، وقد يشذ بعضها ولكن يبقى الاتفاق هو الغالب.

إنّ مدار تعميم التقعيد الشموليّ عند سيبويه والنحويين من بعده - كان يبنى على واحدة من تجمعات ثلاثة:

(١) انظر: الكتاب ١: ٢٢٤، ٢٢٩ و ٣، ٢٧٧، ٢٩١.

(٢) انظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه. ١٩٥، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه،

- إِمَّا على اتفاق التميمية والحجازية بصرف النظر عن مواقف اللهجات الأخرى، وربما لم يحدث أن تجتمع اللهجات الأخرى كلها على نسق مخالف للتميمية والحجازية معاً، وهذا يوجب أن يكون بعض هذه القبائل قد وافق اللهجتين التميمية والحجازية.

- وإِمَّا على اتفاق معظم اللهجات العربية مع إحداها حين تفترقان.

وإِمَّا أن يكون التقعيد ثنائياً، وحينئذ فإن القبائل العربية تكون قد انقسمت بالتساوي بينهما، فإذا لم يتم التساوي أو شبه التساوي عاد الأمر إلى التجمع الثاني، واختل مقدار الجواز، فتصبح إحداها في صميم العربية والأخرى لهجة، وتقل مرتبة أي منهما إذا ما حدث افتراق داخلي بحيث تخرج بعض قبائلها عليها، وهذا يلقي الضوء على الأنساق الحجازية التي لم تدخل في العربية كتسهيل الهمز- مثلاً - وإن كان في القراءات، والأنساق التميمية التي لم تدخل في العربية ككسر حرف المضارعة مثلاً مقابلاً.

وإذا كن الأمر كذلك فإن أطراح سيبويه لقول التميميين: "ليس الطيب إلا المسك" يبدو مسوغاً، بالرغم مما ورد عن إجازة أبي عمرو وعيسى له، إذ إن الوجه الحجازي كان هو الوجه الغالب، وأية ذلك أن عيسى كان يجهل الوجه التميمي تماماً، يؤكد هذا قول بعضهم: "وهذه اللغة ليست هي المشهورة" (١) وهذا يعني أنها لم تكن في عامة تميم، فضلاً عن ذلك فإن منطق اللغة كن بجانب الوجه الحجازي.

فتساوي اللهجات وتراسلها - إذن - لم يكن أمراً شكلياً بحيث يقال: إن لهجة بني فلان تساوي لهجة بني فلان. ولو كان الأمر كذلك لكان ابن جني أقدر الناس على تحديد اللهجات المتساوية، ولكن التساوي كان اللفظ وأدق من مطلق التشاكل العددي بين قبيلة وأخرى، حيث لم يكن يعني تغليب لهجة في ذاتها، وإنما كان يعتمد على سعة التجاذب بين اللهجات العربية على اختلافها من جانب، وعلى الاتساق اللغوي ومنطق اللغة حين يتم التساوي بين اللهجات من جانب آخر؛ لهذا فقد رجح سيبويه التميمية في رفع العلم المستفهم عنه لاتساقها الداخلي وانتظامها

(١) تذكرة النحاة: ١٦٩.

كما رجّح الوجه الحجازي في نصب المستثنى المنبئ من جنس المستثنى منه للعلّة ذاتها.

وهذا هو السبب في ترجيح الوجه التميمي في إهمال "ما"؛ فضلاً عن اطراده، ولكن ما الذي يدل على هذا الاطراد إذا كان سببويه نفسه قد استدلّ لحجزيه؛ ولم يستدلّ لها؟

قد يترأى لبعض الباحثين في هذا المقام أنّ ترجيح سببويه للوجه التميمي كان معتمداً على المخطوط، مستنديين إلى مجيء "ما" الحجازية في القرآن وخلوّه من ما التميمية^(١).

وهذا كنه يحتاج إلى بيان:

أ- إنّ استدلال سببويه لإعمال "ما" دون إهمالها، يساوق منهجه في الاستدلال ما هو أقلّ اطراداً

ب- إنّ مجيء نسق ما في التراكيب القرآنية لا يعني أنّ هذا النسق هو الأكثر اطراداً، وإلاّ أصبح الأمر تقدسياً شكلياً لا يفيد اللغة.

ج- إنّ عدم استدلال سببويه لما التميمية يدل على ثبوتها المطلق لديه؛ ولذا لم يكن بحاجة إلى الاستدلال، فإذا غاب عما المسموع الذي يؤكّد ذلك، فإنّه لم يكن بغائب عن سببويه، وهذا مؤكّد في غير موطن، وهو ههنا أشدّ تأكيداً، إذ لم تأت ما الحجازية إلاّ في آيتين في الذكر الحكيم، الأولى قوله تعالى: "ما هذا بشراً"^(٢) والثانية قوله تعالى: "ماهنّ أمهاتهم"^(٣)، ولكن هذه الأخيرة قرئت رفعاً على لغة التميميين، فقد قرأ "عاصم في رواية المفضل" ماهنّ أمهاتهم "رفعا"^(٤)، فضلاً عن قراءة عاصم فإنّ التميمية كانت هي المطردة عند العرب،

(١) انظر: المخططات، التأسيسية والفنية إلى النحو العربي: ٢٢-٢٤، ٤١ و الكتاب بين المعيارية والوصفية: ٨٧ المتن و حاشية.

(٢) يرسف آية ٢١.

(٣) لمجادلة آية ٢.

(٤) السبعة في القراءات: ٦٢٨.

فقد زعم الأصمعي: أَنَّ ما الحجازية لم تسمع في أشعار العرب، بمعنى أَنَّ التميمية هي التي اطردت في أشعارهم^(١)، ويؤكد مقولة الأصمعي هذه

أ- قال أبو حيان معقياً عليها: "فتصفحت ذلك فالفيتة كما ذكر ما خلا ثلاثة أبيات منها بيتان فيهما خلاف أحدهما قول الفرزدق:

إذ هم قريشٌ وإد ما مثلهم بشرٌ

والآخر:

رؤبة والعجاج أورثاني نجرين ما مثلهما نجران

كذا روي بنصب مثلهما، وهو مثل قول الفرزدق.

والثالث قوله:

وأنا النذيرُ بحرةٍ مُسَوَّدةٍ يصل الأعمُ إليكم أقسوانها

أبناؤها متكنفون أباهم حنقو الصدور وما هم أولادها"^(٢)

وعثور أبي حيان على هذا الشاهد لا يطعن في صحة مقولة "الأصمعي: لأن الأصمعي أراد الإشارة إلى اطراد التميمية، وعدم سماع الحجازية.

ومجيء شاهد لا يبطل زعمه. على أَنَّ شاهد الفرزدق يروى رفعاً "ما مثلهم بشرٌ"^(٣)

ب- وساق الفراء^(٤) ثلاثة شواهد لإهمال "ما" هي:

١- لشتان ما أنوي وينوي بدو أبي جميعاً فما هذان مستوين

٢- ويزعم حسلاً أنه فرعُ قسومٍ وما أنت فرعُ ياحُصيل ولا أهلُ

٣- أما نحنُ راءٍ ودارها بعد هذه يدُ الدهرِ إلا أن يمرَّ به سفرُ

(١) شرح المفضل، ١، ١٠٨، وتذكرة النحاة: ٤٦٥، والأشباه والنظائر، ٣، ١٢٢.

(٢) تذكرة النحاة: ٤٦٦، وقد نقل السيوطي هذه المقولة منسوبة لبعض النحويين في الأشباه والنظائر، ٣، ١٢٢.

(٣) انظر: المختضب، ٤: ١٢٢ وشرح ابن عقيل ١: ٤٠١، ٣، العاشية.

(٤) معاني القرآن، ٢: ٤٢ - ٤٣.

ج- وفي ديوان عمرو بن أبي ربيعة الحجازي.

ما روضة جاد الربيع لها
مولية ما حولها جديب^(١)

فالخلط بين اللهجات العربية في التقعيد النحوي كان - فيما أحسب - ضرورة لازمة. ما كان للنحويين أن يجتنبوها غير أن دراسة هذا الخليط كانت مبنية على منهجية غاية في الإحكام، بل إن دقة هذا المنهج كانت تتجلى في تفاوت هذه المنهجية في الدراسة النحوية عنها في الدراسة اللغوية التصريفية.

أحكام الكم والجودة

يرتبط التقعيد اللهجي عند سيبويه - أحياناً - ببعض الأحكام التي تدل على درجة مقبولية المسموع كماً أو نوعاً من مثل القلة والرداءة والقبح، وقد يحسن أن نعرف المحكوم عليه في هذه المواطن، فعلى الرغم من وضوح منهج سيبويه ومقصده في هذا المقام، فقد ذهب بعض الباحثين إلى أن هذه الأحكام كانت موجهة إلى المصدر اللهجي في ذاته بحيث فهم من عبارة سيبويه أنه يقصد أن لهجة بني فلان رديئة أو قبيحة^(٢) وقد تجاوز أحدهم هذا فحمل على سيبويه بشدة حين ذهب يتلمس ورود ظواهر لهجية منسوبة لهذه القبائل المحكوم على لهجاتها بالقبح - كما ظن فوجد بعضها في القرآن وقراءاته، وبعد أن جاء بغير قليل من هذه الآيات قال "أنبعد هذا الحديث المفصل عن الألفاظ والقراءات القرآنية التي تنسب إلى القبائل غير قبيحة قريش يقول سيبويه أو نقول مع سيبويه إن هذه لهجة رديئة وتلك رديئة جداً وثالثة قبيحة" إن هذا يناقض الوقع اللغوي ويناقض كمال القرآن وجلاله^(٣)

الحق أن هذه الاستنتاجات بعيدة بعداً شاسعاً عن أقوال سيبويه ومقاصده، فأحكم الجودة عنده كانت موجهة إلى انساق لغوية في ذاتها، ولم يفضل أي لهجة

(١) ديوان عمرو بن أبي ربيعة ٢٠.

(٢) انظر الشاهد وأصول السور: ٨٢ - ٩٠ و ١٩٢ - ٢٠٦، ودراسات في كتاب سيبويه: ٧٢، واللهجات العربية في التراث، ١ - ١٩٦ - ١٩٨، وسيبويه جامع النحر أعربي: ١١، والمراجع اللاحق.

(٣) أكتاب بين المعيارية والوصفية: ٩٢ - ٩٤، وانظر منه: ٨٦ - ٩٤.

على أخرى، فالنسق اللهجي قبيح أو رديء في ذاته، ومن حيث هو نسق مستقل متّصل بالإطار العام للغة، بصرف النظر عن أصحابه، وهذا ينطبق على كل ما جاء في كتابه من هذه الأحكام المقترنة بأنساق لهجية، يؤكد هذا:

أن سيبويه نعت الحجازية بالجودة في مواطن، ولكن ذلك لم يمنعه من نعت نسق لغوي جاءت به بالرداءة والقلة حين حقق بعض أهلها نبي وبريئة^(١).

فتحقيق هاتين الكلمتين في ذاته ولذاته، ولعلاقته الاتساقية مع التحقيق والتسهيل قليل رديء عند سيبويه، بصرف النظر عن قائله، سواء أقاله الحجازيون أم قاله الهدليون.

- يذكر سيبويه غير مرة أنساقاً لهجية مخصوصة لعرب موثوق بهم، ولكن الثقة بهم لا تعني إدخال هذه الأنساق إلى متن التعقيد الشمولي، يقول: "وبلغني من العرب الموثوق بهم أنهم يقولون ليسني وكذلك كنني"^(٢) ولكنه قال قبل ذلك: "ولم تستحكم هذه الحروف هاهنا، لا تقول كانني وليسني"^(٣) فلغتهم موثوق بها في عمومها، ولكن هذا لا يعني الأخذ بكل ما يقولون.

وبمنزلة هذه الاستنتاجات في البعد عن كتاب سيبويه القول بأن سيبويه كان يولي الأهمية للهجة الحجازيين؛ إذ يقال "وأول ما نلاحظ اهتمامه بلغة الحجاز واعتماده عليها بالدرجة الأولى فهو يراه أعلى اللغات وافصحها وأقدمها وقد وصفها مرة بأنها اللغة القديمة الجيدة وذلك هي قوله: "ودعاهم سكون الآخر في المثليين أن بين أهل الحجاز في الجزم فقالوا: اردد ولا تردد وهي اللغة العربية القديمة الجيدة" ووصفها أخرى بأنها اللغة الأولى القديسة.. والحجازية هي الأولى القديسة، ويكتفي للدلالة على فصاحة العبارة أو الاستعمال لكلمة بأن يقول "وهي الحجازية الجيدة"، مثال ذلك في باب الادغم "ومن ذلك قولهم 'ودّ' وإنما أصله وُدّ وهي الحجازية الجيدة"، أو أن يقول بأنها لغة الحجاز وهي عربية جائزة مثال قوله.

(١) الكتاب، ٣: ٥٥٥

(٢) الكتاب، ٢: ٣٥٩ [وانظر ١: ١٢٤، ١٨٢، ٣١٩، ٤٢٣ و ٢: ٣١٩، ٣٤٥، ٣٥٩ و ٣: ٩٨ و ٤: ١٥٥، ١٧١، ٤٧٢. فسيبويه لا يضمن على الثقة بالمنقول عنهم إلا وكان قوبهم الأقل جوازاً، وهو لا يصف التركيب بأنه عربي، أو جيد إلا وكان هناك ما هو أجود منه.

(٣) الكتاب، ٢: ٣٥٨

"وإن لم تدغم فقلت "هل رأيت؟" فهي لغة لأهل الحجاز وهي عربية جائزة" وإن أُرِدَ وصف الأسلوب بالفصاحة اكتفى بقوله فيه "وهو عربي جيد حجازي" كما في قوله "ومم يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن . وذلك قولك جعلَ لبيد والبيان في كلّ هذا عربي جيد حجازي" والأسلوب الوارد في لغة الحجاز هو الأصل عندما يقول: "وجميع ما ذكرت مفتوح في لغة أهل الحجاز وهو الأصل"^(١).

وقد كان لا بدّ من نقل هذا الاستنتاج بأدلته لأن شيئاً من هذه الأدلة ليس صالحاً للتدليل عليه، بل الأمر على نقيض ذلك تماماً.

أمّا الاستدلال بنعت الحجازية بالأولى القدمى فإنّ سيبويه لم يسق إلا حقيقة تاريخية لا تحتل مدحاً ولا ذمّاً، فهو يختزن في ذاكرته، أنّ اسماعيل بن إبراهيم - وهو حجازي مكي - أول من تكلم العربية، أراد أن يقول: إنّ اللغة كانت أول ما كانت في الحجاز، فالحجازية هي العربية القديمة، وإذا كن الموطن الثاني من الوطنين اللذين جاء فيهم هذا الإطراء قد جاء مرتبطاً بقوة الحجازية، فإنّ الموطن الأول جاء مرتبطاً بقوة التميمية، وقد أشار إلى ذلك سيبويه في موطن سابق^(٢) ولذلك فقد وصف الحجازية بالجودة ههنا، وللعلة ذاتها وصفها بالجودة والجواز في المواطن الأخرى. فالإدغام أحسن ولكنّ مدم الإدغام "عربي جيد حجازي" أي جائز، وليس في درجة الإدغام، وكذلك إدغام "هل رأيت" فهي جيدة لأنها أقلّ جوازاً.

وأما جعل أسلوبهم هو الأصل فليس في هذا امتداح ولا تقديم أيضاً، بل هو الأصل بصرف النظر عن أصحاب اللهجة^(٣)، وقد جعل التميمية الأصل في مواطن تفوق المواطن التي جعل فيها الحجازية أصلاً.

(١) الشاهد وأصول النحر: ١٩٢ - ١٩٣؛ وكانت قد ذكرت هذا لرأي في موطن سابق [٨٢ - ٨٢] والأدلة ثمة هي ذاتها، فبعضها مكرور وبعضها معاش، ومنها ما هو وهم. فاست: "وإن أراد أن يصحح لغة بني تميم ويسين وجه عرابها أيدها بلغة لحجاز كقوله "و لدلير على أن (لا رجس) في موضع اسم مبتدأ، و"ما من رجس" في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الصجر: "لا رجل أفضل منك" [ص ٨٣] وغاب عنها أن أبواب برعته كان معقوداً للهجة تميم مع أطراح لهجة الحجازيين على ما سيأتي بيانه، وانظر، دراسات في كتاب سيبويه ٧٧ والعربية، يوهن فك. ٦٠.

(٢) انظر: الكتاب ٢٣، ٥٣.

(٣) بل إن سيبويه يحسن أنساقاً لهجية محدودة الانتشار أصل القياس. [انظر مثلاً ٣، ٥٦٠]

هذا فضلاً عن وصفه لتركيب حجازي بالرداءة كما سبق البيان - ولو كان المراد بهذا الحكم مصدر اللهجة لكان من الأولى أن يكون ذلك زمناً للحجازية، وليس الأمر كذلك.

وإذا نظرنا في الأبواب التي عقدها سيبويه للهجات مخصوصة وجدته يجعل التميمية هي الأصل في ثلاثة أبواب ويجعل الحجازية الأصل في باب واحد، فهل تعدّ التميمية هي الأصل المقدم؟ إن القضية قضية فكر لا قضية رأي؛ ولذلك فنحن تأصيل الأفكار يتم بوحى من استقرار الأسلوب ولا يتم بالجوى بمثال أو أمثلة.

لم يقدم سيبويه لهجة بذاتها ولذاتها، وإنما نظر إلى اللهجات نظرة شمولية على نحو ما بين سابقاً. ولم تكن هذه الاستنتاجات إلا نتيجة لعدم ربط هذه المواطن بأسلوب سيبويه ومنهجه.

إن إطرء سيبويه وامتداحه لأناس بأعيانهم أو للهجة بعينها يحمل مدلولاً مضاداً لظاهره، فهو يأتي دائماً في المواطن التي تكون فيها لغة الممدوح هي الدنيا، وهو يميز تمييزاً دقيقاً بين حكم المصدر اللهجي وحكم النسق اللهجي، فليس أحدهما مرتبطاً بالآخر، بمعنى: إن امتداح لهجة ما لا يسوغ كل ما يقتوف في هذه اللهجة من تراكيب، بل إن جميع المواطن التي جاء فيها امتداح لهجة ما أو أهلها كانت تأتي حين يكون التركيب الذي جاءوا به أقلّ جوازاً على ما سبق.

في مقابل هذا فإن الحكم بجودة تركيب ما أو عدم جودته لا يعني أن المقصود بذلك أصحاب هذا التركيب، بل هو حكم على التركيب مفرداً بمعزل عن قائله.

وعلى كل فقد حكم سيبويه في غير موطن على أنساق لهجته - وليس على اللهجات - بأنها قليلة أو قبيحة أو خبيثة أو رديئة، وما شاكل هذا، وإذا كان سيبويه يقتن للهجات بصورة عامة، بحيث يبقى في اعتباره مقتضيات النسق اللهجي المخصوص عند التقعيد لأنساق لغوية متصلة به، فإنه في هذا المقام ينهج نهجاً متصلاً في تقنيه لأنساق اللهجية المحكوم عليها بالقبح أو القلة، حيث لا يكتفي بالإشارة إلى قلتها أو قبحها، بل كان يتابعها ويقعد لها، وكأنني به يريد لمن يصر على استخدام هذه الخصوصيات اللهجية أن يستخدمها باتساق ونظام، وأن يبعده عن التخليط بين اللهجات، يقول سيبويه: 'وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع

عربياً يقول: 'ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً، وهذه قليلة ومن تكلم بهذه فقياسه اضرب أيهم قاتل لك شيئاً' ^(١).

وإذا كان الخليل قد قنن لهذه اللهجة في موطن واحد - وقد فعل سيبويه هذا في غير موطن - فإن ما يدعو للتأمل أن يتابع سيبويه النسق اللهجي القبيح أو القليل، ويقعد له تقعيداً مستقلاً فمثال متابعته القبيح:

يذكر سيبويه قول بعض العرب: 'كل شاة وسخلتها' ^(٢) وهذا النسق فيه قبح لأن مثله 'رب رجل وأخيه منطلقين' ^(٣) فيه قبح، كما أن هذا النسق فيه على جواره وكلام العرب به ضعف ^(٤)، كما أن 'الوجه كل شاة وسخلتها بدرهم' ^(٥) بالرغم من هذا كله فإن سيبويه يتابع هذه اللهجة، فيقول: 'وقال الخليل رحمه الله: ينبغي لمن قال النضر فنصب؛ لأنه لا يجوز يا النضر، أن يقول كل نعجة وسخلتها بدرهم فينصب، إذا أراد لغة من يجر، لأنه محال أن يقول كل سخلتها، وإنما جرّ لأنه أراد وكل سخلتها' ^(٦). ومرة أخرى: يقول 'فأما من قال 'كل شاة وسخلتها بدرهم، فإنه ينبغي له أن يقول: لارجل لك وأخاه، لأنه كأنه قال 'لارجل لك وأخاً له' ^(٧).

فهذا تمثيل لمتابعة سيبويه التقعيد اللهجي المحكوم عليه بالقبح والضعف وغير الوجه وفي الكتاب أمثلة أخرى .

ومثال تقعيد سيبويه لنسق لهجي قليل، متابعته لقولهم 'أكلوني البراغيث' 'واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك' وهي قليلة ^(٨)

(١) الكتاب، ٢، ١٠٤.

(٢) الكتاب، ٢: ٥٥.

(٣) الكتاب، ١٢، ٥٤.

(٤) الكتاب، ٢، ٥٧.

(٥) الكتاب، ٢: ٨٢.

(٦) الكتاب، ٢: ١٨٧.

(٧) الكتاب، ٢: ٢٠٠ - ٢٠١.

(٨) الكتاب، ٢: ٤٠.

وقبل ذلك كان قد قعد لها فقال: "ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال أكلوني البراغيث"^(١)، "وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نوناً وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال: "أكلوني البراغيث"، "ولا تحذف - نون النسوة - لأنها علامة إضمار وجمع في قول من قال أكلوني البراغيث"^(٢).

وقال: "فإن قلت: ضربتُ وضربوني قومك نصبت إلا في قول من قال أكلوني البراغيث"^(٣)، وبعد أن وصفها بالقلة قال: "وقال الخليل من قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله فقال مررت برجل حسنين أبواه... ومن قال أكلوني البراغيث قلت على حدّ قول: مررت برجل أعورين أبواه"^(٤)، وقال "وإن سميت رجلاً ضربوا فيمن قال: أكلوني البراغيث قلت: هذا ضربون قد أقبل"^(٥).

فإذا كنت هذه التراكيب اللفجية المحكوم عليها بالقبح أو القلة تجوز متابعتها والقياس عليها لمن أراد ذلك، فإنّ هذا يعني أنّ اللهجات التي لم يحكم عليها بمثل هذه الأحكام أكثر قابلية للقياس والمتابعة، ولكنّ القياس عليها يكون قياساً مخصوصاً لا قياساً عاماً. وهذا ما جاء متأصلاً في مقولة ابن جني حين قال: "فأما أن ثقل إحداهما - اللفتين - جداً وتكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً... إلا أن إنساناً لو استعملها - التي ثقل جداً - لم يكن مخطئاً لكلام العرب، ولكن كان يكون مخطئاً لأجود اللفتين، فأما إن احتاج ذلك في شعر أو سجع فإنّه مقبول منه، غير منعي عليه... وكذلك إن قال يقول على قياس من لفته كذا كذا، ويقول على من قال كذا كذا"^(٦).

(١) الكتاب، ١: ١١٠.

(٢) الكتاب، ١: ٢٠.

(٣) الكتاب، ١: ٧٨.

(٤) الكتاب، ٢: ٤١.

(٥) الكتاب، ٢: ٩٠.

(٦) الخصائص، ٢: ١٠ - ١٢.

فهذه المقولة من الدقة بمكانة - ودقتها بعد مغزاها كبعد مغزى تطبيق سيبويه لفحواها، فهذا الصنيع يوحى في ظاهره مجاز متابعة الأنساق الالهجية القلبية والرديئة، أو التي تأتي خارجة على النسق العام للغة، ولكنه في باطنه ينطوي على ما هو أبعد من هذا، ذلك أن من يصرّ على متابعة هذا النسق أو ذاك فعليه أن يتابعه باتساق وانتظام، وإلاّ فإنّ ذلك يقود إلى الفوضى والاضطراب، وهل يعقل أن ابن جني على رجاحة عقله يبيح لابن اللغة أن يكون لكلامه حواشٍ بحيث يصمت بعد كلّ لفظ أو تركيب ويقول: هذا على لغة بني فلان^(١).

لقد أراد أن يقول دع اللهجات، ولكنه لم يقل ذلك، وإنّما دلل القارئ على استحالة الأخذ بمثل هذه الأنساق اللهجية، أراد أن يقول: إنّ متابعة هذه اللهجات ستقود إلى الاضطراب، أمّا أبنائها فإنّ متابعتهم لها تكون متابعة منتظمة محققة للانسجام اللغوي، يؤكّد هذا أن ابن جني كان قد نصح عسى هذا الاعتقاد فقال: "وكلّ واحد منهم محافظ على لفته، لا يخالف شيئاً منها ولا يوجد عنده تعاد فيها، فهل ذلك إلاّ لأنهم يحتاطون ويقتاسون ولا يفرسون ولا يخلطون"^(٢)، وهذا ما قبل سيبويه، فقد قال: "واعلم أنّه ليس كلّ من أمل الألفات وافق غيره من العرب ممّن يعميل، ولكنه قد يخالف كلّ واحد من الفريقين صاحبه فينصب بعض ما يعميل صاحبه، ويعميل بعض ما ينصب صاحبه وكذلك من كان النصب من لفته لا يوافق غيره ممن ينصب، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمير الأولين في الكسر، فإذا رأيت هربياً كذلك فلا تريئه خلط في لفته ولكن هذا من أمرهم"^(٣).

وهذا الانسجام اللغوي داخل اللهجة الواحدة لم يكن مبنياً على تخيّل ذهني عند سيبويه، أو عند ابن جني بل كان مبنياً على تتبّع حثيث لهذه اللهجات، حيث وجدوها تفترق افتراقاً متسقاً، حين تفترق، فالانسجام اللهجيّ كان مثقّقاً في الواقع؛ ولذا جاء التقييد صورة مشابهة لهذا الواقع، يقول سيبويه: "وسمعا من العرب من يقول ممّن يوثق به" اجتمعت أهل اليمامة لأنّه يقول في كلامه اجتمعت

(١) الخصائص، ١: ٢٤٤.

(٢) الكتب، ١: ١٢٥.

اليمامة، يعني أهل اليمامة^(١) وهذا يعني أن الذين اتبعوا النسق العام؛ "اجتمع أهل اليمامة" لم يستخدموا في كلامهم "اجتمعت اليمامة" وهم يريدون أهلها، وفي مقابل هذا فإن الذين يقولون "اجتمعت أهل اليمامة" جاء قولهم هذا متسقاً مع استخدامهم لـ "اجتمعت اليمامة" وهم يريدون أهلها، لهذا فإن قولنا "اجتمعت أهل فلسطين" ليس مقبولاً مجازاً لهذه اللهجة لأننا لا نستخدم البتة "اجتمعت فلسطين" ونحن نريد أهلها^(٢)

ولذلك اهتم سيبويه اهتماماً فائقاً بتوجيه الانساق اللهجية نحو الانسجام اللغوية فهو لا يفتأ يؤكد أن من قال: "كذا" فعليه أن يقول: "كذا"، ومن تكلم بهذا: فقياسه أن يقول: "كذا". ومن قال: "كذا" جاز له أن يقول: "كذا"، فالحضية ليست قضية تجميع وتخليط، بل هي قضية اتساق، وقد بلغت عناية سيبويه بوجوب الاتساق مبلغاً جعله يوجه التركيب الواحد توجيهين مختلفين حين تلتقي اللهجات، فهو يشير إلى وجود لهجة في الاستثناء التام المنفي، حيث ينصب بإطلاق^(٣)، والأصل الاتباع، ثم يعود في "باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلاً فيقول: "حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعاً أن بعض العرب الموثوق بعربيته يقول "ما مررت بأحد إلا زيداً، وما أتاني أحد إلا زيداً وعلى هذا ما رايت أحداً إلا زيداً فينصب زيداً على غير رأيت، وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلاً من الأول"^(٤)، فلماذا لا يفسر هذا التركيب، الذي يكون فيه المستثنى منه منصوباً، في ضوء التعقيد الشمولي، ولا حاجة للقول: إنه لهجة ههنا؟ ولكن سيبويه يابى ذلك، لا شيء إلا لأنهم لا يخلطون؛ إن في الشراكيب وإن في البنية الذهنية التي أصدرتها.

(١) الكتاب، ١٩، ٥٢.

(٢) وقولهم: "وافقت فلسطين" و "رفضت فلسطين" لا يسوغ "اجتمعت فلسطين" وما ماثلاً إذ ينبغي أن يكون المحذوف مذكراً، وليس الأمر كذلك في هذه العبارات، وإنما أرادوا "دولة فلسطين" أو أي محذوف مؤنث، يؤكد هذا أنها لا تقال إلا باستأنيث، فإذا أصبح الفاعل مذكراً "العراق" أو "الأردن" جاز التذكير مراعاة للفظ واستأنيث مراعاة للمحذوف فيقولون "وافق العراق" على ظاهر اللفظ، و"وافقت العراق" قاصدين لدولة.

(٣) الكتاب، ٢، ٣١١.

(٤) الكتاب، ٢، ٣١٩.

ومما يؤكد اعتباره لمنطق الاتساق اللغوي قوله "وقد زعم بعضهم أن ليس تجعل كما و ذلك قليل لا يكاد يعرف، فهذا يجوز أن يكون منه، ليس خلق الله أشعر منه، وليس قالها زيد ... هذا كنه سمع من العرب، والوجه أن تحمله على أن في ليس إضماراً وهذا مبتدأ، كقوله "إنه أمأ الله ذاهبة" إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسك، وما كان الطيب إلا المسك^(١).

فهو يعتمد على الربط بين الاتساق اللغوي المنقولة عن أهل هذه اللغة لكي يتمكن من الإقرار بها أو إنكارها.

فنص سيبويه - فيما أحسب - غاية في الغموض في التدليل على رايه وموقفه من هذه اللهجة، غير أن نقل السيوطي لعباراته هذه يكشف لنا هذا الغموض في توجيه راي سيبويه، وفي الوقت ذاته يثبت ما نحن بصدد

مصدر الغموض جاء من قول سيبويه "إلا أنهم قالوا ... مرتبطاً برفع المسك في العبارة المسموعة "ما كان الطيب إلا المسك" غير أن السيوطي ينص نصاً صريحاً على أن سيبويه قد ذكر "المسك" منصوباً وقد نص على ذلك مرتين^(٢)، وإن ضُبط المحقق هذه الكلمة بالرفع مرة وبالنصب أخرى، ولكن لم يرد السيوطي إلا النصب

وما يهمنا في هذا المقام هو الاتساق اللغوي بين العبارتين المسموعتين، فإذا كان سيبويه قد روى "المسك" نصباً كما ذكر السيوطي، فإنه أراد أن يستدرك على تأويله ويقول إن هذا الاتساق اللغوي يحول دون هذا التأويل^(٣) وأن "ليس" في هذا المقام مثل "ما" ولا تأويل، لأن أصحاب هذه اللهجة لو لم تكن ليس في لغتهم بمنزلة

(١) الكتاب، ١٦٧: ١٤٧.

(٢) انظر الأشباه والنظائر، ٦ - ٨١ - ٨٢، والنصب يؤكد في تذكرة النحاة ١٦٧ - ١٦٩.

(٣) قال السيوطي، [الأشباه ٦ - ٨١]: "وجه توقف عن أن يحمل 'ليس' في لغتهم على ضمير الشأن والصفة أنه وجدهم يرفعون المسك في 'ليس' وينصبونه في كان فيقولون ما كان لطيب إلا المسك. ولو كان في ليس إضمار لوجب أن يكون في كان إضمار أيضاً فكونهم يختصون الرفع بليس دون كان حتى لا يوجد منهم من يرفع المسك في كان ولا ينصبه في ليس. دليل على أن 'ليس' ههنا حرف لا عمل له" وقال [ص ٨٢]: "وليس ذلك لفتين، فيقال إن 'ليس' لطيب إلا مسك" لغة قوم، و "ما كان" الطيب إلا "المسك" لغة قوم آخرين، بل القوم الذين يقولون "ليس الطيب إلا المسك" فيرفعون هم القائلون "ما كان الطيب إلا المسك" فينصبون على ما حكاه سيبويه. وبهذا السبب توقف عن حمل ليس في لغتهم على أن فيها إضماراً".

"ما" في هذا السياق، لما نصبوا في كان ولاصمروا فيها كما أضمرنا في ليس على اعتبار المسلك التأويلي، وقد يرشح رواية السيوطي أسلوب سيبويه الذي ظهر بصورة الاستدراك.

أمّا إذا كان سيبويه قد روى "المسك" بالرفع فإنه أراد أن يقول: إن في ليس إضمراً، وليست مثل "ما"، بدليل الرفع في "كان" إذ لا يقال ههنا إن "كان" هي الأخرى مثل "ما" فتساوي الإضمار في "كان" و"ليس" يحول دون اعتبار هذه لغة، ويبدو أن ملك النحاة حين حمل على سيبويه فقال، "فأول ذلك أن سيبويه قال لغة في ليس أنها لا تعمل وأنها مثل "ما" في لغة بني تميم، وهذا لا يعرف فقد أخطأ سيبويه^(١) أقول يبدو أنه بنى كلامه على رواية الرفع، فهذا الفهم الذي ذهب إليه لا يثنى إلا إذا كانت "المسك" الثانية مرفوعة كالأولى لهذا أحسب أن حملة السيوطي على ملك النحاة بسبب مقولته هذه، لم تكن مبنية على أساس سليم، فما قاله ملك النحاة صحيح إذا كانت الرواية رفعاً، وما قاله السيوطي صحيح إذا كانت، لرواية نصباً.

فلسفة الاتساق اللفوي التي يصر عليها سيبويه قد تفسر لنا شيئاً من أحكامه على بعض الأنساق اللهجية بالمقبح أو الرداءة، ذلك أن هذه الأحكام لم تكن عبثاً، وإنما كانت ترتبط ارتباطاً عضوياً بفكر سيبويه أجمع، وترتد إلى قضايا الأصل والفرع والسياق اللفوي والاتساق الداخلي والخارجي على السواء.

يقول سيبويه: "وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون: أمّا العبيد فذو عبيد وأمّ العبد فذو عبد، يجرونه مجرى المصدر سواء، وهو قليل خبيث.... كان هؤلاء أجازوا: هو الرجل العبيد والدرهم، أي للعبيد وللدرهم، وهذا لا يتكلم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع وهو قول العرب..."^(٢).

فهذا النسق خبيث، ولكن خبثه لم يأت من قلته، فلا علاقة بين هذين المصطلحين البتة، وإنما جاء خبثه من أن هؤلاء الذين يقولونه لم يستخدموا نسقاً آخر وهو: هو الرجل العبيد والدرهم ولو استخدموا هذا لزال خبث ذلك.

(١) الأشياء والنظائر ٧٦٦ (وانظر: تذكرة النحاة: ١٦٧).

(٢) إكتاب، ١: ٣٨٩.

ويقول سيبويه " وقد بلغنا أن قوماً من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وبرينه وذلك قليل رديء"^(١) وليس في كلامه ثمة ما يدل على علة هذه الرداءة، ولكن معرفة أصحاب هذه اللهجة قد تدل على سببها.

وقد ذكر ابن منظور أن أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب، فيهمزون النبي والبرية والذرية^(٢)، فأهل التحقيق في هذا المقام هم المكيون من أهل الحجاز، ولذا فقد قصد سيبويه أنهم من أهل التحقيق في هذا الموطن، ولم يقصد أنهم يحققون بإطلاق ذلك أن أهل مكة هم أشهر الحجازيين في التسهيل إذ روي أن رجلاً خطب النبي عليه السلام فقال: يا نبيء الله فقال له: لا تنبر باسمي^(٣) وإذا كان عليه السلام مكيًا، فهذا يعني أن هذا الهمز لم يكن مشتهراً في مكة في مثل هذه الصيغ، وينص الفراء على أن القرشيين يسهلون الهمز فيقول "ومن قال يكلاكم قال كليت مثل قضيت وهي من لغة قريش وكل حسن، إلا أنهم يقولون في الوجهين مكولة بغير همز، ومكلو بغير همز أكثر مما يقولون مكلية، ولو قيل مكلي في قول الذين يقولون كليت كان صواباً"^(٤).

بصرف النظر عن تنظر الفراء لقضية الاتساق اللهجي بحيث يقال "مكلي" في لغة من يقول كليته ويكون صواباً، ولا يكون صواباً في لغة من يقول "كلات"، فالهم أن الفراء يؤكد أن القرشيين يسهلون كما ذكر ابن منظور.

وبهذا يظهر أن هذه الرداءة مصدرها عدم الاتساق اللغوي، حيث جاءت ممن يسهلون، ولو جاءت ممن يهمزون لكان ذلك خارجاً من دائرة الرداءة.

وفي موطن ثالث يقول سيبويه " ومنهم من يقول خمسة مشرك، وهي لغة رديئة"^(٥) وهذه الرداءة جاءت من القياس والاتساق اللغوي في أن، فليس في العربية أي لهجة تضم المضاف إليه، ولو وجد في هذه اللهجات هذا الأمر لكان ذلك

(١) الكتاب، ٣: ٥٥٥.

(٢) لسان العرب: نيا

(٣) لسان العرب: نيا

(٤) معاني القرآن، ٢: ٢٠٤.

(٥) الكتاب، ٣: ٢٩٩.

مسوّغاً لها، ولو أن هذه اللهجة كسرت الراء لما كانت رديئة ولكانت أخذة بالقياس الأصلي للإضافة.

فالخصوصيات اللهجية ليست معزولة عن أطرها الخاصة، وليست معزولة عن القياس اللغوي العام، لهذا كان سيبويه يحلل هذه الخصوصيات من زوايا عدة، ففترة ينظر إلى التركيب في ذاته، وأخرى ينظر إلى علاقته مع لهجته، وثالثة كان ينظر إلى منزلته من القياس اللغوي العام وعلاقته بالمعنى الذهني المقصود منه

وكل واحدة من هذه الزوايا قد تفنني في التحليل، يقول سيبويه في معرض حديثه من الحال الجامدة وتأويلها مثل "كلمته فاه" إلى "في" - "وبعض العرب يقول: كلمته فوه إلى في، كانه يقول. كلمته وفوه إلى في، أي: كلمته وهذه حاله، فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله، والنصب على قوله. كلمته في هذه الحال... وأما بايعته يبدأ بيد فليس فيه إلا النصب، لأنه لا يحسن أن تقول بايعته ويد بيد، ولم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده في يده، ولكنه أراد أن يقول بايعته بالتعجيل"^(١) فالمعنى الذهني في هذا المقام يسوّغ ما يبدو غير متمسق، فأصحاب هذه اللهجة كانوا يعولون على بنية ذهنية تفتاير البنية الذهنية للنسق العام، غير أن هذه المرجعية الذهنية لا تتأثّر في النمط المشابه "بايعته يبدأ بيد"، ولذلك فإن عودتهم إلى النصب وهنا يبدو أكثر اتساقاً من التزام الرفع فيه.

وتبلغ الخصوصيات اللهجية ذروة الأهمية حين يعول عليها سيبويه في الحكم بأحالة التراكيب، فيوازن بين لهجة وأخرى ويجعل إحداهما دليلاً على الأخرى، يقول: "أما قول العرب يا فلّ أقبل، فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت في غير النداء ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وجعلوه بمنزل دم، والدليل على ذلك أنه ليس أحدٌ يقول يا فلّ"^(٢)، وهو يعلم بوجود لهجتين في الترخيم: الأولى ترك الحرف الأخير من الكلمة على ما كان عليه قبل الترخيم، والثانية إجراء الحرف بعد الترخيم بمنزلة غير المرخّم"^(٣).

(١) إكتاب، ٩: ٣٩٦

(٢) إكتاب، ٢: ٢٤٨.

(٣) إكتاب، ٢: ٢٥٠.

إن الاتساق اللهجي كان يقتضي أصحاب اللهجة الأولى إبقاء لام "فل" على ما كانت عليه قبل الترخيم، أي مفتوحة، ولكن عدم مجيء هذا عند هؤلاء يدل على أن الكلمة غير مرخمة وأنه ليس هناك أي حذف.

مظاهر التقعيد اللهجي، في أبواب "لا النافية للجنس"

إن حديث سيبويه عن لا المشبهة بـ "إن" يعد دليلاً متشعباً على كل ما اقتترف من أفكار في سياق الحديث عن اللهجات، ففيه ما يدل على غموض التقعيد اللهجي بألوانه المختلفة، وفيه ما يدل على مظاهر هذا التقعيد ومستوياته، وما تنطوي عليه من مجريات التقعيد اللهجي عنده، والخلط بين اللهجات والتدليل على منازبها وتجاوزاً لهذا، فإن هذا الموطن فيه ما يؤكد أن الوجوه الجائزة التي كان يشير إليها بصورة تبدو معها كأنها مفترضة كانت تمثل وجوهاً لهجية بذاتها.

على امتداد خمس وثلاثين صفحة يعقد سيبويه مجموعة أبواب للحديث عن وجوه إعمال "لا" النافية للجنس، وفي هذه الأبواب يولي عنايته لاسم "لا" ولا يلتفت إلى خبرها، إلا عرضاً في حالات محددة، حيث يعرض لوجوه جائزة، ويرجع رأي عالم على آخر، وليس في حديثه ما يدل على اختلاف لهجي في هذه القضايا، ولكنه يقول "واعلم أن "لا" وما عملت فيه في موضع ابتداء... والذي يبني عليه في زمان أو في مكان وكذلك تضميره وإن شئت أظهرته. . . والدليل على أن لا رجل في موضع اسم مبتدأ في لغة بني تميم قول العرب من أهل الحجاز "لا رجل أفضل منك"^(١)، وفي موطن آخر قال: "وقال الخليل رحمه الله يدلك على أن "لا رجل" في موضع اسم مبتدأ مرفوع، قولك لا رجل أفضل منك"^(٢).

إن حديث سيبويه والخليل، في هاتين الفقرتين يبدو في ظاهره حديثاً مختلطاً ليس فيه أي دليل على شيء مما ذكرنا سابقاً، بل أين اللهجات في هذا كله إن في مقولة الخليل وإن في مقولة سيبويه؟

(١) الكتاب، ٩: ٢٧٥-٢٧٦.

(٢) الكتاب، ١٢: ٢٩٣.

إن حديث سيبويه عن التميمية والحجازية يبدو غريباً في موطنه، فلم يشر قبل ذلك إلى أنه يتحدث عن خصوصيات لهجية، وهو أكثر غرابة في استدلاله بالحجازية على التميمية؛ إذ إن التميميين يقولون: "لا رجل" والحجازيون يقولون "لا رجل أفضل منك؟" "فلا رجل" عند التميميين تساويها عند الحجازيين فأين الدليل؟ ويزداد الأمر غموضاً حين يسوق سيبويه الاستدلال ذاته منسوباً إلى الخليل دون الإشارة إلى أي من اللهجتين، ودون الإشارة إلى نسبة المقولة الحجازية "لا رجل أفضل منك" إلى أهلها.

إن مقولة سيبويه هذه هي المفصل في توجيه حديثه عن "لا" وما يتعلق بها، أراد أن يقول: إن الأصل في "لا" أن يحذف خبرها، وهذه لغة التميميين، وإن لم ينص على ذلك، ولكن يجوز إثبات الخبر: "وإن شئت أظهرته"، وإثباته ليس افتراضاً، كما يظهر، بل هو لهجة الحجازيين، ولذلك جاءت المقابلة بعد ذلك في موضعه.

وأراد من هذه المقابلة أن يقول إن "لا" ومعمولها في لغة التميميين في موضع مبتدأ مرفوع، ولكن ما الدليل على ذلك؟ ليس هناك ما يدل على هذا التقدير، لذلك فإن الاستئناس باللهجة الحجازية التي نثبت الخبر يوجب أن يكون "لا رجل" في موضع مبتدأ عند الحجازيين، فإذا ثبت هذا، فإن "لا رجل" عندهم توازي "لا رجل" عند التميميين، فهي مبتدأ عند هؤلاء أيضاً.

يؤكد هذا كله قول ابن يعيش معقّباً وشارحاً للمفصل "إنما خص أهل الحجاز دون غيرهم لأن أهل الحجاز يظهرون الخبر فيظهر فيه العمل، وبنو تميم لا يظهرون البتة فلا يظهر فيه عمل لا^(١)، وبهذا يتضح:

- أن حديث سيبويه في جملة هذه الأبواب كان تقعيداً للوحه التميمي، وإن لم يشر إلى ذلك مباشرة ولم يلتفت إلى اللهجة الحجازية إلا التفاتاً عرضياً.
- أن ما يبدو افتراضاً: "وإن شئت أظهرته" لم يكن من الافتراض في شيء، وإنما كان يشير إلى وجه لهجي، بل إن تمثيل الخليل كان مسموعاً نصاً عن الحجازيين، وكلام الخليل أشد خلطاً للتميمية والحجازية دون الإشارة إليهما.

(١) شرح المفصل، ١: ١٠٥.

- ولكن لماذا يجعل سيبويه الحجازية لهجة هامشية لا يلتفت إليها إلا عرصاً؟ إن العلة في ذلك تكمن في تحقق أساسين من أسس التعقيد اللغوي وهما - الاطراد والكثرة، والاتساق الداخلي، وإن لم يكن في حديثه ما يدل على ذلك.

ولكن هذا يفهم من قول ابن يعيش السابق "أهل الحجاز دون غيرهم" وهذا يعني أن اللهجات الأخر كانت تأخذ مصاف التميمية، فهي بذلك أكثر انتشاراً من الحجازية.

أما الاتساق الداخلي: فهذا ما يفهم من قول الزمخشري عن حذف الخبر، "ويحذف الحجازيون كثيراً فيقولون لا أهل ولا مال وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلاً"^(١)، وعلى حدّ عبارة ابن يعيش في شرحه فإن التميميين لا يظهرون الضبر البتة، فالحجازية ترتدّ إلى التميمية في حذف الخبر، ولكن التميمية تبقى على اتساقها، لهاتين علتين فقد أثر سيبويه الوجه التميمي. ولو كانت قضية لاختيار غير مبنية على أصول، لكان ينبغي تخيير الوجه الحجازي، ليس لأن سيبويه يفضل الحجازية كما بدا لبعضهم، فهو لا يفضلها أصلاً. وإنما لأن الحذف أو الإصغار ليس أصلاً، فالأصل في الخبر أن يكون مثبتاً.

أن حذف الخبر أو إثباته لا أثر له في توجه إعمال "ما" في اسمها، وإذا كان سيبويه قد تخيّر الحذف؛ لغة التميميين، فإن تمثيله لجملة القضايا التي عرض لها في هذ الأبواب كان يأتي بحذف الخبر، ولكنه عاد والتفت إلى إثباته حين أصبح له تأثير على إعمال "لا" في اسمها، يقول سيبويه: "وتقول لا يدين بها لك، ولا يدين اليوم لك إثبات النون أحسن وهو الوجه... وترك النون في لا يدي بها لك قول يونس . وإثبات النون قول الخليل رحمه الله، وتقول. لا غلامين ولا جارتين لك، إذا جعلت الآخر مضافاً ولم تجعله خبراً له .. وإن شئت قلت: لا غلامين ولا جارتين لك، إذا جعلت لك خبراً لهما. وهو قول أبي عمرو، وكذلك إذا قلت لا غلامين لك، وجعلت لك خبراً"^(٢).

(١) شرح المفصل، ١: ١٠٧.

(٢) الكتاب، ٢: ١٧٩-١٨٢.

إن حديث سيبويه -ههنا- يبدو أكثر تخليطاً وغموضاً من سابقه، ولكن في ضوء ما سبق بيانه يتضح:

- أن إثبات النون الذي تخيره سيبويه: "أحسن وجه الكلام" لم يكن مفترضاً ولم يكن رأي الخليل كما أشار سيبويه، بل كان لهجة احجازيين، وما يقال عن رأي الخليل يقال عن رأي يونس، فيونس حين اختار "لا يدي بها لك" لم يتجاوز أن اختار الوجه التميمي، وهكذا يكون رأي كل عالم في انتخاب هذا الوجه أذاك يمش اختياراً للهجة دون أخرى، وإن لم يشر إلى ذلك، وكذلك قول أبي عمرو كان موافقاً رأي الخليل في تقديم الوجه احجازي، فالوجه المختار الأقوى هو لهجة احجازيين وإن لم ينص على ذلك.

وعلى ذلك فلا يوجد في حديث سيبويه شيء من الافتراض في مثل قوله: "وإن شئت قلت: إذا جعلت "كذا" وإنما هو إشارة إلى وجه لهجية، فـ "لا غلامي لك" هو الأصل وهو الوجه التميمي، ولكن إن شئت قلت لا غلامين لك، وتكون "لك" خبراً، وهذا هو الوجه احجازي.

بهذا؛ يتضح أن سيبويه كان ينظر إلى لهجات القبائل العربية نظرة متكاملة ومتبصرة في أن، بحيث مكنه ذلك من فصل مواطن الخصوصيات اللهجية عن التقعيد الشمولي، وكان تقعيده لهذه الخصوصيات تقعيدياً يبغي على اتساق الأنماط اللهجية المتصلة.

وإذا صدق تأميل علاقة المسموع بالتقعيد في هذا الجانب فإن ذلك يكاد يكون ناقضاً لما يشيع في الدراسات الحديثة من قول بأنه كان للعرب لغة أدبية مشتركة غير لهجاتهم، وما بني عليه من ادعاء بأن القدماء لم يفصلوا بين هذه الأدبية ولهجات القبائل^(١). فالحق أن هذه الأدبية لم يكن لها وجود إلا في عصرنا هذا، وهي في عصرنا التقاء عفوي للغات القبائل العربية، بحيث لم يكن أي هربي أشاعراً كان أم خطيباً، يعدل عن لغته التي يتحدث بها صباح مساء على ما سيأتي بيانه.

فسيبويه لم يفصل بين الأدبية، النموذجية واللهجات، لأن النموذجية لم تكن موجودة أصلاً، وإنما كان يفصل بدقة متناهية بين لهجات القبائل العربية، وكل لهجة من هذه اللهجات عربية في ذاتها، ولا تفرق عن اللهجات الأخر إلا فيما هو

(١) انظر: الفصل الخامس.

"محتقر غير محتفل به" لقلته ونزارته؛ كما وصف ابن جني؛ لذلك فإن فهم علاقة الفصحى باللهجات، بصورتها التي كانت عند سيبويه جاء ممن اقتصت دراساتهم بكتابيه، حيث لم يعد هناك افتراض لهذا الازدواج؛ "وما هي إلا جولة سريعة في الكتاب" حتى بدا واضحاً أن اهتمام (سيبويه) باللهجات لا يقل عن اهتمامه بالفصحى حتى ليذهب بنا الظن إلى أن الفصحى عنده هي اللهجات نفسها، فنطق القبائل العربية على اتساع بيناتها وتبين منازلها يعد في نظره وحدة واحدة تدرس جميعاً لاستنباط القواعد منها^(١).

ولم يعد هناك ادعاء بأن القدماء لم ينتبهوا للفوارق بين اللهجات، "ولذلك فإننا نستطيع أن نقول -ونحن مطمئنون- إن بعض علماء العربية بريئون من تلك التهمة التي يوجهها إليهم كثير من الباحثين المحدثين حين يزعمون أن القدماء لم ينتبهوا إلى الفوارق اللهجية الخاصة بل جعلوها جزءاً من اللغة الواحدة"^(٢) والقدماء بريئون، لا لهذا السبب حسب، بل لأنه لم يكن هناك فرق بين الفصحى واللهجات، وإنما كان الفرق بين اللهجات ذاتها، وكل وحدة منها عربية.

(١) اللهجات في الكتاب، صالحة ر، شد فنييم: ٨٧.

(٢) شواهد الشعر في كتاب سيبويه ٤٣١، وكان قد قال (٢٩١-٢٩٢) "ومن يدري؟ فلعلم ذكره هو كم كان موجوداً من فرق بين اللهجات واللغة الأم المشتركة، ومن ما نزعته من أن علماء الأقدمين لم يدونوا اللهجات العربية القديمة إن هو إلا افتراض افترضناه ليس بين أيدينا ما يعضده من أدلة".

الفصل الخامس

مصادر السماع وأهميتها في التقعيد

إشكالات فهم العلاقة بين المسموع والتقعيد

لم يكن الهدف من هذه الدراسة معالجة القضايا النحوية المفردة ومدى تأكيد المسموع لها؛ لأنّ فحص مصداقية قاعدة ما يوجب الاقتصار على قضايا جزئية، يتأتى الإلمام بما تنأثر من المسموع اتصل بها، أو الآراء التي قيلت فيها، ولم يكن شيء من هذا مقصوداً في هذه الدراسة، وإلا لما كانت قصراً على كتاب سيبويه، ولما كانت عامةً للتقعيد النحويّ كلّ، ولكنّ تبين الأصول الإجمالية لمسالك الاستشهاد النحويّ أوجب إعطاء خصوصيّة العلاقة بين المسموع والتقعيد عناية بالقدر الذي يكفل الكشف عن تضافر القضايا المفردة في تشكيل هذه الأصول، وهذا يقتضي استيضاح علاقة المسموع بالتقعيد في كلّ موطن على حدة، ولكنّ بعض ما في كتب سيبويه قد خفي على كثير من الأئمة الأعلام^(١)، وربما كان مردّ ذلك إلى أسلوب سيبويه في معالجة المسموع والطرائق التي يربط بها بينه وبين التقعيد؛ ولهذا كن يحسن أن يشار في هذا المقام إلى أنماط من مثل هذا الغموض، وقد عرض عبد الخالق عضيمة لبعض القضايا التي خفيت على القدماء وبّين حقيقة موقف سيبويه منها^(٢)، ثمّ جاء بنماذج استشكلها ووجدها متعارضة، والقضايا التي تشبه هذه النماذج كثيرة في كتاب سيبويه

(١) نهارس كتاب سيبويه ودراسة له، محمد عبد الخالق عضيمة؛ ١٣

(٢) نظر: السابق؛ ١٢ - ١٨

ولتوضيح حقيقة موقف سيبويه من مثل هذه القضايا، قد يحسن أن يبدأ بما استشكله عضية. وأما ما قام بتوضيحه مما أشكل على القدماء فلا حاجة لإرجاع القول فيه، عدا واحدة سيضاف إلى بيانه فيها شيء من البيان فيما بعد، قال: "في كتاب سيبويه مسائل استشكلتها، وتعذر علي فهمها والتوفيق بين نصوصها، ودفع ما بينها من تعارض . من ذلك: ١- ٢- الوصف الذي على وزن "فعال" في سبب الأنثى نحو: يالكاع ياخبث. قال عنه سيبويه في ١: ٣١١ ويدل على أنه اسم للمنادى أنهم لا يقولون في غير النداء: جاءتني خبث ولكاع. وقال منه في ٢: ٣٨. "وما جاء من الوصف منادى وغير منادى ياخبث ويالكاع" ٣- قل من اخلف والتحت والامام في ١: ٢٠٤: "فاما الخلف والامام والتحت فهن اقل استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء، وقد جاءت على ذلك في الكلام والأشعار" وقال عنها في

١: ٢٠٧ "وأما الخلف والامام والتحت والدون فتكون أسماء وكينونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم" ٤ ... ٥ في كتاب سيبويه نص يمنع وقوع (كل) المضافة للنكرة مفعولاً به قال في ١: ٢٧٤ "أكث شاة كل شاة حسن، وأكلت كل شاة ضعيف، لأنهم لا يعمون هكذا فيم زعم الخليل" رجعت إلى شرح السير، في لكتاب سيبويه ٢: ٢١٥ - ٢١٦ فوجدته لم يعلق شيئاً على كلام سيبويه وهذا الذي منعه سيبويه قد جاء كثيراً في القرآن جاء "كل" المضافة للنكرة مفعولاً به في ٢٦ موضعاً في سورة الأنعام وحدها . وجاء (كل) المضافة للنكرة فاعلاً، ونائب فاعل واسماً لكان وخيراً لأن، ومفعولاً مطلقاً، وظرفاً، ومضافاً إليه، وغير ذلك.

ليس من غرضي أن أوجه نقداً لسيبويه، وإنما هي مسائل تعذر علي فهمها فذكرتها لعل غيري يستطيع لها حلاً وتوفيقاً ويدفع ما بينها من تعارض ^(١) واحسب أن شيئاً من التعارض لم يوجد في القضيتين الأولى والثنية كما أن شيئاً من المنع المذكور لم يكن موجوداً في القضية الأخيرة، من القضايا التي أثبتت، وإن كن ثمة قضيتان صرفيتان تركتا دون متابعة، ولبيان ذلك، أقول:

(١) لسابق: ٨١ - ٢٠ وهو يعتمد طبعة بولاق والقضايا التي استشكلها عضية، هتدى إليها أحد الدارسين واعتمدها في إثبات أن سيبويه كان يجمع من هذا العالم ومن ذلك دون تمحيص مما أوتعه في هذه انتداقصات، ولو كن يتثبت مما يجمع لا وقع في ذلك [أنظر: سيبويه جامع النحو العربي: ١٧، ٦٧، ٩٥]

أما القضية التي أشير فيها إلى موقف سيبويه من الوصف اللازم فلا تحتل شيئاً من التناقض. ففي النحس الأول الذي نُقِلَ عنه، جاء فيه الحكم باختصاص هذا الوصف بأسلوب النداء، وعدم استخدامه في غيره، وأما النحس الثاني فلم يكن سيبويه معنياً بتبيان أن هذا الوصف لا ينادى؛ لأن حديثه كان بقصد تبيان أنواع ما جاء معدولاً عن حده من المؤنث وقد قال في بدايته "فقد يجيء هذا المعدول اسماً للفعل، واسماً لوصف المنادى المؤنث، كما أن فسق ونحوه للمذكر، وقد يكون اسماً للوصف غير المنادى وللمصدر ولا يكون إلا مؤنثاً لمؤنث، وقد يجيء معدولاً كعمر"^(١)، وهذا تلخيص لجمل هذا الفصل ثم أخذ بعد ذلك في تفصيل هذه الأنواع تباعاً، فابتدأ باسم الفعل واستدل له بسبعة شواهد ثم أوجز العبارة وجاء بالذووعين الثاني والثالث مرة واحدة فقال: "ومما جاء من الوصف منادى وغير منادى ياخباث وياالكاع فهذا اسم للخبيثة وللكعاء، ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجعدي:

فقلت لها عيشي جعارٍ وجرري بلحم امرئٍ لم يشهد اليوم ناصره"^(٢)

فقد أراد سيبويه أن يقول: ومما جاء من الوصف منادى. ياخباث وياالكاع، ومما جاء من الوصف غير منادى: قول الشاعر، ولم يكن مهتماً ببيان أن ما جاء منادى لم يستخدم في غير النداء، أو أن ما جاء غير منادى لا يستخدم في النداء، يؤكد هذا أن الشواهد التالية للشاهد المنقول جاءت استدلالاً للوصف غير المنادى، ثم انتقل بعد ذلك إلى تبيان النوع الرابع فقال: "ومما جاء اسماً للمصدر قول الشاعر: ولكنّه لم يرجع القول على ما جاء من الوصف غير منادى،

وأما القضية الثانية فقد كان إشكالها ناجماً عن جعل تلك عائدة على الأسماء المذكورة في النحس المثبت، ولتوضيح النصين المنقولين^(٣) عن سيبويه.

في النحس الأول يتحدث سيبويه عن الخلف والامام والتحت والدون وينص على أنها: أقل استعمالاً في الكلام أن تجعل أسماء والأكثر فيها أن تجعل ظروفأ.

(١) كتاب، ٢: ٢٧٠

(٢) كتاب، ٣: ٢٧٢ - ٢٧٣

(٣) انظر: منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، محمد البكاء: ٤٥٥ - ٤٥٦، ففيه هذا التوضيح

وأما النص الثاني فقد جاء في موطن يتحدث فيه عن "القصد والنحو والقبل والناحية"؛ والأكثر فيها أن تجعل أسماء، بخلاف الظروف التي جاءت في النص الأول، ثم قاده هذا إلى مقابلة هاتين المجموعتين، وجاءت مقومته بتمامه على النحو التالي: "واعلم أن هذه الحروف بعضها أشدّ تمكناً في أن يكون اسماً من بعض، كالقصد والقبل والناحية. وأما لظف والأمام والتحت والدون فتكون أسماء، وكيدونة تلك أسماء أكثر وأجرى في كلامهم"^(١)، وإنما قصد "بتلك" الظروف التي جاءت في المجموعة الأولى وهي: القصد والقبل والناحية، فلا تناقض ولا اضطراب. يؤكد هذا أن سيبويه أعاد الحديث عن ظروف المجموعة الثانية: "التحت والدون" في موطن بعيد عن هذين الوطنين المتقاربين فأكد ما أكده فيهما، فقد قال: "وسألت عن قوله: من دون، ومن فوق، ومن تحت، ومن قبل، ومن بعد، ومن دبر، ومن خلف، فقال: أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة، لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف"^(٢).

وأما الموطن الثالث: فإن سيبويه لم يمنع شيئاً مما جاء في القرآن في تلك الآيات، وإنما قصد له تقعيداً مخصوصاً، وإن لم يذكر أي آية منها، إذ قال، بعد أن وضع وبين ضعف ما استضعفه الخليل: "وأما كل شيء وكل رجل فإنما يبينان على غيرهما؛ لأنه لا يوصف بهما"^(٣).

وكان هذه المقولة الموجزة جاءت تقعيداً مخصوصاً لما جاء في الذكر الحكيم، فالآيات التي ذكرها عضيمة من مثل قوله تعالى: "وخلق كل شيء" و "وسع ربّي كل شيء علماً" و "وإن يروا كل آية لا يؤمنون بها" تدخل تحت هذا الاستدراك الموجز، لأن سيبويه يميز بين ما يقع تأكيداً وما لا يقع، وبمعنى آخر فقد أراد في ذلك الموطن أن يقول: إن النكرة التي تؤكد بكل، مضمراً فيها ضميرها من مثل "أكلت شاة كلّها" أو "قرأت كتاباً كلّهُ" يضعف أن يقال فيها "قرأت كل كتاب" أو "أكلت كل شاة"، و يحسن أن يقال بدل ذلك "أكلت شاة كل شاة" و "قرأت كتاباً كل كتاب".

(١) الكتب، ١: ٤١٦

(٢) الكتب، ٣: ٢٨٩

(٣) المکتب، ٢: ١١٦ - ١١٧

ثم أراد بذلك الاستدراك أن يقول : إن النكرة التي لا تؤكد بكلّ، مضمراً فيها ضميرها يجوز فيها ما ضعف ثمة. إذ لا يجوز "أكرمت رجلاً كلّهُ" أو "أعجبني شيء كلّهُ" أو "حرّمنا عليهم ذا ظفر كلّهُ"؛ ولذلك يجوز أن يقال أكرمت كلّ رجلاً، وأعجبني كلّ شيء، وحرّمنا عليهم كلّ ذي ظفر... وما وقع في القرآن هو من هذا وليس من سابقه.

إنّ ما جاء في كتاب سيبويه على نحو مقارب لما سبق بيانه كثير، نشير إلى بعضه ليكون دالاً على مثله، فمن ذلك:

أولاً. من أسوب سيبويه في الاستشهاد، أن يأتي المستشهد به مرتبطاً بغير ما ينهي الحديث عنه، فقد يتحدّث عن تقعيد ما ويستجلي ملبساته، ثمّ يشير إلى ما هو أقلّ جوازاً أو ما يشاكل ذلك، ثمّ يقول. و "قال الشاعر"، أو "ومن ذلك" غير أنّ هذا يكون استشهاداً للقضية السابقة وليس للقضية اللاحقة، وقد يكون هذا الاستشهاد بقصد الاستئناس، وقد يعطف استشهاداً فيقول: "وقال الشاعر" - موداً قوله ثمّ يردفه بقوله "وقال آخر" أو ما يشاكل ذلك، ولكن كلّ واحد من القولين يكون استدلالاً لوجه من الأوجه السابقة، فمن ذلك:

١- قال: "وتقول ما زيدٌ ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ، الرفع أجود، وإن كنت تريد الأول، لأنك لو قست ما زيد منطلقاً زيد لم يكن حدّ الكلام، وكان هاهنا ضعفاً. وقد يجوز أن تنصب، قال الشاعر، وهو سواد بن عديّ:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ تَفُصُّ الموتُ ذا الفنى والفقيرا
فأما الإظهار، وقال الجعديّ:

إذا الوحشُ ضمَّ الوحشُ في ظلالِها سواقطُ من حرٍّ وقد كن أظهرأ
والرفع الوجه، وقال الفرزدق:

لعمرك ما معنٌ بتارك حقه ولا منسيٌّ معنٌ ولا متيسرٌ^(١)

(١) الكتاب، ١: ٦٢، ٦٣

هذا قوله واستشهاده، والمقولة التي تسبق الاستشهاد "وقد يجوز أن تنصب"، يريد بها "ما زيد ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ". فينبغي أن يكون الاستشهاد لهذا الجواز، ثم إن ذكر الشواهد على هذا النحو "قال الشاعر... وقال الجعدي... وقال الفرزدق..." يوجب أن تكون أخذة الحكم ذاته، أو مؤكدة الحكم ذاته، ولكن

- لقد بدت الشواهد استدلالاً لقوله "وقد يجوز أن تنصب". وليس الأمر كذلك بته، فهي ليست نصاً في النصب، أو الرفع، ولا تشتمل على "كان" أو "ليس" أو "ما" المجازية، بل هي استدلال غير مباشر لجواز نصب المعطوف على خبر كان وأخواتها عند إعادة الاسم ذاته مظهراً، وهذا ما لا يوجد في الشاهدين الأولين ففيهما إعادة الإظهار حسب.

- إن قوله بعد الشاهد الأول "فأعاد الإظهار" واضح بَيِّن، وليس كذلك قوله "والرفع الوجه" بعد الشاهد الثاني؛ لأن كلمة "الوجه" الثانية مفعول به، ورفعها لمن، وإنما في البيت "فأعاد الإظهار" والإضمار وجه الكلام، كسابقه.

- إن هذه المقولة "والرفع الوجه" كانت مرتدة إلى الجملة السابقة على الاستشهاد وهي "وقد يجوز أن تنصب" ولكن الرفع الوجه. ثم جاء بشاهد الفرزدق مبيناً للشاهدين السابقين في الأهمية، وإن أظهرته صيغة الإنشاء مشبهاً لهما، وكن حق العبارة أن تكون: "والرفع الوجه ومنه قول الفرزدق"، لكي تفصل عن الشاهد السابق، فشاهد الفرزدق يختلف عن السابقين؛ لأنه نص في الرفع في القضية التي عقد لها الباب، وهي قوله: "وتقول ما زيد ذاهباً ولا محسنٌ زيدٌ" فهو استدلال لما هو أجود وليس لما هو أضعف، وليس استثناساً كسابقه، لأن إعادة الإظهار جاءت في جملة ثنية، ولذلك فليس صحيحاً قول الحق في توضيح وجه الاستشهاد به، "القول فيه كالقول في سابقه"^(١) وليس صحيحاً كذلك جعل القزاز هذا الشاهد في باب الضرورة، وقد عقب عليه بقوله: "فمعنى الأخير هو معنى الأول"، وكان الوجه أن يأتي بضميره، وزعم بعض أهل النظر أن هذا لا يجوز في شعر ولا كلام^(٢) ويغلب على الظن أن هذا كله بني على خطأ في فهم مقصد سيبويه دون تأمل الفوارق بين

(١) انظر: الكتاب، ١: ٦٣؛ العاشية

(٢) ما يجوز لشاعر في الضرورة ١٧٥

الشواهد؛ ولهذا وضع الشاهدان الأولان في باب الاستئناس المباشر بما هو ضعيف ولكن الشاهد الثالث وضع في باب الاستدلال.

ب- يقول سيبويه في حديثه عن جعل "تقول" بعد الاستفهام عاملة كظن: "وذلك قولك: متى تقول زيداً منطلقاً، وأتقول عمراً ذاهباً، وأكلُ يوم تقول عمراً منطلقاً، لا يفصل بها كما لم يفصل بها في أكلُ يوم زيداً تضربه، فإن قلت: أنت تقول زيدُ منطلقٌ رفعت، لأنَّه فصل بينه وبين حرف الاستفهام، كما فصل في قولك: أنت زيدُ مررت به، فصارت بمنزلة أخواتها، وصارت على الأصل، قال الكمي:

أجهلاً تقول بني لُؤيٍ لعمرُ أبيك أم متجاهلين

وقال عمرُ بن أبي ربيعة:

أما الرحيلُ فدون بعدِ غدٍ فمتى تقولُ الدارُ تجمعنا^(١)

ففي حديث سيبويه ثلاث قضايا يمكن أن يكون قول الكمي استشهاداً لواحدة منها، ففيه قضية إعمال تقول بعد الاستفهام المباشر، وتليها قضية إعمالها إذا فصل بالظرف، وآخرها قضية إلغائها إذا كان الفصل بغير الظرف، وقد جاء الاستشهاد بعد هذه الأخيرة، ولكن قول الكمي لم يكن استشهاداً لها، كما لم يكن لأي من الأمرين السابقين، فالشاهد فيه "إعمال القول بمعنى الظن هنا وأنه لا بأس بالفصل بين الاستفهام والقول بمعمول القول"^(٢) ولم يشر سيبويه إلى أن الفصل بمعمول القول يأخذ حكم الفصل بالظرف، وأما قول عمر بن أبي ربيعة فهو استدلال للقضية الأولى.

ج- وقال في حديثه عن الإجابة عن السؤال "وقد يجوز أن يقول الرجل: ماذا رأيت؟ فيقول: خير، إذا جعل ما وذا اسماً واحداً، كأنه قال: ما رأيتُ خيراً، ولم يجبه على رأيت، ومثل ذلك قولهم في جواب كيف أصبحت؟ فيقول: صالح، وفي من رأيت؟ فيقول: زيد، كأنه قال: أنا صالح، ومن رأيتُ زيداً، والنصب في هذا الوجه، لأنه الجواب على كلام المخاطب، وهو أقرب إلى أن تأخذ به، وقال عز وجل: "ماذا أنزل

(١) الكتاب، ١: ١٢٣ - ١٢٤

(٢) الكتاب، ١: ١٢٣؛ الماشية

ربكم قالوا أساطيرُ الأولين".^(١)، وكان قد أشار إلى أن النصب هو الأصل واستند لذلك بقوله تعالى: "ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً".

والسؤال هاهنا: لأي شيء جاء استشهاده بالآية الكريمة في النص السابق؟ بمقتضى العبارة السابقة عليها؛ ينبغي أن تكون تأكيداً للنصب، ولكنها بحسب هذه القراءة تكون تأكيداً للوجه الذي أجازاه في بداية كلامه "وقد يجوز..." ولولا أن قراءة النصب قراءة شاذة^(٢) لذهب النطن إلى أنه من الأولى أن تضبط الآية بنصب "أساطير"

د- ومثل هذا الغموض في فهم علاقة المسموع بالتعميد ما أشار إليه عبد الخالق مضيعة في مآخذة على الطبعة المصرية [طبعة بولاق] قال: "ضبط هذا البيت ١ ٢٩٥هـ كذا".

كم قد فاتني بطل كمي ويأسرُ فتيةً سمحَ هضومُ

برفع (بطل كمي.... وما بعده)

وضبط البيت هكذا يخرجُه عن الضرورة، فليس فيه شيء مخالف للقياس... وهذا ما يشهد به السياق ويؤيد هذا ما قاله المبرد في المقتضب عن هذا البيت قل: القوافي مجرورة، وكذلك ما قاله عنه أبو جعفر النحاس في كتابه (شرح شواهد سيبويه) قال: الشاهد فيه الفصل بين (كم) ومجرورها بالجملة. أما الأعلام فقد أخطأ موضع الشاهد، إذ قال: الشاهد فيه وقوع (كم) ظرفاً، فتأثرت الطبعة بكلام الأعلام^(٣).

هذا محتمل، وقد يشهد به السياق على ما صيغ، وإن كانت شهادته بقول الأعلام أبلغ من شهادته بقول النحاس، وأما ما قاله المبرد فليس فيه ما يؤيد هذا المآخذ، فالشواهد التي يرويها المبرد على نحو مخالف لسيبويه كثيرة، وبيان ذلك أما السياق: فالحق أن استدلال سيبويه واستثناسه لهذه القضية جاء على نحو عجيب تنقل فيه من الاستدلال إلى الاستثناس على النحو التالي:

(١) الكتاب، ٢: ٤١٨ - ٤١٩

(٢) انظر تخريج هذه القراءة في الكتاب، ٢: ٤١٧؛ الحاشية

(٣) فهارس كتاب سيبويه ٢٢-٢٤ وقد أشار إلى هذا في حواشي المقتضب، ٦٢٠٢

تحدث عن اختيار لغة من ينصب بكم حين يفصل بينها وبين تمييزها ووضع قبح الجرّ بها، ثم استدلّ للنصب بشاهدين من الشعر، وأردفهما بقوله: "وإن شاء رفع" ثم استأنس للرفع برفع تاليها دون فصل في وجه من أوجه إنشاء قول الفرزدق "كم عمّة" وأردفه بقوله: "وقال ذو الرمة ففصل بين الجار والمجرور"، وهذا واضح، ثم جاء بالشاهد المذكور "كم قد فاتني" ثم أردفه بقوله "وقد يجوز في الشعر أن تجرّ وبينها وبين الاسم حاجز فتقول كم فيها رجل كما قال الأعشى....." ولكن قول الأعشى ليس فيه كم، بل فيه فصل بين المتضايقين فهو استثناس لهذا الفصل.

ثم أعاد المقولة ذاتها "وقد يجوز في الشعر أن تجرّ" وجاء بشاهد عقّب عليه بقوله: "الجرّ والرفع والنصب على ما فسرناه كما قال:..." ثم جاء بشاهدين للجر مع الفصل^(١).

فالسباق يحتمل ما قاله عضيمة وما قاله النحاس، ولكنّه أكثر احتمالاً لما قاله الأعلام وغيره ولما أثبتّه عبد السلام هارون. يؤكّد هذا أنّ هذا الشاهد هو الشاهد الوحيد الذي جاء استشهاده لجعل كم للتكثير ورفع تاليها عند الفصل.

وكلّ ما فعله سيبويه أنّه أقحم الاستثناس للرفع قبل الاستدلال، ثم أردف هذا الإقحام بالاستثناس للجر قبل أن يتحدث عنه، ويؤكد هذا أيضاً أنّ إشارته إلى الجرّ جاءت تالية لهذا الشاهد فقال "وقد يجوز في الشعر"، ولو كان الشاهد السابق لها -موضع الخلاف- مروية بالجر لما كان لمقولته هذه معنى، فسببويه لا يستخدم هذا الأسلوب في التعقيب على المسموع إلا إذا كان المسموع السابق على غير ما يشير إليه، كما يستضح.

أمّا ما يؤكّد صحّة ما جاء في طبعة بولاق -وفي طبعة هارون بعدها- من أقوال العلماء فقول ابن السيرافي "الشاهد فيه أنّه حذف الاسم المميز ل(كم) وكان في الأصل كم مرة قد فاتني بطل وتكون كم منصوبة على الظرف من الزمن (وبطل) فاعل فاتني و(كمي) صفة"^(٢).

(١) انظر الكتاب، ٢: ١٦٤-١٦٨

(٢) شرح أبيات سيبويه، ١: ٥٧٥، بروايت "وكم قد فاتني".

وإذا كان من الممكن أن يكون فهم النحاس أدق من فهم الأعلام وابن السيرافي فإنَّ وقوف الغندجاني على هذا لشاهد في تعقُّبه لابن السيرافي يبطل ما قاله النحاس من وجهين:

الوجه الأول: إقرار الغندجاني بتخريج ابن السيرافي وإقراره لرواية الرفع، ولو كان شيء مما قاله ابن السيرافي، في يحتل الخطأ لما تركه؛ لأنَّه -وكعادته- سلخ عليه لأنَّه قدم بيتاً على بيت حين أنشد بيتاً آخر من القصيدة؛ ليؤكد رواية الرفع، فقل الغندجاني "هذا موضع المثل

إنْ تَكُ ساداتُ الهُجَيمِ ومزَنٍ قتيلاً فما نوكاهم بقليل

إن كان إصابة [كذا] ابن السيرافي قليلاً، فتخالطه كثيرة، قدَّم ابن السيرافي بيتاً يجب أن يؤخَّر، وآخر بيتاً يجب أن يقدم^(١) فكيف لو أخطأ في تخريجه أو غير في روايته؟

والوجه الثاني: إنشاد ابن السيرافي لبيت آخر من هذه القصيدة لتأكيد حركة الروي، ثمَّ إنشاد الغندجاني ثمانية عشر بيتاً منها، مؤكداً أنها للأشهب بن رميلة في هجائه الفرزدق^(٢).

في ضوء هذا يظهر أنَّ ما قاله الأعلام أقرب للصواب ممَّا قاله النحاس؛ ولهذا لم يعد هذا الشاهد مع الضرورة.

ثانياً: أشرت أنفاً إلى أنَّ سيبويه لا يعقِّب على إنشاد أي بيت يقوله: "والرفع الوجه" أو "والرفع جائز" أو "وقد يجوز أن ترفع/تنصب"، وما شاكل ذلك، إلَّا إذا كان المسموع السابق بوجه غير الوجه الذي أجزه، وهذا الأسلوب لم يتخلَّف في أي موطن في الكتاب إلَّا في موطنين، أحدهما ذكر في تعقيبهِ على قول الأشهب بن رميلة: إذا كان لا بدَّ من ترجيح رواية النحاس، وأمَّا برواية الأعلام فهو يوافق أسلوب سيبويه، وأمَّا الموطن الآخر فقد جاء في قوله "ومن البذل أيضاً" مروت يقوم

(١) فرحة الأديب ١٨٩، وقد كان قصده من تأليف كتابه أن يبيِّن ما وقع فيه من خلل، وقال "فمن بيت صحف فيه، وشعر نصبه إلى غير قائله، ومعنى حرفه عن جهة الصواب ولقد عدل به من مبانیه" ص ٢٨ منه.

(٢) انظر: فرحة الأديب، ٨٨-١٩٦، وشرح أبيات سيبويه، ١: ٥٧٥-٥٧٦.

عبد الله وزيد، وخالد، والرفع جيد، وقال الشاعر وهو بعض الهذليين، وهو مالك بن خويلد الخنَامي:

يا مَيَّ إنْ تَفْقِدِي قَوْمًا وَلَدْتَهُمْ أو تُخَلِّسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَّاسُ
عَمْرُوٌ وَعَبْدُ مَنَافٍ وَالَّذِي مَهَّدْتُ ببطن عَرَعَرٍ أَبِي الضَّيِّمِ عَبَّاسُ

والرفع جائز قويٌّ لَأَنَّهُ لم ينقض معنى كما فعل ذلك في النكرة^(١)

والشاهد فيه "قطع" عمرو وما بعده مما قبله ورفع على الابتداء ولو نصب على البديل من "قوماً" لجاز^(٢)

إِنَّ حديث سيبرويه قبل الاستشهاد لا يقطع بكون الشاهد للبديل؛ أي للأصل، أو بكونه للقطع؛ أي للوجه الجائز، فكلاهما محتمل، ولكن تعقيب "والرفع جائز قويٌّ" يوجب أن يكون إنشاد البيت بالنصب لا بالرفع، ولا سبيل إلى ذلك لأنَّ رَوِيَهُ داخل في موطن الاستشهاد، ولكن النحاس رواه^(٣)

عمروٌ وزيدٌ مَنَافٌ وَالَّذِي مَهَّدْتُ ببطن عَرَعَرٍ يَأْبَى الضَّيِّمِ عَبَّاسُ.

وبذلك يصبح الروي غير داخل في موطن الاستشهاد، ومن ثَمَّ تصبح رواية نصب "عمرو وزيد" ممكنة الوقوع. وقد قال النحاس، "والخليل رواه بالنصب على البديل". ثم وجدت أَنَّ التعقيب في طبعة بولاق "والرفع فيه قويٌّ"^(٤) أي في الشاهد السابق، ومن ههنا فإنَّ التعقيب في طبعة هارون يناسب رواية الخليل التي ذكرها النحاس ولا يناسب الرواية المثبتة، فهذه يناسبها التعقيب الذي جاء في طبعة بولاق، ولهذا فقد عد البيت في باب الاستدلال لما هو جائز على اعتبار صحة ما جاء في طبعة بولاق.

ثالثاً وبعض الفموض ينشأ عن إدخال بعض أقوال العلماء في متن الكتاب، أو عن

(١) الكتاب، ٢: ١٥-١٦.

(٢) الكتاب، ٢: ١٥؛ الحاشية

(٣) شرح أبيات سيبرويه؛ ١٦٠-١٦١

(٤) الكتاب، بولاق؛ ٢٢٥:١ على أن المحقق قد نبه على هذا التعقيب في الحاشية. [الكتاب، ٢: ١٥].

تغيير حرف أو كلمة تؤثر في فهم مقصد سيبويه، وقد أشير آنفاً إلى شيء من هذا، كما سبق أن بُيِّنت قضية أخرى في باب الحديث عن السحن، ومن ذلك أيضاً:

أ- في طبعة هارون قال سيبويه: "واعلم أنّ قلت" إنّما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها.... وتقول: قل زيد إنّ عمراً خيراً، للناس، وتصديق ذلك قوله جلّ ثناؤه: "وإذ قالت الملائكة يا مريم إنّ الله اصطفاكِ ولولا ذلك لقال أن الله" (١) وفي طبعة بولاق "... وذلك قولك: قال زيدُ عمروٌ خيراً الناس..." (٢)، بحذف "أنّ" ورفع "عمرو"، والفارق بين العبارتين بسيم، ولكن أهمية الآية تختلف اختلافاً بسيطاً؛ فبحسب طبعة هارون تكون الآية نصاً في التععيد، أي من باب الاستدلال، وبحسب طبعة بولاق تكون الآية مقاربة للمستدل له، وليست نصاً فيه، فتكون من باب الاستئناس.

ولكن أسلوب سيبويه يوجب أن يكون ما في طبعة بولاق هو الصواب؛ لأنّه أراد أن يثبت أن الاسم التالي لفعل القول مبتدأ مرفوع ولم يرد إثبات كسر همزة "إنّ" لأنّ الكسر ثابت بعد فعل القول، والآيات التي تؤكّد ذلك كثيرة جداً، وقد سبق سيبويه بعضها حين تحدث عن "إنّ" في موطن آخر (٣)، أمّا مجيء الاسم المعرب مبتدأ بعد فعل القول، فلم يرد ذلك في القرآن الكريم ولا سبيل إلى تأكيده إلاّ بإثبات كسر همزة "إنّ"؛ لأنّ الكسر يقع في موقع المبتدأ فيدلّ أحدهما على الآخر، يؤكّد هذا تعقيب سيبويه "ولولا ذلك لقال أن الله"، ولا معنى لهذا التعقيب بحسب ما أثبت في طبعة هارون، وإنّما أراد ولولا أن الاسم الذي يليها مبتدأ لفتحت همزة "إنّ" بعدها.

ب. ويتحدث سيبويه عما ينصرف من أسماء القبائل والأحياء وبعد أن يبيّن أن "تميماً" و "أسداً" الأصل فيهما أن يصرفا؛ لأنّهما على حذف المضاف، فالأصل "بنو تميم"، وبعد أن يشير إلى جواز عدم الصرف إذ جعلاً اسماً للقبيلة، يتحدث عن أسماء الأحياء مثل "قريش" و "معدّ"؛ فالأصل فيهما الصرف، ثمّ يقوده ذلك إلى المقابلة بين المجموعتين فيقول: "وأما أسماء الأحياء فنحو معدّ وقريش وثقيف وكلّ

(١) إكتاب، هارون، ١: ١٢٢

(٢) إكتاب، بولاق، ١: ٦٢

(٣) انظر: إكتاب، ٣: ١٤٢.

شيء لا يجوز لك أن تقول فيه من بني فلان فكينونة هذه الأشياء للأحياء أكثر، وقد تكون تميم اسماً للحي، وإن جعلتها اسماً للقبائل فجائز حسن ويعني قريش وأخواتها^(١) ثم جاء بشواهد على ترك صرف قريش ومعد وعاد. والجملة الأخيرة: "ويعني قريش وأخواتها" مضافة إلى متن الكتاب لا يُشكّ في إضافتها، وقد أراد من إضافتها أن يفسّر الضمير في "جعلتها"، إذ ظهر كأنه عائد على تميم فيما هو يعود على قريش وأخواتها، وجملة "وقد تكون تميم اسماً للحي" جملة معترضة. فإذا فهم الضمير على أنه عائد على قريش وأخواتها، فلا قيمة لوجود الجملة الأخيرة، وإذا فهم الضمير على أنه عائد على تميم أوجب ذلك خطأ لا يقع في مثله سيبويه؛ إذ يصبح معنى العبارة: "وإن جعلت تميماً اسماً للقبائل فجائز؛ والقبائل التي تجعل "تميم" اسماً لها هي قريش وأخواتها، وهذا ما لا يخفى بطلانه، كما أن إقحام الجملة الأخيرة غير خافٍ.

رابعاً أما ما يبدو من تعارض النصوص وتناقضها فهو ناشئ عن تمييز سيبويه بين حكم المسموع وحكم التقعيد، وقد أشير إلى نماذج من هذا القبيل في باب الحديث عن الشذوذ، ومن هذا التعارض ما ينشأ عن استغناء سيبويه بالحكم مرة واحدة على قضية يتحدث عنها في أكثر من موطن، واقتصاره في الحديث عما تستوجبه خصوصية كل موطن؛ ومن ذلك

أ يتحدث سيبويه عن إضمار لفعل بعد "إن" ويقوده ذلك إلى مقابلة "لو" بها فيقول: ولو بمنزلة إن لا يكون بعدها إلا الأفعال فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمّر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء^(٢) ولكنه أعاد الحديث عن لو في موطن آخر فقال: "وتقول لو أنه ذاهب لكان خيراً له، فإن مبنية على لو كما كانت مبنية على لولا، كأنك قلت لو ذاك، ثم جعلت أن وما بعدها في موضعه. فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على لو غير أن، كما كان تسلم في قولك بذي تسلم في موضع اسم، ولكنهم لا يستعملون الاسم لأنهم مما يستغنون بالشيء، عن الشيء، حتى يكون المستغنى عنه مسقطاً، وقال الله عز وجل: "قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّي إذا لمسككم خشية الإنفاق" وقال: لو بغير الماء حقي شرق"^(٣)

(١) الكتاب، ٢: ٢٥٢.

(٢) الكتاب، ١: ٢٦٩.

(٣) الكتاب، ٢: ١٢١.

وقد أعاد مضمون هذا ، نقول مرة ثانية حين قابل بين "لو" و "لولا" واستشهد بالآية الكريمة بصورة مماثلة لطريقته هنا^(١).

وواضح أنّ ما في النصّ الأوّل يبدو متعارضاً مع ما جاء في الموطنين الآخرين، فقد أكّد أولاً أنّ "لو" لا يليها إلاّ الأفعال، ثمّ أكّد في النصّ الثاني أنّه لا يليها إلاّ "أنّ"، وإنّما كن سيبويه مأخوذاً بخصوصية كلّ موطن على حدة؛ لأنّه يتحدّث في الأوّل عن إضمار الفعل بعد "إنّ"، والأصل فيه أن يكون مظهراً، وقاده ذلك إلى الحالة التي تعالّها "لو" فيها، ثمّ يتحدّث في الموطن الثاني عن وقوع المصدر بعد "لو" ولم يلتفت إلى الأفعال، وإنّما أراد أنّ "لو" لا يليها من الأسماء - حسب - إلاّ المصدر المؤول من أنّ ومعموليها، يؤكّد هذا أنّ الشواهد لمسموعة التي جاءت فيها "أنّ" بعد "لو" كثيرة كثرة الشواهد التي جاءت في الأفعال بعدها^(٢).

وقد نص سيبويه على أن الأسماء لا تلي لو، وفجأة جاء بمسموع يدلّ على ما منعه، فما العلاقة بين استشهاده وتنظيره؟

لقد كان من المنتظر أن يكون قول سيبويه "وقال عز وجل...وقال ... تأكيداً لما يجوز، ولكنّه جاء بما لا يجوز، ولم يحاول توضيحه أو تبينه، وهذا ليس تدقيصاً؛ لأنّه لم ينس أنّه قال في الموطن الأوّل "فإن سقط بعدها اسم ففيه فعل مضمر" فأغناه ذلك عن الإعادة.

ب- وقال هضيمة "صرح سيبويه في كتاب ١: ٢٩٢ بأن كاف الجر تجرّ الضمير في ضرورة الشعر، ونسب أبو حنن إلى سيبويه أن كاف الجر تجرّ الضمير في اختيار الكلام وردّ عليه البغدادي في الخزانة ٤: ٢٧٥^(٣)، وهذا صحيح ولكن وهم أبي حيان لم يكن مبنياً على فهم موقف سيبويه في الموطن الذي أشير إليه ١ - ٢٩٢، لأنّ سيبويه نصّ فيه على أنّ ذلك ضرورة، وأحسب أنّ فهم أبي حيان كان مبنياً على قول سيبويه في موطن آخر - وعن القضية ذاتها - "ولو أضفت إلى الياء الكاف

(١) انظر: لكتاب، ٣: ١٢٩.

(٢) انظر: معني اللبيب ٢٢٨ - ٢٥٩.

(٣) فهارس كتاب سيبويه: ١٧.

التي تجرّ بها لقست: ما أنت كي، والفتح خطأ وهي متحركة^(١)، وهذا النص لا يسوّغ فهم أبي حيان، وإن كن سابقاً على النص الآخر؛ لأن سيبويه تحدّث في هذا الموطن عن الاضطرار في "قطي" و "قدي" و "ليتي"، فأغناه ذلك عن القول بأن ذلك ضرورة

لم يكن القصد من عرض هذه القضايا دراسة أسلوب سيبويه؛ لإثبات صعوبته أو سهولته، فقد تحدّث عنه غير واحد من المحدثين، منهم من رأى السهولة و ليسر ومنهم من وجد الصعوبة والعسر، ومنهم من وجد فيه الأمرين^(٢)، وكلّ يثبت ما يرى، وأحسب أنّه ليس أحدهم بمستطيع ردّ ما يراه غيره، ففي الكتاب من كلّ شيء شيء، فضلاً عن أنّ السهولة والصعوبة أمران نسبيان يحتكم فيهما إلى تفاوت المعرفة في كثير من الأحيان. فإن ظهرت هذه القضايا مختصة بأنماط من الغموض في الكتاب، فما ذلك إلّا لأنّ فهم هلاقة المسموع بالتعقيد يرتبط بالأسلوب ويشكل جزءاً منه.

ولم يكن القصد - أيضاً - عقد موازنة بين نسختي بولاق وهارون أو استقصاء ما جاء في التحقيق من اضطراب، فلم يشر في هذه المواطن إلّا إلى غيوض من فيض، اقتصر فيه على بعض ما جاء مؤثراً على فهم قيمة المسموع المستشهد به^(٣).

(١) الكتاب، ٢، ٢٧٢ - ٢٧٣ ويبدو أنّ البغدادي لم يتنبه لوجود الموطن الآخر الذي أشار إليه عضية، ولو تنبه لجمعه واحداً من ردوده على أبي حيان، [انظر: الخزانة، ١٤، ٢٧٥].

(٢) انظر: مقدمة الكتاب، ٢٠، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي: ١٥٣ - ١٥٦ فقد جمع المؤلف في هذه الصفحات بعض آراء العلماء المحدثين في أسلوب سيبويه، وقد قال علي النجدي "وتفاوتت عبارة الكتاب، وضرباً وغموضاً، فربما وضحت حتى تصير كفلق أصبح سفوراً وإشراقاً، تستبقى إلى ألهم ألقائه ومآنيه، وربما غمضت واستغلقت حتى تكون كالأحاجي والطلاسم..... وبين هذين الحدين مراتب من الوضوح والغموض لا تكاد تلمس كثرة .. والواقع أن مفردات الكتاب، لا غموض فيها ولا قرابة، وإنّما الغموض في تأليفه وصياغة العبارة منها، وفي إشارة العبارة يشرها إلى مسائل كانت لعده متعلّة مشهورة ولم يكن بالناس يومئذ حاجة إلى تجليتها وتفصيل القول فيها، فوكفهم إلى علمهم بها...". [سيبويه إمام النحاة: ١٦٦]

(٣) يقول محمد البكاء منهج كتاب سيبويه ٤٥٦ بل إن بالكتاب حاجة حتى إلى علامات الترفيم التي ترفع الإشكال عن بعض نصوصه وقار[٤٥٧ منه]: "كشف البحث عن بعض الأرقام التي وقعت في تحقيق الكتاب، وقد أشير إليها في مواطنها، لهذا تحسن الإشارة إلى أنّ قد تمّ تصحيح هبهم بعض الألفاظ ولم نشر لشيء من ذلك فهي أخطاء طباعة بالدرجة الأولى

ثم لم يكن القصد من ذلك توجيه نقد لأفهام من أشير إليهم من القدماء والمحدثين.

لقد كان هذا العرض بهدف الإشارة إلى أثر ما ينشأ عن فهم العلاقة بين المسموع والتقعيد في القضايا المفردة، وما يترتب على ذلك من تقسيم المسموع في المستويات التي جاء فيها، فربما جعل بعض المسموع في مستوى كان ينبغي أن لا يكون فيه بأثر من وهم في فهم علاقته بالتقعيد، وهذا قد يؤثر في الموازنة بين أهمية مصادر السماع، ومما يؤثر في هذه الموازنة أن المسموع الواحد قد يتجاذبه أكثر من مستوى من مستويات الاستشهاد، فيكون صالحاً للدخول في أحدهما أو في غيره، وهذا أت من طرائق سيجويه في معالجة المسموع، إذ قد يحكم على مسموع ما بالضعف أو القلة، ثم يزوجه، ثم ينص على أنه لهجة، وقد يحكم عليه في موطن وينص على جوازه في موطن آخر وهكذا، ولذا فإن مستويات الاستشهاد لم تكن منفصلة بالصورة التي ظهرت عليها في هذه الدراسة، فهي تتداخل في كثير من الأحيان، ويزداد هذا التداخل حدة حين يكون لكل مستوى مستويات داخلية.

ولكن يشار في هذا المقام إلى أن مثل هذه الأمور لا تؤثر كثيراً في الموازنة بين مصادر السماع، لأنها غالباً ما تحدث في غير المستوى الأول، فقد تحدث بين المسموع المشكل والتأويل، أو بين أحدهما والخصوصيات اللهجية، وقد لا يقع هذا التداخل بين أحد هذه المستويات ومستوى الاستدلال، فإن وقع شيء من ذلك فقليل، ولا يكون إلا في مستوى الاستدلال لما هو جائز، وأهمية الاستدلال لما هو جشز تقترب من أهمية المسموع المشكل أو اللهجات، وربما كان مستوى الخصوصية الشعرية أكثر المستويات استقلالية ووضوحاً شأنه في ذلك شأن الاستدلال.

ولم يعد في مستوى التأويل إلا ما جاء غير مرتبط بحكم دال على أنه من المشكل أو اللهجات، ولم يعد في باب المسموع المشكل إلا ما جاء محكوماً عليه حكماً بيئاً، فإن ارتبط الحكم بالإشارة إلى أنه لهجة جعل المسموع مختصاً بمستوى التقعيد اللهجي.

التمثيل وأهميته في التقعيد عند سيبويه

المثال بالكسر يطلق على الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد، كما يقال: الفاعل كذا ومثاله زيد في "ضرب زيد".^(١) ويطلق التمثيل على ما ليس من كلام العرب من النصوص -بمصطلح النحاة- متجاوزاً عصر التوثيق للغة أو مصنوعاً للبيان والإيضاح.^(٢) غير أن سيبويه لم يأت بالنمط الأول من التمثيل المتمثل في المسموع المتجاوز عصر الاحتجاج، فهو يستشهد بمسموعه من كلام العرب حتى زمن تأليف كتابه، والمواطن التي ينص فيها على سماعه من العرب كثيرة في كتابه^(٣)، ولم يشر فيه من قريب أو بعيد إلى ما يدل على توقف الاحتجاج لعلة زمانية، كما أنه ليس فيه ما يشير إلى توقف الاستشهاد لعلة مكانية أو قبلية، على أنه قد أشار مرة إلى وجود من لا يؤخذ بلغته؛ فقال: "ولا نعلم أحداً يُعَمِّل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته"،^(٤) ولكنه لم يبين علة ذلك.

وعلى هذا، فالتمثيل المقصود يتمثل في النصوص المصنوعة للبيان والإيضاح، أو التي تظهر بهذا المظهر، إذ تأتي مرتبطة بمثل قوله: "وتقول" أو "ومن ذلك قولك" أو "ومثل ذلك" أو "وسألت عن قوله" أو "وقال" فهو يشمل كل التراكيب التي لم ينص على سماعها، ولا يدخل في هذا التمثيل ما نص عليه بأنه تمثيل، عند تحليله التراكيب اللغوية، من مثل قوله: "وتمثيل ذلك" أو "وهذا تمثيل" أو ".... لا مثل لك".

وإذا كان التمثيل غير مسموع من العرب، وصاغه سيبويه، فما علاقته بمصادر السماع أو بأهميتها؟

إن تبين العلاقة التي تربط بين المسموع والتمثيل وما يُبنى عليها من أهمية توجب أن يكون التمثيل مستوى تالياً لمستوى الاستدلال، أو أن يكون جزءاً منه،

(١) كشاف اصطلاحات الفنون، التهاني، ٦: ١٢٤١.

(٢) الاستشهاد والاحتجاج باللغة، محمد مبد: ٨٦.

(٣) انظر ما أثبت في كتاب "الشاهد وأصول النحر في كتاب سيبويه" ١٨٨ - ١٨٩.

(٤) الكتاب، ٤: ١٢٩.

ليس لأنّ قسماً كبيراً منه كان مسموعاً أغفل سيبويه النحرّ على سماعه، أو لأنّ قسماً معاشراً جاء مبنيّاً على هدي المسموع، بل لأنّ أهميّة في تقنين القواعد لا تقل من أهميّة المسموع، فإذا كان المسموع يفيد التقعيد إثباتاً وتقنيناً فإنّ التمثيل يفيد تقنيناً وتوضيحاً. ثمّ إنّ أهميّة النشر المرسل لا تظهر إلّا بربطه بالتمثيل.

هلافة التمثيل بالمسموع

يكثر المسموع النثري المنقول عن العرب كثرة بالغة في قسم النحو من كتاب سيبويه، وكثرته تفوق العصر في قسم السفة، فلا تخلو صفحة منه من تكرار قوله: "وقالوا" أو "وقد قالوا".

وقد يسهل على المرء إحصاء هذا المسموع باعتماد توثيق سيبويه عندما يقدم له عبارات تدلّ على سماعه، من مثل قوله: "وقال بعض العرب" أو "ومنهم من يقول" أو "وقالوا" أو "ومن ذلك قولهم" أو "وقد جاء" أو "وسمعنا" أو "وسمع فلان"، أو يعقّب عليه عبارات تدلّ على سماعه، من مثل قوله: "كلّ هذا سمعته من العرب" أو "ولم يؤخذ ذلك إلّا عن العرب" وما كان في معنى هتين العبارتين

ويحفظ أن قسطاً وافراً من هذا النثر هو ممّا يختصّ بالقضايا اللهجيّة، ولا سيما ما ارتبط منه بقوله: "ومن العرب من يقول" أو "وبعض العرب يقول"، ثمّ إنّ جملة هذا المسموع المؤكّد سماعه هو ممّا جاء مخالفاً للتقعيد المطرد مخالفة تتفاوت من موطن إلى آخر، فاقتربه إلى الجواز ما كان مرتبطاً بـ "وقالوا"، أو "ومثل ذلك قولهم"، أو الذي يعقّب عليه بقوله: "ولم يؤخذ ذلك إلّا عن العرب"، فغالباً ما يأتي هذا المسموع استدلالاً لقضايا فرعيّة أو لوجوه جازّة، ما لم تسبق هذه العبارات بقوله: "وقد"، فإذا ما جاءت "وقد قالوا" فإنّه يكون ناقلاً شيئاً مخالفاً لتقعيد.

ومن المسموع النثري ما يكون تراكيب نحويّة، ومنه - وهو الغالب في قسم اللغة - ما يكون صيغاً مفردة، ولا يقال: إنّ الصيغ المفردة - وهي بالآلاف في قسم اللغة - لا تعدّ من المسموع النثري؛ ذلك أنّ واحدتها تقف مقابل بيت شعر بكامله أو آية بكاملها، إذ إنّ القصد من مجيئه بهذا الشاهد أو تلك الآية إثبات صيغة مفردة أو حرف، ولا عبرة وقتئذ في كون هذه الصيغة منقولة مفردة أو منقولة في نصّ

مطول، فإذا لم تحتسب هذه الصيغ من المسموع النثري ينبغي - أيضاً - ألا يحتسب ربع المسموع الشعري - على الأقل - لأن سببويه لم يكن يريد من الشاهد الواحد غير إثبات صيغة مفردة، أو حرف مفرد، لا علاقة لأيّ منهما بتركيبية البيت.

إنّ تحديد كمّ المسموع النثريّ على النحو السابق لم يدخل فيه ما جاء به سببويه من باب: "وقال" أو "وسألته عن قوله"، حيث لا يُعرف فاعل القول انثريّ هو أم أعرابي. أو ما جاء من باب "ومن ذلك" أو "ومثل ذلك"، حيث يأتي بنثر بعد هذه الصيغ. فهل يعدّ هذا مسموعاً أم يعدّ مصنوعاً؟ وسواء احتسب هذان النمطان مع المسموع النثريّ أم لم يحتسبا، فإنّ المسموع ثابت السماع الذي أشير إليه سابقاً قليل من كثير في كتابه، وما لم ينصّ على سماعه أكثر ممّا نصّ عليه؛ ذلك أنّ الفوارق تضيّ بين ما هو مصنوع وما هو مسموع، وتختلط ضمائر الفاعلين في أسلوب سببويه، اختلاطاً يصعب معه التثبت من مصدر القول

﴿٩٦٠﴾

فهو يقدم للمنقول بصيغة اجمع "وقالوا"، ثمّ يعيد الضمير عند التحليل أو الإحالة على هذا المنقول بصيغة المفرد، فيقول "وكانه قال" أو "كانك قلت"، أو "إنّما أراد". وقد يأتي بنثر من باب: "وتقول" أو "ومن ذلك قولك" ثمّ يعيد الضمير مفرداً غائباً فيقول: "كانه قل"، أو جمعاً غائباً، "كانهم قالوا".

وقد ينقل بصيغة المفرد الغائب فيقول "وقال"، أو "وسألته عن قوله"، ثمّ يقول عند التحليل: "إنّما أرادوا" أو "وكانهم قالوا" أو "كانك قلت" وكأنّ مقولة الشخص المفرد مقولة الجماعة بأسرها، كما أنّ مقولة الجماعة تصلح لأن تنسب لأيّ فرد منهم على حدة.

وقد ينقل تراكيب مسندة إلى العرب في موطن، ثمّ يعود في موطن آخر ويذكرها من باب: "كما قلت"، أو "ومثل قولك"، وقد يحيل على شاهد شعريّ بهذه الطريقة، قال "وذلك قولك يتيّم تيمّ عدي" ^(١)، وقال "كما أنّك حين قلت: ياتيّم تيمّ مدي" ^(٢) وإنّما هذا من شاهد لجريير كان قد ذكره سابقاً ^(٣) وقد تكون الإحالة بإعادة جزء يسير من شاهد شعريّ مع التقديم له بصيغة المفرد، من مثل قوله: "كما

(١) الكتاب، ٢: ٢٧٧.

(٢) الكتاب، ٢: ٢٨٤.

(٣) الكتاب، ١: ٩٢.

قول هذا الشاعر البتّة، وإنّما أرادته مثلاً مستخدماً كما هو دون سوابق، إذ لا شاهد في هذا المثل على مراد سيبويه حين يكون مأخوذاً من قول الأشجعي^(١) لأنّ "مواعيد" تكون منصوبة بفعلها المذكور "وعدت"، ولم يردها سيبويه إلّا منصوبة بفعل محذوف، على ما وضّح وأبن.

وفي الكتاب بعض العبارات الموزونة التي لا ينصّ سيبويه على أنّها من الشعر، من ذلك قوله: "فمن ذلك قولك ياسارق الليلة أهل الدار"^(٢) وقال في موطن آخر "كما قال: ياسارق الليلة أهل الدار"^(٣)، فهل يعدّ هذا من الشعر، أم يعد من النثر؟

ومثل هذا قوله، "كقوله إنّه أمّ الله ذاهبة"^(٤) وهذا نثر أم شعر من المتدارك^(٥)؟ ومثل هذا قوله، "ومثل ذلك غسّته غسلاً نعماً"^(٦) فهو مقتطع من الرجز، إن كان شعراً، ومثله "قولهم عسى الغوير أبؤساً"^(٧)، فهذا رجز أيضاً، ومثله في أنّه رجز قولهم: "أبدأ بهذا أول"^(٨)، ومثله في أنّه موزون، من الرجز أو غيره، وقولك: "من عن يمينك"^(٩)

(١) أو غيره، إذ يروي عجز بيت للشماخ، صدره "أواعدتني مالا أحاول نفعة" [فرحة الأديب: ٨٣، وشرح المفصل، ١: ١١٣] ويروي لجهول ومصدره "كأنّ مواعيداً لقضاعي جاره ... مواعيداً"، [فرحة الأديب: ٨٣] ولم يكن في ذهن سيبويه أيّ منها، لأنّ العامل موجود في الصدر.

(٢) الكتاب، ١: ١٧٥.

(٣) لكتاب، ١: ١٩٣.

(٤) لكتاب، ١: ١٤٧.

(٥) ولهذا لم يكن عفيف عبدالرحمن موسماً حين علق عليه في حواشي تذكرة النخاعة بقوله "لم امثر على مصدر لشعر وقائمه" [١٦٧].

(٦) الكتاب، ١: ٧٣.

(٧) الكتاب، ١: ٥١.

(٨) الكتاب، ٣: ٢٨٧، وهو من باب ومن ذلك قولك في "١" ١٦.

(٩) الكتاب، ١: ٤٢٠.

أم هل نعد النثر في قول سيبويه "وفي قولهم: لدن غدوة"^(١) بداية قول الشاعر:

لدن غدوة حتى كررن عشيةً وقربن حتى ما يجدن مقرباً^(٢)

ونذكر هذه المقتطعات الموزونة، لم يقصد به حصر ما جاء في الكتاب من هذا القبيل، ولكن لم يحتسبها أيّ دارس مع الشعر على الرغم من أنها لا تختلف عن النثر المنقول في قول سيبويه "وقال: فأين الجنادب"^(٣)، وقد علّق عليه المحقق في الحاشية بقوله: "يبدو أنه قطعة من بيت شاهد"، ثم أدرجه في فهرسة أجزاء الأبيات.

وفي اتجاه آخر هل نعد النثر الذي ينقله سيبويه في مثل قوله: "وعلى هذا قيل ظنين أي متهم"^(٤) هل نعدّه نثراً أم قرأناً من قوله تعالى: "وما هو على الغيب بضنين"^(٥) ومثل هذا ما جاء في قول سيبويه: "وقالوا: يا ابن أمّ"، وقد قالوا أيضاً: يا ابن أمّ"^(٦) أهذا نثر أم آية بقراءتها: وهي قوله تعالى "قال يا ابن أمّ لا تأخذ بلحيتي"^(٧) وهل تحتسب فواتح السور من مثل: "نون" و "طسسين" و "حاميم" في الباب الذي تحدّث فيه سيبويه عن (أسماء السور)^(٨) - آيات تعد مع المسموع القرآني؟ إن سيبويه يجعل التركيب القرآني محكياً على السنة الناس، فقد قال: "شبهه بقولهم، حجراً محجوراً"^(٩) وقال: "كقوله: فضرب

(١) الكتاب، ١: ٥٦

(٢) الشاهد في شرح أبيات سيبويه لابن لسيرافي، ١: ١٥٩ "ولدن غدوة" جاءت بداية شاهد لدي الرمة [البيان، والتبيين ٢: ٢٧٤]. وقد طبعت "غدوة" رفعاً وجراً حسب.

(٣) الكتاب، ٣: ٣٩٧

(٤) الكتاب، ١: ٢٤٠

(٥) التكويز، آية ١٢٤ وتلك التي ذكرها سيبويه قراءة بن كثير وأبي عمرو والكسائي [السبعة في القراءات ٤٧٣].

(٦) لكتاب، ٢: ٢٦٤

(٧) طه، آية ٩٤، والقراءتان سبيعتان [السبعة في القراءات: ٤٢٣].

(٨) الكتاب، ٣: ٢٥٦

(٩) الكتاب، ١: ٢٢٦

الرقاب^(١) وقال "ومن ذلك قولك سلام عليك . ولعنة الله على الظالمين"^(٢)، وقال "ومن ذلك قولك الحمد لله"^(٣)

ومع هذا، فإنَّ إحصاء الشعراء أو آيات الذكر الحكيم، يبقى أمراً ممكناً، فمن يتباين الإحصاء إلا في أعداد محدودة، وليس الأمر كذلك في إحصاء النثر في كتب سيبويه، فاحسب أنه يصعب تقريبه إلى أقرب مائة، أو أقرب مائتين، وممَّا يزيد الإشكالات السابقة صعوبة أنَّ ثمة نثراً يسنده سيبويه إلى العرب، ولكن لا يشك في أنَّ هذا النثر مصنوع، إذ يأتي مشتملاً على "زيد" أو "عمرو" أو "عبدالله" ومثل ذلك؛ قوله: "ألا ترى أنهم يقولون: هل زيد منطلق وهل زيد في الدار، وكيف زيد أخذ"^(٤)، وقوله: "وروى الظليل رحمه الله أنَّ ناساً يقولون: إنَّ بك زيد مأخوذ"^(٥) ومثل هذا في غير موطن^(٦)، وهو يدرك على أنَّ ثمة غيره ممَّا يبدو مسموعاً وهو مصنوع.

إنَّ تبيان العلاقة التي تربط تمثيلاً سيبويه بالمسموع النثري سيلقي ضوءاً على كم المسموع النثري في كتابه، وعلى أهميته في التقعيد بعد ذلك.

والنظر في كتابه يجد أنه لا تخلو صفحة منه من العبارات النثرية التي يسوقها وكأنها مصنوعة للتمثيل، وهي عادة ما تكون مسبقة بقوله: "وقال"، أو "كما قال"، أو "وسألته عن قوله"، أو "وتقول"، أو "ومن ذلك قولك" أو "مثل ذلك"، أو "ومن ذلك".

(١) الكتاب، ٢٤٥:١

(٢) الكتاب، ١: ٣٣٠

(٣) الكتاب، ٢٢٩:١. وقد عدها المحقق آية أم هل نتجاوز ذلك ونعد قول سيبويه: "ألا ترى أنَّ "عرفات" منصرفة في كتب الله عز وجل وهي معرفة" [٢٣٣:٢] وليس في كتاب الله إلا عرفات واحدة [البقرة، آية ١٩٨]

(٤) الكتاب، ١: ٩٩.

(٥) الكتاب، ٢: ١٣٤.

(٦) انظر: الكتاب، ١: ٣٠٢، ٣١٠ و ٢: ١٩٢، ٣٣٧، ٣٤٥، ٣٤٩

ومراجعة هذا التمثيل تؤكد أن قسماً كبيراً منه كان من المسموع نصاً، وإن لم يُشر سببويه إلى ذلك، وأن قسماً آخر جاء مبنياً على هدي المسموع

ومما يؤكد أن شيئاً غير يسير من هذا التمثيل كان مسموعاً، وإن بدا مصنوعاً:

أولاً: أن سببويه قد يذكر بعض التراكيب في موطن، بصورة توحى أنها من لدنه، ثم يعيد النص ذاته منقولاً عن العرب، أو قد يكون نقلُ النص سابقاً، ثم يعيده بصورة التمثيل، ومثل هذا كثير في كتابه، فمن ذلك قوله: "كما قلت: ما كان الطيب إلا المسك"^(١)، ثم أكد نقل هذا القول عن العرب، فقال: "وزعموا أن بعضهم قل: "^(٢)، ومن ذلك: قوله: "وذلك قولك... وصرفتُ وجوهها أولها"^(٣) ثم أعاد هذه العبارة من باب: "ومثل ذلك قولهم صرنتُ وجوهها أولها"^(٤)

ومنه أيضاً، قوله: كما تقول ذهبْتُ بعضُ أصابعه"^(٥)، وكان قد نصَّ على سماعها في بداية الجزء الأول"^(٦)، ومنه قوله: "فقاوا، أبدأ بهذا أول، وكما قالوا، ياحكم"^(٧)، وكان قد قال في بداية كتابه: "... فقولك أبدأ بهذا أولُ ويا حكم"^(٨).

وقد يذكر بعض التراكيب من باب: "وتقول"، أو "ومن ذلك قولك"، ثم ينصُّ على أن بعض العرب يأتون بوجه غير الوجه الذي جاء به المخاطب، فينصبون ما جاء مرفوعاً في التمثيل، أو يجرون ما كان منصوباً فيه^(٩)

(١) الكتاب، ١: ٧٦.

(٢) الكتاب، ١: ١٤٧.

(٣) الكتاب، ١: ١٥٠. وقد ضبطت "أولها" بكسر اللام وأحسب أنها مفتوحة.

(٤) الكتاب، ١: ١٦٢.

(٥) الكتاب، ١: ١٠٢.

(٦) الكتاب، ١: ٥١.

(٧) الكتاب، ٢: ٢٨٧.

(٨) الكتاب، ١: ١٦.

(٩) نظراً: الكتاب، ١: ٢٥٨، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣ و ٢: ٨٣.

ثانيًا، أن الإسناد بصيغة المفرد من مثل "وقال"، و "سألته عن قوله"، لا يختلف عن الإسناد بصيغة الجمع، فالضميران متجاذبان، يحل أحدهما مكان الآخر. ومما يؤكد ذلك أنه كان يسند بعض الأمثال فيقول: "وقال في مثل"، قبل مرة: "وتصديق ذلك قولهم في مثل: في عضة ما ينبتن شكيرها، وقال أيضاً في مثل آخر بألم ما تختننه وقالوا: بعين ما أرينك"^(١)، وقل: "وقال في مثل: "أطرق ليل"^(٢) ثم أعاده في موطن آخر من باب: "وقالوا في مثل"^(٣) ومثل هذا قوله: "... في قولهم: عسى الغوير أبؤساً"^(٤) ثم أعاده مرة ثانية، "... في قوله عسى الغوير أبؤساً"^(٥).

وهذا يعني أن ضمير المفرد ينوب عن ضمير الجماعة عنده، وأن ما جاء مرتبطاً به يخلب أن يكون من المسموع، ويرجح هذا - أيضاً - أنه قد يذكر قولاً مسنداً إلى مفرد غائب، من باب: "وقال"، أو "وسألته عن قوله" ثم يعود في موطن آخر فيقول: "ومن قال كذا"، قال: "... وقد سبق أن أشير إلى أن ذلك من أسلوبه في التقعيد للخصوصيات اللهجية. وقد ينص عند تحليل القول المسند إلى فرد فيقول: "كانهم قالوا" أو "وإنما أرادوا".

ومما يرشح أن تكون هذه الأقول مسموعة، أن سيبويه يسأل الخليل عن تأويلها وبيان تحليلها، فيأتي بها من باب "وسألته عن قوله"، ولو كانت مفترضة لما سأل عنها بهذه الطريقة التي تدل على ثبوتها، ولا يراود الفكر أن يكون الضمير في هذه الصيغة عائداً على الخليل، ليكون سيبويه سائله عن افتراضه، ليس لأن الخليل هو المسؤول عن هذه التراكمات، بل لأن الخليل يحللها فيقول "لأنه أراد" أو "ولأنهم أرادوا" وما شاكل ذلك.

ثالثاً، أن متابعة ما جاء به سيبويه من نثر مصنوع متبعة عرضية في مغلان النحو واللغة تؤكد أن قسماً كبيراً مما جاء في ثوب الصنعة كان مسموعاً نصاً من العرب ولبيان ذلك:

(١) الكتاب، ٣: ٥١٧.

(٢) الكتاب، ٢: ٢٣١.

(٣) الكتاب، ٣: ٦١٧.

(٤) الكتاب، ١: ٥٦.

(٥) الكتاب، ٣: ١٥٨.

أ- في فهرس كتاب سيبويه سبعة أحاديث، واحد منها فقط جاء مقترناً بما يدل على سماعه، ^(١) والستة الأخرى قدّم لها بقوله: "كما قال، أو 'وتقول' أو 'ومثل ذلك'".

ب- وفي فهرس كتابه - أيضاً - أربعون مثلاً من أمثال العرب، واحد وعشرون منها جاءت مسندة إسناداً يدل على سماعها، وسبعة عشر منها جاءت مسندة من باب: "ومن ذلك قولك" أو "وقل" أو "ومثل ذلك" أو "وتقول" أو "وذلك قولك"، وثلاثة منها جاءت مزدوجة الإسناد مرة بصيغة الجمع "قالوا" ومرة بصيغة المفرد: "كما قال" ^(٢).

- وبمقابلة بعض ما جاء به سيبويه من باب التمثيل ببعض ما جاء به السيوطي في جمع الهوامع من المسموع النثري، يتضح أنّ ما لم ينصّ سيبويه على سماعه، قد نصّ السيوطي عليه، ونشير لبعض ما جاء في الجزء الأول من كتاب سيبويه، ممّا جاء مسموعاً عند السيوطي

موصنه في الكتاب وفي جمع الهوامع

- ١- "قوله: هو حديثٌ عهد بالرجع" ١٩٧:١ ١٠٦:٥
- ٢- "وذلك قولك: الناس مجنونون بأعمالهم، خيراً فخير ومن شراً فشر" ٢٥٨:١ ١٠٣:٢
- ٣- "ومثله إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب" ٢٧٤:١ ٢٦:٣
- ٤- "وذلك قولك: كيف أنت وقصعة من ثريد" ٢٩٩:١ ٢٤٣:٣
- ٥- "وذلك قولك: قتلته صبراً، وكلمته مشاقفة" ٣٧٠:١ ١٤:٤
- ٦- "ومثل ذلك سمع أذنّي قال ذاك" ٣٧٣:١ ٦٨:٥
- ٧- "وهو قولك مررت بهم الجماء الفقير" ٣٧٥:١ ١٨:٤
- ٨- "قولك: أما العبيد فنو عبيد وأب العبد فدو عبد" ٢٨٧:١ ١٦:٤ و ٢٠٣:٥
- ٩- "قوله: أما البصرة فلا بصرة لكم"، وساقها في موطن آخر. ٢٩٦:٢، ٣٨٩:١ ٢٥٢:١
- ١٠- "قوله: رجع فلان عوده على بدنه" ٣٩١:١ ١٩:٤
- ١١- "فإن قلت: انظروا [الأول فالأول]" ٣٩٨:١ ١٩:٤

(١) انظر مواضع الأحاديث المشار إليها في فهرس الكتاب، ٣٢.

(٢) انظر: فهرس الكتاب، ٢٢ - ٢٤، وتمييزها يتضح من ملاحظاتنا في المواطن المشار إليها ثمة

وهذه متابعة عرسية لبعض ما جاء في الجزء الأول، لم يقصد بها الاستقصاء أو الحصر، فكيف بالتتبع لما جاء في الكتاب كاملاً؟ أم كيف بالتتبع لما جاء في غير همع الهوامع؟

رابعاً - أن غير قليل من التراكيب التي ساقها سيبويه من باب التمثيل، تدلّ القرائن السياقية على أنها مسموعة نصاً، فمما هو واضح من هذا النوع:

أ- التراكيب التي جاء بها في باب التحليل، حيث كن يتابعها ويحاول حصرها، وتأكيد كثرة استخدامها كما هي، من غير إدخال غيرها فيها، ومثها في ذلك التراكيب الشاذة، أو التي ينطبق عليها معنى الشذوذ عنده.

ب- التراكيب التي كن يسوقها بوجه ما، ثم ينصّ على أن الأولى فيها أن تكون على وجه آخر، أو يعقّب عليها بقوله: "وجاز هذا كما جاز" أو "وليس هذا بأبعد من كذا" *.

ج- التراكيب التي تدلّ بنيتها الداخلية على أنها مسموعة لا مصنوعة، كأن يأتي بسموع يخلو من الفاعل، من مثل قوله: "ومثل ذلك شربت حتى يجيء البعير يجرُّ بطنه ... مرض حتى يمرُّ به الطائر فيرحمه" ^(١)، ومثل هذين التركيبين التراكيب التي تأتي بضمائر لا يُخبّر إلا من سياق الحديث، فلو لم تكن هذه العبارات مسموعة لذكر الفاعل في تمثيله، وهو الحريص على أن يكون تمثيله الذي يوضّح به التركيب ممّا يتحدّث به ^(٢)، فكيف بالتمثيل الذي يراد به توضيح التعقيد وبيانه؟ وإذا كان مجيء "زيد" أو "عمرو" في تركيب ما يرجّح أن يكون التركيب مصنوعاً، وإن نمنّ على سماعه، فإن مجيء تراكيب مصنوعة منطقية على ما يختصّ بالبيئة، من أمور الصيد والدواب، أو العدت

(١) الكتاب، ٢: ١٨ - ١٩.

(٢) قال ١١ ٢٤٥: "ولكنه كن أحسن أن توطّعه بما يُتكلّم به إذا كان لا يغير معنى، بحيث" لذلك فقد كان يردف تمثيله الذي لا يتحدّث به بقوله: "وهذا تمثيل ولا يتكلم به" أو "وهذا تمثيل وإن كان لا يستخدم في الكلام"، فإن كان التمثيل ممّا يستخدم في غير المعنى الذي مثل له نيه على ذلك، وقد قال مرة: "وزعم أبو الخطاب أن سبّحن الله كتولك: براءة الله من سوء" ^(١) [٢٢٤] ولم ينبه على أنه لا يستخدم في الكلام، ولكنه عاد في موطن آخر وقد: "فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام، كما كن براءة الله تمثيلاً لسبحان الله ولم يستعمل" ^(٢) [٢٥٢].

الاجتماعية، يرجّح أن تكون هذه لتركيبة مسموعة عن العرب، وفي أبعد صورها هي منسوجة على نحو مطابق لما سمع.

إنّ هذه الأمور مجتمعة تدلّ على أنّ ما يظهر بصورة التمثيل هند سيبويه قد يكون مسموعاً عن العرب، وإنّ قسماً كبيراً منه يرتدّ إلى واحد من هذه الأمور التي تؤكد سماعه.

وأما الاتجاه الثاني للتمثيل؛ فهو المجيء به مبنياً على نمط المسموع وهذا ينسحب على جملة التمثيل الذي كن يأتي به لإيضاح القواعد المطردة، وتبيينها، فليس بالضرورة أن يكون هذا التمثيل مسموعاً؛ فتمثيل الفاعل والمفعول بأنواعه، ومعمولي "كان" أو "إن" ...، وما شاكل ذلك، لا يشكّ في أنّه يحاكي تراكيب كثيرة جداً، تكفل أن يكون هذا التمثيل مطبقاً لها.

وإنّ ثقة سيبويه بهذا النوع من التمثيل تصل إلى حدّ أنّه يجعله دليلاً معتبراً فيقول: "ويدلك على ذلك أنّك تقول، فلولا أنّ هذا التمثيل ثابت ثبوتاً يقينياً، لما اعتمد عليه هذا الاعتماد، بل إنّ ثقة سيبويه بهذا النوع من التمثيل تصل إلى درجة جعله مسموعاً عن العرب منسوباً إليهم، إذ يسند إليهم أقولاً لا يشكّ في أنّها من صناعته؛ وهي تلك الأقوال التي يأتي فيها "زيد" و "عمرو" و "عبدالله"، فلو لم تكن يقينية الصياغة، لم نسبها إليهم بهذه الطريقة، قال "حدثني من لا أتهم عن رجل من أهل المدينة موثوق به، أنّه سمع عربياً يتكلم بمثل قولك: إنّ زيداً لذهاب" ^(١) فلو كان ثبوت هذا المنقول غير مشكوك فيه لقال: "سمع عربياً يقول: إنّ زيداً لذهاب".

إنّ سيبويه في مجمل تمثيله يحاول أن يتهدى بالمسموع في صياغته صياغة مقاربة له في سكناته وحركاته، ومعانيه، فممّا جاء مصوغاً على نمط التراكيب الشعرية:

أ- "وذلك قولك: ... وأكرّ يوم ثوباً تلبسه" ^(٢) فهذا يعاثل قول الشاعر بعده:
أكلّ هام نعم تهوونه...

(١) الكتاب، ٣: ١٥٢.

(٢) الكتاب، ١: ١٢٨ - ١٢٩.

ج- "وكذلك: هو الحقُ بَيِّنًا"^(١) وفي موطن آخر جاء بقوله تعالى: "هو الحقُ مصدقاً"^(٢).

د- "ومثل قولك: فيها عبدُ الله قائم: هو لك خالصاً وهو لك خالصٌ"^(٣)، وبعده: "وقد قرئ هذا بحرف على وجهين: "قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيى خالصة يوم القيامة" بالرفع والنصب".

هـ- "وتقول: ودّ لو تأتبه فتحدّثه، والرفع جيّد عى معنى التمني، ومثله قوله عزّ وجلّ: "ودّوا لو تّدهنُ فيدهنون" وزعم هارون أنّها في بعض المصاحف "ودّوا لو تّدهنُ فيدهنوا"^(٤).

و- "وتقول: ذره يقلّ ذاك، وذره يقولُ ذاك... فعثّل الجزم قوله عزّ وجلّ: "ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههـم الأمل" ومثّل الرفع قوله تعالى جدّه "ذرهم في خوضهم يلعبون".^(٥)

ز "وتقول إنّ لك هذا عليّ ونك لا تؤذى ... وإن شئت ابتدأت ولم تحمل الكلام على إنّ لك. وقد قرئ هذا بحرف على وجهين، قال بعضهم "وإنك لا تظلم فيها" وقال بعضهم: "وأذك"^(٦) وقيل هذه الآية في القرآن قوله تعالى "إن لك ألا تجوع ولا تعرى".

وهذا - أيضاً - قليل من كثير^(٧) ممّا جاء من التمثيل المنسوح على هدي التراكيب القرآنية. بل إنّ ثمة تمثيل جاء منسوجاً عى مسموع لم يجر له ذكر في

(١) الكتاب، ٢: ٧٩.

(٢) الكتاب، ٢: ٨٧.

(٣) الكتاب، ٢: ٩١.

(٤) الكتاب، ٣: ٢٦.

(٥) الكتاب، ٢: ٩٨.

(٦) الكتاب، ٢: ١٢٣، والآية التالية من سورة هـ "١١٨".

(٧) انظر: الكتاب، ١٨: ١٥٣، ١٥٤ و ٢٨٦، ٢ و ٨٢، ١٠٦، ١٤٦.

كتابه، مثل قوله. " لأنك تقول من عليك، ألا ترى أنك تقول من عن يمينك" (١) وهذان التركيبان من شاهدين شعريين أحدهم، تحدث من عليه بعد ما تم ظمؤها . . . والآخر . . . من عن يميني مرة وإمامي (٢).

وكما هو واضح مما سبق، ليس هناك أي تباين بين المسموع والتمثيل الذي جاء على هديه، ولكن يبدو أن التمثيل كان يفيد التقعيد تقنياً وتوضيحاً لا يفيد إياهما المسموع المنقول.

وبالجملة فإن كل التراكيب التي جاء بها سيبويه من باب التمثيل للقواعد المطردة، أو للقواعد الفرعية واجازة، يغلب عليها أن تكون مسموعة نصاً، وإلا كانت مبنية على نحو مقارب لتراكيب مسموعة؛ لأن سيبويه يؤكد دوماً ألا قياس بلا سماع كما سبق البيان، ويبدو أن ابن خلدون كان مستوعباً لقيمة المسموع في كتاب سيبويه حين قال: "وقد نجد بعض المهرة في صناعة الإعراب بصيراً بحال هذه الملكة، وهو قليل واتفاقي، وأكثر ما يقع للمخالطين لكتاب سيبويه، فإنه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعبراتهم" (٣) وفي ضوء هذا فإن القول بأن قواعد النحو بُنيت على الشعر، وأن الشعر أكثر من النثر في كتاب سيبويه، ليس إلا ظناً مبنياً على جاذبية أبيات الشعر، فضلاً عن أنه لا يميز بين قيمة المسموع في الاستشهاد، وما بُيّن من علاقة التمثيل بالمسموع يكفل تبين أن كم المسموع النثري يفوق كم لمسموع الشعري.

وإن وجود أمثلة معدودة لتمثيل سم يسمع، أو لم يبين على هدي المسموع لا يسوّغ القول: "ونراهم يقنعون في الكثير من الأحيان بتلك الأمثلة التي اصطنعوها هم اصطناعاً وافترضوها، ففترضاً تأييداً لرأي يحرصون عليه أو حكم يعتزون به" (٤). فالأحيان الكثيرة في هذا القول قليلة جداً في كتاب سيبويه، وهي لم تكن في أي

(١) الكتاب، ١، ٤٢٠.

(٢) شاهدان في مفتي اسبب: ١٩٩، ١٩٩.

(٣) مقدمة ابن خلدون، ١، ٥٦٠. كذلك أشار محمد الحلواني إلى قيمة النثر في الكتاب فقال: "وفيه ما لا يمحى من كلام لعرب وأحاديثهم" [أصول النحو العربي ١٧ وانظر ٢٨ منه]

(٤) من أسرار اللغة: ٢٤٢ وانظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٢٧

موطن تأييداً لرأي، أو لحكم يحرص عليه، بل كانت وجوهاً جائزة غير ملزمة تساير منطق اللغة، كما اتضح من محاولة سيبويه الاستئناس لهذه التجويزات بما يقاربها في اللغة؛ لتأكيد أنها لا تعارض الأصول، ولا تصطدم بالمسموع.

والاتجاه الثالث في تمثيل سيبويه هو التمثيل الاحترازي المناقض للتقعيد، وهو يتمثل في التراكيب التي يفترضها مرتبطة بالنص على أنها: "لا تجوز" أو "محال" أو "قبيح" وما شاكل ذلك، فالأحكام الصارمة من هذا القبيل تأتي مرتبطة بتراكيب متصورة، يفترضها سيبويه، لكي لا يفهم التقعيد بشكل خاطئ، ولكي يميز بين الأنماط الجائزة والأنماط غير الجائزة المقاربة لها. وأهمية هذا النوع من التمثيل لا تقل من أهمية التمثيل المطبق للقاعدة.

أهمية التمثيل

إن أهمية التمثيل الذي كن من المسموع وم ينص سيبويه على سماعه لا تختلف عن أهمية المسموع جملة، غير أن مقابليتها بأهمية النثر تؤكد أن النثر الذي نص على سماعه، كان يأتي في الغالب- في إطار مخالفة التقعيد المطرد، أما المسموع النثري الذي ظهر بصورة التمثيل فغالباً ما كان يأتي استدلالاً لقضايا فرعية، أو لوجوه جائزة، وربما جاء إغفال توثيقه من هذا الجانب، فلأنه استدلال لقضايا ثابتة لم يكن بحاجة إلى إسناد، في حين أن ما جاء استشهاداً للخصوصية الهجية، أو للمسموع المشكل كان بحاجة لذلك، وتزداد الحاجة إلى تأكيد هذا الإسناد كلما ابتعد المسموع عن التقعيد، وإذا كان ثبات هذا المسموع الممثل به يغني عن إسناده، فلماذا يأتي بتمثيل على هدي المسموع مادام هناك مسموع يمثل التقعيد، كان من الممكن الاقتصار عليه؟ وإذا كانت قواعد النحو مبنية على مجمل الكلام العربي؛ فما حاجته إلى اصطناع التمثيل، سواء أكان مطابقاً أم كان معاكساً؟

يبدو أن التمثيل -على اختلاف أنواعه- قد أعطى سيبويه قدرة على التحليل والتوصيل، ما كانت لتتأتى له لو اقتصر على الاستشهاد بالمسموع، فهو إذ يمكن من إيصال المقصود إلى المتكلم بعبارة قريبة المأخذ يمتزج فيها التحليل بالتقعيد، يمكن -أيضاً- من كشف الاتجاهات الممكنة بشكل التركيب ومضمونه في آن، كما يمكنه من تقنين طرائق التهدي بالتقعيد.

فالتمثيل الذي يأتي لقواعد الأصولية في الأبواب النحوية، كن يأتي تمثيلاً سهلاً قريب المأخذ، لكي يُوصل القاعدة بسهولة ويسر، فضلاً عن أن هذه القواعد لم تكن محتاجة إلى الاستدلال، ولا فرق مئذئذ بين "ضرب زيد عمراً"، وضرب أي مسمى آخر أي فرد من أفراد المجتمع، أو أي شيء يصلح وقوع الحدث فيه، كما أنه لا فرق أيضاً بين الضرب والقتل والذبح والإكرام....، وكان لابد لهذا التمثيل من اسمين معربين منصرفين، لتظهر حركة الإعراب، ولتتمايز من حالة إلى أخرى، بل إن حذف واو "عمرو" في حالة النصب يزيد التمايز وضوحاً.

أمّا التمثيل الذي جاء به للقضايا الفرعية، فقد مكّنه من كشف الطاقات الممكنة للتراكيب اللغوية من حيث علاقة مبنيها بمعانيها، وما يتصل بذلك من فاعلية عناصر الخطاب، كما مكّنه من استجلاء الفوارق بين التراكيب المتشابهة، أو المتقاربة، حين يبقي محور التمثيل ثابتاً في التراكيب التي يحلها، وهذا مايتضح من الأبواب التي تشتمل على حالات متقربة، تختلف إحداها عن الأخرى، كما هو الحال في حديثه عن التنازع والاشتغال والبدل. ولكن الأمر أكثر وضوحاً في مجمل الفصل الثالث، حين تحدث عن أحرف العطف وأجزاء وأدوات النصب.

ففي حديثه عن "إنّ"، عملاً وإبقاء، جعل "أجيبك" أو "تيك"، الفعل التالي لإذن في كل تركيب من التراكيب التي مثل بها^(١).

وفي حديثه عن "حتى"، جعل فعل أسير وفعل الدخول عنصريين ثابتين في تمثيله^(٢)، ويبدو أن هذين الفعلين أكثر مناسبة لعرض الحالات المختلفة من أي فعلين آخرين، من حيث مسالك الربط بينهما.

وفي حديثه عن "إفاء"، جعل فعل الإتيان وفعل التحدث، ثوابت في كل التراكيب التي مثل بها^(٣).

(١) انظر: الكتاب، ٢: ١٢ - ١٥

(٢) انظر: الكتاب، ٢: ١٦ - ٢٨

(٣) انظر: الكتاب، ٢: ٢٨ - ٤٠

وفي حديثه عن أدوات الشرط، جعس "تأتني" فعل كل أداة منها، في مجمل الحالات التي عرض لها، ثم جعل فعل "المروء" مركباً في التراكييب التي عرض فيها لدخول حرف الجر على أداة الشرط^(١).

وفي حديثه عن "أم" و "أو"، عاد وجعل زيدا وعمراً محوراً للتراكيب التي جاء بها لتوضيح الفوارق بين هذين الحرفين^(٢).

وفي مجمل هذه الأبواب يعرض سيبويه لحالات كثيرة متفاوتة، مصولاً توضيح الفوارق بين التراكييب، بأثر من ملابست السياق أحياناً، وبأثر من مقتضيات المعنى أحياناً أخرى.

ومما لا يشك فيه أنه لم يسمع كل الحالات التي عرضها في حديثه عن "حتى" مرتبطة بالمسير والدخول، كما أنه لم يسمع الفاء مرتبطة بالإتيان والتحدث في التراكييب التي مثل بها، ولكن الإبقاء على إطار ثابت للحالات المتباينة يكفى توضيحها وتبيانها بدرجة لا تتأتى لو أنه غير الأفعال في كل حالة، أو حتى لو جاء بمسموع ممثل لكل حالة، بل إنه كان يلتفت إلى المسموع المستدل به في هذه الأبواب التفاتاً عرضياً، سرعان ما يعود إلى ربحه بالتمثيل، وهو ينهج منهجاً معائلاً في مجمل كتابه. فالاستدلال لا يكفي لإيصال القعدة وتوضيحها، ولا بد من توضيح تركيب المستدل به وتبينه بربحه بالتمثيل، ليكون ذلك أبلغ في الإفادة؛ لذلك لم يكن عيباً أن يترك سيبويه أحد عشر شاهداً من القرآن والشعر جاء بها للاستدلال للاستثناء المنقطع، أو للاستثناس له، ويجعل بداية الباب معقودة على مثال مصطنع فيقول: "... وذلك قولك ما فيها أحد إلا حمراً.. وأما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمراً"^(٣) وسواء أكان هذا التمثيل مسموعاً أم كان مصطنعاً من لدن سيبويه - وأحسبه كذلك - فإنه يدل دلالة عميقة على إدراكه للمهمة التي يضطلع بها، فالتمثيل الذي جاء به أبلغ من أي شاهد من الشواهد التي ساقها، في تجلية الفوارق بين هذا الاستثناء والاستثناء المتصل، فالانقطاع فيه يتجلى بشكل صريح،

(١) انظر: الكتاب، ٣: ٦٩ - ٩٥

(٢) انظر: الكتاب، ٣: ١٦٩ - ١٨٩

(٣) لكتاب، ٢: ٣١٩

لا يمكن أن يظهر به في أي من الشواهد الأخرى، إذ لا يذهب الوهم لحظه إلى أن
العمار من جنس القوم، وليس في التركيب ما يلبس الحقيقة بالجاز ليفهم أنه جعله
من جنسهم في شيء ما.

أما التمثيل الذي كان يصوغه على هدي المسموع فقد كان يُعين على إحصال
القاعدة، ويعمل على توضيح المسموع المستدل به، ويشق للمتعلمين طريق التهدي
بهذا التمثيل في محاكاة المسموع، وتطبيق التقعيد، بصورة تكفل التمييز بين
التركييب المتقاربة.

فعلى سبيل المثال يعقد سيبويه جملة أبواب ^(١) يتحدث فيها عن المصدر
التشبيهي الذي يتنازعه امران: انصب مفعولاً مطلقاً؛ حين يكون الكلام السابق
مشتعلاً على فعل أو ماضي معناه، و لرفع إجراء على المصدر السابق ثعتاً له، أو بدلاً
منه، أو الرفع على الخبرية

وقد جاء تمثيله مرتبطاً باستدلاله على النحو التالي:

(١) فَمَا جاء منصوباً "قولك مررت به فإذا له صوت صوت حمار، ومررت به فإذا
له صراخ صراخ الثكلى. وقال الشاعر، وهو النابغة الذبياني:

مقدولة بدخيصر النحضر بارلها له صريف صريف القعو بالمسد

وقال: لها بعد إسناد الكليم وهديه ورثة من يبكي إذا كان باكي

هدير هدير الثور ينفض رأسه يذب بروقيه الكلاب الضواريا

(ب) ومما يختار فيه الرفع قولك: 'له صوت أيما صوت'. و 'له صوت مثل صوت
العمار، 'وإن قلت: له صوت أيما صوت، أو مثل صوت العمار، أو له صوت
صوتاً حسناً جاز، وبعده قول روبة فيها ازدهاف أيما ازدهاف.

(ج) ومما لا يكون فيه إلا الرفع قولك، صوته صوت حمار، وتلويحه تضميرك
السابق، ووجدى بها وجد الثكلى، ثم استدل بقول مزاحم العقيلي،

وجدى بها وجد أضل بعيره بنخلة لم تعطف عليه العواطف.

(١) انظر: الكتاب، ١: ٢٥٥ - ٢٦٦

والتراكيب التي مثل بها مشتملة على الحمار وتصويته كثيرة جداً في هذه الأبواب، وبمراجعة ما جاء فيها يتضح

١- أن التمثيل كان يأتي مطابقاً للمسموع، أو مقارباً له في الفاظه ومعانيه، حتى قوله "تلويحاً تضميرك السابق" كان متصلاً بشاهد سابق في هذه الأبواب، وهو قول رؤبة.

لوحها من بعد بذن وسنق تضميرك السابق يطوي للسبق

٢- أن العناية كانت توجه إلى التمثيل، ولم يلتفت إلى ما استدل به إلا عرضاً

٣- أن تحليل المسموع في كل موطن استدل به، ربما كان مغنياً عن التمثيل.

وإذا كانت الموازنة بين الشواهد التي استدل بها متأتية لعرض هذه الحالات، فإنها لن تكون كاشفة الفوارق بينها على نحو ما أمكنه التمثيل، فإبقاء على إطار ثابت في التمثيل ثم تشكيله بحسب التقعيد، كن أجدى من الموازنة بين أنماط متباينة في معانيها، ومن هنا فإن هذا اللون من التمثيل لا يسهل تطبيق التقعيد حسب، بل يسهل تحليل التراكيب المسموعة التي هيغ على هديها.

ومثل هذا يقال عن جملة المواطن التي جاء فيها التمثيل على نمط المسموع وقد سبقت الإشارة إلى بعضها.

أما التمثيل الاحترازي الذي جاء به من باب "تصور والافتراض، فقد مكّنه من توضيح ما لا يجوز، لعزله عما يجوز. يقول محمود ياقوت بعد دراسته التجريب عند التحويلين: "بعد النحو أحد المستويات الأساسية في الدرس اللغوي، وهو يلقي عناية كبرى من اللغويين المحدثين، ولكي يكون النحو دقيقاً يلجأ الدارس إلى بعض الإجراءات والاختبارات التي تساعد على تلك الدقة، ولذلك ليس مستغرباً أن يدرس النحو الجمل غير الصحيحة نحويّاً، حتى يصل إلى الدقة التي أشرنا إليها من حيث صياغة القواعد والقوانين الخاصة بتركيب الجملة"^(١).

(١) التراكيب غير الصحيحة نحويّاً في "لكتاب"، لسيدويه دراسة لغوية ٥٨

وتتبدى أهمية هذا النوع من التمثيل كلما شتد التقارب والتجاذب بين الأنماط اللغوية، فيجأ إليه لتقنين التقعيد وصونه عن إدخال ما ليس منه فيه؛ لمنع المحاكاة الخاطئة له، وكان تعلم اللغة عند سيبويه ليس قصراً على تطبيق التقعيد ومحاكاته، فالتعلم الأمثل يتم من طريق الصواب والخطأ. وهذا ليس فلسفة تربوية حسب، بل هو واقع مقرر في كينونة اللغة في استخدام أبنائها، فإذا كانت الإمكانيات اللغوية التي يهتم إليها الطفل في صياغة تراكيبه تقوده أحياناً إلى التهدي الخاطئ بها وهو في دور النشوء، فمما لاشك فيه أن إمكانيات التقعيد النموي، حين يقصد بها التعليم، تنطوي ضمناً على مواقف مشابهة لهذا الموقف، ومن الممكن أن تقود المتعلم إلى القياس الخاطئ على ما لديه من مخزون، وربما لمس سيبويه هذا الأمر. ليس في معانيته للأخطاء الشائعة في عصره حسب^(١)، بل في معانيته لتجاذب الأنماط اللغوية، وتأثير بعضها في بعض، وحمل بعضها على الآخر، مما قاد إلى الترهف في أنماط تركيبية مشبهة لأنماط أخرى

ومن هذا المنطلق فقد أولى سيبويه عناية فائقة لهذا الجانب من التمثيل، محاولاً التمييز بين مخرجات التقعيد المتسقة وغير المتسقة من جانب، والتمييز بين الأسر المتشابهة التي يتحكم المعنى في توجيهها، ولأطر التي تظهر بهذا المظهر، أو التي تبدو مشابهة لتقعيد ما فيما يخص الأنساق، التي يؤثر بعضها في بعض، ومجمل المواطن التي يمثل فيها سيبويه بهذه الصورة هي من المواطن التي تبدو مبسطة أو منطوية على تداخلات بين الأنماط اللغوية، حيث أفاده ذلك 'فائدة حقيقية في توضيح القواعد الخاصة بتركيب الجملة العربية وكذلك في تقريب تلك القواعد لأذهان المتكلمين باللغة والمستعملين لها'^(٢)

إن تقنين التقعيد يوجب على النحوي أن يلتفت إلى ما يتصل به، مما ليس منه، فمن تمام التقعيد لجمع المؤنث السالم أن يُميّز عنه ما يقاربه في الصياغة، من مثل جمع 'فعل' ناشئ اللام على 'أفعال'، من مثل: 'بيت وأبيات'، و 'وقت وأوقات'

(١) يبدو أن المؤلفين في لحن لعمدة والأخماء الشائعة قد عولوا في تفسير غير قليل من خواهره على تأثير القياس الخاطئ [نظر لحن لعمدة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، عبد العزيز مطر الفصل الرابع]

(٢) التراكيب غير لصحيحة نحويًا في 'الكتاب' سيبويه: ١٧٠

ومن تمام التقعيد لجمع المذكر اسالماً أن يلتفت إلى جمع "فعلان" على "فعالين"، مثل، "شيطان وشياطين"، و "قربان وقرايين"، و"ثعبان وثعابين"^(١) وهكذا، فما من قاعدة إلا لها تداخلات لا غنى عن تمييزها عنها والتنبيه على الفوارق بينها.

موازنة بين مصارده السماع

اتضح من الحديث عن مستويات الاستشهاد عند سيبويه أن أهمية المسموع تتفاوت من مستوى إلى آخر، بحسب طبيعة الاستشهاد، وما يبني عليها من أحكام، حيث جعلت العلاقة بين المسموع والتقعيد أساساً في تصنيف هذه المستويات، وفي ضوء هذا التصنيف كانت تتحدد قيمة المسموع من حيث علاقته بالتقعيد الشمولي، ثم تتحدد قيمته الموضوعية بحسب علاقته بالمستوى الذي جاء فيه، وما يربط بينهما من أصول أو مرتكزات.

إن أهمية السماع من حيث منزلته من التقعيد الشمولي، تنحصر في الاستدلال المباشر حسب؛ حيث أفاد المسموع المستدل به في بناء القواعد القابلة للقياس، وإن كانت هذه القواعد تتفاوت في درجة قوتها، أما أهمية السماع من حيث جواز التحدث به فإن الشذوذ والتحليل يأخذان مصاف الاستدلال في هذه الأهمية، وهذا لا يمنع أن يكون بعض المسموع المؤول، أو المسموع المستأنس به، مما يتحدث به، أو مما يرتد إلى قواعد مطردة، وهذا لا يعني -أيضاً- أن المسموع المشكل، أو المسموع المنتمي إلى الخصوصيات اللهجية كان خطأ، فسيبويه يميز تمييزاً دقيقاً بين حكم ما كان وحكم ما سيكون، حيث يحاول دوماً الحد من إمكان استخدامه، ولكنه يحاول جاهداً أن يسوّغ ما وقع استخدامه، مستنداً إلى ملائسات النصوص اللغوية.

(١) وعلى هذا النحو من اعتماد التجاذب الشجري بنى ابن جني بعض سؤالاته للشجري؛ قال له مرة "كيف تجمع دكاناً؟ فقار: بككين، قلت: فسرحاناً؟ قال: سرحين، قلت: فقرباناً؟ قال: قربين، قلت: فعثمان؟ قال عثمانون، فقلت: هلأ قلت أيضاً؟ عثمان؟ قال: أبشر عثمانياً؛ أرايت إنساناً يتكلم بما ليس من لغته؟ والله لا أقولها أبداً". [الخصائص، ١: ٢٤٢]. وقد كد الشجري يؤخذ بهذا التجاذب ذات مرة؛ قال ابن جني: "سألت مرة أشجري أبا عبد الله ومعه ابن عم له دونه في الفصاحة، وكان اسمه عصياً فقلت بهما كيف تحقران حمراء؟ فقالا حميراء، قلت: فسوداء؟ قال: سويداء. ووليت من ذلك أحرفاً وهما يجيئان بالصواب ثم بسست في ذلك عباء فقال غصن عليب. وتبع الشجري ملك هم بفتح ابياء ثم جع كالمذمور ثم قال أما عيبى". [الخصائص، ٢: ٢٦]

وفضلاً عن هذا، فهو يشير بشكل مطّرد إلى إمكان جوازه لمن أراد ذلك، فالمواطن التي يجيز فيها الضعيف والقييل، وما جاء خصوصية لهجية - حتى القبيح - كثيرة في كتابه، ولكنها إجازة محاطة بغير قليل من الشروط والتوجيهات التي تحافظ على الاتساق اللغوي وتبعد استكّام عن التخليط.

أمّ الأهمية الموضوعية للسمع من حيث هو استشهاد، فمما لا شك فيه أنّ المسموع على اختلاف مستوياته، قد أقد في تثبيت القواعد وتقنينها، سواء أكانت الفائدة مباشرة كما هو الحال في الاستدلال المباشر والتحليل، أم كانت غير مباشرة عن طريق الاستئناس، أو عن طريق حصر المسموع المؤل، أو المشكل أو الذي جاء للخصوصيات اللغوية، فاستقصاء هذا المسموع كان يعمل على تقنين القاعدة، بحصر مايفارقها؛ لبيان طبيعة هذه المفرقة، وكشف ملابساتها، يعزّزه في ذلك ما يصطنع سيبويه من تمثيل، وما يفترض من تصورات.

فأهمية السماع تتحدّد في ضوء علاقته بالتقعيد، ولا تتحدّد في ضوء مصدره، ولهذا فإنّ مصادر السمع تتسوى في قيمتها التقعيدية، كما تتماثل في صرائق معالجتها والأحكام التي تستوجبها، لا فرق عنده بين الشعر والقراء، أو بين القرآن والأمثال، ولا فرق عنده -أيضاً- بين لهجة وأخرى إلاّ بالمقدار الذي تفترق فيه هذه اللهجة عن اللهجات الأخرى، ولهذا فقد اجتمعت مصادر السماع في مستوى الاستدلال، كما اجتمعت في مستوى التحليل والتأويل، ثمّ اجتمعت في مستوى المسموع المشكل واللهجات، فحكم على تراكيب قرآنية بالضعف والقلّة، ولتوهم، شأنها في ذلك شأن الشعر والكلام المرسل، وأول تراكيب أخرى من مصادر السماع المختلفة.

إنّ النظرة الشمولية التي تبني على خلط مصادر السماع على اختلاف أساليبها التعبيرية، أو مصادرها اللهجية، قد مكّنت سيبويه من استجلاء أطر الالتقاء بين هذه المصادر، كما مكّنته من تمييز أطر الافتراق بينها، على نحو ماكان ليكون لو اقتصر التقعيد على بعضها دون الأخرى؛ ولذا فقد جاء التقعيد عنده في اتجاهين متوازيين، اتجاه التقاء ممثلاً في التقعيد الشمولي، واتجاه افتراق ممثلاً في افتراق الشعر عن النثر تارة، وافتراق اللهجات عن بعضها تارة أخرى، ولا تظهر

أهمية التقعيد لجوانب الافتراق من مجيء ربع المسموع مختصاً به، بل تظهر أهميته في كونه تقعيداً موازياً للتقعيد الشمولي في مستوياته ومنهجيته

وإن استشراف أهمية مصادر السماع في التقعيد النحوي، ينبغي أن يبنى على قيمتها في كل مستوى من مستويات الاستشهاد، فالاعتماد على تعداد النصوص وإحصائها لا يفيد شيئاً في بيان أهمية هذه المصادر، وهو قبل ذلك لا يحدد المعنى المقصود من هذه الأهمية، وقد بني على مثل هذا الإحصاء الشكلي القول بأن قواعد النحو اعتمدت على الشعر اعتماداً أساسياً، لأن الشعر هو الغالب في كتب النحو، وهذا الاستنتاج مستخلص من كتاب سيبويه، إذ يقال: "وإذا كان كتاب سيبويه" يمثل أول حلقة موجودة بين أيدينا من مجهودات النحو فإنه يمثل في الوقت نفسه قمة الدراسة التي سبقتة واتجاهها، وهذا الكتاب فيه -كما يقول أحد الدارسين- اعتماد كامل على الشعر العربي، بتقديم في الاستقراء وتقرير الأصول وتفاضل نسبي عن آيات القرآن والشعر الإسلامي، ولقد أحصى ما فيه من آيات القرآن فلم تزد على ثلثمائة آية، لم يتخذ معظمها مصدراً للدراسة، بل إنَّها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر ثم تساق الآيات بعد ذلك، فكانما تساق بهدف التقرير والتوكيد لا الاستشهاد^(١).

(١) الاستشهاد والاحتجاج بالسلطة محمد عبيد ١٠٢، [وانظر ١١٥، ١٢٠، ١٨١ منه] وقد تحسن إشارة إلى أن عدد آيات الذكر الحكيم في كتاب سيبويه يزيد على الأربعمائة وخمس عشرة آية وليس كما قيل: "لم تزد على ثلثمائة آية".

وبمفهوم التفاضل النسبي، أحسب أن سيبويه قد يتفاضل نسبياً عن الشعراء الجاهلين، لا عن الشعراء الإسلاميين، وإذا كان بيان ما هو جاهلي وما هو إسلامي بشكل قاطع، أمراً غير متأت، لوجود شواهد مجهولة، وأخرى متعددة لنسبة -وهي كثيرة- ولأن بعض الشعراء المستشهد بانشعارهم من المغمورين الذين لا نعرف أجاهليين هم أم إسلاميون، ولأنه قد يصعب ترجيح جاهلية لمخضرم أو إسلاميته شعرياً -وكان يحسن أن يكونوا طبقة مستقلة- مع هذا كله فإذا أخذنا الشعراء الذين استشهد سيبويه للواحد منهم بخمسة أبيات فأكثروا.

فإن الإحصاء يثبت أن

(١) مجموع شواهد الشعراء الذين لا ينازع في عددهم إسلاميين ثلثمائة وعشرة شواهد وهي مؤزمة عليهم على النحو التالي:

١- جرير: ٣٧	٢- رؤبة: ٢٤	٣- المصباح: ٢٨
٤- الفرزدق: ٤٦	٥- امرئ القيس: ١٧	٦- عبد الله بن همام السلوحي: ٥
٧- مزاحم العقيلي: ٥	٨- الأحملي: ١٦	٩- القطامي: ٥
١٠- أبو النجم الغيلي: ١٥	١١- المبرور الأمدي: ٨	١٢- ابن ميادة: ٦
١٣- بن قيس الرقيتي: ٥	١٤- عمر بن أبي ربيعة: ١٢	١٥- ذو الرمة: ٢٥

ويقول محمد جبل: "عدد شواهد الكتاب الشعرية ألف وخمسون شاهداً، وعدد الأمثال مع الأساليب النثرية والنماذج النحوية (أعني الشواهد النثرية) الواردة في الكتب ثلاث مئة وخمسون هذا عن كلام العرب أما القرآن الكريم فعدد الآيات المستشهد بها في الكتاب أربع مئة وسبع وأربعون آية والأحاديث الشريفة فيه ثمانية (كل ذلك إحصاء من فهارس الكتاب للعلامة عبد السلام هارون أي أن هناك (١٠٥٠) شاهداً من الشعر مقابل (٨٠٥) شواهد من كل ما عداها، فإذا اتخذنا "الكتاب" مثلاً للمؤلفات اللغوية وإنه لكذلك في غير متن اللغة والدلالة، فإن هذا البيان لنوعيات الشواهد وعدد كل منها فيه يثبت اعتماد الأحكام اللغوية في جمهورها الأعظم على الشعر"^(١)

إن الاستدلال بظهور هذا التباين بين كم الشعر وكم القرآن في كتاب سيبويه يوجب مثل تلك الأحكام، غير أن الوقوف على قيمة المسموع استناداً إلى أهميته في

- ١٦- عمرو بن أحمز البجلي، ٧ - ١٧- الأحرص ٦ - ١٨- كثير مزا: ٨
١٩- أبو ذبيح الطائي: ٧ - ٢٠- لكميت بن زيد الأسدي: ٧
ومجموعها ٣١٠ شواهد.

(ب) مجموع شواهد جاهليين ومعه المضمومون الذين ترجع جاهليتهم: مئة وأربعة وتسعون شاهداً على الشعر التالي:

- ١- الأسود بن بعلر: ٥ - ٢- مدي بن ريد: ٨ - ٣- معلقة بن عبدة: ٦
٤- أمية بن أبي الصلت: ٨ - ٥- تميم بن أبي بن مقبل: ١٤ - ٦- لبيد: ١٩
٧- الأعمش: ٢٤ - ٨- معلقة: ١٠ - ٩- عمرو بن شاس: ٥
١٠- الشماخ: ٧ - ١١- النابغة الذبياني: ٢٤ - ١٢- العباس بن مرداس: ٩
١٣- زهير: ١٢ - ١٤- امرئ القيس: ١٨ - ١٥- أبي ذؤيب: ٧
١٦- ساعدة بن جزي: ٥ - ١٩- عمرو بن معد يكرب: ٥
ومجموع ذلك ١٩٤.

(ج) ثلاثة شعراء من المضمومين كان ينبغي مدهم مع إسلاميين وقد عدناهم مع الجاهليين وهم:

- ١- النابغة الجعدي (ت ٥٠ هـ) ٢٤ شاهداً - ٢- الحطيئة: ٧
٣- جسان: ١١ ومجموع شعرهم ٤٢.

(د) وثمة شاعر له ١٢ شاهداً وهو فيلان بن هريث الربعي، ولم أجد له ترجمة فإذا عدناهم مع الجاهليين يكون مجموع شعر الجاهليين ومن حمل عليهم من المضمومين مائتين وثمانية وأربعين شاهداً، أي أن شعر إسلاميين يزيد عنهم مئتي اثنين وستين بيتاً، وهذا فارق، فكيف لو هذ المضمومون طبقة منفصلة عن جاهليين؟
ولكن يبدو أن "أحدهم" الذي نُقل عنه هذا لإحصاء قد بني إحصاءه على بعض أقول للفويين التي كانت تطعن على ذي النمة والكميت والصرماع من الإسلاميين.
[شواهد كل شاعر من الشعراء الذين ذكروا مجموعة في كتاب شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٢٧٣-٢٩٧].

(١) الاحتجاج بالشعر في أسفة: ٤ الحاشية وانظر منه ٥٢. وانظر الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة، جاسم لسدي، ١٥٠ والشواهد والاستشهاد في النحو ٢٩-٣٠.

التعديد قد يعيد النظر في قيمة هذا التباين.

إنّ النثر في كتاب سيبويه كثير كثرة مفرطة سواء أعددنا الصيغ المنقولة في قسم اللغة نثراً أم لم نعدّها، فما نقله سيبويه في قسم النحر منسوباً إلى العرب بطرائق الإسناد الصريحة يفوق ما جاء فيه من الشعر^(١)، وما دمنا قد تحدثنا عن قيمة النثر المسموع منه والمصنوع فقد يحسن أن تجعل الموازنة ههنا قصراً على الشعر والقرآن.

إنّ التباين بين عدد الآيات القرآنية وعدد أبيات الشعر، يعود إلى التباين الواقعي بين حجميهما، فالشعر المستشهد به جاهلي وإسلامي يفوق القرآن كمّاً؛ ولذا فإنّ تفاوت هذه النسبة نتيجة منطقية لهذا الواقع، فإذا نظرنا إلى الآيات القرآنية التي استشهد بها سيبويه من حيث الكم فعددتها (٤١٣) آية غير المكرر، فهذا يمثل كما يبدو مادة غزيرة تعادل أضعاف ما استشهد به من الشعر - والذي يمثل من حيث الكم (١٠٥٠) بيتاً من الشعر الجاهلي والإسلامي، وإذا قورنت مع الآيات القرآنية نرى الآيات تمثل الغلبة العظمى قياساً للشعر الجاهلي والإسلامي - وقد ذكرنا ذلك بقول ابن قتيبة حين قال: "والشعراء المعروفون بالشعر عند مشائريهم رقبائلهم في الجاهلية والإسلام أكثر من أن يحيط بهم محيط أو يقف من وراء عددهم واقف، ولو أنشد عمره في التفسير عنهم واستنزع مجهوده في البحث والسؤال"^(٢)

هذه مراجعة لحقيقة هذا التفاوت، وإلا فإنّ الإحصاء الشككي لا يحدّد قيمة بل يحدّد الكمّ حسب، فكّم الشعر في كتاب سيبويه أكثر من كمّ القرآن، وهذا التحديد لا يصلح للمفاضلة أو الموازنة، إلا إذا بُني على ثوابت يفهم في ضوئها المعنى المقصود

(١) قال محمد الطواني: "وقد تؤدي النظرة الأولى في تراث النحو العربي إلى أن لغة الشعر طغت على لغة القرآن النثرية، لأنها مستق على خمسين وألف من شواهد الشعر في كتاب سيبويه مثلاً، وعلى أقل من نصف هذا العدد من أي القرآن الكريم ولكن النظرة المتعمقة أمثلة تجد أن سيبويه كان يعول على كلام العرب الحكيم - وهو نثر - أكثر مما يعول على الشعر، فإذا اجتمع ما جاء من شواهد القرآن وما ورد من كلام العرب أريت الشواهد النثرية في الكتاب، على شواهد الشعر ومثل سيبويه الكسائي والفراء والأخفش" [أصول النحو العربي ٧٦-٧٧].

(٢) ظاهرة الشذوذ في النحو العربي : ١٠٤

بالأهمية، فقيمة المسموع تستند إلى مقدار الفائدة التي يقدمها للتقعيد، وما يبني عليها من تحديد منزلة كل تركيب مسموع من التقعيد، وهذا ما يتضح من الموازنة بين نسب المسموع الشعري ونسب المسموع القرآني في مستويات الاستشهاد

١- آيات القرآن الكريم

استشهد سيبويه في قسم النحو بنحو "٣٤٠" ثلاثمائة وأربعين آية، جاءت موزعة على مستويات الاستشهاد على النحو التالي:

أولاً: الاستدلال:

١- الاستدلال المباشر: جاء في هذا المستوى "٢٠٠" مائتا آية، تتفاوت أهميتها في التقعيد بتفاوت مستوى التقعيد استدل له، فمنها:

١- "١٥" خمس عشرة آية جاءت لإثبات قواعد أصولية مطردة.

٢- "١٦" ست عشرة آية جاءت استدلالاً للوجه الأكثر قوة.

٣- "١٥" خمس عشرة آية جاءت استدلالاً لوجه الأقل قوة، ويلحظ. أن "٣" آيات منها تمثل وجهاً مطرداً لم يكن التقعيد مختصاً به [الكتاب ٤٠١؛ أيتان، ٥٦] وأن "٤" آيات جاءت الاستدلال بقراءة لها [الكتاب ٣، ٢٥، ٩٠، ٢٥٨؛ أيتان] والقراءة الأخرى تجري الوجه القوي، ولكن سيبويه لم يشر إليها، وما تبقى كان استدلالاً لوجه جائزة [الكتاب ١، ٣٧، ٢٦٠، ٤٢٥، ٤٢٥] وكررت في "٤٤٠" و "٣، ٢٦٨، ٢٩٤، ٥١٥؛ أيتان].

٤- (٧٤) أربع وسبعون آية جاءت استدلالاً لقواعد متعددة الجواز، وقد جاءت موزعة على النحو التالي:

أ- (٢١) إحدى وعشرون آية جاءت كل واحدة منها مثبتة للوجهين في أن، فثبت الوجه القوي بقراءة، ويثبت الوجه الجائز بقراءة أخرى للآية ذاتها [الكتاب ١: ٥٠؛ أيتان، ٨١، ٤٣٢ و ١٠٢، ٩١، ١١٩، ١٤٤، ١٤٧؛ أيتان، ٢٠٩، ٣٤٩ و ٣، ١٢، ٣٦، ٤٤؛ أيتان، ٥٢، ٥٣، ١٢٣، ١٢٦، ٢٥٣؛ أيتان]

ب- (٢٢) اثنتان وعشرون آية جاءت استدلالاً للوجه الأقوى [الكتاب ١
١٥٥، ٢٨١: أربع آيات و ٢: ١٤، ١٤٤، ٤١٧ و ٣: ٣، ٤٤، ٩٠: أيتان،
٩٨: أيتان ١٢٧؛ أيتان، ١٢٣، ١٦٦، ٢٥٢-٢٥٣: أربع آيات]

ج- (٢٢) اثنتان وعشرون آية استدلت بها لصلوات لا يقال فيها بقوة ولا
بضعف، أو استدلت بها لوجه قويٍّ مساوٍ للوجه الآخر [الكتاب ٩: ٢،
٢٣: أيتان، ٧٠، ١٦٦: خمس آيات ١٢٣، ١٨٩، ٢٠١، ٢٣٦: أيتان، ٢٢٧؛
أربع آيات و ٣: ١٧، ٥٣١، ١٢٩، ١٧٧]

د- (٩) تسع آيات استدلت به لوجه الجتز أو الأقل قوة، ويلحظ أن (٣)
ثلاثاً منها تمثل قراءات، فالقراءة الأخرى تطابق الوجه الأقوى، ولم
يشر إليها [٢: ٦٣، ٨٢ و ٣: ١٢٤] وأن (٦) ستاً منها جاءت لوجه
جائز، والوجه المقابل له في القوة استدلت له بقرآن [١: ٣٨٢ و ٢
٤١٩ و ٣: ١٤، ٣٠، ١٦٧: أيتان].

هـ- (٨٠) ثمانون آية استدلت بها لقواعد فرعية

ب الاستدلال غير المباشر "الاستثناس" - وقد جاء الاستثناس بنحو ٦٥ آية، فضلاً
عمّا كرّر بهذا القصد، وقد وقع الاستثناس بشيء قليل مما هو مقارب
للمسموع المشكل، أو المسموع المستدل به للرجوه الجائزة، وقد عدّ هذا مع
المسموع المشكل، عدا خمس آيات يمكن أن تعدّ مع المسموع المخالف للتقعيد [١
٦٥ و ٢: ٤٠: أيتان، ١٥٠ و ٣: ٥٦٢].

ثانياً: التحليل والتأويل: جاء في هذا المستوى "٦٨" ثمان وستون آية منها.

١- "١١" إحدى عشرة آية جاءت في إطار التحليل. (١٠) عشر منها جاءت من باب
المجاز والاتساع، ولم تحسب في باب المسموع المخالف للتقعيد، كما أن الشعر
المماثل لها - وهو كثير - لم يحسب في هذا الباب، والآية المتبقية تدخل في
باب المسموع المشكل [١: ٢٩٠] وهي تمثل قراءة.

ب- (٥٧) سبع وخمسون آية جاءت في مستوى التأويل، عشر منها يمكن أن تحمل
على المسموع المخالف للتقعيد [١: ٧١: وهي قراءة، ١٤٢: وهي قراءة، ٢٨٠
و ٤١٢، ٤٧، ١٥٥ و ٣: ٣٨، ١٠٣: ثلاث آيات]

ثالثاً. المسمرع المشكل: وجاء في هذا المستوى (٢٠) عشرون آية، ويلحظ أن عشراً منها تمثل قراءات [١: ٨٥، ٩٥ وكررت في، ١٧٢] و [٢: ٨، ١٤٠، ٢٩٧، ٤١٥ و ٣، ٩٠، ١٦٣، ٥١٩؛ آيتان] وأن أربعاً منها جاءت للإجراء على الموضع والحمل على المعنى [١: ١٧٤ و ٣: ١٠٠؛ آيتان، ١٢١]. وأن خمساً منها جاءت مخالفة لقواعد التذكير والتانيث أو الأفراد والجمع، وقد نصّ على أن ترك التانيث هو الحدّ والوجه في آيتين [١: ٥٢؛ آيتان] وثلاث لم ينصّ على ذلك [٢: ٣٩؛ آيتان، ٤٢] وآية واحدة جاء فيها تركيب شاذ [٢: ١٩٦].

رابعاً. المسمرع المعتمد في التقعيد المخصوص: جاء في مستوى الخصوصيات اللهجية (٨) ثماني آيات ثلاث منها تمثل وجهاً لهجياً قوياً مطرداً داخل في العربية [١: ٥٩ و ٢: ٢٢٢؛ آيتان]، وأربع تمثل قراءات [٢: ٢١١، ٢٩٢، ٢٩٩ و ٣: ١٤٠]، وآية واحدة تمثل لهجة ليست بالقوية [٣: ٢٣٠] وإن لم يحكم عليها سيبويه.

٢- الشعر:

استدل سيبويه بنحو "٨٦٥" شاهداً شعرياً، جاءت على النحو التالي:

أولاً: الاستدلال

- ١- الاستدلال المباشر: وعدد الشواهد الشعرية المستدل بها "٣٧٠" ثلثمائة وسبعون شاهداً، تتوزع على مستويات الاستدلال على النحو التالي.
- ١- (٣٨) ثمانية وثلاثون شاهداً استدل بها لقواعد أصولية مطردة.
- ٢- (٢٨) ثمانية وعشرون شاهداً استدل بها للوجه الأقوى.
- ٣- (١٠٤) مائة وأربعة شواهد استدل بها للقواعد الجائزة أو الأقل قوة.
- ٤- (١٠٨) مائة وثمانية شواهد استدل بها لقواعد متعددة الوجوه وهي على النحو التالي:

أ- (١٠) عشرة منها استدل بها للوجه الأقوى.

ب و (١٠) عشرة أخرى استدل بها للوجهين معاً، حيث روي كلّ شاهد منها بروايتين، كلّ واحدة تثبت وجهاً (١- ٨٢) اثنان. ٤٢٣ و ٢: ٦٤، ٢٢٢ و ٣: ١٢٨، ١٧٦، ١٧٨، ٢٤١، ٢٨٩).

ج- و (٣١) واحد وثلاثون شاهداً استدل بها لحالتين مطردتين.

د- و (٥٧) سبعة وخمسون شاهداً استدل بها للوجه الأقل قوة.

هـ- واستدل لقواعد فرعية باثنين وتسعين شاهداً.

ب- الاستدلال غير المباشر "الاستئناس": جاء في هذا المستوى (١٢٣) مائة وثلاثة وعشرون شاهداً فضلاً عما جاء مكرراً لهذا القصد، وقد هدّ ما جاء منها مرتبطاً بالحكم عليه في الباب الذي يقتضيه، عدا (٧٢) ثلاثة وسبعون شاهداً منها (١٤) أربعة عشر شاهداً تحمل على المسموع المشكل، وإن لم ينص على إشكالها (١٦٨ ١)؛ اثنان، ٢٠٢ و ٤٢، ١٠٦، ١٥٦، ٢١٩، ٢٦٦، ٣٢٣، ٣٢٤ و ٢٤:٣، ١٠٤، ١٠٧، ٢٥٥).

ثانياً: التحليل والتأويل:

جاء في هذا المستوى (١٢٤)، مائة وأربعة وعشرون، شاهداً منها.

أ- (٤٨) ثمانية وأربعون شاهداً للتحليل، عشرة منها تعد في باب المسموع المشكل.

ب (٧٦) ستة وسبعون شاهداً للتأويل (٤٢) اثنان وأربعون منها تعد في باب المسموع المشكل.

ثالثاً. المسموع المشكل: جاء في هذا المستوى (٧٦) ستة وسبعون شاهداً.

رابعاً المسموع المعتمد في التقعيد المخصوص: جاء في هذا المستوى مائتان واثنان وعشرون شاهداً؛ منها (١٤٩) مائة وتسعة وأربعون شاهداً لخصوصية لغة الشعر، و (٧٣) شاهداً للخصوصيات اللهجية.

صوائف ذات:

إن إظهار قيمة كلّ مصدر على هذه تستوجب مقابلة نسبته في كلّ مستوى بمجموعه، ثمّ إن إظهار قيمة كلّ مصدر في ضوء المصدر الآخر توجب مقابلة مجموع كلّ منهما بمجموعهما.

أ- أهمية الاستشهاد بالآيات القرآنية:

مجموع الآيات المستشهد بها (٣٤٠) ومجموع المستدس به منها (٢٠٠) وهو

قسمان:

- ما استدل به لما هو جائز أو أقل قوة (٢٤) (٣).

- ما استدل به لما هو قوي الجواز سواء أكان أصولياً أم كن فرعياً ١٧٦ (٣) ومجموع الآيات القرآنية التي تعد في إطار المسموع المشكل (٤٤) (٣) ويضاف إليها ما استدل به للوجه الأقل قوة (٢٤) فيصبح المجموع (٦٨) آية يمكن أن توصف بأنها لا تنسجم مع التقعيد، يقابلها (٢٧٢) توصف بأنها تنسجم مع التقعيد، هذا يعني أن نسب الآيات القرآنية تكون على النحو التالي:

١- المستدل به نسبته = ٥٩٪ (٢٠٠ : ٢٤٠).

٢- ما جاء استدلالاً للجائز إلى نسبة ما استدل به نسبته ١٢٪ (٢٤ : ٢٠٠).

٣- ما جاء استدلالاً للأقوى إلى نسبة ما استدل به نسبته ٨٨٪ (١٧٦ : ٢٠٠).

٤- التراكيب التي تعد في باب المسموع المشكل نسبتها ١٢٪ (٤٤ : ٢٤٠).

٥- التراكيب التي لا تعد في باب المسموع المشكل نسبتها ٨٧٪ (٢٤٠ : ٢٩٦).

٦- التراكيب المنسجمة مع التقعيد نسبتها ٨٠٪ (٢٧٦ : ٣٤٠).

٧- التراكيب غير المنسجمة مع التقعيد نسبتها ٢٠٪ (٦٨ : ٣٤٠).

ب- أهمية الاستشهاد بالشعر. مجموع أبيات الشعر (٨٦٥)، ومجموع المستدل به (٣٧٠) وهو قسمان: ما استدل به لما هو جائز (١٦١) (٣)، وما استدل به لما هو

(١) هذا مجموع ما جاء استدلالاً للوجه الأقل قوة (١٥) مضافاً إليه مجموع ما استدل به للوجه الحائز في إطار الاستدلال لقواعد متعددة الوجوه، وهو (٩) تمنع آيات

(٢) هذا كل ما جاء في مستوى الاستدلال ما عدا ما أشير إليه في القسم الأول

(٣) هذا مجموع ما جاء في مستوى المسموع المشكل وهو (٢٠) عشرون آية مضافاً إليه خمس آيات من مستوى الاستثناس، وآية من مستوى التحليل وعشر من مستوى التأويل وثمان من مستوى الخصوصيات اللغوية.

x القول فيها كالقول في ثلاثة الحواشي السابقة.

أقوى (٢٠٧)*، ومجموع ما يعد في دائرة المسموع المشكل (٣٦٤)*، ويضاف إليها ما استدل به للوجه الجائز (١٦١) فيصبح المجموع (٥٢٥) شاهداً يمكن أن توصف بأنها غير منسجمة مع التقعيد، ومجموع ما يوصف بالانسجام مع التقعيد (٣٤٠) شاهداً وهذا يعني أن:

- ١- نسبة الشعر المستدل به = $٤٢ / (٢٧٠ : ٨٦٥)$.
 - ٢- نسبة ما جاء استدلالاً للجائز = $٤٤ / (١٦١ : ٣٧٠)$.
 - ٣- نسبة ما جاء استدلالاً للأقوى = $٥٦ / (٢٠٧ : ٣٧٠)$.
 - ٤- نسبة الشواهد التي تعد في باب المسموع المشكل: $٤٢ / (٣٦٤ : ٨٦٥)$.
 - ٥- نسبة ما لا يعد في دائرة المشكل = $٥٨ / (٥٠١ : ٨٦٥)$.
 - ٦- نسبة المسموع غير المنسجم مع التقعيد $٦١ / (٥٢٥ : ٨٦٥)$.
 - ٧- نسبة المسموع المنسجم مع التقعيد $٣٩ / (٣٤٠ : ٨٦٥)$.
- ج- أهمية كل من القرآن والشعر في كل نمط من الأنماط السابقة مقابل مجموعهما.

- ١- نسبة القرآن المستشهد به $٢٨ / (٣٤٠ : (٨٦٥+٣٤٠))$ وتكون نسبة الشعر متممة لها = $٧٢ /$.
- ٢- نسبة القرآن المستدل به $٣٥ / (٢٠٠ : (٣٧٠ + ٢٠٠))$ وتكون نسبة الشعر المتممة لها = $٦٥ /$.
- ٣- نسبة التراكيب القرآنية المستدل بها لما هو جائز $١٣ / (٢٤ : (١٦١+٢٤))$ ونسبة الشعر = $٨٧ /$.
- ٤- نسبة التراكيب القرآنية التي تحمل على المسموع المشكل $١١ / (٤٤ : (١٤ + ٤٤))$ ونسبة التراكيب الشعرية المعادلة في أهميتها $٨٩ /$.
- ٥- نسبة التراكيب القرآنية المخالفة للتقعيد "المشكل مع الجائز" = $١١ / (٦٨ : (٥٢٥+٦٨))$ ونسبة الشعر المعادل لها في الأهمية $٨٩ /$.

* انظر، الخاتمة السابعة

٦- نسبة التراكيب القرآنية المنسجمة مع التقعيد ٤٤٪ (٢٧٢: ٢٤٠+٢٧٢) ونسبة الشعر المقابل لها ٥٦٪.

وبمقابلة ما جاء من موازنة بين نسب القرآن ومجموعه بما جاء من موازنة بين نسب الشعر ومجموعه يتضح أن نسبة القرآن المستدل به تفوق نسبة الشعر المستدل به، ولكن هذا الفارق يزداد عمقاً في اتجاهين متضادين.

أ- كلما ابتعد الاستشهاد عن التقعيد، قلت نسبة القرآن، وزادت نسبة الشعر (١٢٪ يقابلها ٤٤٪) و (١٣٪ يقابلها ٤٢٪) و (٢٠٪ يقابلها ٦١٪).

ب- كلما اقترب الاستشهاد من التقعيد، زادت نسبة القرآن، وقلت نسبة الشعر (٥٨٪ يقابلها ٥٦٪) و (٨٧٪ يقابلها ٥٨٪) و (٨٠٪ يقابلها ٣٩٪).

وهذا يعني أن جل ما جاء من القرآن جاء لتثبيت القواعد وتقرير الأحكام، وأن جل ما جاء من الشعر جاء في إطار استقصاء ما يخالف التقعيد.

وبمقابلة ما جاء من موازنة بين الشعر والقرآن في ضوء مجموعتهما في كل نمط يتضح أنه:

١- كلما اقترب الاستشهاد من مستوى الانسجام مع التقعيد ازدادت نسبة القرآن وقلت نسبة الشعر، فقد كانت نسبة القرآن في مستوى الاستشهاد ٢٨٪ ثم أصبحت في مستوى الاستدلال ٣٥٪ ثم ارتفعت إلى ٤٤٪ في مستوى الانسجام مع التقعيد، في مقابل هذا كانت نسبة الشعر في مستوى الاستشهاد ٧٢٪ ثم أصبحت في مستوى الاستدلال ٦٥٪ ثم أصبحت في مستوى الانسجام ٥٦٪، وهذا يعني أن عدد الآيات التي اعتمدت في التقعيد وبناء الأحكام يقارب عدد أبيات الشعر.

٢- كلما ابتعد الاستشهاد عن مستوى الانسجام اللغوي قلت نسبة القرآن فنة ملحوظة وزادت نسبة الشعر، فقد كانت نسبة القرآن المستدل به لما هو جائز ١٣٪ ونسبة الشعر متممة لها (٨٧٪) وكانت نسبة التراكيب القرآنية في مستوى المسموع المشكل، أو في مستوى المسموع المنحرف من التقعيد (١١٪) بينما كانت نسبة الشعر فيهما ٨٩٪ وهذا يعني أن عدد الآيات التي جاءت في إطار ما يخالف التقعيد قليل جداً في مقابل ما جاء من الشعر فيه.

أهمية السماع بين الشعر والقول

إن الفارق بين كم الشعر وكم القرآن فارق في مقدار الانحراف عن التقعيد، وليس فارقاً في تقرير الأحكام، وبناء القواعد، وهذا يدل على أن النص القرآني كن متسقاً مع القواعد النحوية التي توصل إليها النحويون ولو أخذ سيبويه بالقراءة الموافقة للقياس لقل عدد الآيات التي جاء بها في إطار استقصاء ما يخالف التقعيد، فهناك أربع وعشرون آية جاءت بهذا القصد، وتركه للقراءة الموافقة يؤكد أن همه الأول كان متجهاً نحو استقصاء ما يخرج على التقعيد. يؤكد هذا أن الشواهد الشعرية التي جاء بها بروايتين مختلفتين في موطنين مختلفين كان يأتي بها في موطن الاستشهاد بالرواية المخالفة لما استشهد له، فإذا أعاد الشاهد في موطن آخر دون أن تكون الرواية المخالفة مقصودة، جاء به على الأصل^(١)، وقلماً أشار إلى وجود الرواية الأخرى في مثل هذه الشواهد، ومثل هذا ما نجده في الشواهد التي ساقها بروايتين في الموطن الواحد، فيطلب أن ينشدها بالرواية المخالفة للتقعيد ثم ينص على الرواية الموافقة له^(٢)، أما الشواهد التي لا يشير فيها إلى رواية أخرى مما جاء في إطار استقصاء ما يخالف التقعيد، فإن بعضها يروى عند غيره برواية موافقة للتقعيد مخالفة لرواية سيبويه، وبصرف النظر عن أسباب اختلاف الروايات، وبصرف النظر عن صحة رواية سيبويه أو خطئها^(٣)، فإن في كلامه ما يدل على علمه بالرواية الموافقة للقياس، وذلك عندما ينسب الإنشاد إلى بعضهم فيقول "ومثل هذا إنشاد بعضهم" قال خالد جمعة: "ومما يجدر بنا ذكره هنا أن سيبويه كان على علم بالرواية التي رواها الأصمعي، ولذلك نسب الإنشاد في البيت على رواية رفع "يزيد"، إلى بعضهم، كما نقل في البيت السابق"^(٤). وهذا يؤكد في غير موطن في الكتاب^(٥).

- (١) رازن بين روايتي الشاهد الواحد في كل من المواطن المتقاطعة التالية ١٠ و ١٦٥ و ٣٠٦ و ٣٩٩ و ٦٦٠ و ١٦٢٠ و ١٦٦٠ و ١٠٢ و ١٨٢ و ٢٧٥ و ٣٠٦ و ٣٩٩
- (٢) انظر: الكتاب، ١: ٤٩، ٩٧ و ٢: ١٦، ٦٥، ١٣٦، ١٦٧
- (٣) انظر: شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٣٠٥-٣٥١.
- (٤) شواهد الشعر في كتاب سيبويه: ٢٢٠
- (٥) انظر: الكتاب، ١: ٥٨، ٦٠، ١٤٦، ١٥٥، ١٦٩، ١٧١، ١٨٢، ٢٠١، ٢٦٤، ٢٧٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٣٠٤، ٣١٩ و ٢٢٠. وهذا ما جاء في الجزء الاول حسب

ولا يقصد بهذا أن سيبويه كان يقدم القرآن على الشعر، فهما سواء عنده، ولا أدلّ على ذلك من تقارب نسبتيهما في إطار الاستدلال، كما أن نسبة الشعر المنحرف عن التقعيد قد زادت، لأنه احتسب معه ما جاء مختصاً بالتقعيد الشعري، ولو جعل هذا نمطاً مخصوصاً، لقلّت نسبة الشعر المنحرف عن التقعيد، إذ تصبح نسبته ٤٢/ (١٤٩-٥٢٥: ٨٦٥) بدلاً من ٦١/.

إن تجاهل بعض الدراسات لقيمة التراكيب القرآنية في التقعيد النحوي عند سيبويه، وتحامل بعضها عليه بأثر من ذلك، دفع خديجة الحديثي إلى أن تحاول جاهدة تأكيد أن القرآن وقراءاته كان الأصل المقدم عند سيبويه بعدّه "الشاهد الأول في كلّ موضع من المواضع التي بحثها في كتابه وكان فيه شواهد من الآيات الكريمة، فهو أعلى مراتب الكلام العربي، وأقوى الأساليب العربية"^(١) وبعد أن تعرض نماذج من تقديم سيبويه آيات الذكر الحكيم تقول: "وقد استشهد سيبويه بآيات القرآن الكريم واعتمد عليها واعتبرها الأساس الأول في المسموع والغالب في كتابه أن يضع عنوان الباب الذي يتحدث عنه ثمّ يمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن ثمّ يأتي بعدها بالآيات الواردة في الموضع ثمّ بما ورد عن العرب من عبارات... ثمّ بالشواهد الشعرية"^(٢).

ومع أن هذا يؤكد قيمة القرآن عند سيبويه، فإنّ الأمر لم يكن بمثل هذا التعميم. ولو لم تكن تضع في ذهنها الرد على من يتحامل على سيبويه أو من يقلل من قيمة القرآن في التقعيد عنده لما ألحّت على هذه القضية إلحاحاً أظهر موارد السماع الأخرى قليلة القيمة عنده، وليس الأمر بهذا التعميم كما أنّه لم يكن بمسابقه، فمن يرى أن القرآن هو الأصل المقدم فإنّه يستطيع أن يأتي بأمثلة لا تحصى كثيرة للتدليل على ما يرى، ومن يرى أن الشعر هو الأصل المقدم يستطيع ما استطاعه الأول، ولو رأى راء أن النثر هو الأصل المقدم لاستطاع التدليل على ما يرى، ولكن أحسب أنّه ليس أحدهم بمستطيع نفي ما ذهب إليه الآخر، وإن استطاع إثبات ما ذهب إليه هو، فالقضية ههنا ليست قضية الإتيان بشواهد وأمثلة، ولكنها قضية منهجية تقعيدية متكاملة.

(١) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٣٦.

(٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ٨٢٧، وانظر منه: ٢٨-٢٩.

ومنذ جية التقعيد عند سيبويه لا توجه بحسب مصدر المسروع، بل توجه في ضوء الأطر الثابتة للمسروع جملة، لا فرق في ذلك بين كون المسروع آية وكونه شعراً أو نثراً. وإذا تنصهر مصادر السماع في منهجية واحدة فمن الطبيعي أن يقدم سيبويه الشعر في مواطن ويؤخره في أخرى، وأن يقدم القرآن في مواطن ويؤخره في مواطن أخرى، ومن الطبيعي أيضاً أن يحكم على التراكيب القرآنية بالشذوذ والقلة أو التوهم أو بأنها لا يقاس عليها. أو أن يؤول منها ما رآه مستوجباً التأويل، ولكنه في هذا كله لا يحاكم النص القرآني في إعجازه وبيانه، لأنه يدرس تراكيب مفردة، والحكم لا ينصب على القراءة من حيث هي قراءة، وإنما الحكم ينصب على التركيب والأسلوب من حيث هو تركيب وأسلوب^(١)

وهذا هو الفارق بين الفكر النحوي القديم والفكر النصوي الحديث، فدراسة تراكيب القرآن كانت تنعكس عن أصول ذهنية ترى إعجاز القرآن في نظمه "تركيب تراكيبه" ولا ترى هذا الإعجاز في التراكيب المفردة، وهذه فلسفة متسقة مع نظرة القرآن لمفهوم التحدي الذي ينبئ عن إعجازه، فقد تحدى العرب أن يأتوا بمثله أو بسورة من مثله، ثم كان الحد الأدنى للتحدي عشر آيات، وهذا يعني أن النظم هو الأساس في محاكمة ما سيقترف لجارة القرآن، ولذلك لم يتحدهم أن يأتوا بآية من مثله؛ لأن الآية قد تكون تركيباً واحداً غير منتظم مع غيره، وحينئذ يصعب فمصها واختبار إعجازها.

في ضوء هذا فإن منع استخدام بعض ما جاء في القرآن، بصرف النظر عن الأحكام التي تلقى، كان يستند إلى كون المحاكاة لمثل هذه التراكيب ستكون محاكاة شكلية مفرغة من المعاني؛ لأن سياق التركيب الذي ميسم لا يمكن أن يساري أو يقارب سياقه في النص القرآني، ولهذا لم يدرس سيبويه النص القرآني من حيث إعجازه وبيانه بل نظر إليه على أنه نص لغوي بمعزل عن إطار الإيجاز والبيان، أي من حيث قابلية تراكيبه للمحاكاة لغوياً، وتبقى تلكم التراكيب معجزة بصرف النظر عن موقعها من القياس النحوي؛ ولهذا ينبغي أن يكون في التقعيد النحوي ما لا يجوز إلا في القرآن^(٢) كما كان فيه ما لا يجوز إلا في الشعر

(١) عنصر الاحتجاج، محمد إبراهيم عبادة، ١٩٢٤، وانظر الشاهد وأصول النحو ١٤.

(٢) يعرض الفراء لمثل قوله تعالى "ونوحاً إذ نادى من قبل" وقوله "وإذا النون إذ ذهب مغاضباً" ثم يقول "ولا يجوز مثل ذلك في الكلام بسقوط الواو إلا أن يكون معه جوابه متقدماً أو متأخراً" [معاني القرآن، ١: ٢٥] وإنما جاز ذلك في القرآن حسب

أهمية السماع بين الشعر والنثر

إن صعوبة التمييز بين النثر المسموع والنثر المصنوع، أوجبت تبين أهمية النثر من كلا النوعين في مقام واحد؛ لأن مقابلة النثر المرسل بالشعر تقتضي إثبات كمّ المسموع النثري أولاً، وفي ضوء ما تم من حديث عن التمثيل، وما تم من موازنة بين الشعر والقرآن يتضح أنّه ليس هناك مزية لأي مصدر على غيره في التقعيد، فثمة فائدة مباشرة يفيدها القرآن والشعر والنثر، وثمة فائدة غير مباشرة لتحسين التقعيد وإيضاحه تفيدها مصادر السماع مجتمعة، وفي هذا الجانب، كان يكثر الشعر، والعبارات النثرية ويقل القرآن، وكثرة الشعر تأتي لاستقصاء خصوصيته، وتمييز الجوانب التي يفارق بها النثر، وكثرة العبارات النثرية كانت تأتي في إطار استقصاء الخصوصيات اللهجية وتمييز جوانب افتراقها، كما كانت تأتي بكثرة في إطار تحليل المواقف الكلامية.

إن الأصول الكلية والقواعد المطردة لم تكن بحاجة إلى استشهاد، ولم يأت من المسموع لهذه الغاية إلا شيء قليل، كان هناك أسباب وملابسات توجب الإتيان به، ولولا ذلك لما جاء به، لأنّ المستدلّ له مؤكّد في مصادر السماع كلّها، وإذا كانت نسبة القرآن المفيد في بناء القواعد تقارب نسبة الشعر، فإن نسبة النثر ستكون أكثر من نسبة الشعر في هذا المقام، إذا ما أضفنا نسبة النثر المرسل إلى نسبة القرآن.

وعلى الرغم من أن الاعتقاد بأن الشعر هو الغالب في استشهاد النحويين قول قد يسلم به لغياب الحدود الفاصلة بين النثر المصنوع والنثر المسموع، ولا يسلم به بعدما تم بيان علاقة التمثيل بالمسموع، ومقدار الصيغ النثرية المفردة في قسم اللفّة، مع هذا فإنّه لا يسلم ببعض المآخذ على النحويين في استشهادهم، التي تبني على ذلك الاعتقاد، إذ يقال "والاعتماد على الشعر وحده خطأ" إن المآخذ على النحويين جميعاً في شواهدهم هو اعتمادهم الزائد على الشعر دون النثر في الاستشهاد به في تقعيد القواعد^(١)، ويقال أيضاً: "إنّ النحويين حينما وضعوا القواعد غلبوا الشعر على النثر، وطبقوا القواعد التي وضعوها اعتماداً على

(١) الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٢١.

شواهد شعرية على النثر وهذا مأخذ يؤخذون عليه^(١)، فالتقواعد النحوية في كتاب سيبويه مستمدة من الشعر والنثر معاً، ولم يخضع النثر لشيء مما اختص به الشعر، ثم إن الاعتماد على الشعر وحده، قد يعد خطأ من حيث هو مبدأ تقعيدي، ولكنه ليس كذلك عندما يكون نقداً لاستشهاد القدماء، وإن ما يبدو من اعتماد على الشعر وحده لا يعني أن القاعدة بنيت عليه، فالقول بخطأ هذا المبدأ يوجب التأكد من كون النثر المطابق لتقعيد استدلاله بشعر متعذر الوجود، وغياب النثر عنا لا يعني غيابه عن سيبويه، فقد كان يستغني بالإشارة العابرة يشير بها إلى مسائل كانت لعهد متعالة مشهورة، ولم يكن بالناس يومئذ حاجة إلى تجليتها وتفصيل القول فيها فوكلهم إلى علمهم بها، وغني عن ذكرها بالإشارة إليها^(٢)، وهذا مؤكد في استشهاد، وقد اتضح سابقاً أن ما يظهر بمظهر القواعد المفترضة ليس بالضرورة أن يكون مفترضاً، بل جاء مؤكداً في الشعر والنثر على السواء، وكما اتضح من الكلام على خصوصية الشعر، فقد كان سيبويه ينقل نمطاً تركيبياً ما إلى هذه الخصوصية، مع علمه بوقوع ذلك في النثر، وما يؤكد هذا أن سيبويه ينص في غير موطن على أن نمطاً تركيبياً ما كثير في القرآن^(٣)، والملاحظ أن هذه المواطن مواطن تقعيد وتقرير أحكام، وفي مقابل هذا وجدناه يشير في مواطن كثيرة إلى كثرة بعض الأنماط التركيبية في الشعر، فينص على أن ذلك "أكثر من أن يحصى في الشعر"، أو أنه "في الشعر كثير"^(٤) ويلحظ أن جملة هذه المواطن هي مواطن استقصاء لما هو مخالف للتقعيد، أو لما هو جائز وليست قوتها كقوة ما ارتبط بكثرة القرآن، وهذا يؤكد أنه ما كان لسيبويه أن يتخذ من الشعر وحده معتمداً يبني عليه الأحكام، ويزداد هذا التأكيد عندما نجد سيبويه يعقب على نمط تركيبى ما بأنه "كثير في الشعر" أو أنه "أكثر من أن يحصى"، دون أن يدخله في إطار التقعيد الشمولي، بل يجعله تقعيداً مخصوصاً للغة الشعر، كما اتضح سابقاً، وهذا

(١) الشواهد والاستشهاد في النحو: ١٣٦.

(٢) سيبويه إمام النحاة: ١٦١.

(٣) انظر: الكتاب ٢: ٢٩، ٢٢٥ و ٢: ١٦٢، ١٨٢.

(٤) انظر: الكتاب ١: ١٦٦ و ٢: ٤٥، ٧٦، ٢٥١، ٢٢٧.

يعني أن سيبويه والقدماء كانوا على وعي بالحد الفاصل بين الشعر والنثر، وأن خلطهم الشعر والنثر في استنباط القواعد، لم يكن ليحول دون تمييز ما يخص الشعر، وهذا يقارب ما يدعو إليه المحدثون من وجوب إفراد الشعر بأحكام خاصة، فهو 'يعتبر الشعر نوعاً خاصاً تكثر فيه الرخص كما سماها بعضهم وهي الضرورة اضطر إليها الشاعر أم كان لها مختاراً وقد أحسن المحدثون بذلك من إشارات سيبويه وغيره من اللغويين والنحاة فأفردوا الشعر بأحكام خاصة وأساليب من التعبير بحثوها على أنها لغة الشعر'^(١)، وعلى هذا فإن القول بأن القدماء قد خلطوا بين الشعر والنثر قول يؤكد واقعه الاستشهاد عند سيبويه، وصحة هذا الاستنتاج لا تسوغ ما يبني عليه من تحامل وما أخذ على استشهاد سيبويه، إذ يقال: 'فالقدماء لم يحاولوا مطلقاً الفصل بين الشعر والنثر في تقعيدهم بل خلطوا بينهما فأدبى مثل هذا الخلط إلى اضطراب في بعض أحكامهم، فليس بينهم من اقتصر على الاستشهاد بالنثر العربي، في القرآن الكريم والأحاديث النبوية والخطب والرسائل'^(٢) فهذه المأخذ تكون متسجمة مع ما بُنيت عليه لو لم يكن خلط الشعر بالنثر خلطاً واعياً، يعيز جوانب افتراق الشعر عن النثر، وهذا ما كان عند سيبويه بل إن التدقيق في مفهوم الضرورة عند جمهور النحويين؛ ما وقع في الشعر دون النثر سواء أكان عنه مندوحة أم لم يكن. لا يسوغ القول بذلك، غير أن الإصرار على أن مصطلح الضرورة مصطلح مقيد يعبر عن عجز القدماء وقصورهم، قاد إلى التفاضل عما يدل عليه من معنى التمييز بين الشعر والنثر، كما أن القول بأن كثرة التفريغ والتأويل جاءت من عدم الفصل بين الشعر والنثر قول يتناسى أن مصادر السماع المختلفة تخرج على انقواء الكلية وتؤدي إلى تفريعات وتحتاج إلى تأويلات بمقدار خروج المصدر الواحد منها على نفسه، أي أن قصر التقيد على النثر في القرآن والخطب لن يسلم من التفريعات والاستثناءات والتفريجات، بل إن قصره على قراءة قارئ واحد من قراء الذكر الحكيم لن يسلم من هذه الأمور ولن يختلف الواقع - لو اقتصر على النثر - إلا في غياب مصطلح الضرورة، يؤكد هذا:

(١) الشاهد وأصول النحو: ٢٦٦.

(٢) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ١٤٢ هـ وانظر الشواهد والاستشهاد في النحو ٢٠٢.

١- أن نسبة التراكيب القرآنية المؤكدة في ضوء حجم القرآن هي ١٧٪ (٥٧ : ٢٤٠) وأن نسبة التراكيب الشعرية المؤكدة في ضوء حجمه ٩٪ (٧٦ : ٨٦٥) ونسبة إحداهما إلى الأخرى ٤٢٪ للتراكيب القرآنية (٥٧ : ١٢٢) و ٥٧٪ للتراكيب الشعرية.

٢- أن نسبة ما جاء من التراكيب القرآنية استدلالاً لقواعد فرعية ٢٤٪ (٨٠ : ٢٤٠) وأن نسبة ما جاء من الشعر استدلالاً لقواعد فرعية ١١٪ (٩٢ : ٨٦٥) ونسبة كل منهما في ضوء الآخر هي ٤٧٪ للتراكيب القرآنية (٨٠ : ١٧٢) و ٥٣٪ للتراكيب الشعرية وهذا يعني أن مجيء الآيات القرآنية في مستوى التأويل، أو في تعزيز التفريعات يقارب مجيء الشعر، مع ما بينهما من فارق في العدد الكلي.

إن سببويه لم يبن أية قاعدة مطردة على الشعر وحده، وإن ما جاء من قواعد مستدل لها بشعر فقط، كانت مؤكدة بنثر مسموع، وإن لم ينص عليه، وإلا لعدّها مما يجوز في الشعر وحده، أو لأشار إلى أنّها ليست ملزمة وإنّما هي جائزة.

والاستدلال للقواعد الجائزة بالشعر شيء، وتقرير القواعد وفرضها شيء آخر، فالأول محتمل الوقوع عند سببويه، سواء استدلّ له بشعر، أم جاء بغير استدلال، كما اتضح عند الحديث عن القواعد التي استوجبت الاستئناس لتسويغها، وتأكيد مجاراتها لمنطق اللغة وعدم تعارضها مع المسموع.

مصادر السماع واللهجات

اعتمد التقعيد النحوي للعربية على ثلاثة مصادر لغوية؛ تتمثل في القرآن والشعر والكلام المرسل، وقد جاء استشهاد سببويه مستوعباً هذه المصادر على اختلافها، إن في تقرير الأحكام، وبناء القواعد المطردة والفرعية والجائزة، وإن في متابعة ما يخالف ذلك.

وإنّ اختبار أيّ مصدر من هذه المصادر في ضوء التقعيد الشمولي -اجتماع مصادر السماع كلّها- لا يختلف عن اختباره في ضوء نفسه؛ بمعنى: إنّ وجود تركيب قرآني خارج على التقعيد الشمولي، يخلب أن يكون خارجاً على أفراد تراكيب

قرآنية مقابلة له، وإن انحرف أي تركيب شعري عن القواعد النحوية، يغلب أن يكون منحرفاً عن الإطار العام للتركيب الشعري ذاتها، في ما عدا القواعد المختصة بالشعر، فإن معرفة انحرافها لا يتم إلا في ضوء المصادر الأخرى.

واعتمد التقعيد النحوي -كذلك- على غير قليل من اللهجات العربية، فنقلت أشعارهم، ونقل نثرهم، واقتراق لهجة ما عن التقعيد الشمولي في خصوصية من خصوصياتها جاء مؤكداً في شعر هذه اللهجة كما جاء مؤكداً في نثرها.

وإذا كانت قواعد النحويين تمثل اللغة العربية الفصحى، فلنا أن نسأل، ما علاقة هذه اللغة التي تؤخذ من قواعد النحويين باللغة التي أخذت قواعدهم منها؟ ثم ما العلاقة التي تربط لغة كل مصدر من مصادر السماع باللهجات القبائل العربية؟ والإجابة عن ذلك تقود إلى الكلام على ما يسمى بعلاقة الفصحى باللهجات، والحديث عن ذلك متشعب مقدار تشعب اللهجات في واقعها، ولهذا يحسن أن يجتزأ بما جاء كتاب سيبويه دالاً عليه، وببعض ما يكون مؤكداً لما جاء في الكتاب، وقد تحسن الإشارة -قبل ذلك- إلى ما يشيع في بعض الدراسات الحديثة، ففي هذه الدراسات غير قليل من المآخذ على منهجية القدماء في تقعيدهم، فيقال -تارة-: إنهم أهمّوا لغة الحياة اليومية^(١)، ويقال -تارة أخرى-: إنهم خلطوا بين مستويين لا يجوز الخلط بينهما، وهما: مستوى اللغة المشتركة، ومستوى اللهجات. ثم يبنى على ذلك القول بأن ذلك كان سبباً في اضطراب القواعد وتفريعها^(٢).

هذه المآخذ بنيت على افتراض ازدواج لغوي في واقع الحياة العربية قبل التقعيد، يتمثل هذا الازدواج في وجود لغتين: إحداهما يتحدثها عامة الناس، والأخرى مثالية أسمى وأرقى من أن يتحدثوها، يقتصر عليها في لغة الأدب شعره

(١) انظر: المستوى اللغوي: ١٢٦ والأصول، تمام حسان: ٨٢ - ٨٢

(٢) انظر: في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس: ٤١ ومن أسرار اللغة: ٢٨، ٢٩ وفصول في لغة العربية ١٠٦ - ١٠٧، واللهجات العربية في التراث، ١ - ١١٦ والدراسات اللغوية عند العرب ٢٢٨، ٢٦٥. والبحث اللغوي عند العرب ٥٢ وتحديد اللغة المثالية واللهجات في هذه الدراسة فيه شيء من الخلط فقد جعل الأمثال والقرآن من اللغة النموذجية، وجعل القراءات القرآنية مع اللهجات. أمّا الأمثال، فلا يشك في أنها من لغة التخاطب، وأما القراءات القرآنية، فليس هناك حد فاصل بين لغة القرآن ولغة القراءات، وإلا لعرفنا القراءات التي تمثل الفصحى، فكل قراءة من القراءات تأخذ من اللهجات بنصيب.

ونثره ولا تستخدم إلا في المواقف الجادة^(١)، ثم تختلف هذه الدراسات في ماهية "اللغة المثالية" فهناك من يرى أنها لغة قريش لأسباب اجتماعية ودينية، وهناك من لا يروقه ذلك، فيدحضه، ويرى أنها لغة مشتركة قائمة بذاتها^(٢).

والأدلة المعتمدة في كلا الافتراضين أدلة منطقية بالدرجة الأولى، وإلا لم صرحوا بأن ذلك افتراض.

أما كتب سيبويه فيؤكد أنه اعتمد لغة التخاطب اليومي اعتماداً أساسياً، فكل ما جاء في باب التحليل كان مختصاً بما يقع في المواقف الكلامية، وإذا ما استثنينا ستة أحاديث وبعض الكلام النثري الذي يدلّ سياقه على أنه من أحاديث المواقف الجادة، فيمكن القول: إنّ النثر المسموع في كتاب سيبويه سواء أكان مختصاً بظواهر لهجية أم لم يكن- هو من النثر المرسل، وليس من النثر الأدبي فكتابنا "يرينا كيف أنّ القواعد العربية اعتمدت على الاستعمال اللغوي عند عرب البادية دون استثناء، فهو يرجع دائماً في شؤون الاستعمال اللغوي إلى العرب مع إشارته هنا وهناك إلى الفروق اللهجية"^(٣) وهو يتجاوز التقيد للكلام المرسل إلى

(١) يقول رمضان عبد التواب "فاللغة المشتركة العربية التي وردت بها الآثار الأدبية والتي نظم بها الشعراء والخطباء لم تكن في متناول جميع العرب، بل كانت في مستوى أرقى وأسمى مما يمكن أن يتناوله العامة" [فصول في لغة العربية: ٨٠ وانظر منه: ٩١] ولكنه قال في موضع آخر- المرجع ذاته ١٠٣ "أما النثر فقد وضعوا قوائم بأسماء القبائل التي يصحج بها ومن المستبعد أن يكون مقصده بهذا النثر "نثر الآثار الأدبية" لأنه أكد في الموطن ذاته أنهم "أخذوا بكل الشعر" ويذهب في ألا يختلف النثر الأدبي عن الشعر في حكمه، وإذا كان المقصد بهذا النثر المرسل في الأحاديث اليومية لم يعد هناك كبير فرق بينه وبين المستوى الأرقى والأسمى من تناول العامة، لأنّ هذا النثر المنقول مطابق لهذا المستوى.

(٢) انظر أدلة هذه الافتراضات في كتاب لغة القرآن: عبد الجليل عبد الرحيم: ١٢ - ٥٩، وانظر في دحض كون الأدبية لغة قريش: فصول في لغة العربية ٨٢ - ٨٤، والمستوى اللغوي ١٢٦ والأصول، تمام حسان: ٧٤ - ٧٦.

(٣) العربية، يوهان فك ٦٠، وقد جاء في حواشي ترجمة "تعليقات المستشرق الألماني أنطون شبيثالر" التي وضعها المترجم في بداية الكتاب، "ومثل ذلك عدي من النتائج المشبهة كذلك، اشتباه نولده، برواية سيبويه عن الأعراب؛ لأن هذا النثر المروي يبدو أنه من "لغة حياة اليومية العادية" ويبدو أن هذه الجملة قد صيغت للاختبار، ثم حملت على من سئل في هذا الاختبار" [العربية: ١٠ العاشية] وسواء أكان هذا من كلام المستشرق الألماني أم كان من كلام المترجم، فلا يحلّ به لأن العبارات النثرية التي قد تحمل على هذه الحمل قليلة جداً، فكلام الأعراب الذين يسأل بعضهم الآخر عن المرض والرحيل وشؤون الدواب كثير جداً

التقعيد لما يحدث به المرء نفسه، قال: "وما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: هلاً خيراً من ذلك، والّا خيراً من ذلك، أو غير ذلك كأنك قلت: الّا تفعل خيراً من ذلك أو الّا تفعل غير ذلك، وهلاً تأتي خيراً من ذلك وربما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطب"^(١).

وقد اتضح من الحديث عن الخصوصيات اللهجية أن سيبويه قد مزج هذه اللهجات مزجاً مبرزاً في سبيل استخراج أطر الالتفات بينها، وأنه كان يميز جوانب افتراقها على نحو يبقى على انسجام اللهجة الواحدة، وبعدها عن التخصيب، وظهر ثمة أن الخصوصيات اللهجية جاءت مؤكدة في الكلام المرسل، كما جاءت في النصوص الشعرية والتراكيب القرآنية، وهذا يؤكد أن هذه الظواهر اللهجية كانت تخص لغة التخاطب في الأحاديث اليومية، وإلا لما جاء الشعر موافقاً للنثر في تأكيدها.

وكثرة الظواهر اللهجية التي عرض لها سيبويه تؤكد أن لهجات القبائل العربية كانت تختلف عن بعضها بعضاً في خصوصيات محدّدة، ويبدو أن هذه الخصوصيات تزداد في قسم اللغة، فتكثر الفوارق اللهجية في مستويي الأصوات والأبنية المفردة^(٢)، ويؤكد هذا -أيضاً- أن جلّ الظواهر اللهجية التي أمرزتها الدراسات الحديثة للهجات كانت تأتي في إطار الصيغ المفردة والأصوات^(٣)، وإذا عمنّا أن الظواهر الصوتية هي أكثر الظواهر عرضة للتغير على السنة ناقلتي النصوص، فإن كثرة ما تبقى من هذه الظواهر، تدلّ على أن ما تبقى من الظواهر النحوية هو مجمل ما كان من فروق، ولكن منهج سيبويه في عرض هذه الظواهر لا يبين عن أصحابها، وربما لا يبين أنها خصوصيات لهجية كما اتضح سابقاً.

(١) الكتاب، ١: ٢٦٨.

(٢) قال يرهان فك [العربية ٨١-٩١]: "لم تكن لهجات القبائل البدوية بالجزيرة العربية بعيدة الاختلاف من الوجهة اللغوية بحيث لا يمكن التفاهم حتى بين القبائل المتباعدة بعضها من بعض في السكنى والجوار؛ إذ إن أغلب الفروق - فيما يظهر - كانت في الأصوات والأبنية، والمعاني، أو على الأقل هذه هي الفروق التي لغت انتظار اللغويين العرب".

(٣) انظر - مثلاً: كتاب اللهجات العربية في التراث، علم الدين الجندي.

وعلى الرغم من هذا كله، فإنّ هذه الفوارق لم تكن لتحول بين اجتماع هذه اللهجات، لأنها فوارق في شيء من الفروع يسير؛ كما أوضح ابن جني في ردّه على من تشكك في وحدة هذه اللهجات^(١)، وهذا ما يؤكده كتاب سيبويه، فمعظم الظواهر اللهجيّة التي أشار إليها هي ممّا يخص الفروع التي لا يجري استخدامها بكثرة، ولا تعدّ من التراكيب الرئيسيّة، وهذا يعني أنّ العرب لم تكن بهم حاجة للغة ثانية يتواصلون بها، وأنّ لغة الشعر والقرآن هي لغة اللهجات العربيّة ذاتها، فكلّ قبيلة من القبائل العربيّة التي اعتمدت في التقعيد كانت تتحدّث عربيّة فصيحّة، تستخدمها في أحاديثها اليومية كما تستخدمها في خطبها وأشعارها، ومن ثمّ فإنّ اختلاف لغة الأدب عن لغة الأحاديث اليومية يكون اختلافاً متناسباً مع النوع الأدبي؛ ف لغة الشعر فيها من التكنيف والإيجاز والجاز مالا يكون مثله في الأحاديث اليومية، ولغة الخطابة والمحافل تُختار فيها العبارات وتنتقى الألفاظ، ولكنّ أيّاً منهما لا يخرج عن مبادئ اللغة المستخدمة وركائزها، ف لغة الأدب عربيّة، كما أنّ لغة الخطابة عربيّة؛ فأنفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره واسم "كان" وخبر "إن" كلّها تأتي مرفوعة في أحاديث الناس، كما تأتي مرفوعة في أحاديث الشعراء وقراءة القرآن وربّما كانت قضية الإعراب واحدة من القضايا التي قادت إلى صعوبة تصور كون لغات القبائل من جنس لغة الأدب، وإذا كانت هذه الصعوبة مبنية على معاشة الواقع في أيامنا هذه، فإنّ الأمر لم يكن كذلك عند القدماء وهذا ما يؤكده التراث اللغويّ، كما يجد مستنده في واقع بعض اللغات العربيّة في الوقت الحاضر، فالطفل الروسي -مثلاً- يتحدّث سليقة بلغة عربيّة، كما كان طفل الأعراب الذين اعتمدت لغاتهم في التقعيد يتحدّث عربيّة فصيحّة عربيّة.

هذا الاعتقاد الذي يوجبه تقعيد سيبويه، يقضي بآلّا يكون هناك ازدواج لغويّ، وما جاء به سيبويه وجملة النحويين على المستوى التطبيقي، جاء مؤكداً في المستوى التنظيري؛ فالقدماء لا يفتأون يؤكّدون أنّ العربيّ كان يكتسب اللغة بسهولة ويسر؛ لأنّ قومه يتحدّثون بها في غدوهم ورواحهم، ولم يكن أحدهم يترك لسانه الذي اعتاده، لدرجة أن القراءات القرآنيّة جاءت للتيسير عليهم، يقول ابن

(١) انظر الخصائص، ٩-٢٤٢.

قتيبة "ولو أراد كلّ فريق من هؤلاء أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده صفلاً وناشئاً وكهلاً - لاشتد ذلك عليه، وعظمت الحنة فيه" ^(١) ويقول ابن خلدون "فالتكلم من العرب حين كانت ملكة اللغة العربية موجودة فيهم يسمع كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطبتهم وكيفية تعبيرهم عن مقاصدهم كما يسمع الصبي استعمال المفردات في معانيها فيلقنها أولاً ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقنها كذلك، ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد في كل لحظة ومن كل متكلم، واستعماله يتكرر إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة. [ثم] فسدت هذه الملكة لمضر لمخالطتهم الأعاجم وسبب فسادها أن الناشئ من الجيل صار يسمع في العبارة عن المقاصد كيفيات أخرى غير الكيفيات التي كانت للعرب" ^(٢)، وإذا كان ابن خلدون يصف لغة التخاطب في عصره بأنها لم تفقد من أحوال اللسان المدون إلا حركات الأعراب في أواخر الكلم، ^(٣) فما عسى أن يكون الفرق بين لهجة تميم أو ربيعة واللسان الذي دوّنه سيبيويه، ولو لم يكن لسان مضر معرباً لما كان هناك مايسوغ موازنة ابن خلدون.

ويقول ياقوت الحموي في حديثه عن العكوتين "وأهلها باقون على اللغة العربية من الجاهلية إلى اليوم، لم تتغير لغتهم بحكم أنهم لم يختلطوا بغيرهم من الحضرة في مناكحة، وهم أهل قرار لا يظعنون منه ولا يخرجون منه" ^(٤)

هذه الأقوال -وما مثلها كثير- لم يكن القصد منها نفي ازدواج، ولم تكن بهدف إثبات فصاحة القبائل العربية، إلا ما كان في حديث ياقوت؛ فابن قتيبة يتحدث عن تفسير الله على عباده في تلاوة القرآن، وابن خلدون يتحدث عن الملكة اللسانية، فوجدها ماثلة عند العرب، وياقوت يصف أهل العكوتين، ومن تمام وصفهم الحديث عن لغتهم، ولو كان شمة ازدواج لما عمم ابن خلدون مقولته "في كل لحظة ومن كل متكلم" ولما عمم ابن قتيبة "....ما جرى اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً..." ولأن نفي

(١) النشر في القراءات العشر ابن الجوزي، ٢٢:١ وانظر ما يفيد مضمون هذا القول في المهرج، ١٦٦ والافتوح، ٣٠، وخزانة الأدب، ١٧: ١٧، وطبقات النحويين واللغويين ١١

(٢) المقدمة، ١: ٥٥٤ - ٥٥٥.

(٣) المقدمة، ١: ٥٥٦.

(٤) معجم البلدان، ١: ١٤٣.

الأزدواج اللغوي لم يكن مقصوداً في هذه الأقوال فإن تأويلها على غير هذا الممهل قد لا يكون محتملاً.

وهذه الأقوال التي تؤكد فصاحة اللهجات وتنفي وجود الأزواج اللغوي، تجد مصداقيتها في غير قليل من المظاهر التي تدل على أن عامة الناس كانوا مقتدرين على التحدث بالعربية التي قعد لها سيبويه، وأن هذه اللفة لم تكن أسمى أو أرقى من اقتدارهم على التحدث بها، فإن انحرفوا عنها فبالمقدار الذي أكده سيبويه والنحويون من بعده؛ هذه المظاهر هي:

١- أخبار اللحن: على الرغم من كثرة الروايات التي تروى في سياق الحديث عن مظاهر انتشار اللحن التي أوجبت التقعيد النحوي، فليس في هذه الروايات ما يدل على ارتباط اللحن بخامة الناس من الشعراء والأدباء وصفوة القوم، بل جاءت مرتبطة بعوام الناس ممن لا يقال عنهم إنهم من الأدباء أو الخطباء، ولو كن ثمة فصيحة غير اللهجات اليومية لكان ينبغي أن يكون اللحن المسبب وضع القواعد مرتبطاً باللفة التي قعد لها، ولو كان الأمر كذلك -أيضاً- لما كان هناك ما يسوغ استنكار أبي الاسود الدؤلي لحن ابنته عندما أخرجت تركيب التعجب مخرج تركيب الاستفهام^(١)، فلو كان ثمة فصيحة غير ما يتحدث به، لكانت مضطرة وهي في مرحلة تعلم الفصاحة وهذا قد يستنكر، ولكنه لن يكون سبباً في وضع النحر.

ويروي أن أعرابياً جاء يطلب الإسلام فقرأ له -مما قرأه-: "إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ" بخفض "رسوله" فقال الأعرابي أو قد برىء الله من رسوله، إن يكن الله برىء من رسوله فأنا أبرأ منه^(٢)، وسمع أعرابي مؤذناً يقول أشهد أن محمداً رسول الله، قال: يفعل ماذا؟^(٣) فإذا كان لهذين الأعرابيين لغة يومية، أفلا يكون مستغرباً فهمهما أدق دقائق الفصيحة؟

وإذا كان هذان الأعرابيان شاعرين أو أدبيين فإن ثمة أعرابياً آخر لا يمكن أن يكون إلا رجلاً ساذجاً يتحدث بفطرته، إذ يروي دخل أعرابي السوق فسمعهم

(١) طبقات النحويين واللغويين: ٢١

(٢) الفرائد الجديدة، السيوطي، ١: ٢٤-٢٥

(٣) البيان والتبيين: الجاهظ ٢٢٩-٢

يلحنون، فقال: العجب، يلحنون ويربحون؟^(١) فلو كان هذا الأعرابي شاعراً لكان على خبر بأن لاهل السوق لغة غير لغته، ولكن يبدو أنه وجدهم يلحنون في كلام من جنس كلامه.

٢- بعد انتشار اللحن في المواضر الإسلامية أصبح الذهاب إلى البادية وسيلة إكساب اللغة للأجيال، حتى إنَّ عبد الملك ليندم على لحن ابنه فيقول "أضر بنا في الوليد حبنا له فلم نلزمه البادية"^(٢)، ولو لم تكن الفصاحة ممَّا يسمعه الزاهبون للبادية "في كل لحظة ومن كل متكلم" لما كان هناك حاجة لذهابهم.

ومما يؤكد فصاحة أهل البادية كلهم أنه قيل لبشار بن برد "ليس لأحد من شعراء العرب شعر إلا وقد قال فيه شيئاً استنكرته العرب من الفاظهم وشك فيه، وإنه ليس في شعرك ما يشك فيه، قال: ومن أين يأتييني الخطأ؟ ولدت ههنا ونشأت في حجر ثمانين شيخاً من فصحاء بني عقيل ما فيهم أحد يعرف كلمة من الخطأ، وإن دخلت إلى نساءهم، فتساوهم أفصح منهم"^(٣) فإذا كان بشار يشهد بأن نساء بني عقيل أفصح من شيوخهم، فما حاجتهن للغة يومية غير التي وصفها بشار؟ أم هل كنَّ يتركن لغتهن ويتحدثن بالفصيحة ليلقنها بشار؟

٣- تروي كتب الأدب واللغة أقوالاً لا تحصى كثرة مما ينسب للأعراب والأعرابيات، وهي أقوال تتعلق بمظاهر الحياة ومجرباتها اليومية؛ فمن أعرابية تصف المطر والبرق والسحاب، إلى أعرابية توصي أبناءها أو تصف معاشرته زوجها.... وهي أقوال مصوغة بلغة الحياة اليومية، ولكنها لا تفتقر بشيء عما جاء في التقعيد النحوي، بل إنَّ الهدف منها كان إثبات معنى من المعاني أو لفظ من الألفاظ، ومنها ما يساق طرائف ومُلح، والأمر ذاته يقال عن الأمثال والوصايا، فما أقل ما يمكن أن يكون منها من أحاديث المواقف الجادة.

(١) معجم الألفاظ: ياقوت الحموي، ٨٠: ٨٠.

(٢) الأغانى، ٧٨: ١٨.

(٣) الأغانى، ٣٦: ٣٦.

وفي الأحاديث النبوية الشريفة غير قليل من الأحاديث التي تنطوي على كلام عوام الناس، الذين يسألون الرسول عليه السلام عن هذا الأمر أو ذاك مما يخص شؤون الحياة، ولا يشك في أن هؤلاء الأعراب كانوا يسألون بلغتهم التي يتحدثون بها، وأنه -عليه السلام- كان يجيبهم بمثل هذه اللغة.

والقصص الذي يروى عن مواقف كلامية بين الصحابة أو الخفاء والأعراب كثير جداً، وكلام الأعراب في هذا القصص يطابق كلام الصحابة، وكلاهما يطابق لغة القرآن والشعر التي جاءت في التقعيد النحوي، كما كانت لغة الأعراب الذين سألوا الرسول مطابقة لسفته.

هذه المظاهر -وغيرها كثير^(١)- تؤكد أنه لم يكن هناك ازدواج لغوي، وأن العرب لم يعهدوا إلا لغة واحدة يتحدثون بها في بيوتهم وأسواقهم، كما يتحدثون بها في خطبهم وأشعارهم، وإلا لكان الأعراب كلهم مقتدرين على التحدث باللغة المثالية اقتدارهم على التحدث بلغاتهم اليومية، وهذا ما يصعب تفسيره، لأن اللغة اليومية التي تروى عنهم هي الفصحى ذاتها، وإلا لكان ينبغي أن نزع أن رواة اللغة كانوا يسمعون لغة يومية ويدونونها فصيحة.

وعلى هذا فإن سبويه لم يخلط بين مستويين، لأنه لم يكن هناك ازدواج، وإنما خلط بين اللهجات العربية حسب، وهي تمثل مستوى واحداً، فكل واحدة منها فصيحة صحيحة، لا تفرق عن غيرها إلا في خصوصيات محددة في بعض الأنماط التركيبية، كما يتميز بعضها ببعض السمات الصوتية، أو في بناء الصيغ المفردة أو في معانيها.

أم القول بوجود اضطراب في التقعيد النحوي، فإن هذا الاضطراب - إذا كان يقصد به التأويل والتفريع - لم يكن بسبب الخلط بين مستويين؛ بل منه ما كان نتيجة لتقعيد المخصوص للهجات، ومنه ما تقتضيه اللغة، حتى لو اقتصر على لهجة واحدة، بل إن الاختصار على مصدر واحد من مصادر السماع لن يسلم من هذا الاضطراب - إذا عد اضطراباً -.

(١) انظر الاحتجاج بالشعر في اللغة، ٢١ - ٤٦، وهو يؤكد أن العرب كهم كانوا يتحدثون العربية صحيحةً فصيحةً بالصيغة، وأنه لم يكن ثمة ازدواج لغوي.

المراجع

- القرآن الكريم
- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللفظ. أحمد مكي الأنصوري. المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية - القاهرة، ١٩٦٤.
- الاحتجاج بالشعر في اللفظ الواقع ودلالاته، محمد حسن حسن جبل، دار الفكر العربي - القاهرة.
- الاستشهاد والاحتجاج باللفظ رواية اللفظ والاحتجاج بها في ضوء علم اللفظ الحديث، محمد عيد، عالم الكتب - القاهرة، ١٩٨٨.
- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالعدل سالم مكرم، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٨٥.
- الأصول دراسة أبيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.
- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٨٥.
- أصول النحو العربي، محمد خير الطواني، جامعة تشرين - اللاذقية، ١٩٧٩.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وطهه علم اللفظ الحديث، محمد عيد، عالم الكتب - القاهرة، ١٩٧٣.
- الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، الناشران: صلاح يوسف الخليل ودار الفكر للجمع - بيروت، ١٩٧٠ عن طبعة بولاق.
- الإعراب في جمل الإعراب ولُمع الأدلة، أبو البركات الأنباري، قدم لهما وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية - ١٩٧١

- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، الناشر دار المعارف - سوريا.
- الأمالي الشجرية، ابن الشجري دار المعرفة - بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.
- البحث اللغوي منذ العرب مع دراسة لغوية للتأثير والتأثر، أحمد مختار عمر، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الرابعة - ١٩٨٢.
- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، دار الفكر - بيروت، الطبعة الرابعة.
- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبدالرحمن مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٨٦.
- التراكيب غير الصحيحة نحويًا في "الكتاب لسيبويه" دراسة لغوية، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية.
- التعريفات، أبو الحسن علي الجرجاني، الدار التونسية للنشر، ١٩٧١.
- تقويم الفكر النحوي، علي أبو المكارم، دار الثقافة - بيروت.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي الخجار، الناشر دار الكتاب العربي - بيروت.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي، بولاق الطبعة الأولى - ١٢٩٩هـ.
- دراسات في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، الناشر وكالة المطبوعات - الكويت.
- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين ال ياسين، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٨٠.

- الدراسات النحوية واللفظية ومنهجها التعليمي في البصرة إلى القرن الثالث الهجري، جاسم السعدي. مطبعة النعمان - النجف الأشرف، ١٩٧٢.
- ديوان جرير، جرير بن عطية. دار صادر - بيروت.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، عمر بن أبي ربيعة، دار صادر - بيروت.
- رسالتان في اللغة، منازل الحروف والحدود، أبو الحسن الرماني، حققهما وعلق عليهما وقدم لهما إبراهيم السامرائي. دار الفكر - عمان، ١٩٨٤.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية.
- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف الناشر عالم الكتب القاهرة.
- سيبويه جامع النحو العربي، فوزي مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.
- سيبويه والضرورة الشعرية، إبراهيم حسن إبراهيم. مطبعة حسان - القاهرة الطبعة الأولى ١٩٨٣.
- سيبويه والقراءات دراسة تحليلية معيارية، أحمد مكي والانصاري، دار المعارف بمصر، ١٩٧٢.
- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي. مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤.
- شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس، تحقيق وهبة متولي عمر سالم مكتبة الشباب - القاهرة، الطبعة الأولى - ١٩٨٥.
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، حققه وقدم له محمد علي سلطاني. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، مطبعة الحجاز - دمشق، ١٩٧٦.

- شرح ابن عقيل، ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة- بيروت، الطبعة الرابعة عشرة- ١٩٦٤.
- شرح الفصل، يعيش بن علي بن يعيش، عالم الكتب- بيروت ومكتبة المتنبي القاهرة.
- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعه الأعلام الشنتمري، تحقيق فخر الدين قباوة منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٠.
- الشواهد والامتنعاه في النحو، عبد الجبار علوان النائلة، مطبعة الرهراء - بغداد، الطبعة الأولى - ١٩٧٦
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، خالد عبدالكريم جمعة، مكتبة دار العربية بالكويت، الطبعة الأولى - ١٩٨٠.
- الصاهبي، أبو الحسن أحمد بن فارس، تحقيق السيد أحمد صقر، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة.
- الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية، السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الثانية - ١٩٨١.
- الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية، عبدالوهاب محمد علي العدواني، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - جامعة الموصل، ١٩٩٠.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، قرأه وشرحه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.
- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.
- ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، السيد أحمد عبدالغفار، دار الرشيد للنشر والتوزيع - الرياض، ١٩٨٠.
- ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، فتحي عبدالفتاح الدجني، الناشر وكالة المطبوعات - الكويت، الطبعة الأولى - ١٩٧٤.

العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك، ترجمه
وقدم له وعلق عليه وصنع فهارسه رمضان عبدالقواب، الناشر مكتبة الخانجي
بمصر، ١٩٨٠.

- **عصور الاحتجاج في النحو العربي - الجزء الأول، محمد إبراهيم عبادة.**
دار المعارف، ١٩٨٠.

- **القرائد الجديدة، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالكريم المدرس، وزارة
الأوقاف والتراث الإسلامي - الجمهورية العراقية.**

- **فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي، الأسود الغندجاني، حققه وقدم
له محمد علي سلطاني. دار النبراس، ١٩٨١.**

- **فصول في فقه العربية، رمضان عبدالقواب، الناشر مكتبة الخانجي
بالقاهرة، الطبعة الثانية.**

- **فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، محمد عبدالخالق عضيمة. مطبعة
السعادة - مصر، الطبعة الأولى - ١٩٧٥.**

- **في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس. مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة،
الطبعة الرابعة.**

- **القياس في النحو، منى الياس. دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى - ١٩٨٥.**
الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون، عالم الكتب - بيروت.

- **الكتاب، سيبويه، دار صادر - بيروت، نسخة مصورة عن طبعة بولاق.**
الكتاب بين المعيارية والوصفية، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة
الجامعية - اسكندرية، الطبعة الأولى - ١٩٨٩.

- **كشاف اصطلاحات الفنون، محمد الفاروقي التهانوي، منشورات خياط
بيروت.**

- **لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، عبدالعزيز مطر، دار
المعارف - القاهرة، الطبعة الثانية - ١٩٨١.**

- لسان العرب، ابن منظور.
- لغة القرآن الكريم، عبدالحلil عبدالرحيم، مكتبة الرسالة الحديثة - عمان
الطبعة الأولى - ١٩٨١.
- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف بمصر، ١٩٦٦.
- اللهجات العربية في التراث، أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية
للكتاب - ليبيا - تونس.
- اللهجات في "الكتاب" لسيدويه أصواتاً وبنية، صالحة راشد غنيم آل
غنيم، دار المدني - جدة، الطبعة الأولى - ١٩٨٥.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني، حققه وقدم له وصنع
فهارسه رمضان عبدالنواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة - الكويت
- مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب، شرح وتحقيق عبدالسلام
هارون، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية - ١٩٦٠.
- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مهدي الخزومي،
شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية -
١٩٥٨.
- المظهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه
وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الفكر.
- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللتنثر والشعر، محمد عيد، عالم
الكتب - القاهرة.
- معاني القرآن، أبو زكريا الفراء، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية
١٩٨٢.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي دار المستشرق - بيروت.
- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٩٧٩

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي.
- مفتي اللبيب عن كتب الأعراب، ابن هشام الأنصاري، حققه وعلق عليه مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دار الفكر - بيروت، الطبعة الخامسة - ١٩٧٩.
- المختضب، أبو العباس المبرد، تحقيق محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب - بيروت.
- مقدمة ابن خلدون، عبدالرحمن بن خلدون، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الرابعة.
- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، جعفر نايف عباينة. دار الفكر للنشر والتوزيع - عمان، الطبعة الأولى - ١٩٨٤.
- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس. الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة - ١٩٧٥.
- المنطلقات التأسيسية والفنية إلى النحو العربي، عفيف دمشقية، معهد الإنماء العربي - بيروت، الطبعة الأولى - ١٩٧٨.
- من تضايي اللغة والنحو، علي النجدي ناصف. مكتبة نهضة مصر بالقاهرة.
- منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة. دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٩٨١.
- منهج كتاب سيبويه في التقويم النحوي، محمد كاظم البكاء. دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، الطبعة الأولى - ١٩٨٩.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام - القاهرة.
- النحو الوافي، عباس حسن. دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.
- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعتها علي محمد الطباع. دار الكتب العلمية - بيروت.

- نظرية الشعر عند الفلاسفة المسلمين، إلفت كمال الروبي. دار التنوير للطباعة والنشر، الطبعة الأولى - ١٩٨٢.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبدالعال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٧.

الدراسات

- الاستقراء في اللغة، عدنان محمود سليمان. مجلة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٢ - (٢-٢٤).

- التأويل في كتاب سيبويه، نصر حامد أبو زيد. مجلة ألف - القاهرة ١٩٨٨ - العدد الثامن.

- المنهج اللغوي في كتاب سيبويه، عبدالصبور شاهين. مجلة كلية الآداب والتربية - جامعة الكويت، ١٩٧٢ - العددان الثالث والرابع.

- نظرية الضرورة في كتاب سيبويه، محمد خير الحلواني. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٨٠، الجزء الأول - المجلد الخامس والخمسون.

- الواجهة الاجتماعية في منهج سيبويه في كتابه، نهاد الموسى. مجلة حضارة الإسلام، ١٩٧٤ [نشرت مجزأة في ثلاثة أعداد "١+٢+٣" في السنة ذاتها].

Abstract

Narration and its Importance in Building Grammatical Rules in Sibawayhi's Methodology

By

Mohammad Rabba'

M. A Arabic Language

Yarmouk University, Irbid, Jordan, 1992

Supervisor:

Dr. Sameer Statiyeh

This dissertation aims at building grammatical rules in Sibawayhi's methodology from narration point of view. To achieve the goals of this study, the researcher divided it into the following five chapters:

1. The first chapter deals with the "evidence" as a technique of narration in the Arabic grammar. Sibawayhi divides the evidence into two main types: direct and indirect evidences. Taking into consideration that "evidence" is an important confirm for grammatical rules, Sibawayhi deals with it as a mental construction for rules.
2. The second chapter deals with 'analysis' and 'interpretation' as

practical devices for mental insight. This does not mean that Sibawayhi considers the analysis of the rule is more important than the rule itself. Rather, he depends on the analysis to protect the rule.

3. The third chapter deals with the terminology aspects of narration. Accordingly, he differentiates between manipulated terms in any given phenomenon.
4. The fourth chapter deals with some special narrations which were generated in some situations.
5. The fifth chapter deals with the result of the study and how they may be used in functional usages and practical structures.

٤١٧٠٥٤